

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية   
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 8ماي-1945قالمة-  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

فرقة البحث

PRFUحول نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في الواقع الدولي

: أعمال الملتقى الافتراضي الوطني الأول حول  
  
دور المنظمات غير الحكومية في التصدي للأوبئة العالمية

المنعقد يوم 09سبتمر2021م  
  
الرئيسة الشرفية للملتقى: أ.د/ وداد غزلاني  
رئيس الملتقى: د/سليم حميداني  
رئيس اللجنة العلمية: د/رابح زغوني  
رئيسة اللجنة التنظيمية: د/سميرة شرايطية

**1442ه/2021م**



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية   
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 8ماي-1945قالمة-  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

فرقة البحث

PRFUحول نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في الواقع الدولي

: أعمال الملتقى الافتراضي الوطني الأول حول  
  
دور المنظمات غير الحكومية في التصدي للأوبئة العالمية

المنعقد يوم 09سبتمر2021م  
  
الرئيسة الشرفية للملتقى: أ.د/ وداد غزلاني  
رئيس الملتقى: د/سليم حميداني  
رئيس اللجنة العلمية: د/رابح زغوني  
رئيسة اللجنة التنظيمية: د/سميرة شرايطية

1442ه/2021م

ديباجة الملتقى

افرزت التطورات التي شهدتها الساحة الدولية منذ منتصف القرن التاسع عشر جملة من التحولات التي انعكست بشكل مباشر على طبيعة الأدوار التي تقوم بها فواعل العلاقات الدولية فظهرت الحاجة لاقتسام الأعباء والادارة المشتركة للتحديات عبر الوطنية بين الفواعل الدولتية والفواعل ذات الطبيعة غير الدولتية، و بشكل تدريجي بدأ الانموذج التقليدي المتمركز حول الدولة بالتراجع لصالح ٍأنموذج شبكي تعاوني غير تماثلي، في هذا السياق ازداد دور المنظمات غير الحكومية على صعيد الاستجابة الدولية، و التي تزايد الاعتراف بها بوصفها جهات فاعلة مهمة في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتعاظم دورها في مواجهة الأوبئة وتحسين الحصائل الصحية خاصة في الدول التي تعاني ضعفا في البنية التحتية، هشاشة أنظمة الرعاية الصحية جراء الصراعات والأزمات الإنسانية، وتعد استجابة المنظمات غير الحكومية حاسمة من حيث الأهمية، لأن أي استجابة للحكومات وحدها قد لا تكون كافية للتصدي للأمراض و الأوبئة العابرة للحدود، فتمارس المنظمات غير الحكومية دورا تكميليا للنشطات الحكومية والوكالات الدولية، وتشارك في تفعيل الإرادة الدولية.

أظهرت جائحة الكوفيد 19 التي يعيشها العالم بقلق متزايد، الحاجة الى نماذج جديدة للتعاون بين الجهات الفاعلة الحكومية، وغير الحكومية للتقدم نحو تغطية صحية شاملة، ومواجهة فعالة لأحد أسوأ الأوبئة التي عرفها العالم الحديث، وتبين أن دور المنظمات غير الحكومية لا يقل أهمية عن دور الحكومات، حيث كان دورها حاسما ومهما في متابعة تطور الأزمة ومراقبة تحولاتها، ورصد التصورات العلمية لمواجهتها، ورسم السياسات الاسترشادية لاحتوائها وتقديم الدعم المناسب للجهات الأكثر انكشافيه. بذلك فانه مع تدخل فواعل غير دولتية الى حقل الإدارة الدولية للصحة في سياق الاستجابة التعاونية للطبيعة الأزموية وعبر الوطنية للأوبئة، تشارك المنظمات غير الحكومية في التصدي للأوبئة في السياقات العالمية والوطنية من خلال ثلاث أدوار رئيسة:

\*دور توعوي تحسيسي

\*دور تعاوني انساني

\*دور رقابي

في هذا الإطار جاء هذا الملتقى الوطني الافتراضي للبحث في الإشكالية التالية:

كيف تتموضع المنظمات غير الحكومية في مواجهة الأوبئة العالمية؟ وهل يمكن أن تتحول المنظمات الدولية غير الحكومية من حالة رد الفعل، بأن تظهر جهودها أو يجري استدعاؤها أو تتدخل على نحو يلي حدوث الأوبئة والكوارث والأزمات إلى مستوى استباقي ووقائي، يكفل تقديرا للأوضاع وتحسينا في قدرات الاستجابة؟

* **أهداف الملتقى**

\*استعراض الدور المتزايد الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية على الساحة الدولية كحركات ضغط، وتنظيمات تحسيسية .

\*التعرف على أشكال مشاركة المنظمات غير الحكومية في الأنشطة الإنسانية العالمية.

\*الاطلاع على الدور التعاوني للمنظمات غير الحكومية في مواجهة الأوبئة العالمية.

\*تسليط الضوء على اسهامات واخفاقات المنظمات غير الحكومية في التصدي لجائحة الكوفيد 19

\*

* محاور الملتقى

**المحور الأول: طروحات الاختصاص والفعالية في نشاط المنظمات غير الحكومية بدلالة المجال الصحي**

- **المنظمات غير الحكومية كشريك عالمي واقليمي في إدارة التحديات عبر الوطنية**

**- نظرية الاختصاص في نشاط المنظمات غير الحكومية**

**- المضمون الإنساني في نشاط المنظمات غير الحكومية**

**- جوانب التمويل وشرعنة نشاط المنظمات غير الحكومية في المجال الصحي**

**- الإدارة الصحية وأمن العاملين في المنظمات غير الحكومية**

**المحور الثاني: المنظمات غير الحكومية كجزء من جهود مواجهة الأوبئة**

- سجل المنظمات غير الحكومية في مواجهة الأوبئة: الملاريا-الإيبولا-الكوليرا

- إسهام المنظمات غير الحكومية في تغطية الخدمات اللوجستيكية في أوضاع الأوبئة

- إجراءات الإغلاق العالمي إبان الأوبئة وقدرات التحرك لدى المنظمات غير الحكومية

- التغذية الاسترجاعية للمنظمات غير الحكومية وتطوير الاستجابات إزاء الأوبئة.

**المحور الثالث: استجابات المنظمات غير الحكومية في مواجهة وباء كورونا المستجد**

- تعامل المنظمات غير الحكومية مع وباء كورونا في مناطق النزاع

- المنظمات غير الحكومية والتعامل مع وباء كورونا في مخيمات اللجوء

- المنظمات غير الحكومية ومجابهة وباء كورونا في مناطق التدهور البيئي

**المحور الرابع: المنظمات غير الحكومية والتحرك في مجابهة وباء كورونا: نماذج ومخاوف**

- دعم مبادرة كوفاكس والتحالف العالمي للقاحات والتحصين (Gavi)

- نشاط منظمة أطباء بلا حدود في التصدي لوباء كورونا

- مخاوف الفساد في أنشطة المنظمات غير الحكومية ضمن جهود مجابهة وباء كورونا

- مخاوف الانكشاف الأمني للدول مع أنشطة المنظمات غير الحكومية لمجابهة وباء كورونا

-إعادة تصور دور المنظمات غير الحكومية في إدارة الازمات الصحية بعد جائحة كورونا

المنظمات غير الحكومية:  
أولا- على المنظمات غير الحكومية الدولية العمل على تطوير تأميم التدخلات الخارجية وتوطينها.وزيادة التدخلات المجتمعية المحلية وتمكين الموظفين المحليين؛ لدعم التحول الثقافي والتشغيلي الجديد الذي يدعم فعالية الإغاثة الإنسانية والتصدي للأوبئة في المجتمعات الهشة   
ثانيا :يجب أن تطور المنظمات غير الحكومية سياسات وتصورات استباقية في متابعة الأمراض والأوبئة وبؤر انتشارها.

ثالثا: العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، لا سيما عندما يتعلق الأمر بإدارة الموارد البشرية. وهو ما يتطلب حتما الدعم من القيادة العليا داخل الوكالات لاتخاذ إجراءات جادة لدفع التغيير.  
رابعا: تطوير الحلول التكنولوجية، من أجل توفير الحماية للعاملين في المجال الإنساني والوصول إلى الأشخاص الأكثر احتياجا، بما يسمح للوكالات الإنسانية من توفير حماية أفضل لموظفيها، والإبلاغ عن الحوادث وفي النهاية ضمان استمرارية البرمجة، لا سيما في المناطق التي تعاني من الصراع أو تفشي المرض.  
خامسا يجب أن تساهم المنظمات غير الحكومية في التطبيق العملي للمبادئ الإنسانية من حياد واستقلالية ومساواة في مواجهة الأوبئة خاصة في مناطق النزاعات المسلحة.

سادسا: يجــب عــلى المنظمــات غير الحكومية البحــث في إمكانيــة إنشــاء آليــات مــن شــأنها مراقبــة أداء الــدول المانحــة إزاء التزاماتهــا الإنســانية، وتوفــر منصــة للمشــاركة معهــا بطريقــة بنــاءة.

سابعا: يجب على المنظمات غير الحكومية دعم الهياكل الحكومية التي تشاركها المسار الاغاثي الإنساني وعمليات إدارة الطوارئ الصحية بدلاً من خلق هياكل خاصة مستقلة ، مما قد يؤدي إلى مزيد من تجزئة نظم الاستجابة.

ثامنا على المنظمات غير الحكومية الكشف عن ميزانيات المشاريع من أجل توقع مساعدات المانحين المتاحة و الحصول على ثقة المجتمعات التي تمسها أنشطة التصدي للأوبئة والأمراض.

تاسعا: على المنظمات غير الحكومية تقديم نفسها على أنها تحتاج إلى المستجيبين للطوارئ للتأكد من أن لديهم القدرة على تقديم الخدمات بسرعة

10- خلال فترات انتشار الاوبئة يجب على المنظمات غير الحكومية وضع الأولويات التنموية في المرتبة الثانية.

11-تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى أن تكون مرنة طوال فترة انتشار الوباء من أجل الاستجابة للاحتياجات المتطورة

المنظمات غير الحكومية الدولية بحاجة إلى فهم أفضل للثقافة و السياق السياسي للجوانب الفنية للاستجابة

يجب على المنظمات غير الحكومية أن تكمل الرعاية الطبية المناسبة بقوة التدخلات على مستوى المجتمع.

على المنظمات غير الحكومية الدولية تعزيز المنظمات غير الحكومية المحلية بالتقنية والمساعدة المالية.

-لتحسين أنظمة الاستجابة الحالية ، وأنشطة الاستجابة خلال الأزمة ينبغي أن تستمر بعد الأزمة حتى حالات الاستنفار كخطط وقائية وتسهيل الانتقال من حالة الطوارئ لنظام صحي طويل الأمد.

**اقتراحات موجهة للدول:**

**-** يجب على الحكومات وضع ميكانيزم تنسيق قوي من أجل أدوار ومسؤوليات واضحة لتحقيق المزيد من التماسك والانسجام مع الأجندات الإنسانية للمنظمات غير الحكومية عند التصدي للأوبئة والأمراض.

-وضع أنظمة لإضفاء مزيد من الشفافية على عملية الاستجابة. بغي للدول المانحة أن تسعى جاهدة لتحقيق الشفافية الكاملة في طريقة إنفاق التمويل الإنساني

-على الحكومات المحلية والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف بحاجة إلى فهم وتقدير الأدوار المهمة التي تقوم بها المنظمات غير الحكوميةأ الاستجابة للجائحة.

- ينبغــي للــدول المانحــة اســتعراض آليــات التمويــل الجماعي لضمان الممارسات الفعالة في مواجهة حالات الطوارئ الصحية.

الإطار القانوني للمنظمات الدولية غير الحكومية: مقاربة في التشكّل والنشاط

ورقة بحثية من إعداد: د/ سليم حميداني

**فرقة PRFU: نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في الواقع الدولي**

مخبر الدراسات القانونية والبيئية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة

[hamidani.salim@univ-guelma.dz](mailto:hamidani.salim@univ-guelma.dz)

**ملخص:**

يزداد الاهتمام بتطوير آليات التعاون والمساعدة والعمل الطوعي في العالم على نحو مكثّف، وتحمل المنظمات الدولية غير الحكومية جزءً بارزا من تلك الأنشطة، وقد أتاح لها تطور مجال التكنولوجيا والاتصال، القدرة في أن تحرّك قيم التضامن والتبرع والتعاطف على نحو يتعدى حدود الدولة الواحدة، ويسهم في زيادة الضغوط على الحكومات للكف عن السلوكات والأنشطة العنيفة أو المضرة بالبيئة والصحة، أو المنتهكة لحقوق الانسان والحريات.

يثير الوضع القانوني للمنظمات غير الحكومية جملة من النقاشات، بشأن ضبط تعريفها على ضوء تطور القانون الدولي، وحضورها في الواقع العالمي، وكذا التجاذبات بشأن حياديتها، وقدرتها على التحرك بمعزل عن التأثير والتوجيه، كما يمتد النقاش إلى عناصر التقنين، وشرعية تلك المنظمات، وأطر الحد من أنشطتها، خاصة عبر التركيز على عنصر المساءلة والشفافية في العمل، والضوابط القانونية لأعمال التمويل والانفاق في ظل اتهامات متكررة تجاه تلك المنظمات، ورغبة في التضييق عليها.

**الكلمات المفتاحية:** المنظمات الدولية غير الحكومية؛ القانون الدولي، الشرعية؛ المساءلة، تمويل المنظمات؛ المؤسساتية.

**مقدّمة**

تشكل الجهود الساعية إلى إضفاء التنظيم والفعالية على الأعمال التطوعية؛ محور اهتمام عديد الأفراد والمؤسسات عبر تاريخ العلاقات الدولية، ولقد جرى تكييف تلك الجهود على أنها محاولة، لتغطية ما عجزت عنه الدول أو أغفلته، أو جعلته مجالا للتسيس أو المساومة بهدف تحقيق مصالحها، وعلى هذا النحو كان ظهور المنظمات الحكومية غير الدولية تحولا في طبيعة وأنماط العلاقات التي تتعدى حدود الدولة الواحدة، بقدرة عالية في التنظيم وإمكانيات كافية لتجسيد أهداف تلك المنظمات ضمن مسار زمني معقول، وبقبول دولية، ترافقه رغبة لدى الأفراد على الانضمام والتطوع كاسرين حواجز الجنسية والاختلاف، ومستفيدين مما توفره التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة، في عالم تتضاءل فيه المسافات، ويزداد فيه الترابط والوضع الشبكي بشكل مكثف ومتسارع.

إنّ دراسة المنظمات غير الحكومية والوقوف على حجم إسهامها وتأثيرها في الواقع الدولي، يتأتى على نحو أكثر تفصيلا وإفادة باستعراض الإطار القانوني لها، خصوصا وأن حالة التقنين التي تعرفها الفعاليات والأطر الدولية، تكسبها العديد من المزايا في النشاط، وتمنحها القدرة على الاحتجاج بشأن تحقيق أهدافها، بل وحتى إمكانية مجابهة المحاولات التي تبذلها الدول في احتوائها أو التضييق عليها، ويجدر في هذا الإطار التنبيه إلى وصول تلك المنظمات إلى مكانة القوة الثالثة مجابهة القوة السياسية للدول، والقوة الاقتصادية خاصة للمؤسسات والشركات الربحية، ويساهم إظهارها لإطارها الطوعي غير الربحي في إكسابها قيمة معنوية متصلة بالانسجام الدولي وتجاوز النزاعات، والعمل الحثيث تحو تجسيد التنمية الشاملة وتوفير الخدمات الأساسية والمعونات والإرشاد لملايين الأفراد المحتاجين لذلك، بل والكشف عن معاناتهم والسعي لإصلاح حالة التردي التي يعرفها الوسط البيئي، وأيضا الأوضاع الهشة لممارسة الحريات وحقوق الإنسان.

يجسّد الكم المعرفي المتوافر بشأن المنظمات الدولية غير الحكومية إمكانية متابعة أنشطتها، غير أنه وفي عالم تتعارض فيه المصالح لمستويات قصوى، يصبح التأطير القانوني سبيلا للحماية وضمانا للاستقلالية إلى حد كبير، كما أن ذلك الإطار يمنح الثقة بشأن العضوية والتبرع والنشاط عبر هياكل تلك المنظمات، وهي تفاصيل تدفع إلى التركيز على هوية تلك المنظمات ونشاطها وفعاليتها ضمن ما توفره النصوص القانونية المنشة لها، والتي تعمل وفقا لها، وهو محور الورقة البحثية المقدّمة، والتي تقوم على مناقشة إشكالية محورية، فحواها التساؤل التالي:

فيما يتجسد الإطار القانوني للمنظمات الدولية غير الحكومية الذي يمنحها شرعية العمل على المستوى الدولي؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية، تظهر تساؤلات فرعية يجري عرضها فيما يلي:

-ما تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية بالعودة إلى نصوص القانون الدولي؟

ماهي النقاشات الكبرى التي تطرحها المنظمات الدولية غير الحكومية كموضوع للقانون الدولي؟

-هل باستطاعة الدول تقييد تلك المنظمات بالمراهنة على نصوص القانون الدولي؟

للتعامل مع الإشكالية الرئيسة والأسئلة الفرعية، سيتم الاعتماد على فرضية فحواها:

تجتهد المنظمات الدولية غير الحكومية في تقنين أوضاعها وأنشطها، مراهنة على النجاح في المواجهات المستقبلية المتوقع خوضها ضد إرادة الدول.

تعتمد هذه الورقة البحثية على تنظيم المادة العلمية المتوفرة وفق ثنائية المنهج التاريخي والمنهج المقارن، وذلك استرشادا بنماذج المنظمات الدولية غير الحكومية، والتطورات التي عرفها مجال انشاء ونشاط وفعالية تلك المنظمات، وكذا القدرات التكيفية التي امتازت به في ظل وسط ضاغط وموضوعات جديدة، ورهانات يحملها الأعضاء والمتعاطفون معها، وهي سبيل لتبرير طلبات الدعم والتطوع والتبرع، وأوجه الإنفاق المتعددة لتلك المنظمات.

يجري تقديم المحتوى المعرفي المتصل بالموضوع ضمن خطة من ثلاث محاور:

يشمل المحور الأول نقاشات المفهوم والهوية للمنظمات الدولية غير الحكومية بالتركيز على إيضاح ذلك ضمن المجال القانوني؛

يدرس المحور الثاني نقاش الوضع القانوني للمنظمات غير الحكومية، والأوضاع الفقهية المتعارضة بشأن ذلك واحتجاجات كل رأي؛

يتطرق المحور الثالث إلى نقاش التقنين ومطالب تقييد المنظمات الدولية غير الحكومية، بربط ذلك بمجالي الشرعية والمساءلة من جهة، وجهود الدول في تقييد وعرقلة تلك المنظمات.

المحور الأول: نقاشات المفهوم والهوية والوظيفة بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية

لطالما كانت عناصر البناء في العلاقات الدولية قائمة على تصور دور مركزي للدولة، لا تزاحمها فيه أي أطراف أخرى، غير أن توسّع التنظيم الدولي، وبروز الجانب الحكومي وغير الحكومي لعديد الصلات التي تتجاوز حدود الدولة الواحدة، قد أثار جملة من النقاشات بشأن مفهوم المنظمات غير الحكومية كأحد الأطراف التي تشكل البنية الجديدة للسياسة العالمية، وكذا هوية تلك المنظمات على اعتبار تنوعها الوظيفي وتطاق عملياتها، وأعداد المنتسبين إليه، وأهدافها ومصادر تمويلها، وهو ما يوسع تبعا لذلك دائرة النقاش للوقوع على وظائف تلك المنظمات مضبوطة بالإطار القانوني المبحوث فيه.

أولا: في تحديد مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية

نشأت نظرية المنظمة الدولية من تطورات متلاحقة عرفها حقل العلاقات الدولية، في مجالات مثل النزعة الحكومية الدولية *Intergovernmentalism*، والنزعة التي تتجاوز الحدود القومية، والترابط المعقد *Complex interdependence* ودراسة الأنظمة، والمذهب الانتفاعي الوظيفي *functionalism* والفيدرالية والتكامل، وعلى أساس هذه التطورات الميدانية والاهتمامات الأكاديمية، ترسّخ مفهوم المنظمات الدولية، وجرى تقسيمها إلى نوعين رئيسيين: النوع العام*Public* المعروف باسم المنظمات الدولية الحكومية، والنوع الخاص *Private* المعروف باسم المنظمات الدولية غير الحكومية. ([[1]](#footnote-1))

تُعرّف المنظمات غير الحكومية بكونها تنظيمات طوعية غير ربحية من الأفراد، و/أو الأشخاص المعنويين، تخضع للقوانين الداخلية للدول، وتنشأ في ظلها، سواء كانت محلية أو وطنية أو دولية، بما يعني أنّ المنظمة غير الحكومية تعمل في إطار الحقوق السيادية للدولة، ويحكمها قانون تلك الدولة في سلوكها وتصرّفاتها، فيضفي عليها الشخصية القانونية الداخلية ([[2]](#footnote-2))، وقد يتيح لها القانون الداخلي الانضمام إلى مثيلاتها في الدول الأخرى لتكوين اتحاد عالمي، وهنا تصير المنظمة غير الحكومية دولية الطابع. ([[3]](#footnote-3))

إنّ التمييز التقليدي بين منظمة دولية غير حكومية ومنظمة حكومية دولية، قائم على أنّ المنظمات الدولية الحكومية يتم إنشاؤها من خلال اتفاقيات حكومية دولية، بينما المنظمات غير الحكومية تنشأ من خلال تعاون الأفراد، ويسري هذا التمييز حتى عندما توفر المنظمات الحكومية أدوارًا مؤسسية رسمية للمنظمات غير الحكومية، فعلى سبيل المثال، تنص المعاهدات المنشئة لمنظمة العمل الدولية ومنظمة السياحة العالمية على أدوار غير حكومية في الإدارة التنظيمية لها، وكذلك الحال بالنسبة لمواثيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز *UNAIDS* ، ومجلس القطب الشمالي.([[4]](#footnote-4))

ابتكرت الأمم المتحدة مفهوم المنظمة غير الحكومية، كمنظمة مستقلّة عن الدولة، وتتوافر فيها المعايير الآتية:

01-هيكلية شبيهة بهيكلية منظمة تحظى بنظام تأسيسي، وشكل قانوني؛

02-مؤسسة على يد أفراد أو منظمات، مستقلّين عن الدولة؛

03-هيئات اتخاذ القرارات فيها مستقلّة عن سلطات الحكومة؛

04-أهدافها موجّهة للمصلحة العامة لا للربح، وتتخطّى مصالح أعضائها،([[5]](#footnote-5)) حيث تنتمي المنظمات غير الحكومية إلى القطاع الثالث، أين تعمل على تمييز نفسها عن القطاعين الآخرين في العالم: الدولة من جهة والمؤسسات والمنظمات الربحية أو التجارية من جهة ثانية.

يجري تصنيف المنظمات غير الحكومية -حسب الأستاذة حوزيفا لاروش Josepha Laroche-ضمن كونها منظمات مهنية، أو منظمات تقنية، أو منظمات اجتماعية وإنسانية، أو منظمات معرفية([[6]](#footnote-6))، غير أنّ هناك تصنيفا يورده جوال بوس Joel Bhose‏يضعها في ثماني أصناف على النحو التالي:

01-المنظمات غير الحكومية الخيرية *Charity NGOs؛*

02-المنظمات غير الحكومية المعنية بالإغاثة وإعادة الإعمار *Relief and Rehabilitation NGOs؛*

03-المنظمات غير الحكومية المعنية بتقديم الخدمة  *Service Providing NGos؛*

04-المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاقتصادية *Economic development NGOs؛*

05-المنظمات غير الحكومية التنمية الاجتماعية *Social development NGOs؛*

06-المنظمات غير الحكومية المعنية بالتمكين *Empowerment NGos* ؛

07-المنظمات غير الحكومية الشبكية *Network NGos؛*

08- المنظمات غير الحكومية المعنية بالدعم *Support NGOs.* ([[7]](#footnote-7))

تمثّل هذه التصنيفات حالة من السعي لحصر تلك المنظمات، وفهم أنشطتها، والوقوف عند حدود تأثيرها، خاصة في المناطق غير المستقرة أو ذات الصلة بالتنافس الدولي، أين يصير لتلك المنظمات دور أكبر في التنسيق، وإقامة علاقات ارتباط قد تعجز الأطراف الحكومية عن إنجازها.

ثانيا: التطور القانوني لتشكل وهوية المنظمات الدولية غير الحكومية

يمكن الوقوف على الأشكال الأولى للمنظمات الدولية غير الحكومية بالعودة إلى القرون الوسطى، ضمن محورية الدين في حياة الشعوب خاصة المسيحية منها، فقد ظهرت أولى تلك المنظمات في القرن الحادي عشر، متمثلة في فرسان الاسبتارية *Knights Hospitaller* والمعروفون بـــنظام القديس يوحنا *Order of Saint John* ثم باسم فرسان مالطا *Knights of Malta*كتنظيم ديني وجماعة خيرية أسسها تجار أوروبيون خاصة من إيطاليا عام 1050م لرعاية الحجاج والمرضى المسيحيين ببيت المقدس، وبعد أن زادت مداخيلهم والاعانات المقدّمة لهم في خضم الحروب الصليبية، تحولوا إلى تنظيم عسكري على غرار عدد من التنظيمات الأخرى التي ضمت أفرادا من شعوب أوروبية مختلفة، وصارت جزء من المواجهة بين المسلمين والجيوش الأوروبية على مار القرون الخمسة اللاحقة([[8]](#footnote-8)).

استمرت الأشكال الأولى للمنظمات الدولية غير الحكومية ضمن النشاط الديني على غرار جمعية الصليب الوردي *Rosicrucianism* التي تأسست بين عامي 1607 و1616م بفروع في عدد من دول أوروبا، وجمعية الأصدقاء الدينية Quakers التي تأسست في الولايات المتحدة حين كانت تابعة لبريطانيا سنة 1665م([[9]](#footnote-9))، وهي الجمعية التي توسعت في أنشطتها من الجانب الإيماني الخاص بطائفة البروتستانت، إلى الاهتمام أيضا بمكافحة الجوع والفقر، والمشاركة في العمل الإغاثي عبر مناطق العالم المختلفة، عبر فروع في مختلف القارات، وساهمت التحولات السياسية التي أعقبت الثورة الفرنسية والحروب النابليونية في أوروبا، بإعطاء دفع قوي للأفكار المتعلقة بالعمل الخيري والطوعي عبر الدولي، فقد تأسست في عام 1832 الجمعية البريطانية لمحاربة العبودية *The New England* Anti-Slavery Society، وجاءت هذه المبادرة كنتيجة لتصاعد مفاهيم حقوق الانسان وانتشار الأفكار الليبرالية([[10]](#footnote-10))، وترافق إنشاؤها مع عمل الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية خصوصًا في أفريقيا وآسيا في المجالين الصحي والتربوي، التي صاحبت الحركة الاستعمارية التي شملت القارتين.

ساهمت أثار الثورة الصناعية والحركة الاستعمارية، وما انجرّ عنهما من حروب وتنافس دولي، في زيادة الاهتمام بالشأن الإنساني على الصعيد الأوروبي خاصة، وصياغة ذلك في أطر منظمة، ففي سنة 1863م تشكّلت جمعية جنيف للمنفعة العامة *Geneva Society for Public Welfare*، كجمعية خيرية ومنظمة مستقلة ومحايدة، تقوم بمهام الحماية الإنسانية وتقديم المساعدة لضحايا الحرب والعنف المسلح، وأخذت فيما بعد تسمية اللجنة الدولية للصليب الأحمر ([[11]](#footnote-11)) *The International Committee of the Red Cross* (ICRC)، وهي منظمة ذات طبيعة هجينة، فبصفتها جمعية خاصة تشكلت وفق القانون المدني السويسري، لم يكن وجودها نتيجة تفويض من حكومة، ومع ذلك فإن وظائفها وأنشطتها (توفير الحماية والمساعدة لضحايا النزاع) حُدّدت بتكليف من المجموعة الدولية، وهي مبنية على القانون الدولي وتحديدًا اتفاقية جنيف لسنة 1864م التي تعّد من أكثر المعاهدات تصديقًا في العالم، لتصل في حضورها الدولي إلى درجة منحها صفة مراقب في الأمم المتحدة كأول منظمة غير حكومية تمنح هذه الصفة، وبإجماع أعضاء الجمعية العامة للمنظمة الأممية سمة 1990م.([[12]](#footnote-12))

هناك طرح يقوم على أنّ مصطلح "منظمة غير حكومية" نشأ خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، مقابل طرح يربطها بالأوضاع الدولية التي تلت عام 1945م، إلا أنّ المصطلح يعود في الواقع إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، فقد قارن دوايت مورو *Dwight Morrow* في كتابه حول التعاون الدولي الصادر عام 1919م بين "المنظمات غير الحكومية" والمنظمات المكونة من دول ذات سيادة، وفي عام 1920م استخدمت صوفي سانغر *Sophy Sanger* مصطلح "منظمة غير حكومية" في وصفها لكيفية عدم تمكن هذه المنظمات من المشاركة عام 1906م في المفاوضات متعددة الأطراف بمدينة برن *Berne*  ، لإبرام اتفاقية دولية للعمل، ويبدو أن تسمية "منظمة غير حكومية" لم تستخدم في عصبة الأمم، وبدلاً من ذلك وصفت المنظمات غير الحكومية بالمنظمات غير الرسمية أو غير العامة أو التطوعية أو الخاصة([[13]](#footnote-13))، غير أنه عندما صاغت الحكومات المشاركة ميثاق عصبة الأمم في عام 1919م، أدرجت المادة 25، التي أفردت إقرارا بالتعاون مع منظمة غير حكومية دولية، هي الصليب الأحمر الدولي، حيث نصت على أنه:

يوافق أعضاء العصبة على تشجيع وتعزيز إنشاء وتعاون منظمات الصليب الأحمر الوطنية التطوعية المخولة قانونًا، والتي تهدف إلى تحسين الصحة والوقاية من الأمراض وتخفيف المعاناة في جميع أنحاء العالم. ([[14]](#footnote-14))

في خضم أحداث الحرب العالمية الثانية؛ تأسست في المملكة المتحدة لجنة أوكسفورد لمكافحة المجاعة في العام 1942م من أجل مساعدة الشعب اليوناني، الذي عانى من المجاعة خلال الاحتلال النازي، ولقد تحوّلت هذه اللجنة في ما بعد إلى إحدى أهم المنظمات الدولية غير الحكومية، وهي أوكسفام Oxfam([[15]](#footnote-15))، وبحلول عام 1943م بدأ استخدام مصطلح "منظمة غير حكومية"، للتدليل على الجهود المنظّمة من قبل أطراف من غير الدول في التعامل مع تداعيات تلك الحرب، ففي 09 نوفمبر 1943م تأسست بمساعدة 44 دولة؛ إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل *UNRRA* والتي كان هدفها الرئيسي تنسيق أنشطة توزيع المساعدات، خاصة حصص الغذاء والإمدادات الطبية للشعوب الأوروبية، وبخاصة للاجئين والمهجرين، وقد شاركت أكثر من 60 منظمة غير حكومية في تلك الجهود. ([[16]](#footnote-16))

هناك نقاش واسع بشأن تحديد هوية المنظمات غير الحكومية بعد الحرب العالمية الثانية، وينطلق النقاش من ضبط المصطلح في حد ذاته، ففي أطروحته عن المنظمات غير الحكومية عام 1963؛ لاحظ ج. جوزيف لادور ليدر *J*.*Josef. Lador-Ledere* أنّ الإهمال المتعلق بهوية تلك المنظمات، يتجاهل الجزء الأكثر أهمية لها، وهو أنّ قوتها تأتي من قدرتها على الوجود المستمر وعلى التطور، فيما نبّه فيليب آلستون *Philip Alston* إلى الاستخدام الواسع النطاق لـ مصطلحي "منظمة غير حكومية" *Non-Governmental Organization* و"فاعل غير حكومي"*Non-governmental* *actor،* ولاحظ أنّ الإصرار على تعريف تلك الجهات الفاعلة، يجمع بين التحليل القانوني الدولي التقليدي، وتجاوز جزء كبير من النظام الدولي لحقوق الإنسان.([[17]](#footnote-17))

لقد جرى التأصيل لحضور المنظمات غير الحكومية في هياكل المنظمة الأممية ومؤتمراتها عبر مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة (CONGO) منذ 1948م، وفي عام 1975م أنشأت العديد من وكالات الأمم المتحدة خدمة الأمم المتحدة للاتصال غير الحكومي (NGLS) لتكون بمثابة للمجتمع المدني في منظومة الأمم المتحدة ([[18]](#footnote-18))، وقد أدخلت المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة تحديدا بشأن العلاقة مع تلك المنظمات، حيث جاء نصها على النحو التالي:

**للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه، وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائماً مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو "الأمم المتحدة" ذي الشأن.**

إنّ محصّلة هذا النص أنه جرى منح عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية الوضع الاستشاري Statut Consultatif، ورغم أنّ هذا الوضع لا يضيف لتلك المنظمات أي صلاحيات قانونية خارج إطار آلية التعامل الاستشاري ذاته، إلا أنّه يسمح بإقامة نوع من التعاون بين المنظمات الدولية الحكومية التي تجسّد مصالح الدول، وبين المنظمات غير الحكومية التي تجسد مصالحا أهدافا محددة، وقد يسحب هذا الوضع من تلك المنظمات على غرار قرار منظمة اليونسكو في 07 نوفمبر 1970م، بوقف التعامل مع 40 منظمة دولية غير حكومية تتعامل مع الأنظمة التي تمارس التفرقة العنصرية. ([[19]](#footnote-19))

تواصل منظومة الأمم المتحدة استخدام مصطلح "منظمة غير حكومية"، ومع ذلك لا يُعرّف الميثاق المنظمات غير الحكومية، وقد يكون السبب الرئيسي لذلك هو المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة، التي اهتمت بفتح المجال نحو بروز أكبر للمنظمات غير الحكومية، وذلك بحكم العلاقة التشاورية التي أقرتها لتلك المنظمات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعزّو هذا التوجه بقرار المجلس 1996/31، الذي يحدد شروط الأهلية في الحصول على مركز استشاري لدى المنظمة الأممية، وحقوق وواجبات المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري، وإجراءات الانسحاب أو تعليق المركز الاستشاري، ودور ومهام لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، ومسؤوليات الأمانة العامة للأمم المتحدة في دعم علاقة التشاور هذه. ([[20]](#footnote-20))

على الرغم من أنّ المنظمات غير الحكومية هي حسب التعريف غير حكومية، فإن عضوية عدد منها يمكن أن تغطّي نطاقًا أوسع من الأفراد، ومن الأمثلة عن ذلك الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة *IUCN*، بعضوية تتألف من 82 دولة و111 وكالة حكومية وأكثر من 800 منظمة غير حكومية، فيما تتكون بعض المنظمات غير الحكومية على غرار "برلمانيون من أجل العمل العالمي" *Parliamentarians for Global Action* من مسؤولين يشغلون مناصبا رسمية، بينما منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية*United Cities and LocalGovernments* التي تعود إلى سنة 1913م، تتكون من حكومات محلية، ولديها أعضاء في أكثر من 100 دولة. ([[21]](#footnote-21))

لعدد من المنظمات غير الحكومية صلة وثيقة بالمنظمات الدولية الحكومية كالتعاون القائم بين منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبين منظمة الطيران المدني الدولي واتحاد شركات الطيران، ويمكن أن تتطور الصلة، فتجعل من المنظمة الدولية غير الحكومية منظمة دولية حكومية، وهذا ما حدث للاتحاد الدولي للمؤسسات السياحية *The International Union of Official Travel* *Organizations* (IUOTO) ، الذي تحوّل بموجب قرار الجمعية العامة المنعقدة في طوكيو سنة 1967م من جمعية خاصة أنشئت سنة 1946م حسب القانون السويسري إلى منظمة دولية حكومية للسياحة.([[22]](#footnote-22))

**ثالثا: ارتباطات وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية بحقل القانون الدولي**

يمكن الحصول على تقدير نسبي لحجم وأهمية المنظمات الدولية غير الحكومية بتطبيق معايير النطاق والمجال، فالنطاق يعطي فكرة عن حجم الأعضاء، في حين أنّ المجال يبين نطاق القضايا التي تغطيها تلك المنظمات، وبالتالي الوظائف التي تؤديها، والواقع أنّ الزيادات في مجال تلك المنظمات كان له أثر تغذية راجعة *feedback* على النطاق، وكانت أهم الزيادات خلال هذه الفترة تتجلى في القطاعين الاقتصادي والتجاري، والسياسة البيئية والإغاثة الإنسانية، والشباب والحركات النسائية. ([[23]](#footnote-23))

تساهم المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي وتفسيره وتطبيقه القضائي وإنفاذه، ولطالما

تكون المنظمات غير الحكومية غزيرة الإنتاج عند بدء مجالات جديدة من القانون أو صياغة معاهدات جديدة، وهناك مثال مبكر يتعلق بحقوق المرأة. في عام 1928، حين انتقلت مجموعة من النساء إلى مؤتمر الدول الأمريكية السادس، ووافقت الحكومات على عقد جلسة عامة للاستماع إلى ممثلات عنهن، وقبلت اقتراحهن بإنشاء لجنة البلدان الأمريكية للمرأة، كما حدث معلم رئيسي آخر، عندما طورت المنظمات غير الحكومية لغة حول حقوق الإنسان لميثاق الأمم المتحدة، ثم ساعدت الدبلوماسيين في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أنّ الدعوة التي قامت بها المنظمات غير الحكومية وجماعات السكان الأصليين كانت مفيدة بالمثل في تحقيق حماية دولية جديدة للشعوب الأصلية. ([[24]](#footnote-24))

هناك وظيفة أخرى تقوم بها المنظمات غير الحكومية وهي تفسير القانون الدولي، فعلى سبيل المثال، ساعدت المنظمات غير الحكومية في تطوير "مبادئ سيراكوزا" في عام 1984، بشأن معنى ونطاق أحكام الاستثناء والتقييد الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من خلال دعم البناء الواسع لاتفاقية جنيف الرابعة، وأدرجت الاغتصاب الجماعي كجريمة بموجب القانون الدولي الإنساني([[25]](#footnote-25))، وقد ساعدت هذه المنظمات اعتماد اتفاقيةحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغامالمضادةللأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة باتفاقية أوتاوا 1997م، وكذا إنشاء المحكمة الجنائية الدولية سنة 1998م للنظر في جرائم الإبادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية. ([[26]](#footnote-26))

تسعى المنظمات غير الحكومية إلى المساهمة في التحكيم الدولي من خلال تقديم مذكرات قانونية ودية إلى المحاكم، ويتم المضي في اتجاه وضع إجراءات لتمكين المنظمات غير الحكومية من تقديم معلومات أو بيانات بشأن القضايا المعلقة، طلبت أجهزة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا مذكرات في بعض القضايا وتسلمتهم من فقهاء ومنظمات غير حكومية، وعلى الرغم من أنّ محكمة العدل الدولية لا تزال مغلقة أمام مشاركة المنظمات غير الحكومية، فقد تم اتخاذ خطوة هامة نحو مزيد من الانفتاح في هذا الإطار عام 2004، حين اعتمدت محكمة العدل الدولية التوجيه العملي الثاني عشر، الذي ينص على أنه في إجراء استشاري، عندما تقدم منظمة غير حكومية دولية بيانًا أو وثيقة بمبادرة منها، لن يتم اعتبار الورقة جزءًا من ملف القضية، ولكن سيتم التعامل معها على أنها ورقة متاحة بسهولة ويمكن الإشارة إليها من قبل الدول والمنظمات الدولية. ([[27]](#footnote-27))

غالبًا ما تشارك المنظمات غير الحكومية في مراجعة وتعزيز امتثال الدولة للالتزامات الدولية، تؤدي المنظمات غير الحكومية دورًا مهمًا داخل النظام السياسي المحلي في الضغط على الحكومة للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة المصدق عليها، وقد ازدهر دور المنظمات غير الحكومية في مراقبة حقوق الإنسان والقانون الإنساني والبيئي، وهو ما يظهر مثلا في موافقة الاطراف في اتفاقية آرهوس *AarhusConvention* على السماح للمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بصفة مراقب بتعيين مرشحين للجنة الامتثال للاتفاقية. ([[28]](#footnote-28))

للمنظمات الدولية غير الحكومية دور في إرساء السلام، ضمن دبلوماسية المسار الثاني، فقد كان لمركز هنري دونان للحوار الانساني *The Henry Dunant Centre for Humanitarian Dialogue* دور في عملية التفاوض التي أدت ما بين عامي 2000 و2002م إلى تحقيق السلام بين المتمردين الانفصاليين في شمال سومطرة والحكومة الاندونيسية، وأيضا دور منظمة سانت ايجيديو*Sant'* Egidio في إنهاء الحرب الأهلية في الموزمبيق التي استمرت من 1976م إلى 1992م. ([[29]](#footnote-29))

إنّ وظيفة المنظمات غير الحكومية التي يجب ملاحظتها أيضا، تتصل بالمساعدة في الجهود الجماعية لفرض السلام، فعلى سبيل المثال، في قرار صدر عام 1992م بشأن يوغوسلافيا السابقة، دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الدول، وحسب الاقتضاء، المنظمات الإنسانية الدولية إلى جمع المعلومات الموثقة المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني، وفي قرار صدر عام 2003م بشأن سيراليون، دعا مجلس الأمن الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، إلى مواصلة دعم استراتيجية الإنعاش الوطني لحكومة سيراليون. ([[30]](#footnote-30))

تؤدي المنظمات غير الحكومية إذا دورًا متزايد الأهمية، ليس فقط كجهات فاعلة سياسية دولية، ولكن أيضًا كمنظمات تشارك في إنشاء وتنفيذ وإنفاذ القانون الدولي. بما جعل التساؤل عن احتمال حصول تلك المنظمات على وضع دولي معادل لمركز الدول أو المنظمات الحكومية الدولية، ويرى بيتر دراكر *Peter Drucker* أنّ المنظمات غير الحكومية -التي تنتمي حسب رأيه للقطاع الثالث-تنجز ما تفشل الحكومات في إتمامه، ولها تأثير ثقافي في التعاون مع تلك الحكومات، وفي عملية صنع القرار، مجتهدة في إبراز حياديتها، وفي الجمع بين الإنجاز والتكلفة البسيطة، كما أنها تجيد توظيف منتسبيها، ولديها القدرة على الاستفادة القصوى من الأموال المتاحة لها([[31]](#footnote-31))، بما يخدمها في حملات التبرع لها، وتبرير إنفاقها.

**المحور الثاني: نقاش الوضع القانوني للمنظمات غير الحكومية**

يطرح الوضع القانوني للمنظمات غير الحكومية، وكذا الأحكام والممارسات التي تأخذها، أو التي يمكن أن تستخدمها تلك المنظمات للعمل في السياق القانوني الدولي، بغض النظر عن مجال القانون الدولي الذي تنتمي إليه، مجالا للنقاش اتجه إلى ضرورة اثبات شخصيتها القانونية، حيث أنّ الشخصية القانونية هي التعبير عن العلاقة التي تقوم بين وحدة معينة ونظام قانوني محدد، واستنادا لذلك ليس من أشخاص قانونية بطبيعتها، بل إنّ كل نظام قانوني يحدد من هم الأشخاص المخاطبين بقواعده، ومن ثم يمكن أن يضفي عليهم وصف الأشخاص القانونية ([[32]](#footnote-32))، وعادة ما يوصف الكيان ذو الشخصية القانونية الدولية بأنه كيان يتمتع بحقوق و/أو التزامات وصلاحيات قانونية ممنوحة له بشكل مباشر بموجب القانون الدولي([[33]](#footnote-33))، ويمكن تمييز ثلاث وجهات نظر رئيسية في الأدبيات القانونية الدولية بشأن المنظمات غير الحكومية باعتبارها مواضيعا قانونية دولية.

أولا-إنكار الشخصية القانونية الدولية للمنظمات غير الحكومية:

ينبع هذا الرأي من وجود إحجام واسع عن إلحاق أي آثار قانونية دولية لوجود المنظمات غير الحكومية وأنشطتها، وإنكار صريح أن يكون لتلك المنظمات أي موقف قانوني في المجال الدولي، فيما يجري تغييب هذا الاحتمال على الإطلاق في مناقشات عدد من موضوعات القانون الدولي، وهذا الموقف يتماشى مع المفهوم التقليدي له، والذي بموجبه يتم تعريف موضوعاته بشكل ضيق، في كونها تضم دولًا ومنظمات دولية، وبعض الكيانات القانونية التاريخية، مثل الكرسي الرسولي، والمنظمة السيادية لفرسان مالطة والتي تعتبر منظمة دولية ودولة في آن واحد. ([[34]](#footnote-34))

يمكن الاحتجاج بالشخصية القانونية للمنظمات الدولية، والتي من بينها المنظمات الدولية غير الحكومية، من خلال الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 11 أفريل 1949م بخصوص منح الشخصية القانونية للمنظمة الدولية، والتي من خصائصها أهلية التقاضي كطرف مدعي ومدعى عليه أمام محكمة العدل الدولية، وقد رفضت محكمة العدل الدولية في قضية التعويض عن الأضرار والإصابات التي تلحق بالعاملين في خدمة الأمم المتحدة، الموقف القائل بأن الدول هم الأشخاص الوحيدون للقانون الدولي، ورأت المحكمة أنّ "الأشخاص القانونيين في أي نظام قانوني ليسوا بالضرورة متطابقين في طبيعتهم أو في نطاق حقوقهم وأن طبيعتهم تعتمد على احتياجات المجتمع. ([[35]](#footnote-35))

على الرغم من أنّ هذا الرأي يتعلق بالمنظمات الحكومية الدولية، فقد أرست المحكمة بوضوح -من خلال هذا الرأي-المبدأ الأكثر عمومية؛ بأنّ الكيانات الأخرى من غير الدول، يمكن أن يكون لها شخصية قانونية دولية، ولا يمكن إنكار أنّ بعض المنظمات غير الحكومية قد اكتسبت فعلا الشخصية القانونية، إمّا من خلال الدخول في اتفاقيات مع المنظمات الحكومية الدولية، أو نتيجة لأحكام اتفاقية معينة.

ثانيا-الموقف المنفتح تجاه المنظمات غير الحكومية باعتبارها مواضيعا للقانون الدولي

يجادل أنصار هذا الموقف بأنّ اتباع "تحديد أكثر ليبرالية لحدود موضوعات القانون الدولي، يمكن أن يؤدي إلى استنتاج مفاده أنّه يمكن اعتبار كيان ما موضوعًا للنظام القانوني الدولي، إذا كان لديه حقوق و/أو التزامات بموجب هذا النظام، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، منح حقوق ومسؤوليات معينة للجنة الدولية للصليب الأحمر بموجب اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م([[36]](#footnote-36))،ولقد كانت بلجيكا أول بلد ينشئ وضعا قانونيا للمنظمات الدولية غير الحكومية، حين أصدرت قانونا خاصا سنة 1919م هدفت من ورائه إلى تسهيل توطّن وأداء المنظمات الدولية غير الحكومية على الأراضي البلجيكية، وبعد أكثر من ستة عقود من ذلك التاريخ قام مجلس أوروبا بوضع اتفاقية أوروبية للاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات الدولية غير الحكومية، وذلك ضمن الاتفاقية رقم 124 لسنة 1986. ([[37]](#footnote-37))

يرتبط الموقف المنفتح تجاه المنظمات غير الحكومية باعتبارها مواضيعا للقانون الدولي بالاهتمام المتزايد بمجال حقوق الإنسان، والذي أوجد بيئة مهمة لنشاط المنظمات غير الحكومية ومنحها سلطة التحدث والاعتراض بشأن الانتهاكات التي تطال تلك الحقوق خاصة من الأنظمة الحاكمة، وهو واقع أثبت أنّ الحقوق والالتزامات الدولية لا تُمنح للدول فحسب، بل تُمنح أيضًا للأفراد والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية، وتم تبني هذا الرأي بشكل متزايد من قبل هيئات مراقبة حقوق الإنسان الدولية، فعلى سبيل المثال أكدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لأول مرة في عام 2000م الطبيعة الملزمة لجوهر التزامات حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وقد اكتسبت تلك المنظمات بالفعل درجة معينة من الشخصية القانونية الدولية فيما يتعلق بسن القوانين مثل قانون الاعلام([[38]](#footnote-38)).

تظهر القوانين المتصلة بالشأن الاعلامي؛ كيف تضغط التشريعات باتجاه توسيع مشاركة الأطراف من غير الدول في الرقابة والشفافية والوصول إلى المعلومة، وتفعيل أطر المحاسبة والمساءلة، خصوصا مع سهولة الوصول إلى البيانات والتقارير، ونشرها على نطاق عالمي اعتمادا على ما توفره التكنولوجيا الحديثة في الارسال والاطلاع، والتداول والحفظ وقدرة الاسترجاع، غير أنّه وفي ظل تداخل الشأن الدولي والمحلي، وتوجهات استغلال الحرية المتاحة لتحقيق مصالح ذاتية، فإنّه يمكن التساؤل عما إذا كان دور تلك المنظمات في سنّ قوانين وسائل الإعلام مثلا، يفي بمعايير سن القانون من حيث المساءلة والتمثيل والوضوح، وهنا لابد من مراجعة الطرح القائل بأنّ المنظمات غير الحكومية تلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل القانون الدولي، وضرورة قصر هذا الدور على ما يمكن اعتبارها مجرد ضغط معياري يمارسه المجتمع المدني.

ثالثا-الاعتراف الحذر بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية بموجب القانون الدولي

يؤكّد أنصار هذا الموقف على أنّ الدول لا تزال هي الموضوعات الرئيسية للقانون الدولي، وعلى الرغم من أنّ الدور المركزي للدولة آخذ في التراجع، حيث صارت الجهات الفاعلة غير الحكومية-بما في ذلك المنظمات غير الحكومية-جزءًا من النظام القانوني الدولي، ففي المواد النهائية حول مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا، التي اعتمدتها لجنة القانون الدولي في عام 2001م، تنص المادة 33 المتعلقة بنطاق الالتزامات المبينة في الباب المعنون بــ: **مضمون المسؤولية الدولية للدولة**، الفقرة 02 التي تنص على أنّه:

**لا يُخلّ هذا الباب بأي حق ينشأ نتيجة للمسؤولية الدولية للدولة، وقد يرتّب مباشرة لأي شخص أو كيان آخر غير الدولة.** ([[39]](#footnote-39))

فعلى الرغم من عدم منح الشخصية القانونية للجهات الفاعلة غير الحكومية صراحةً بموجب هذا الحكم، فإنّه لا يتم استبعاد مثل هذا التطور في المستقبل.

هناك موقف ثان في اعتراف أكثر مرونة بالدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، دون محاولة وضعها في إطار قانوني ثابت، فوفقًا لوجهة النظر هذه، ينبغي منح الحقوق والمسؤوليات القانونية للمنظمات غير الحكومية على أساس كل حالة على حدة، وأن يكون هذا المنح بهدف وظيفي منشود، والأساس المنطقي وراء متطلبات الوظيفة، هو أنّ المنظمات غير الحكومية تشارك بفعالية في مختلف المجالات ذات الاهتمام الدولي وعلى رأسها عمليات صنع القرار في المنظمات الدولية، رغم التنظيم القانوني المحدود لهذه المشاركة، ولذلك ليس من الضروري-وفقًا لهذا المنطق-منح جميع المنظمات غير الحكومية الشخصية القانونية الدولية، أو معاملتها على أنها فئة جديدة من الأشخاص الخاضعين للقانون الدولي. ([[40]](#footnote-40))

**المحور الثالث: المنظمات الدولية غير الحكومية ضمن نقاش التقنين ومطالب التقييد**

تتعزز مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في العالم، وتلقى اعترافا بدورها في النهوض بكثير من الالتزامات ذات المحتوى الإنساني والنشاط الطوعي، ويسهم الإعلام في الترويج لذلك الدور، والتشجيع على العضوية فيها والمساهمة بتمويلها، وتسهيل أعمالها والتصدي للعوائق التي تواجهها، غير أنه لا يمكن منح تلك المنظمات صكا مفتوحا –بحسب التعبير المصرفي-على نحو يزيد المخاوف فعليا بشأن شرعية تلك المنظمات ، وخطورة الانحرافات التي قد تقع فيها، ويمتد النقاش إلى القدرة على مساءلتها ومراقبتها، بل إنّ هذا الوضع هو الذي دفع جهات عدة للمطالبة بتقييد تلك المنظمات، وإخضاعها لقيود وضوابط، تتلاءم مع حرص الدول على الاحتفاظ بمكانتها، والتحكم في عديد القضايا التي تجعل منها تلك المنظمات محور أنشطتها، وسبيلا للترويج لها.

**أولا: المنظمات غير الحكومية في مواجهة أسئلة التقنين: الشرعية والمساءلة**

تعدّ الشرعية مفهوما حيويا لوجود ونشاط المنظمات غير الحكومية، فهي تساعد في فهم الطرق متعددة الأوجه، التي من خلالها يُبرّر الجمهور سلطة المنظمات غير الحكومية، والتي يستند قبولها فـي المجتمع على التوقعات المجتمعية، والمصدر الأهم لشرعية عمل المنظمات غير الحكومية هو الموافقة الحكومية عبر الاعتراف القانوني بها والسماح لها بالنشاط، وهي مطالبة بالموازاة مع تلك الشرعية المكتسبة أن تكفل مسألة التمثيل الفعلي، وشرعية التفويض، وتبرير التمويل والانفاق، وهو ما يمكن أن يدفع لإبراز أربعة أنواع من الشرعية تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية، وهي:

01-الشرعية المعيارية Normative legality: التي تقوم على المعايير والقواعد المقبولة والمرغوب فيها والقيم؛

02-الشرعية المعرفية: قائمة على الأهداف والنشاطات التي تتناسـب مـع الظـروف الاجتماعيـة الواسعة، بين ما هو مقبول أو مناسب أو مرغوب فيه؛

03-الشرعية البراغماتية: وتُشير إلى مطابقة الخدمات للمطالب أو الشراكة أو تلقي التمويل الخاص؛

04-الشرعية التنظيمية: وتعني الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية. ([[41]](#footnote-41))

إنّ ما زاد من شرعية تلك المنظمات إذا ؛ هو نشاطها ضمن ثلاث معايير: الانضباط القانوني في التأسيس والنشاط (معيار المطابقة القانونية)، ومعيار الانسجام مع القيم الأخلاقية المطلوبة بالاعتماد على مبادئ أكثر رواجا على الساحة الدولية (المعيار الأخلاقي)، ومعيار التمثيل في استهدافها لقاعدة شعبية واسعة ضمن أنشطتها(المعيار الاجتماعي)([[42]](#footnote-42))، وهذه المنظمات لطالما ركّزت على التضامن والمصداقية، والمساعدة الإنسانية والدفاع عن قيم الحرية والاختلاف، ونبذ العنصرية والكراهية، مع تكثيف العمل الميداني وتوثيق الاتصال بالأفراد المعنيين، مع المراهنة على الصدى الإيجابي للإعلام في تقديم الصورة الإيجابية، والبعد عن كل شبهات الفساد أو التواطؤ أو خدمة أجندات خاصة أو سرية، أو أن تكون سندا لسياسات حكومية وعلى الأخص من الأنظمة التي تتعرض لمعارضة أو نقد، أو ثبت إضرارها بقيم العدالة والتعدد واحترام حقوق الانسان.

إنّ نقاش الشرعية المشار إليه، يجمع بين الاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية في الواقع الدولي، والمرونة المطلوبة من ناحية التنظيم القانوني لذلك الدور، مع مراعاة تنوع الجهات الفاعلة، وتعقيد عمليات صنع القرار على المستوى الدولي، ويمكن أن ينشأ الانزعاج الناتج عن مثل هذا النهج المرن الذي يتناول كل حالة على حدة، من وضع عدم اليقين لدى الجهات الفاعلة المشاركة، في متى وكيف يمكن منح المنظمات غير الحكومية الحقوق والالتزامات بموجب القانون الدولي؟ أو متى وكيف يمكن مساءلة منظمة غير حكومية دولية عن عملها؟([[43]](#footnote-43))

توضح هذه الأسئلة وجود معضلة مستمرة تواجه القانون الدولي الحديث، فمن ناحية: الفوائد المتصورة لتنظيم ممارسة قائمة ومتقدمة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في النظام القانوني الدولي؛ ومن ناحية أخرى، المخاطر المتصورة لإضفاء الشرعية على مشاركة هذه الجهات الفاعلة غير الحكومية في النظام القانوني التقليدي الذي تسيطر عليه الدولة، والواقع أنّ المنظمات غير الحكومية تظل مرتكزة على قواعد لتبرير حقها في القيام بما تفعله، والتي من بينها: الاستقلال المالي والسياسي، المعرفة المتفوقة، والتفويض، والتمثيل، إضافة إلى السمعة، التي يجري تأسيسها عبر سنوات من العمل، والحرص على الحيادية خاصة السياسية، وصولا إلى المصداقية في الربط بين المبادئ المعلنة والنتائج المحققة. ([[44]](#footnote-44))

إنّ نقص المساءلة؛ وإن كان يمنح المنظمات غير الحكومية حرية العمل أكثر، إلا أنه يفتح النقاش حول وصف تلك المنظمات بأنها عديمة المسؤولية، بما يزيد الاتهامات باستهتار أعضائها بالقوانين، أو أنها جاهلة لا تمتلك المعلومات الكاملة والحقيقة المتصلة بالقضايا التي تدافع عنها، أو أنها تعرقل جهود الدول في التنمية خاصة، أو هي مصدر لتسريب المعلومات وإفشاء الأسرار الخاصة بأمن الدول، أو تعمل بأجندة سرية أو لهدف التربّح الخاص.

**ثانيا**: **المنظمات الدولية غير الحكومية في مواجهة مطالب تقييد النشاط**

يشهد العالم توزيعا غير متساوِ للمنظمات الدولية غير الحكومية سواء في مناطق النشاط أو في التمثيل، فالبلدان الصناعية المتقدمة ممثلة بكثرة على حساب بقية دول العالم، ومن بين دول "العالم الثالث" تبرز أمريكا اللاتينية كأكثر المشاركين، فيما تقع أكثرية مكاتب المقار الرئيسية للمنظمات الدولية غير الحكومية في البلدان الصناعية المتقدمة، وأكثرية تلك المنظمات غير سياسية بحد ذاتها، بل هي جماعات محددة وظيفياً، يمكنها العبور إلى السياسة حين تنشأ الفرصة أو الحاجة، والحالة المقيَّدة هي حركات الخضر والسياسة البيئية، وفي هذه الحالة نجد أن تلك المنظمات لا تعمل في الواقع بشكل مستقل عن النظام السياسي الدولي.([[45]](#footnote-45))

هناك مخاوف من أن القوة المتزايدة للمنظمات غير الحكومية من شأنها أن تقضي على احتكار الدول لعملية صنع القرارات الشاملة، فحكومات الدول خاصة في افريقيا وغالب آسيا وأمريكا اللاتينية تجد في عرض تلك المنظمات لمسائل حقوق الانسان إزعاجا وتهديدا لسيادتها، فيما الحكومات في أوروبا وأمريكا الشمالية لا تحبّذ المنظمات غير الحكومية التي تطالب بالعدالة الاقتصادية ونزع السلاح والديمقراطية العالمية([[46]](#footnote-46))، وإزاء هذه المخاوف المتنامية ظهر توجه نحو عرقلة وتقييد تشاط المنظمات الدولية غير الحكومية، والتركيز على جوانب التمويل ومحاصرة مصادر الدعم لها، بل امتد المسعى إلى التضييق عليها في فضاء منظمة الأمم المتحدة، عبر الضغط على هذه الأخيرة لاستبعادها، أو على الأقل من نفوذها ودورها في قرارات الجمعية العامة، ففي سنة 1997م عمد الكونغرس الأمريكي الذي يطالب بإصلاح الأمم المتحدة كشرط مسبق لدفع المستحقات الأمريكية للمنظمة إلى إضافة مطلب خاص، وهو أن تكفّ الأمم المتحدة عن إجراء مؤتمرات عالمية مكلّفة ساهمت في زيادة نفاذ المنظمات غير الحكومية في الشأن العالمي، لكن يلاحظ أنه في الوقت الذي تحاصر فيه تلك المنظمات بالضغط المالي، فإن هناك ثقة بشأن الحاجة إليها، وتسهيل إجراءات انشائها، فقد اعتمدت اليابان سنة 1998 قانونا يخفف المتطلبات المالية المفروضة عند تسجيل المنظمات غير الحكومية([[47]](#footnote-47))

يضاف إلى هذا التطور، سعي عدد من الدول لإثبات وجود صلة بين نشاط تلك المنظمات من جهة، والأعمال التي تنتهك سادة الدول أو تخالف القوانين الدولية، أو تكون جزء من الأفعال غير المشروعة، خاصة مع بيانات بشأن التحايل في العضوية، بكشف أنّ منظمات غير حكومية منحت عمدا العضوية والتمثيل في التواصل مع هياكل المنظمة الأممية لعناصر معارضة، تناهض الحكومات القائمة، وتسعى لأن تسقطها، مثلما تم تسجيله في لجنة حقوق الانسان سنة 1998 بالنسبة لكوبا، أو كانت سندا أو جزء من أعمال عنيفة تندرج ضمن ما يوصف بالأنشطة الارهابية، فقد صادفت مندوبة حكومية هندية أواخر التسعينيات من القرن الماضي، ممثل إحدى المنظمات الحكومية في صالة المندوبين في مقر الأمم المتحدة، وتعرفت عليه كرأس مجموعة انفصالية هندية تبنت خطف قريبة لها، كما أنّ حركة عدم الانحياز أصدرت بيانا تعارض فيه بصراحة نفاذ المنظمات غير الحكومية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.([[48]](#footnote-48))

إنّ هناك حاجة لأن يتم التريث في الشعور بالرضا عن الصورة الإيجابية للمنظمات غير الحكومية، وكذا الاعتقاد بدورها غير المقيّد، فثمة قضايا أساسية تواجه المنظمات غير الحكومية، تحتّم أن يكون الإطار القانوني مستوعبا بل وسابقا لنشاط وبنية تلك المنظمات، ولعل من أهم تلك القضايا التي تستدعي المواكبة القانونية:

- النخبوية والقاعدية في المنظمات غير الحكومية، أي مدى مشاركة القواعد *Grass Roots* في صياغة النخبة في المنظمة؛

- قضية الثقافة المدنية والمشاركة، بمعنى إلى أي حد تشجع الثقافة المدنية في المنظمة على المشاركة؛

- قضية الديمقراطية وإدارة الحكم *Governance* في المنظمات غير الحكومية؛

- قضية استقلالية المنظمات غير الحكومية في مواجهة الحكومات من ناحية، وفي مواجهة التمويل الأجنبي من ناحية أخرى، وتقاس الاستقلالية بحرية صياغة جدول الأعمال وصنع القرارات الأساسية للمنظمة. ([[49]](#footnote-49))

على ضوء هذه القضايا يصير من الواجب الاحتياط بشأن سرعة التعميم حول أدوار تلك المنظمات، كما يجب الوقوف على الحدود الفاصلة بين قانونية ما تمارسه من جهة، واحتمالات الانحراف عن الأهداف، واكتسابها لسمات من الفساد، الذي صار يمس كل القطاعات داخليا عبر العالم، في ظل فجوة بين الحوكمة المطلوبة وواقع الفساد المستشري في الهياكل والفعاليات والمجتمع السياسي، وقدرة على التلاعب بالعقول وتزييف الوقائع، دون الحرص اتخاذ التدابير المطلوبة في هكذا أوضاع.

**خاتمة**

يوضّح تتبّع أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية -خاصة على مدار العقود الثلاثة الماضي- أنها حظيت بجملة من الترتيبات القانونية في الاعتماد وممارسة الأعمال الطوعية، وساعدها انتفاء الطابع الربحي عنها في جعل تلك الأعمال نابعة من إرادة الأفراد المستقلة في المشاركة وبذل الجهود، وإقامات الصلات الودية على نحو يتجاوز حدود الدولة الواحدة، ويؤسس خاصة لقدر من التضامن الإنساني ونمط المساعدة وتبادل الخبرات، وحيث أنّ الإعلام صار يشكّل جزءً مهما من الوعي الجمعي ، فإنه من المتوقع أن يزداد الإقبال على الانخراط في تلك المنظمات، وتثمين أدوارها، واستنساخ تجاربها، انسجاما مع الصورة الإيجابية النمطية التي يقدّمها ذلك الإعلام ووسائل الاتصال والتكنولوجيا المرافقة لأنشطة الأفراد اليومية، بل إنه يتوقع أن يكون هناك تفكير إبداعي أعمق يسهم في الوصول إلى مناطق أكثر وإلى فئات أوسع وبموارد وتمويلات أضخم لتلك المنظمات.

إنّ المراهنة على القبول بدور للمنظمات غير الحكومية، لا يجب أن يغفل أنه يتوجب عليها أن لا تتحرك أو تنشط بمعزل عن التشريعات الوطنية والدولية، وأنها يجب أن تُؤسس وتشط في ظل حالة من الاحترام لتلك التشريعات، وذلك يقتضي ضرورة تطوير إطار قانوني خاص بالمنظمات الدولية غير الحكومية يستوعب التطورات الواقعة في تركيبتها وأهدافها ومجال عملها، خصوصا مع العدد الكبير والمتزايد لها، وكذا وقوع تلك المنظمات في دائرة من تقاطعات المصالح وتعارض الأهداف، بين الدول والمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، بل والمصالح الضيقة للأفراد واللوبيات التي تحاول توجيه المنظمات غير الحكومية خدمة لأهدافها.

يمكن التدليل على أهمية الإطار القانوني في دراسات المنظمات غير الحكومية، من حقيقة أنّ هذه الأخيرة استفادت من حركية تطوير التشريعات الدولية، ومن الوضع الاستشاري الذي وافق عليه خاصة الأمم المتحدة بالنسبة لنلك المنظمات، ورغم أنّ هناك تباينًا بين واقع مشاركة المنظمات غير الحكومية الدولية وتأثيرها، إلا أنّ الاسهامات التي تقدمها في مجالات حساسة على الصعيد الدولي على غرار قضايا حقوق الانسان مثلا، تسبب إحراجا لعديد الدول ذات السجل السيء بخصوص تلك الحقوق، كما أنّ امتلاك تلك المنظمات للمعلومة، والقدرة على توصيل الأفكار أعطى لها قوة نسبية، تمكنها من أن تكون أداة ضغط على الأنظمة المستبدة، التي صارت أكثر ميلا لإيجاد الذراع من أجل التضييق على تلك المنظمات، وتشويهها، كما أنه في ظل الفضاءات المفتوحة، فإنّ قدرة تلك المنظمات على توسع قاعدة العضوية فيها، هو سبيلها لمجابهة الدول وكذا القوة التي تضيّق عليها ، وتحرمها من حرية النشاط، ويفت هذا الوضع أيضا آفاق لاستقلالية الموقف، تبعا لاستقلالية التمويل، الذي تغطي الجزء المهم منه، أعمال التبرع والتضامن عبر الدولي، خاصة عبر الانترنيت.

قائمة المراجع

أولا – باللغة العربية

أ-القواميس والموسوعات

()-غراهام إيفانز وجيفري توينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004).

()- مؤلف جماعي، **الموسوعة العلمية الشاملة: شعوب وأعراق، أنظمة وقوانين**، (لبنان: بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2012).

ب-الكتب

(01)-الخالد(أسيل)، المسؤولية الجنائية **للمنظمات غير الحكومية غير المرخّصة: دراسة مقارنة**، (القاهرة، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، 2020).

(02)-الدهشان(سعيد طلال)، **كيف نقاضي إسرائيل: المقاضاة الدولية لإسرائيل وقادتها على جرائمهم بحق الفلسطينيين**، (لبنان: بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017)، ص 204.

(03)-بادي(برتران)، **لم نعد وحدنا في العالم: النظام الدولي من منظور مغاير**، تر: جان ماجد جبّور، (لبنان: بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2016م).

(04)-فلوريني(آن)، **القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية**، تر: تانيا بشارة، (لبنان: بيروت، دار الساقي، 2005).

(05)-ميرل(مارسيل)، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، تر: حسن نافعة، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص ص 398،397.

(06)-هريدي(صلاح أحمد)، **تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**، (مصر: الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007م).

ج-الدوريات

(01)-أبو صيبع(عبد الرسول كريم) والعيساوي(عمار مراد)، **الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية**، مجلة مَعِين، جامعة الكفيل، النجف، العراق، العدد 06، 2016م، ص ص 255-283.

(02)-جوني(حسن)، **المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان**، مجلة الدفاع الوطني، لبنان، العدد 89، تموز(جويلية)، 2014، ص ص111-152

(03)- عادل زقاغ وهاجر خلالفة، **عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 11، (جوان)، 2014، ص ص265-289.

(04)-عطا(سمير)، **صفحة سوداء من صفحات الحروب الصليبية: الاسبتارية وفرسان المعبد**، مجلة الفيصل، السعودية، العدد 367، يناير-فبراير 2007، ص ص 58-75.

د-المذكرات الجامعية

(01)- برابح (السعيد)، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الانسان**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

(02)-مرايسي(أسماء)، **إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الانسان**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الإدارة الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011-2012.

هـ- المواقع الالكترونية

(01)- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبناء على تقرير اللجنة السادسة A/56/589) و(Corr.1، **مسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة دوليا**، الدورة 56، البند 162 من جدول الأعمال، المرجع: A/RES/56/83، Distr: General، نيويورك، 28/01/2002م، متوفر نص القرار على الرابط:

<https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/RES/56/83>

(02)-ماندا انترناسيونال، **دليل عمليّ للمنظمات غير الحكومية، دون تاريخ نشر، اطلع عليه بتاريخ:**

**03 /11/2020، متاح على الرابط الالكتروني:** <https://www.mandint.org/ar/guide-ngos>

ثانيا: المرجع باللغة الإنجليزية

A- Books

(01)-*Bakker*(*Christine*) *and Vierucci*(*Luisa*) , **Introduction: a normative or pragmatic definition of NGOs?**, In : Pierre-Marie Dupuy Luisa Vierucci(Eds) , **NGOs in International Law Efficiency in Flexibility?,**(USA : Massachusetts , Edward Elgar Publishing Limited, 2008).

(02)- Bhose(Joel S. G. R), **NGOs and Rural Development : Theory and Practice**, (INDIA : New Delhi,Concept Publishing Company, 2003).

(03)-Gaeta(Paola)‏, Viñuales(Jorge)‏, Zappalá(Salvatore), **Cassese's International Law,** (UK**,** Oxford University Press, Third Edition,2020).

(04)-Gordon ‏(Edward), **Winning the Global Talent Showdown : How Businesses and Communities Can** **Partner to Rebuild the Jobs Pipeline**, (USA :California, Berrett-Koehler Publishers, 2009).

(05)-Harel Ben-Ari(Rephael), **The Normative Position of International Non-Governmental Organizations Under International Law : An Analytical Framework**, (Netherlands :Leiden Koninklijke Brill publishers, 2012).

(06)-Homann-Herimberg(Franz Josef), **Refugees and Humanitarian Assistance**, in : Franz Cede and Lilly Sucharipa (Eds), **The United Nations : Law and Practice, (**Netherlands : The Hague ,Kluwer Law International, 2001).

(07)-Junius (P. Rodriguez)‏, **Slavery in the United States : A Social, Political, and Historical Encyclopedia**, Volume 2, (USA : California,Santa BARBARA, ABC-CLIO, Inc. 2007).

(08)-Kelsen(Hans), **Principles of International Law**, (USA : New Jersey, The Lawbook Exchange, Ltd, 2003).

(09)-Marriott (Brandon), **Transnational Networks and Cross-Religious Exchange in the Seventeenth-Century Mediterranean and Atlantic Worlds**, (UK : London, routledge taylor & francis group,2015).

(10)-Missoni‏،(Eduardo) Alesani (Daniele), **Management of International Institutions and NGOS frameworks practices and challenges,** (UK : London, routledge taylor & francis group , 2013).

(11)- Prins(Corien), **A step beyond : Technologically enhanced interactivity and legitimacy**, in : Anton Vedder(Ed), **NGO Involvement in International Governance and Policy : Sources of Legitimacy**, (Belgium: Lieden, Martnus Nijhoee Publishers, 2007) .

(12)-Reinalda (Bob), **The co-evolution of Non-Governmental and Intergovernlental Organizationin historical perspective**, In :William E. DeMars, ‏Dennis Dijkzeul (Ed) ,**The NGO Challenge for International Relations Theory**, (UK : London, routledge taylor & francis group ,2015).

(13)-Reinisch(August), ‘**The changing international legal framework for dealing with non-state actors**’, in Philip Alston (ed.), ***Non-State Actors and Human Rights***, (UK : Oxford, Oxford University Press, 2005).

(14)-Sgueo(Gianluca), **Beyond Networks - Interlocutory Coalitions, the European and Global Legal Orders**,(Switzerland : Cham, Series of Studies in European Economic Law and Regulation, Springer International Publishing, 2016).

Articles

(01)-Charnovitz(Steve), **Nongovernmental Organizations and International Law**,The American Journal of International Law, Cambridge University Press, Vol. 100, No. 2 (Apr., 2006), pp. 348-372.

(02)-Collingwood(Vivien), **Non-Governmental Organisations, Power and Legitimacy in International Society**, Review of International Studies, Cambridge University Press, Vol. 32, No. 3 (Jul., 2006), pp. 439-454.

(03)-Ryfman(Philippe), **Non-governmental organizations: an indispensable player of humanitarian aid,** International Review of the Red Cross, vol. 89, issue 865, March 2007, pp21-45.

Websites

()- League of Nations Covenant Art. 25; (Including Amendments adopted to December, 1924), Yale Law School Today, The content was accessed on 11/02/2020 at the following link:

<https://avalon.law.yale.edu/20th_century/leagcov.asp#art25>

**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية مضامين الأمن الإنساني**

**The role of international non-governmental organizations**

**in promoting the contents of human security**

**د. توفيق بوستي**

مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، [Boucetti.toufik@univ-guelma.dz](mailto:Boucetti.toufik@univ-guelma.dz)

**ملخص باللغة العربية:**

يُحاول هذا المقال أن يقدم رؤية وصفية تحليلية لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية مضامين الأمن الإنساني من خلال الوقوف على الجهود والأليات المبذولة في هذا الإطار، إلى جانب تسليط الضوء على تطور أليات المنظمات غير الحكومية في حماية الأمن الإنساني عبر التركيز على ألية التخجيل (الإقناع/الفضح) التي تعمل من خلالها المنظمات غير الحكومية للضغط أو إقناع الأفراد والحكومات لتحسين سجلات حقوق الإنسان، وحماية البيئة ومعالجة قضايا الفساد، أو من خلال ألية بناء دوائر المناصرين للأمن الإنساني (بناء الشبكات العالمية) التي تهدف إلى الوصول إلى أطراف جدد من أجل إشراكهم في النشاطات التي تسعى إلى حماية الأفراد من تهديدات الأمن الإنساني، عبر السعي تطوير شراكات فعّالة من أجل التغيير، وتعزيز الجهود التي يُبدلها المدافعون عن الأمن الإنساني.

**الكلمات المفتاحية**: المنظمات الدولية غير الحكومية، مضامين الأمن الإنساني، الدور، الأليات، ترقية.

**Abstract:**

Thus article attempts to present a descriptive and analytical vision of the role of international NGOs in promoting the contents of human security by examining the efforts and mechanisms involved in this framework, as well as shedding light on the development of NGOs mechanisms in protecting human security by focusing on the persuasion mechanism shame in which NGOs work to pressure or pressure or persuade individuals and governments to improve human rights records, protecting the environment , addressing corruption isses, or throught the mechanism of building circles of advocates for human security (building global networks) that aims to reach new parties in order to involve them in activities that seek to protect individuals from threats to human security, by seeking to develop for change, strengthening the efforts of human security defenders

**Keywords**: international non- governmental Organizations, the implications of humman Security, the role, mechanics, promotion.

**مقدمـــــــة:**

يُعتبر موضوع الأمن الإنساني من أهم المواضيع في الدراسات الأمنية، والشرط الأساسي للتنمية على جميع الأصعدة، إذ لا تنمية من دون أمن، وفي هذا الإطار فلقد كافح الإنسان منذ بزوغ فجر البشرية عن أمنه وإستقراره ضد الطبيعة، وضد كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على أمنه وإستقراره، ويُحاول جاهدا العيش في كنف الإستقرار والطمأنينة، لذلك فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى بروز مفهوم الأمن الإنساني كمقاربة جديدة في الدراسات الأمنية، ممّا أدى إلى تعميق وتوسيع مدركات الأمن.

وبالتالي فقد تم التحوّل في مفهوم الأمن من المفهوم التقليدي العسكري إلى مفهوم الأمن الإنساني الذي يتأثر بكل القطاعات الإقتصادية منها والإجتماعية وحتى الثقافية بما يجسد أمن الإنسان ككائن حي، يسعى إلى ضمان سلامته وتحقيق رغباته والحفاظ على كرامته، كما تنامت أدوار الفواعل الدولية وغير الدولية في توفير ضمانات حماية الفرد في ظل تزايد معدلات الصراعات الداخلية، وتراجع مصداقية حقوق الإنسان وحكم القانون وتراجع فرص التنمية.

بالمقابل فإن مسألة الأمن كانت ولا تزال إحدى الدوافع الأساسية التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات منذ القدم، حيث كان الكل يسعى إلى ما يجنبه من الخوف والضرر، وما يُوفره له من إستقرار وأمان وأن السبب الرئيسي الذي يلح ربما على ضرورة إعتماد نموذج أمني جديد كنموذج الأمن الإنساني هو عدم نجاعة الأساليب المستخدمة بصورة تقليدية للقضاء على القهر والظلم والحرمان والتهميش والإقصاء وحماية حقوق الإنسان إذ أصبحت لها فعالية كبرى لدى العالم، حيث أصبحت تشكل وسيلة لتأجيج العنف أكثر ضد المواطنين وقمع حرياتهم.

وفي هذا الإطار برز دور للفواعل غير الرسمية لضمان الأمن الإنساني ومن أهم تلك الفواعل نجد المنظمات الدولية غير الحكومية التي أصبح دورها يتجاوز دور الدولة القومية وأجهزتها الرسمية، لذلك إرتأينا طرح الإشكال المحوري التالي: **فيما تكمن جهود وأليات المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية مضامين الأمن الإنساني؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدّة تساؤلات فرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

**1-** فيما تكمن ماهية كل من المنظمات الدولية غير الحكومية والأمن الإنساني؟

**2-** فيما تكمن أهمية المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني؟

**3-** ماهي أهمجهود المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية الأمن الإنساني؟

**4-**كيف تم تطور أليات المنظمات غير الحكومية لحماية الأمن الإنساني؟

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في رصد دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية مضامين الأمن الإنساني، من خلال التركيز على جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية الأمن الإنساني، التي تعتبر إحدى أهم فواعل الأمن الإنساني عبر مجموعة من الأليات، أهمها الأليات الوقائية التي تهدف إلى الحيلولة دون حدوث إنتهاكات وشيكة بحيث تعمل على معرفة الوقت الذي يكون فيه الناس أو الأفراد عرضة لخطر مادي، أو عندما تواجه مجموعة ما خطر فقدانها لصوتها داخل المجتمع، أو عندما يبدأ شكل من أشكال الحياة الأصلية بالإختفاء.

فضلا عن رصد تطور أليات المنظمات غير الحكومية في حماية الأمن الإنساني عبر التركيز على ألية التخجيل (الإقناع/الفضح) التي تعمل على الضغط أو إقناع الأفراد والحكومات لتحسين سجلات حقوق الإنسان، حماية البيئة ومعالجة قضايا الفساد، أو عبر ألية بناء دوائر المناصرين للأمن الإنساني (بناء الشبكات العالمية) التي تهدف إلى الوصول إلى أطراف جدد من أجل إشراكهم في النشاطات التي تسعى إلى حماية الأفراد من تهديدات الأمن الإنساني.

**الهدف من الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على جهود وأليات المنظمات الدولية غير الحكومية لترقية مضامين الأمن الإنساني من خلال التركيز على الألية الوقائية المستخدمة في هذا الإطار، إلى جانب تسليط الضوء على تطور تلك الأليات سواءا من خلال ألية التخجيل بمعنى الفضح أو الإقناع، أو من خلال بناء دوائر المناصرين للأمن الإنساني أو بناء الشبكات العالمية.

**مناهج الدراسة:**

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي بصفة أساسية إلى جانب المنهج الوصفي من خلال وصف وسرد وتحليل جهود وأليات المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية مضامين الأمن الإنساني، والمنهج التاريخي عبر تتبع كرونولوجي تطور الأليات والجهود المقدمة في هذا المجال، فضلا عن المنهج النظمي من خلال التطرق إلى المدخلات المتمثلة أساسا في مهددات الأمن الإنساني حيث تعمل الأجهزة الرسمية الخاصة بالمنظمات الدولية غير الحكومية على ترجمة تلك المدخلات في شكل جهود وأليات تتجه إل البيئة الداخلية والخارجية على شكل مقاربة للحل وترجع في شكل تغذية عكسية.

**الإطار المفاهيمي والنظري للمنظمات الدولية غير الحكومية والأمن الإنساني:**

يعالج هذا الجزء متغيري الدراسة والمتمثلة في متغير الأمن الإنساني ومتغير المنظمات الدولية غير الحكومية

**أ- ماهية الأمن الإنساني:**

لتوضيح ماهية الأمن الإنساني نشير إلى العناصر التالية:

**أ-أ-تعريف الأمن الإنساني:**

يُعتبر طرح الأمن الإنساني من الطُروحات الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد برز كمفهوم في النصف الثاني من العقد الأخير للقرن العشرين كنتيجة لجملة من التحولات العالمية من خلال إنتشار الصراعات المحلية داخل الدول، وما إنجر عنها من ضحايا في صفوف المدنيين، ولعولمة المشاكل (البيئة، الأوبئة، الفقر...) ظهر مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية للعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي ركز على صون كرامة البشرية وكرامة الإنسان وتلبية إحتياجاته المادية والمعنوية، حيث يتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الإقتصادية المستدامة والحكم الرشيد، والمساواة الإجتماعية، وسيادة القانون، وإنعدام التهديد والخوف بجميع أشكاله المختلفة[[50]](#footnote-50).

وبالتالي فقد فرض هذا الواقع المعقد، ضرورة إعادة التأكيد على أهمية الفرد كمرجعية وكموضع للدراسات الأمنية إثر التحولات التي مست الساحة العالمية، لذلك فقد أعطي لمفهوم الأمن الإنساني، أو كما يفضل البعض تسميته "بالإستقرار الإنساني" جملة من التعاريف تشترك في فكرة ضرورة تحرير الإنسان سواء من العنف أو من الحاجة وكذا في مبدأ كرامة الإنسانية.

وﺇﺫﺍ ﻤﺎ ﺤﺎﻭﻟﻨﺎ ﺘﻘﺩﻴﻡ ﺘﻌﺭﻴﻑ لمفهوم ﺍﻷﻤﻥ ﺍﻹﻨﺴﺎني، ﻓﻬﻨﺎﻙ ﻤﻼﺤﻅﺔ ﺘﺘﻤﺜل ﻓـي ﺃﻥ ﻤﻔﻬﻭﻡ ﺍﻷﻤﻥ ﺍﻹﻨﺴاني ﻴﺘﺴﻡ ﺒﻘﺩﺭ ﻤﻥ ﺍﻟﻐﻤﻭﺽ ﺨﺎﺼﺔ في ﻅل ﺘﺩﺍﺨﻠﻪ ﻤﻊ ﺒﻌـﺽ ﺍﻟﻤﻔﺎﻫﻴﻡ ﺍﻷﺨﺭﻯ، كما ﺃﻨﻪ ﻻ ﻴﻭﺠﺩ إﺘﻔﺎﻕ ﺒﻴﻥ ﺍﻟﺒﺎﺤﺜﻴﻥ ﺤﻭل ﻁﺒﻴﻌﺔ ﺍﻟﻤﻔﻬﻭﻡ، ﻟﺫﺍ ﻓـﺈﻥ ﻤﺤﺎﻭﻟﺔ ﻭﻀﻊ ﺘﻌﺭﻴﻑ ﻤﺤﺩﺩ ﻟﻤﻔﻬﻭﻡ ﺍﻷﻤﻥ ﺍﻹﻨﺴﺎﻨﻰ ﻋﻤﻠﻴﺔ ﺘﺘﺴﻡ ﺒﻘﺩﺭ ﻤﻥ ﺍﻟـﺼﻌﻭﺒﺔ، ﺇﺫ ﺇﻥ تبني إﻗﺘﺭﺍﺏ ﺸﺎﻤل ﻟﻤﻔﻬﻭﻡ ﺍﻷﻤﻥ ﺍﻹﻨﺴﺎﻨﻰ ﺒﺤﻴﺙ ﻴﺸﻤل كل ﻤـﺎ ﻴﻬـﺩﺩ ﺃﻤـﻥ ﺍﻷﻓﺭﺍﺩ ﺒﻤﺎ ﻓﻴﻬﺎ ﺍﻟﺤﻤﺎﻴﺔ ﻤﻥ ﺍﻟﻜﻭﺍﺭﺙ ﺍﻟﻁﺒﻴﻌﻴﺔ ﻴﻭﺍﺠﻪ بأكثر ﻤﻥ ﺼﻌﻭﺒﺔ ﻓﻤﻥ ﻨﺎﺤﻴـﺔ ﺸﺩﺓ إﺘﺴﺎﻉ ﺍﻟﻤﻔﻬﻭﻡ ﺒﺤﻴﺙ ﻴﻀﻤﻥ كل شيء ﺘﺠﻌل ﺍﻟﻤﻔﻬﻭﻡ ﻴﻔﻘﺩ ﻤﻌﻨﺎﻩ، ﺨﺎﺼﺔ ﻓﻰ ﻅـل ﺘﺩﺍﺨل ﺍﻟﻤﻔﻬﻭﻡ في ﻫﺫﻩ ﺍﻟﺤﺎﻟﺔ ﻤﻊ ﻤﺠﻤﻭﻋﺔ ﺃﺨﺭﻯ ﻤﻥ ﺍﻟﻤﻔﺎﻫﻴﻡ ﻭﻤـﻥ ﺒﻴﻨﻬـﺎ ﻤﻔﻬـﻭﻡ ﺍﻷﻤﻥ ﺍﻟﺒﻴﺌﻰ، ﻭﻤﻥ ﻨﺎﺤﻴﺔ ﺜﺎﻨﻴﺔ ﻓﺈﻥ ﺸﺩﺓ إﺘﺴﺎﻉ ﺍﻟﻤﻔﻬـﻭﻡ ﺘﻔـﺭﺽ ﺼـﻌﻭﺒﺎﺕ ﻓـي ﺘﺤﻭﻴل ﺍﻟﻤﻔﻬﻭﻡ ﺇﻟﻰ ﺴﻴﺎﺴﺎﺕ[[51]](#footnote-51).

وفي هذا الإطار عرّف للوید أكسورد **lloyd axword**  الأمن الإنساني في جوان1996 م على أنه:" **حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أم لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص، لأمنهم ولحياﺗﻬم، وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية"**[[52]](#footnote-52)

كما يعتبره **كانتى باجباى Kanti Bajpai,** بأنه:**"** **يشير إلى مصادر تهديد حياة وحرية الأفراد والجماعات وذلك مقارنة بالمقدرات المتاحة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد، إذ تتنوع مصادر التهديد والمقدرات في الوقت والنطاق،**

**وعند هذه النقطة فمن غير الممكن وضع تعريف محدد للمفهوم صالح لكل الجماعات وفي الأوقات كافة"**[[53]](#footnote-53)

كما يُعرفه صادكو أوجاتا **Sadako Ogata** من خلال قوله: **"يتطلب تحقيق الأمن الإنساني شمول المستبعدين فهو يركز على وجود ثقة كافية لدى أكبر مجموعة ممكنة من الأفراد في مستقبلها، ثقة كافية في أنها تستطيع أن تفكر في اليوم التالي، والاسبوع التالي، والسنة التالية، ومن ثم فان حماية الافراد وتمكينهم هي مسألة تتعلق بإتاحة إمكانات حقيقية للأفراد لكي يعيشوا في سلم وكرامة، ويعزز الأمن الإنساني -إذا نُظر إليه من هذه الزاوية – أمن الدولة لكنه لا يحل محله"**[[54]](#footnote-54)**.**

وبالمقابل يعرفه شارل فيليب دافيد **Charles Philippe David** وبياتریس باسكال **Pasca**l **Béatrice** على أنه: " **حالة التواجد في مأمن من الحاجة الإقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة وبضمان ممارسة الحقوق الأساسية" كما يؤكدان على أن السلم لا ينحصر فقط في مراقبة ونزع التسلح، بل أن "التنمية المستدامة، وإحترام حقوق الشخص، والحريات الأساسية وأسبقية القانون، والحكم الراشد، والعدالة الإجتماعية، هي كلها مهمة بدورها للسلم العالمي"**[[55]](#footnote-55)**.**

كما عرفهأمرتيا سن **Amertya Sen** على أنه:" **يعني الحد من أوجه إنعدام الأمن التي تبتلى بها حياة البشر، والتخلص منها إن أمكن، وهو ما يتعارض مع فكرة أمن الدولة التي تركز أساسًا على صون سلامة الدولة وقوتها، ومن ثم فأمن الدولة يرتبط ارتباطاً غير مباشر بأمن البشر الذين يعيشون في الدولة**"[[56]](#footnote-56).

كما عرفه بيار بيتقرو **Pierre Pettigrew** على أنه يتمثل في **"الحقوق الإنسانية، والرفاه الإقتصادي، والتنمية المحترمة للبيئة"** [[57]](#footnote-57)نجد في التعريف ثلاثة أبعاد للأمن الإنساني: البعد الحقوقي، والبعد الاقتصادي، والبعد الإنساني البيئي، للفرد إذا حرية التمتع بحقوقه كونه إنسان، والتمتع بمستوى معيشي واقتصادي يضمن له التمتع بتلك الحقوق في ظل بيئة نظيفة وآمنة لا تعرف تدهور يشكل خطر على بقائه مستقبلا.

كما يعرفه بول هينبيكر **Paul Heinbecker** بأنه: "**الأمن الإنساني يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافياً لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، إذ يُعد أمن وبقاء الأفراد جزءاً مكملاً لتحقيق الأمن العالمي، كما أنه يكمل ولا يحل محل مفهوم الأمن القومي، يضاف لذلك أن تحقيق الأمن الإنساني يعتمد على أدوات جديدة منها دور المنظمات غير الحكومية**"[[58]](#footnote-58).

كما عرفته **اللجنة المستقلة حول التدخل وسيادة الدول** سنة 2001 على أنه يعني:" "أمن الأشخاص، أمنهم الجسماني ورفاههم الإقتصادي والإجتماعي، وكذا إحترام كرامتهم وإستحقاقاﺗﻬم ككائنات بشرية، وحماية حقوقهم وحرياﺗﻬم الأساسية، فالأمن لم يعدّ في الإقليم وبواسطة التسلح، وإنما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد والأمن بواسطة التنمية الإنسانية والوصول للغذاء وللعمل، وفي الأمن الإيكولوجي"[[59]](#footnote-59).

من جهة أخرى يعرفه **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** بأنه: "التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة" وقد عدد التقرير سبع مستويات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني وهي: الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الجماعي والأمن السياسي"[[60]](#footnote-60).

أما تعريفه الإجرائي وفقا سابينا آلكير**Sabina Alkire** فتعتبره يهدف للمحافظة على الجسم الحيوي لكل إنسان، ضد التهديدات الخطيرة التي تكون بصورة مستمرة وعلى المدى الطويل، فالحماية أو الصيانة **safeguard** تقرّ بأن الإنسان والجماعات مهددة بأخطار تتجاوز إمكانية مراقبتها: الأزمات المالية والنزاعات، السيدا، التلوث وغيرها، وأن الأمن الإنساني مقاربة تطالب المؤسسات بتقديم الحماية، فلابد لها أن تكون واعية وحساسة وغير جامدة، أي لا بد أن تكون وقائية وليس مجرد ردود أفعال آتية.

وكلمة الجسم الحيوي **Vitalcore** ليس بالمصطلح التقني بل يعرف على مستوى القدرات، وبأنه مجال حرية الإنسان، وتعد الحقوق الإنسانية الأساسية مكوناته، وهي التي على كل شخص ومؤسسة إحترامها وتقديمها، وهذه الحقوق والحريات مرتبطة بإمكانية البقاء وبقاعدة الكرامة وكلمة كل حياة الإنسان تعني أن الأمن الإنساني يركز على الفرد، أي تركيز إهتمام المؤسسات على الإنسان الفرد ومجموعاته، بغض النظر عن جسمه، لغته، دينه، مواطنته، ولا إثنيته"[[61]](#footnote-61).

**ب- مستويات الأمن الإنساني:**

ينظر لمفهوم الأمن الإنساني على أنه تحول من النظر للأمن في سياق أو مستوى الدولة القومية إلى أمن مرتكز على الإنسان والأفراد، وبذلك فهو يجمع أكثر من مستوى هناك مستوى النظام العالمي كمصدر للتهديد، مستوى الإقليم ودول الجوار، ومستوى الدولة، ومستوى أجهزة الدولة، مؤسسات وسيطة، مستوى الأفراد والجماعات[[62]](#footnote-62).

**3-خصائص الأمن الإنساني :**

تنبع خصائص الأمن الإنساني والمتمثلة في التركيز على متغيرين:[[63]](#footnote-63)

**1-عولمة الأمن :**

الحديث عن عولمة الأمن يعني الحديث عن مسألتين مترابطتين، المسألة الأولى هي عالمية التهديدات، والمسألة الثانية هي عالمية وضع الحلول، بحيث أصبحت التهديدات ذات بعد عالمي، تستدعي وضع الحلول بصفة جماعية والتعاون بين كل الفواعل على الساحة الدولية للحد من خطورتها، مما يستدعي تطوير المؤسسات المكلفة بمسألة السلم والأمن لتفادي تأزم الأوضاع وإنتهاج سياسات وقائية

**2-أنسنة الأمن :**

يعني أمن ذو وجه إنساني، بوصفه للفرد بدلا من الدولة في قلب تصور الأمن، بحيث يتخذ الفرد وحدة تحليل له، وعلى العكس من المفهوم العسكري الضيق فهو ليس مفهوما دفاعيا بل يعمل على إدماج كل الأفعال مقرا بالصفة العالمية للحق في الحياة، مما يدفع بالإهتمام أكثر بالفرد في حالة وجود التهديدات لحمايته من الخوف.

**4-أبعاد الأمن الإنساني :**

جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 1994 تعريف الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية، وإستند إلى الأمن المرتكز حول الإنسان وحاجياته، وكذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية كالمجاعة والمرض والقهر السياسي وإحتمالات الإنقطاع المفاجئوالضار لحاجات الإنسان اليومية ...، فمن هنا حدد محررو التقرير "محبوب الحق و**Amartya Sen**"أبعاد للأمن الإنساني حسب فلسفة الحاجات الإنسانية وهي:[[64]](#footnote-64)

**1-الأمن الإقتصادي:** أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد

**2-الأمن الغذائي:** أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد

**3-الأمن الصحي:** أي ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها

**4-الأمن البيئي:** ويقصد به حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من تدمير الإنسان

**5-الأمن الفردي:** وهو الذي يعنى بحماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة، الدول، الفواعل عبر الدولية...

**6-الأمن المجتمعي:** هو الذي يقوم على ضمان الإستمرار في العلاقات الإجتماعية التقليدية والقيم من العنف العرقي والطائفي

**7-الأمن السياسي:** هو الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويعلي من حقوق الإنسان

**8-الأمن الفكري:** هو الذي يضمن للإنسان العيش بعيدا عن التطرف والإرهاب كإضافة من الباحث لأنه دون حياة خالية من التطرف لن يكون الإنسان ولا المجتمع ولا الدولة أمنيين.

**2- ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية:**

لتوضيح ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية نشير للعناصر التالية

**أ- تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية:**

رغم تعدد تعاريف المنظمات الدولية غير الحكومية كأحد أعضاء المجتمع المدني العالمي، أو ما أسمته ماري كالدور**mary Kaldor** بالشبكات الأافقية العالمية العابرة للحدود، يمكن الإشارة إلى تعريف البنك الدولي الذي عرفها بأنها: "**منظمات خاصة مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومات، وتتسم بصورة رئيسية بأنها لها أهدافا إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافا تجارية، وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة أو تعزيز مصالح الفقراء أو حماية البيئة أو توفير الخدمات الإجتماعية الأساسية، أو الإضطلاع بتنمية المجتمعات**"[[65]](#footnote-65).

كما أنها:" **منظمات تطوعيه إرادية معلنة لها شكل مؤسس دائم، تنشأ بإتفاق غير حكومي فيما بين الأفراد أو جماعات الأفراد الخاصة، وهؤلاء الأعضاء ينتمون إلى جنسيات مختلفة، وهي مستقلة عن الحكومات ولا تعمل بالسياسة، وتقوم بقصد تحقيق أهداف إنسانية لها سمه عالمية دون إستهداف تحقيق الربح، وتمارس نشاطها عبر حدود الدول، أي في أكثر من دوله، أو على الأقل في ثلاث دول"**[[66]](#footnote-66)**.**

من خلال ما سبق فإن مصطلح المنظمات الدولية الحكومية يشمل على:[[67]](#footnote-67)

**1-**أن ينشئ هذه المنظمات أشخاص طبيعيون ومعنويون خاصون، يسعون إلى التغيير لهم إهتمامات مشتركة تكون مستقلة عن الحكومات كليا أو جزئيا.

**2-**أن يكون لها وضع التنظيم الدولي لنشاطاتها، وذات صفة تطوعية بإعتبارها كيانات عبر قومية لا تستهدف الربح، وتمحور نشاطاتها حول التغيير، فهي تعمل من أجل تغيير أساليب الحياة وتقليص الثغرات القانونية من قبيل واقع قانون حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة.

**3-**أن يكون لها نشاطاتها في عدد من دول العالم، ولذلك فهي تمثل الوجه الأخر لكل من المنظمات الحكومية والمجتمع المدني، وأحد القوى الجديدة القادرة على تغيير السياسات الحكومية في المجتمع الدولي.

**4-**أن يكون لها إطار مؤسسي يتضمن أجهزة يقوم كل منها بوظائف وأدوار مختلفة إجتماعية وإنسانية في مواجهة عجز الدول وأجهزتها على المستوى الإقليمي والدولي.

**5-**أن يكون لها إمتيازات لاسيما الحاصلة على صفة المراقب حيث يجوز للأخيرة أن توفد مراقبا (لا يتمتع بحق التصويت) لحضور الإجتماعات الدولية.

**ب- خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية:**

تتميز المنظمات الدولية غير الحكومية بعدة خصائص وهي:

**1-إكتسابها الصفة الدولية:** فالمنظمات الدولية غير الحكومية تكتسب الصفة الدولية، وذلك عن طريق عدم إنتمائها لجنسية معينة، بمعنى أن إضفاء الصفة الدولية يأتي من إتساع نشاطها عبر العالم، وعدمإنتمائها لجنسية محددة بذاتها[[68]](#footnote-68)، ولا ينحصر عملها في خدمة شعب معين بل في خدمة الإنسانية جمعاء[[69]](#footnote-69).

**2-المبادرة الخاصة:**

حيث تنبع السمة الأساسية المشتركة لهذه المنظمات من حقيقة نشأتها التي يفترض أنها تتم وفقا لمبادرات فردية وإستجابة تلقائية للشعور بالحاجة إلى تنظيم الصفوف، ومن علاقتها بالدول والحكومات، حيث يفترض أنها تمارس نشاطها بشكل مستقل وبعيد عن التأثير الحكومي لكن ليس معنى ذلك أن هذه المنظمات تشكل حركة مناهضة للدول أو للمنظمات الدولية الحكومية بل العكس فإن العديد من الدول، إيمانا منها بأهمية دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق المصالح الوطنية والتعاون الدولي، تقوم بدعم وتشجيع هذه المنظمات بطرق ووسائل متنوعة دون أن تتدخل في شؤونها أو تحاول التأثير على نشاطها ومواقفها.

**3-الهيكل التنظيمي:** تتكون المنظمات الدولية غير الحكومية من هيكل رسمي، أي من أجهزة مختلفة عادة ما تكون ممثلة في جهاز عام وآخر تنفيذي، وجهاز إداري يقابل الأمانة العامة في المنظمات الحكومية، وكل جهاز مكون من مجموعة من الأفراد المؤهلين والجادين والذين يتم ترشيحهم من قبل المجموعة التأسيسية لمدة معينة، ولهذه الأجهزة أدوات ووسائل وممارسات خاصة توجبها حاجات تحقيق الغاياتوالأهداف والمصالح المشتركة المنصوص عليها أو المنوه عنها في النصوص المنشأة أو أي إتفاق لاحق مكمل أو معدل[[70]](#footnote-70).

**4-لا تسعى إلى تحقيق الربح:** وهذا عنصر هام يفرقها عن الشركات المتعددة الجنسيات[[71]](#footnote-71)، فالهدف الإنساني الذي تسعى إليه المنظمات غير الحكومية جعلها منظمات لا تهدف إلى الربح، ولا إلى تعزيز الجاني المادي لها كمنظمة، وإنما هي منظمات تخدم الروحيات أكثر، بما تنشره من مبادئ وأفكار ومساندة حقوق الإنسان بصفة عامة وتعمل على تطوير مجالات الحياة والعلاقات الدولية.[[72]](#footnote-72)

**5-المنظمة الدولية غير الحكومية لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية:** أي أن المنظمات الدولية غير الحكومية لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية ولا تخضع لقواعد القانون الدولي، وإنما تخضع لقوانين دولة المقر أو لقوانين محلية خاصة تصدر للتيسير على هذه المنظمات وتمكينها من مباشرة مهامها[[73]](#footnote-73).

ويترتب على عدم تمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بالشخصية القانونية الدولية ما يلي[[74]](#footnote-74):

**1-**أنه ليس لها نظام قانوني مستقل في المجتمع الدولي.

**2-**أن المنظمات مجرد جمعيات داخلية تخضع للتشريعات الوطنية، أي جمعيات وطنية تنشأ في ظل القوانين الوطنية.

**3-**نظرا لطبيعة عملها وأهميته في مساعدة المنظمات الحكومية، فإن هذه الأخيرة تعترف -من ميثاق الأمم المتحدة -بالمنظمات غير الحكومية وتشاركها نشاطاتها، وجاء في المادة ما يؤكد ذلك**.**

**6-المنظمة الدولية غير الحكومية ترمي إلى تحقيق أهداف معينة:**

فمعظم المنظمات الدولية غير الحكومية لها أهداف محددة وفقا لـ **Josepha Laroche** حول موضوع معين كالبيئة وحقوق الإنسان، العولمة، فهي تتدخل في مجالات عديدة يمكن تقسيمها إلى عدة أصناف:

**1-المنظمات المهنية:** والتي تهدف للدفاع عن مصالح أعضائها في إطار الوكالات المتخصصة **FAO، OMS** أو المكتب الدولي للعمل **BIT**

**2-المنظمات التقنية:** كاللجنة الدولية لحماية الأشعة.

**3-المنظمات الإجتماعية والإنسانية:** كالعفو الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، أطباء بلا حدود.

**4-المنظمات المعرفية:** كالمعهد القانون الدولي.

**7-تنشأ في ظل قانون خاص:**

أي قانون الدولة التي تنشأ في رحابها وليس في ظل القانون الدولي، فالجدير بالذكر أنه لا توجد إتفاقية دولية تعترف بحق المنظمات الدولية غير الحكومية في الوجود، أو تخضع نشاطها لقواعد عامة وقانون موحد خاص بها ومعترف به من الجميع، ولذلك فهي تخضع في العادةلقانون دولة المقر، الذي يحدد طريقة إشهارها وتسجيلها وكيفية مباشرتها لمهامها[[75]](#footnote-75).

**8-غياب الصفة الحكومية:**

تتميز المنظمات غير الحكومية عن المنظمات الدولية الأخرى بكونها لا تتصف بالصفة الحكومية، أي أنها لا تنشأ بإتفاق بين الحكومات، ولا تعمل تحت سيطرتها ولا تسير بخططها وبرامجها، وهذا ما يظهر أولا في تسميتها بالمنظمات غير الحكومية، وكذا يظهر أيضا في أعمالها التي نجدها مخالفة لبرامج الحكومات التي تنتسب لدولتها، فكثيرا ما نجد هدف هذه المنظمات غير الحكومية هو محاربة مبادئ وأفكار وحتى قرارات تدعمها هذه الحكومات كالتفريق والتمييز العنصري مثلا والتعذيب وغيرها[[76]](#footnote-76).

أما بالنسبة للمزايا النسبية التي تؤهل المنظمات غير الحكومية وتجعلها الأكثر ملاءمة لمبادرات الأمن الإنساني فهي تتمثل فيما يلي:

**1-مرونة المنظمات غير الحكومية وقابليتها للتكيف :**

إذ تتمتع المنظمات غير الحكومية بقدرتها على التكيف مع العمل في ظل موارد وهياكل ومعلومات محدودة، فضمان الأمن الإنساني يتجه نحو بناء مؤسسات سياسية وإقتصادية وإجتماعية فعالة أو تحدي سياسة حكومية أو أولويات التمويل[[77]](#footnote-77).

**2-قدرة المنظمات غير الحكومية على التجديد :**

وأخد المخاطر في برامجها وتنظيمها بحيث أن عدد من المنظمات غير الحكومية له القدرة على تمويل وتطوير برامجها والتنويع بين المخاطر الكبيرة والصغيرة، بمعنى تقديم الإحتياجات الأساسية للخدمة الإجتماعية وضمان حقوق الإنسان الأساسية هي بالفعل التحديات التي تستوجب موارد غير محدودة، على أساس أن التعاطي الفعال مع الأمن الإنساني يتطلب وجود منظمات تكون لها القدرة الكافية على تحمل المخاطر والتفكير في طرق جديدة لمواجهة تنامي التهديدات المحتملة للأمن الإنساني[[78]](#footnote-78).

**3-الحجم والمدى:**

بسبب التوسع المتنامي في عدد ومدى المنظمات غير الحكومية مقارنة بمنظمات أخرى تنشط في موضوع الأمن الإنساني وبإعتبارها مانحة لخدمات التنمية، فهي تعد أكثر الفواعل المرشحة لمعالجة قضايا الأمن الإنساني، إذ تعمل على الوقاية من نشوء تهديدات الأمن الإنساني من خلال إستجابتها السريعة لحالات الإنخفاض أو التوتر المفاجئة في مناطق تواجدها[[79]](#footnote-79).

**ثالثا-العلاقة بين المنظمات الدولية غير الحكومية والأمن الإنساني: دراسة في جدلية التأثير والتأثر**

توجد علاقة وثيقة الصلة ما بين المنظمات الدولية غير الحكومية والأمن الإنساني، حيث تؤثر المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني، كما يكتسب الأمن الإنساني أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية.

**1-أهمية المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني :**

حدّد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 تهديدات السلام الدولي في سياق سلسلة من التحديات العابرة للحدود، والمتمثلة في النمو السكاني المتزايد، تفاوت الفرص الإقتصادية، التدهور البيئي، الإيدز، المخدرات، الإتجار بالبشر والأسلحة الصغيرة، مؤكدا بأن العالم بحاجة إلى التعاون من أجل التعاطي مع هذا النوع من التهديدات بسبب:[[80]](#footnote-80)

**1-**تزايد الوعي بتنوع طبيعة المخاطر والإضطرابات السلبية التي تواجه المجتمعات الإنسانية، ففي حين إفترض المنظور الواقعي بأن التهديدات تأتي من الدول الأخرى في شكل تهديدات عسكرية، فأصبحت أعنف التهديدات والنزاعات تأتي على شكل حروب أهلية وإرهاب تقوم بها فواعل غير رسمية، كما أصبحت المجتمعات البشرية تواجه إنتشار أوبئة خطيرة كالإيدز والكوارث الطبيعية والأزمات الإقتصادية

**2-**إتسام المخاطر والتهديدات بالفجائية كالكوارث الطبيعية والإضطرابات الداخلية والإقليمية، الأمر الذي أدى إلى ظهور منظور أمني جديد يرتكز على ضرورة حاجة المجتمعات الإنسانية إلى تطوير قدراتها الجماعية لمعالجة المخاطر ووضع أنظمة للإنذار المبكر

**3-**محدودية الدور الذي تلعبه الدولة في التعامل مع التهديدات /المتنوعة والمعقدة مقابل تعزيز أهمية الدور الذي تقدمه المنظمات الحكومية وغير الحكومية

بالمقابل تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بعدة أنشطة، كالرعاية والرفاه للفئات المهمّشة، وأنشطة التغيير والتنمية الموجهة للقضايا التي تؤثر على الفئات المحرومة أو التي تؤثر على رفاه الأفراد، غير أن المنظمات الدولية غير الحكومية قد تدمج أو تضطلع بوظيفتين في نفس الوقت لذا فهي تصف نفسها بالمتعددة الوظائف، وهو ما يبين المسعى الطوعي للمنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية مضامين الأمن الإنساني عبر تركيزها على الأفراد المحرومين، من جهة أخرى تعمل في إطار دور الأمم المتحدة في حفظ السلام وما يرتبط به من أشكال التدخل الدولي في مناطق النزاع حيث تقوم المنظمات غير الحكومية **NGOS** كفاعل حيوي سواء بالإشتراك مع الأشكال التقليدية لحفظ السلام أو في الوقاية طويلة المدى ومهام بناء السلام.

**2-أهمية الأمن الإنساني بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية:**

يُعتبر الأمن الإنساني أرضية لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية، نتيجة لـ:[[81]](#footnote-81)

**1-الأمن الإنساني بوصفه إطارا للحماية والتمكين**: حيث يوفر الأمن الإنساني عبر الحماية والتمكين فرصا كبيرة لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية

**2-الأمن الإنساني بوصفه مفهوم شامل:** بحيث يوفر الأمن الإنساني مجالا للمنظمات الدولية غير الحكومية تتعامل فيه مع المخاوف والتهديدات الإنسانية بمجالها الواسع

**3-بوصفه مفهوما متعدد القطاعات**: بغية ضمان التدخلات الإيجابية يسمح الأمن الإنساني للمنظمات الدولية غير الحكومية بتطوير أجندة متعددة القطاعات كمجالات حقوق الإنسان والتنمية والأمن ...

**4-التأكيد على الوقاية**: فالعنصر المميز في الأمن الإنساني هو تركيزه على الوقاية المبكرة للحد من أثار إنعدام الأمن ووضع حلول طويلة المدى وبناء القدرات الإنسانية

**5-الشراكات والتعاون**: بتركيزه على ترابط التهديدات يسمح الأمن الإنساني للمنظمات الدولية غير الحكومية بتطوير شبكة مترابطة من الشركاء وأصحاب المصلحة مع الإستفادة من خبراتهم ومواردهم على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، فالأمن الإنساني بهذه الصورة يمكن أن يساهم في خلق تعاون وشراكات تستفيد من المزايا النسبية للأعضاء المشاركين فيها والمساعدة في تمكين الأفراد والمجتمعات للعمل لمصلحتهم الخاصة.

**جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية الأمن الإنساني**

تُعد المنظمات الدولية غير الحكومية إحدى أهم فواعل الأمن الإنساني عبر مجموعة من الأليات:

**1-الأليات الوقائية:**

تعتمد المنظمات الدولية غير الحكومية لترقية الأمن الإنساني على الأليات الوقائية التي تهدف إلى الحيلولة دون حدوث إنتهاكات وشيكة بحيث تعمل على معرفة الوقت الذي يكون فيه الناس أو الأفراد عرضة لخطر مادي، أو عندما تواجه مجموعة ما خطر فقدانها لصوتها داخل المجتمع، أو عندما يبدأ شكل من أشكال الحياة الأصلية بالإختفاء، فالمنظمات الدولية غير الحكومية تستهدف بشكل كبير الدول المنهارة، كما تركز في عملها على الأليات الوقائية والتي تجعلها لا تتعامل فقط مع نتائج حالة إنعدام الأمن، وإنما تدفعها بإتجاه التعمق في العوامل المؤدية لإنعدام الأمن، لذلك فقد ركزت على ضرورة توافر شرطين أساسيين هما: التهديد والهشاشة أو القابلية للتضرر الناتجة عن التهديد[[82]](#footnote-82).

كما تملك المنظمات غير الحكومية**NGOs** مؤهلات وإمكانيات معتبرة جعلت منها أحد أهم الفواعل المعنية بإعادة بناء مرحلة ما بعد النزاع، وفضلا عن خبرتها الميدانية الكبيرة في مهام ذات صلة ببناء السلام كالإغاثة وبناء القدرات، فإن ذلك إنما يرجع إلى طبيعة تركيبتها غير الرسمية ومرونتها في التعامل مع قضايا عديدة، فالعديد من المنظمات الدولية غير الحكومية تمتلك المرونة والمصداقية التي تمكنها من بناء علاقات ثقة مع السكان المحليين بالشكل الذي يجعلها تكسب شرعيتها[[83]](#footnote-83).

وفي هذا الإطار قدم مورغان **Morgan** العلاقة بين الأمن الإنساني وبناء السلام ثلاث مصادر للتهديد وإنعدام الأمن الإنساني صنفها في:[[84]](#footnote-84)

**1-المصادر الفردية لإنعدام الأمن الانساني:** أي الانشطة الضارة الموجهة ضد الأفراد والمنشأت

**2-المصادر المؤسساتية لإنعدام الأمن:** أي الأنشطة الضارة وإهمال المؤسسات التي تقوض حقوق الإنسان والأمن الإنساني

**3-المصادر البنيوية والثقافية لإنعدام الأمن:** أي الأعمال الضارة والنتائج المرتبطة بأنماط التفكير والإدراك في المجتمع ككل.

تعد المنظمات الدولية غير الحكومية كإحدى أهم فواعل الأمن الإنساني على مجموع الأليات التي تعمل على توفير الأرضية الملائمة لتفعيل الأمن الإنساني وإستدامة مضامينه، وذلك من خلال تقديم أجندة ترتكز على ثلاث جهود أساسية وهي الوقاية وتقييم الخطر، الحماية والتعويض

وعلى هذا الأساس تعتمد المنظمات غير الحكومية في المستوى الأول لضمان تفعيل الأمن الإنساني على ما يعرف بالأليات الوقائية التي تهدف إلى الحيلولة دون حدوث إنتهاكات وشيكة بحيث تعمل على معرفة الوقت الذي يكون فيه الناس أو الأفراد عرضة لخطر مادي وذلك في الأحوال التي فيها تقييد حرية الحركة، حق العمل... أو عندما تواجه مجموعة ما خطر فقدانها لصوتها المسموع داخل المجتمع، أو عندما يبدأ شكل من أشكال الحياة الأصلية بالإختفاء وتستهدف بشكل كبير الدول المنهارة أو المعرضة للسقوط في الفقر... فإعتماد أليات وقائية يجعل من المنظمات غير الحكومية لا تتعامل فقط مع نتائج إنعدام أمن الأفراد أو الحد منها.

ولتجاوز المنظمات غير الحكومية مشكل صعوبة قياس الأمن الإنساني ركزت في أليات عملها الوقائية على قياس مؤشرات تزايد اللاأمن أو إنعدام الأمن بالنظر إلى توافر شرطين أساسيين هما التهديد والهشاشة أو القابلية للتضرر الناتجة عن التهديد.

**2- الإنكشاف:** أما العنصر الثاني الذي ركزت عليه أليات المنظمات الدولية غير الحكومية الوقائية أي الإنكشاف فيكون موجودا عندما يتعرض الأفراد إلى تطورات يمكن أن تكون ضارة إلى جانب نقص الوسائل لمنعها بشكل فعال أو مواجهة الضرر الذي يمكن أن يحدث لهم.

فقد تم تطوير مجموعة من الدراسات التي تقوم على علاقة الإرتباط بين الأمن الإنساني والإنكشاف الإنساني يتحقق عندما يتمكن الأفراد أو المجتمعات من العيش في الظروف التالية:[[85]](#footnote-85)

**1-**الخيارات (الحلول) اللازمة للحد أو التحقيق، أو التكيف مع تهديدات حقوقهم الإنسانية البيئية والمجتمعية

**2-**الحرية والقدرة على ممارسة هذه الخيارات

**3-**فرصة المشاركة بفعالية لتحقيق هذه الخيارات

وعلى هذا الأساس يعكس الأمن الإنساني قدرة التغلب على الضعف أو الإنكشاف والإستجابة بصورة إيجابية للتغير البيئي النزاعات وغيرها من التهديدات

أما **الإنكشاف الإنساني** فقد عرفه بول بأنه: "التفاعل بين بعدين البعد الخارجي من الإنكشاف الذي غالبا ما تشير إليه التهديدات ذات الطبيعة غير البنيوية والتي تعد إلى حد كبير خارجة عن سيطرة جماعة معينة، كالتغير المناخي العالمي والعولمة الإقتصادية، والبعد الداخلي الذي يركز على الأعمال الداخلية للمجتمعات والأفراد وقدرتهم على الإدراك والإستجابة للضغوطات المرتبطة بالبعد الخارجي من الإنكشاف.

وتكمن أهمية ثنائية التهديد والإنكشاف من خلال أنها تسمح للمنظمات غير الحكومية الرامية لتفعيل الأمن الإنساني التحول من إستجابة رد الفعل التي غالبا ما تكون مؤقتة أو عفوية التكيف مع التهديدات الموجودة والمحتملة لأمن الأفراد إلى ما يعرف بالإستباقية أو القدرة التوقعية، كما أن هذا النوع من التهديدات يحتاج إلى بعد النظر لتحديد التهديدات التي يمكن أن تنشأ أثارها الخاصة بصورة تؤثر على الأفراد، وهي في نفس الوقت تقدم تخطيط وتنفيذ الإجراءات التي من شأنها التقليل من التهديدات والقابلية للتضرر وتشمل أنظمة الإنذار المبكر، إمدادات الإغاثة التي يمكن أن تقلل من عدد الضحايا في حال وقوع كارثة طبيعية أو نزاع معين، وعلى هذا الأساس ترتكز محددات عمل المنظمات غير الحكومية في الوقاية من التهديدات الأمنية الجديدة، من التغيرات المناخية، الفقر، المجاعة، وإنتهاكات حقوق الإنسان على:[[86]](#footnote-86)

**1-**أليات التقليص من الضعف والإنكشاف من خلال تجنب التعرض لظروف التهديد بحيث تحاول المنظمات غير الحكومية عبر هذه الأليات التركيز على الخطوات التي تقوم بها الأفراد لضمان سلامتهم وكرامتهم، فالأفراد لهم القدرة على تقليص إحتمالات التعرض للتهديد

**2-**الأليات التي تعتمدها المنظمات غير الحكومية في الوقاية لإدارة التهديدات من خلال نشوئها تقليصها أو إزالتها بصورة عامة، فمثلا بالنسبة للمشاكل البيئية يكون ذلك من خلال الحد من إنبعاثات الغازات السامة.

وعلى هذا الأساس ترتكز محددات عمل المنظمات غير الحكومية في الوقاية من التهديدات الأمنية الجديدة من التغيرات البيئية، الفقر، والمجاعة وإنتهاكات حقوق الإنسان على:

**1-**الأليات التي تعتمدها المنظمات غير الحكومية لإدارة التهديدات من خلال منع نشوئها أو إزالتها

**2-**أليات التقليص من الضعف والإنكشاف من خلال التعرض لظروف التهديد، بحيث تحاول المنظمات غير الحكومية عبر هذه الأليات التركيز على الخطوات التي يقوم بها الأفراد في حد ذاتهم لضمان سلامتهم

**3-**التكيف مع التهديدات المحتملة فالقدرة على التكيف تعكس مدى مرونة المجتمع والأفراد وبالأخص قدرتهم على إمتصاص الأثار وإستعادة حالة الأمن الإنساني، إلى جانب إعتماد هذا النوع من الأليات الوقائية على تقييم المخاطر الذي يمكن من توفير المعرفة الجيدة بطبيعة المخاطر التي تهدد أمن الإنسان عبر إستخدام ما يعرف بأنظمة الإنذار المبكر

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث مستويات للوقاية:[[87]](#footnote-87)

**1-الوقاية العملية**: تشمل جهود قصيرة المدى تستخدم الوسائل السياسية أو العسكرية لمنع النزاع أو لمنع تصعيد العنف

**2-الوقاية البنيوية:** تعتمد على الوسائل الإقتصادية والبنيوية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتهدف إلى التقليص أو الحد من الخطر والدعوة إلى تحسين الأطر التنظيمية

**3-الوقاية الشاملة:** والتي تحاول تقليص النزاع على أساس عالمي بعيدا عن الأليات التي تركز على دولة معينة

كما تعد المعلومات القوة الأساسية التي تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية، بحيث أن إمكانيات الحصول على معلومات ذات مصداقية يمكنها من الذهاب بعيدا بإتجاه منع الإنتهاكات والتهديدات وتحقيق مستويات أفضل لتفعيل الأمن الإنساني وإستدامته، حيث إستفادت المنظمات غير الحكومية من ثورة المعلومات وتقنية الإتصالات ووسائل الإعلام، وعلى هذا الأساس ساهم إنتشار تكنولوجيا المعلومات والسهولة المتزايدة في تداولها، تجاوز القيود التي كانت تفرضها المتغيرات المتعلقة بالمكان والزمان، ممّا أدى إلى تعزيز التواصل بين الأفراد والمنظمات غير الحكومية. راد أفراد

**1-****تطور أليات المنظمات غير الحكومية في حماية الأمن الانساني:**

**1-ألية التخجيل (الإقناع/الفضح):**

تعمل المنظمات غير الحكومية للضغط أو إقناع الأفراد والحكومات لتحسين سجلات حقوق الإنسان، حماية البيئة ومعالجة قضايا الفساد، ومن أجل تحقيق كل ذلك تعتمد المنظمات غير الحكومية ألية التخجيل عند التعاطي مع الحكومات المنتهكة لحقوق وسلامة الأفراد، وفي هذه الحالة تهدف هذه الألية إلى إبلاغ الحكومة المعنية بأن أعمالها ستؤدي إلى وضعها خارج الأسرة الدولية[[88]](#footnote-88)، بحيث يتضمن التخجيل إقناع القادة بأن سلوكهم لا يتوافق مع الهوية التي يطمحون إليها، أي أن المنظمات الدولية غير الحكومية يمكن أن تؤثر في الدول وحثهم على حماية أمن الأفراد من التهديدات المتنوعة التي يمكن أن تضر سلامتهم عبر ما يعرف بالقوة الناعمة، التي تعتمد على الإقناع والجذب[[89]](#footnote-89).

في هذا الإطار فقد قدمت **كيك سيكنيك sikkink** تصنيف لسياسات القوة الناعمة تتضمن أربع مستويات:

**1**-إستخدام المنظمات الدولية غير الحكومية سياسات المعلومات أو المعرفة

**2-** إستخدام المنظمات الدولية غير الحكومية السياسات الرمزية

**3-**إستخدام المنظمات الدولية غير الحكومية سياسات النفوذ

**4-** إستخدام المنظمات الدولية غير الحكومية لسياسات المساءلة

**2-****ألية بناء دوائر المناصرين للأمن الإنساني (بناء الشبكات العالمية):** تهدف إلى الوصول إلى أطراف جدد من أجل إشراكهم في النشاطات التي تسعى إلى حماية الأفراد من تهديدات الأمن الإنساني، وذلك من خلال تطوير شراكات فعالة من أجل التغيير، وتعزيز الجهود التي يبدلها المدافعون عن الأمن الإنساني.

ويعرف **Walter Powell** الشبكات العالمية بأنها**: "**شكل ثالث من أشكال المنظمات الإقتصادية يختلف بشكل مميز عن الأسواق وعن التسلسل الهرمي، بحيث تكون أكثر خفة في حركيتها، حيث أن المجموعات ضمن الشبكة الواحدة تجمعها قيم مشتركة، وتقوم بتبادل المعلومات فيما بينها بشكل منتظم".

وفي دراسة لهارولد سيباندا **Sibanda Harold** على دور المنظمات غير الحكومية في حماية الأفراد حدّد آليات تلك المنظمات في[[90]](#footnote-90):

**1-التعاون:** وهي الألية التي تكون فيها المنظمات غير الحكومية في حالة توافق وتناغم مع الحكومات، والعلاقات بينهما جيدة مبنية على الثقة المتبادلة وهي تدعو إلى الشفافية داخل الجانبين المتعاونين.

**2-التعليم:** وهي الألية التي تهدف إعطاء الحكومة الكثير من المعلومات والتحاليل والبدائل السياسية.

**3-الإقناع:** حيث تتصرف المنظمة غير الحكومية كمجموعة ضغط لتغيير السياسة وإبداء الدعم الشعبي وتتراوح وسائل الإقناع بين التجمعات والورشات العمل والمؤتمرات، وبين الضغط والتظاهر والحملات المناهضة.

**4-رفع الدعاوي:** عبر المحاكم للضغط من أجل القضايا التي تدافع عنها

**5- المواجهة:** عبر التكتيكات الراديكالية مثل المظاهرات العنيفة

**الخاتمة:**

تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دور هام في ترقية مضامين الأمن الإنساني، من خلال التركيز على جهودها في هذا المجال، التي تعتبر إحدى أهم فواعل الأمن الإنساني عبر مجموعة من الأليات، أهمها الأليات الوقائية التي تهدف إلى الحيلولة دون حدوث إنتهاكات وشيكة بحيث تعمل على معرفة الوقت الذي يكون فيه الناس أو الأفراد عرضة لخطر مادي، أو عندما تواجه مجموعة ما خطر فقدانها لصوتها داخل المجتمع، أو عندما يبدأ شكل من أشكال الحياة الأصلية بالإختفاء، أو عبر الإنكشاف الذي يكون موجودا عندما يتعرض الأفراد إلى تطورات يمكن أن تكون ضارة إلى جانب نقص الوسائل لمنعها بشكل فعّال أو مواجهة الضرر الذي يمكن أن يحدث لهم، لذلك فقد تم تطوير مجموعة من الدراسات التي تقوم على علاقة الإرتباط بين الأمن الإنساني والإنكشاف الإنساني يتحقق عندما يتمكن الأفراد أو المجتمعات من العيش في الظروف التالية:

**1-**الخيارات (الحلول) اللازمة للحد أو التحقيق، أو التكيف مع تهديدات حقوقهم الإنسانية البيئية والمجتمعية

**2-**الحرية والقدرة على ممارسة هذه الخيارات

**3-**فرصة المشاركة بفعالية لتحقيق هذه الخيارات

وعلى هذا الأساس يعكس الأمن الإنساني قدرة التغلب على الضعف أو الإنكشاف والإستجابة بصورة إيجابية للتغير البيئي النزاعات وغيرها من التهديدات

بالمقابل فإن رصد تطور أليات المنظمات غير الحكومية في حماية الأمن الإنساني عبر التركيز على ألية التخجيل (الإقناع/الفضح) التي تعمل على الضغط أو إقناع الأفراد والحكومات لتحسين سجلات حقوق الإنسان، حماية البيئة ومعالجة قضايا الفساد، أو عبر ألية بناء دوائر المناصرين للأمن الإنساني (بناء الشبكات العالمية) التي تهدف إلى الوصول إلى أطراف جدد من أجل إشراكهم في النشاطات التي تسعى إلى حماية الأفراد من تهديدات الأمن الإنساني.

**قائمة المراجع:**

**أولا-المراجع باللّغة العربية:**

**1-الكتب:**

**1-** أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار الثقافة العربية: القاهرة، 1984

**2-** إدري صفية، نحو تفعيل أجندة الأمن الإنساني: دراسة في أليات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية، في: توفيق عطاء الله وآخرون، الأمن الإنساني في ظل التحديات العالمية المعاصرة، وقائع المؤتمر الدولي الإفتراضي، المركز الديمقراطي العربي: برلين، ألمانيا، يومي 9-10 جانفي 2021.

**3-** بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1998

**4-**محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 2010

**5-** سعد الله عمر، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دار هومة للطباعة والنشر: الجزائر، 2009

**6-** ريجانا سامي، العالم في مطلع القرن 21، دار العلم للملايين: بيروت، 1999

**7-**غضبان مبروك، المجتمع الدولي "الأصول والتطور والأشخاص"، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر،1994

**2-الرسائل والأطروحات:**

**1-** أدري صفية، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الإدارة الدولية، جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012

**2-** أحمد بن ناصر، الحق في الغذاء في إطار القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2001-2002

**3-** بوخرص خديجة، المنظمات غير الحكومية ودورها في إدارة قضايا حقوق الإنسان في فترة ما بعد الحرب الباردة: منظمة العفو الدولية نموذجا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية نموذجا، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2017-2018

**4-**درغوم أسماء، البعد البيئي في الأمن الإنساني: مقاربة معرفية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2008-2009

**5-**ماجدة أحمد محمود، المنظمات غير الحكومية الدولية: دراسة نظرية**،** رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010-2011

**6-**العربي وهيبة، المنظمات غير الحكومية كفاعل جديد في تطوير القانون الدولي والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003-2004

**3-المجلات والدوريات العلمية:**

**1-**أحمد عبد الله، "السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، جانفي 2001

**2-**عادل زقاغ، هاجر خلالفة، "عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، جوان2014

**3-**خديجة عرفة، "مفهوم الأمن الإنساني"، سلسلة مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 13، السنة الثانية، جانفي 2006.

**ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية:**

**Books :**

**1-** Barbara A. misztal, the challenges of vulnerability in search of strategies for a less vulnerable social life (UK: palgrave Macmillan, 2011)

**2-**Yoichi mine, downside risks and human security in: Giorgio shani and maroto sato (eds) Protecting humman security in a post 9/11 world: critical and global insights (New-York: palgrave Macmillan ,2007)

**Périodiques :**

**1-**Axword Lloyd, « La sécurité humain : "la sécurité des individus dans un monde en mutation". **Politique Etrangère**, N° 2,1999.

**2-**Bajpai Kanti, “An Expression of Threats versus Capabilities across Time and Space”, Security Dialogue, Vol. 35, No.3, Sep. 2004

**3-** conteh Earl, peace building and human security: A constructivist perspective, International **Journal of peace studies**, v 10, n1, spring/summer 2005

**4-**David Charles- Philippe, et Béatrice pascal, « Précurseur de la sécurité humaine, le sénateur Raoul Dandurand (1816-1942) ». Etudes internationales, (N° spécial) vol. XXXI, n°4, Déc. 2000

**5-** Gervis Myrian et Stephen ROUSSEL, « De la sécurité de l’Etat à celle de l’individu : l’évolution du concept de sécurité au Canada (1990-1996) ». Etudes internationales, vol XXXI, N°1, Mars 98

**Websites:**

**1-**Alkire Sabina, " Conceptual framework from human security "(2002) xx[www.humansecurity-ehs.org/doc/fame.htm](http://www.humansecurity-ehs.org/doc/fame.htm)

**2-**Michael Sarah, the role of ngos in human security, working paper 12, november 2002, the hauster center for nonprofit organisations and the kennedy school of government harvard.

university, pp 7-8, at: [http://zunia.org/uploads/media /knowledge/NGOs\_human\_security.pdf](http://zunia.org/uploads/media%20/knowledge/NGOs_human_security.pdf)

**3-**Paul Heinbecker, "Peace Thème : Human Security",

[www.cpdsindia.org/globalhumansecurity/security.htm](http://www.cpdsindia.org/globalhumansecurity/security.htm)

**4-**Rapport de la commission indépendante sur l’intervention et la souveraineté des Etats, « La responsabilité de protéger », CRDI, 2001, p120. « Une nouvelle approche : la responsabilité de protéger »

[www.idrc.ca/books/980and981/02-portect.htm](http://www.idrc.ca/books/980and981/02-portect.htm)

**المنظمات الدولية غير الحكومية وتحدي عدالة**

**توزيع المساعدات الإنسانية**

**International NGOs and the**

**of fair distribution of humanitarian aid**

**د/ ليندة لفحل**

**جامعة 08 ماي 1945 قالمة- الجزائر-**

**ملخص:**

تعد المنظمات الدولية غير الحكومية فاعل أساسي وشريك رئيسي في تقديم المساعدات الإنسانية، نطرا لجملة الأساليب والإجراءات التي تنتهجها في تسهيل تقديم المساعدة الإنسانية خاصة في فترة الكوارث الطبيعية والأوبئة. لكن رغم ذلك وخلال تأديتها لمهامها قد تواجه المنظمات الدولية غي الحكومية جملة من التحديات، من بينها تحدي عدالة توزيع المساعدات الإنسانية مثل ما حدث خلال وباء كورونا حيث واجهت المنظمات الدولية غير حكومية أزمة في تقديم المساعدات الإنسانية بإعتبار أن الجميع في حاجة إليها، ضف إلى ذلك تعرضها لأزمة تمويل، مع الإجراءات التي فرضها فيروس كورونا كالتباعد وفرض حظر التنقل على الجميع. وعليه عملت المنظمات غير الحكومية على تجاوز هذا التحدي من خلال مبادرتين هما: تقديم المساعدة الإنسانية للأضعف، والمبادرة الثانية هي هندسة المساعدات الإنسانية من خلال رقمنتها بتسجيل كل طالبي المساعدات .

**الكلمات المفتاحية**: المساعدة الإنسانية، المنظمات الدولية غير الحكومية، هندسة المساعدات الإنسانية، رقمنة الساعدات الإنسانية.

**summary:**

International non-governmental organizations are a major player and partner in providing humanitarian aid, in view of the various methods and procedures they adopt in facilitating the provision of humanitarian assistance, especially in the period of natural disasters and epidemics. However, in the course of carrying out their tasks, international NGOs may face a number of challenges, including the challenge of fair distribution of humanitarian aid, such as what happened during the Corona epidemic, where international NGOs faced a crisis in providing humanitarian aid considering that everyone needs it, in addition to that. It was exposed to a funding crisis, with the measures imposed by the Corona virus, such as distancing and imposing a movement ban on everyone.

Accordingly, Accordingly, NGOs have worked to overcome this challenge through two initiatives: providing humanitarian assistance to the weakest, and the second initiative is engineering humanitarian aid by digitizing it by registering all aid seekers.

**Keywords:** humanitarian aid, international non-governmental organizations, humanitarian aid engineering, digitization of humanitarian aid

**مقدمة:**

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حدثت تغييرات واسعة النطاق في البيئة الإنسانية والطرق التي يتم بها نشر العمل الإنساني، إلا أن نظرة سريعة للوراء في المشهد الإنساني منذ منتصف القرن العشرين يكشف عن ميزة جديدة في تغير العمل الإنساني لصالح المنظمات الدولية غير الحكومية، بعبارة أخرى اعتبرت المنظمات الدولية غير الحكومية من المسلمات في الواقع أي أنها عنصر أساسي في نظام المساعدة الدولي. فيتخذ هذا الكيان الخاص شكل غير ربحي وغير تجاري هياكل وأشكال مختلفة وفي قطاعات مختلفة منها الهلال الأحمر الدولي، حركة الصليب الأحمر، منظمة العفو الدولية، وغيرها. لكن رغم ذلك فغالبًا ما يتم التقليل من أهمية دور المنظمات الدولية غير الحكومية على عكس ما يتم الإيحاء به. يبدو أن تأثيرهم على العكس من ذلك، آخذ في الازدياد. في جميع المناسبات، والتنبؤات المنتظمة بأن المنظمات غير الحكومية الإنسانية في طريقها للخروج هي نفس التوقعات دحضت الحقائق العملياتية في الميدان بانتظام وبلا هوادة

وفي كتابه الذي تسبب في إثارة الكثير من الجدل في الدوائر الإنسانية في نهاية هذا القرن، اعتبر كاتب المقالات الأمريكي **ديفيد ريف** أن العمل الإنساني المستقل غير الحكومي على وشك الانتهاء وأن هذه المساعدات الإنسانية من الآن فصاعدا يتم التنازل عليها لصالح منظمات حكومية دولية ووكالاتها. لكن الأحداث الأخيرة مثل كارثة تسونامي في آسيا في ديسمبر 2004 وزلزال باكستان في أكتوبر عام 2005 ومن دارفور جنوب السودان إلى هايتي في عام 2006 ، قضت على هذا التنبؤ، فلم يقتصر الأمر على عدم وجود لاعب واحد في المناطق ولكن المنظمات غير الحكومية كانت كذلك أكثر حضوراً وأكثر نشاطًا من أي وقت مضى ، كجزء من التفاعل المعقد في العمل الإنساني.

وتتجلى **أهمية البحث** في محاولته الوقوف عن التحديات التي تتعرض لها المنظمات الدولية غير الحكومية أثناء تقديمها للمساعدات الإنسانية خاصة خلال فترة الأوبئة، معلا البحث في مدى امكانيتها في تجاوز هذا التحدي. واعتبارا لما سبق يطرح السؤال التالي: **كيف تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية تحدي عدالة توزيع المساعدات الإنسانية**؟

أما منهجية البحث المنتهجة فتراوحت بين المنهج الوصفي الذي بحثنا من خلاله في وصف المساعدات الإنسانية والمنظمات الدولية غير الحكومية، والمنهج التحليلي الذي استندنا عليه في تحليل ودراسة مختلف الإجراءات والأساليب التي تتخذها المنظمات الدولية غير الحكومية لتخطي تحدي عدالة توزيع المساعدات الإنسانية. وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الإجابة إلى العناصر التالية:

1. **مفهوم المساعدات الإنسانية**

تبعا لما سبق فإن المساعدات الإنسانية حق یتقرر للمنكوبين ویفرض على المجتمع الدولي واجب یستند إلى الأسس ذاتها التي یقوم علیها الحق في الحياة باعتباره "النواة الصلبة" للمساعدات الإنسانية والتي ترمي إلى ضمانه بكل السبل المتاحة ولو استدعى ذلك اللجوء إلى استخدام القوة تحقيقا لأغراض إنسانية ووضع حد للأثار الجسيمة التي تقع بحق الفئات الضعيفة والمتضررة. فقد عمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين لمنظمة الأمم المتحدة إلى إصدار لوائح عدیدة توصلت إلى إحداث تغییر جذري في النشاط الإنساني Action humanitaire سمحت ببداية ترسيخ لفكرة الحق في المساعدة الإنسانية حتى في الظروف التي يتم رفضها.

1. **تعريف المساعدات الإنسانية**: رغم اختلاف التعاريف الواردة بشأن المساعدات الإنسانية الدولية، إلا أن هناك اتفاق سواء باللغة الإنجليزية أو الفرنسية في مسألة المعنى، الذي يراد منه الأخذ بعین الاعتبار المصالح الإنسانية أو الكائن البشري. ومنه، حسب ما ورد عن معهد القانون الدولي IDI في اللائحة الصادرة عنه والموسومة بـ " المساعدة الإنسانیة"[[91]](#footnote-91): تعد المساعدة الإنسانة مجموعة الأفعال والنشاطات والموارد الإنسانية والوسائل المتعلقة بتوفير الأعيان والخدمات لأغراض إنسانية بحتة والتي هي ضرورية للبقاء على قید الحیاة أو التي يحتاجها ضحايا الكوارث.

أما الفاعلون الإنسانیون فقد وجدوا صعوبات كبیرة من أجل تعريف المساعدات الإنسانية، والتي تعود لعدة أسباب ولعلى أهمها تفادي الانتقادات علیهم، واعتبار أن الفعل أهم من التحلیل، بما أن مضمون النشاط الإنساني هو الذي یشكل كل ما هو إنساني[[92]](#footnote-92).

وذهب البعض إلى تعریف المساعدات الإنسانیة استنادا إلى أهدافها، مثل **ساروشي** Sarooshi فحسبه، المساعدات الإنسانية هي تلك التي تستهدف التخفيف من حدة المعاناة الإنسانية في دولة معينة، بغض النظر عن أسبابها على نحو يتفق ومبادئ الحياد والنزاهة ، وهي عمل غير قسري ينفذ بموافقة الدولة المعنية[[93]](#footnote-93).

في حین عرف **"فیلیب ریفمان** المساعدة الإنسانية كالآتي:

**« L’action humanitaire est une assistance fournie par un seul ou une conjonction d’acteurs, s’insérant à des niveaux variés dans un dispositif international de l’aide, régie par un certain nombre de principes, et mise en oeuvre (au nom de valeurs considérées comme universelles), au profit de populations dont les conditions d’existence du fait de la nature (catastrophes) ou de l’action d’autres hommes (conflits armés internes ou internationaux) sont bouleversées, et l’intégrité physique atteinte, voire la survie même compromise.**

یستخلص من تعريف "ریفمان" عدة أفكار من المساعدة الإنسانية[[94]](#footnote-94):

- أن تقديم المساعدة الإنسانية قد تكون من شخص واحد، كما یمكن أن یتعاون عدة فاعلين؛

- أن المساعدة الإنسانية تخضع لعدة مبادئ؛

- أن المساعدة الإنسانية تقدم للشعوب المتضررة من جراء الكوارث الطبيعية أو الإنسانية كالنزاعات المسلحة الداخلية والدولية، والتي تهدد صحة أو حیاة هذه الضحايا.

في الأخير یمكن تحديد مدلول المساعدات الإنسانية في أنها مختلف المساعدات التي تقدم – بدافع الإنسانية- من مختلف الفاعلين، سواء كانوا أفرادا أو جماعات، من دول ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، بغرض تخفيف حدة آلام الضحايا التي تسببها كارثة طبيعية أو إنسانية أو باجتماع عنصر الطبيعة وفعل الإنسان، بشرط أن تخضع لمبادئ تحكمها- لاسيما الإنسانية، عدم التحيز والحیاد ویستثنى كل ما هو عسكري، سلاح، ذخيرة أو معدات أخرى، في تعداد مضمون هذه المساعدات.

1. **خصائص المساعدات الإنسانية الدولية:** لمصطلح المساعدات الإنسانية الدولية خصائص كثيرة تميزها عن غیرها من المصطلحات التي تتداخل فیما بینها، في بعض الحالات إلى الحد الذي یستعملها البعض خطأ، فهي في البدایة عمل یخضع لموافقة الجهة المستقبلة عملا بمبدأ السيادة كما أنها تتميز بعدة خصائص أهمها[[95]](#footnote-95):

* الطابع الرضائي للمساعدات الإنسانية الدولية: إن العديد من المنظمات الدولية تنتظر الموافقة قبل تقديم خدماتها حرصا على سلامة عامليها، وإن كان لبعض المنظمات كأطباء بلا حدود وأطباء العالم طرحا مخالفا فهي لا تعترف بهذه الخاصیة، حرصا على الوصول إلى ضحايا الكوارث بسرعة.
* الطابع الاحتياطي للمساعدات الإنسانية الدولية: إن العمل الإنساني یقتضي تضافر جهود جهات مختلفة، غیر أن الأولوية في الاستجابة لحل أي كارثة تؤول إلى الدولة أو إلى الطرف الذي یتضرر مباشرة من تلك الكارثة، حينما تقع في إقليم تابع لها (أولا) باعتباره المسؤول عن الإقليم، غیر أنه إذا استدعى الأمر الاعتماد على المساعدات الإنسانية الدولية فتنتقل المسؤولية من الدولة إلى الفاعلين الإنسانیین (ثانیا)[[96]](#footnote-96).
* الطابع الاستعجالي للمساعدات الإنسانية الدولية: إن الطابع الاستعجالي للمساعدات الإنسانية یعود إلى الظرف الطارئ الذي یستوجبها، وبالتالي تتوقف هذه المساعدات بمجرد انتفاء هذا الظرف. غیر أن ذلك لا یحول دون مواصلة العمل الإنساني بتقدیم مساعدات إنسانية ذات طابع غیر استعجالي، تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للضحايا وتنمیة الإقليم الذي تعرض ّ للكارثة، فقد یستوجب الأمر الجمع بین الناشطین الإنسانیین معا، وذلك باتخاذ تدابیر استعجالية وأخرى بغرض التنمية في الوقت نفسه، وذلك هو السبيل الوحيد للتوفيق في النشاط الإنساني[[97]](#footnote-97).
* الطابع غير العدائي للمساعدات الإنسانية الدولية: یفهم من الطابع غیر العدائي للمساعدات الإنسانية الدولية أن تقدیم المساعدات الإنسانية لا یعتبر عملا ضد مصلحة أیة جهة، سواء المستقبلة لتلك المساعدات أم تلك التي توافق علیها، وبالتالي یعتبر هذا العمل مشروعا من منظور قواعد القانون الدولي.
* الطابع الإنساني**:** تستقى كل مبادئ المساعدات الإنسانية الدولية من مبدأ أساسي یتمثل في مبدأ الإنسانية، إذ أن المساعدات نفسها تتضمن مصطلح "الإنسانية". یقصد بمبدأ الإنسانية تلك الجهود التي تبذل بهدف الوقایة والتخفيف من معاناة الإنسان وحمایته[[98]](#footnote-98).

1. **المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل حاسم في تقديم المساعدات**: **الأساليب والإجراءات**

إن المنظمات الدولية غیر الحكومية هي أحد الفاعلين الأكثر نشاطا في المجال الإنساني، ورغم الاختلاف في تعريفها، یمكن منحها التعريف التالي على أنها: "مجموعات طوعية لا تستهدف الربح، ینظّمها مواطنون على أساس محلّي أو قطري أو دولي، وتتمحور طائفة عملها حول مهام معینة ويقودها أشخاص ذو اهتمامات مشتركة وهي تؤمن مجموعة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية وتطّلع الحكومات على شواغل المواطنین ّ وترصد السياسات وتشجع بمشاركة السیاسة على مستوى المجتمع وهي توفّر التحلیلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات الإنذار المبكر، فضلا عن مساءلتها في رصد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية. وعليه فهي تتبع عدة أساليب واجراءات لضمان فعالية تقديمها للمساعدات الإنسانية.

1. **الأساليب المنتهجة من المنظمات الإنسانية لضمان الفعالية في عملها**:

تتطلب الأوضاع التي تنشط خلالها المنظمات الإنسانية تكثیف من نشاطاتها ّ والاعتماد على مختلف الوسائل التي تمّكنها من تحقيق الفعالية في عملها الإنساني . ومن أجل الاستجابة بصفة إيجابية وفعالة للظروف الجديدة التي تعیق عمل المنظمات الإنسانية الدولية، وحتى تتكیف معها، انتهج الفاعلون الإنسانيون أساليب جديدة، سواء للتمكن من تقدیم الحمایة والمساعدة للعدد المتزايد من المنكوبين، ولأداء مهامها ومن أهم هذه الأساليب[[99]](#footnote-99):

- تكثيف العمل الميداني خاصة مع المنظمات المحلية: يقتضي العمل الإنساني القیام بنشاط میداني حتى تتمكن المنظمات الإنسانية من الاقتراب – بقدر الإمكان - من المنكوبين والمتضررين، حیث یسمح لها ذلك بفهم الأوضاع وتحديد حجمها وحجم المساعدات الملزم تقديمها.

- التعاون مع مختلف الفـاعلين الإنسانيين: یعد التعاون أحد سمات عمل المنظمات الإنسانية الدولية، سواء كان ذلك التعاون فیما بين المنظمات غیر الحكومية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، منظمة أطباء بلا حدود وأطباء العالم، أو المنظمات الداخلية وفي مقدمتها جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وفیما بین المنظمات غیر الحكومية والدول أو المنظمات الحكومية كالأمم المتحدة والحلف الأطلسيOTAN وقد تعز ز العمل بین الوكالات المختلفة بعد أخذ اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية CEAH على عاتقها مهمة تنسیق العمل الإنساني.

- التفـاوض من أجل تسهيل عمليات الإغاثة[[100]](#footnote-100): یملي الضمير الإنساني على الفاعلين الإنسانیین في حال ما إذا تعّذر تقديم المساعدات الإنسانية للفئة المتضررة بذل مجهود لضمان وصولهم إليها.

**ب- الإجراءات التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية لمكافحة الأوبئة- COVID-19 -**

بالنظر إلى حجم جائحة COVID-19 ، هناك عدد متزايد من البلدان تشارك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في استجاباتها الجماعية .وقد اعتمدت هذه المنظمات غير الحكومية عددًا من الإجراءات ، وأكثرها شيوعًا هي توفير الدعم والرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة من السكان المتضررين من المجتمع كتدابير التباعد والتثقيف الصحي العام والمشاركة المجتمعية ، وتوفير الإمدادات الطبية ومستلزمات النظافة ونماذج تنسيق المنظمات غير الحكومية[[101]](#footnote-101).

إن التنسيق المناسب داخل وبين المنظمات غير الحكومية والحكومات ضمان استجابة أكثر فعالية وكفاءة للأزمات. ويبرز تنسيق النماذج الموجودة في المنظمات غير الحكومية والتي تم تنفيذها دوليًا، وطنيًا ومحليًا في الأوضاع الإنسانية والكوارث. بينما تركز بعض النماذج بشكل خاص على التنسيق بين المنظمات غير الحكومية (مثل الإطار المفاهيمي المتكامل لـ CPDR ، التنسيق الزمني للكوارث أنشطة الاستجابة ، والنهج اللامركزية للتنسيق اللوجستي في الإغاثة الإنسانية) ، كما تركز النماذج الأخرى على التنسيق العام بين جميع المنظمات الحكومية أو غير ذلك. بالإضافة إلى ذلك، باستثناء مفاهيم إطار عمل تعاوني متكامل و Collabit ، تم تصميمهما للمرحلة واستجابة لإعادة الإعمار والتعافي ، كما تركز النماذج المتبقية في الغالب على مرحلة الاستجابة. ولقد تم تطبيق هذه النماذج على مجموعة متنوعة من الإعدادات ، تمكنهم من تقديم رؤى مفيدة لصانعي القرار الذين يسعون إلى تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين أثناء الأوبئة. من المهم لصانعي القرار لتحديد الأولويات وتكييف النماذج التي تناسب سياقاتهم على أفضل وجه ، بما في ذلك تلك التي تم استخدامها في إعدادات مشابهة لتلك التي تم استخدامها، مثل نوع الأزمة أو البلدان التي تحدث فيها الأزمات. ومن **نماذج تنسيق المنظمات غير الحكومية[[102]](#footnote-102):**

- **مشروع أسفير** : يتضمن قواعد عالمية بشأن الحد الأدنى من المعايير في مجالات الخدمات الإنسانية. ويعتبر من أفضل الممارسات في الاستجابة للكوارث ويوفر أداة لخلق التنسيق بين الوكالات في موقع الكارثة ولقد تضمن المشروع:

- مبادئ الاتفاق والتعاون ،

- بروتوكول لتولي الواجبات ،

- تحديد الثغرات في قطاع الصحة ،

- ملخص من أجزاء القطاع الصحي.

* **النهج العنقودي:** له هدفان رئيسيان على مستوى الدولة:
* **-** إنشاء نظام واضح للقيادة الدولية والاستجابة للاحتياجات في كل مجموعة.
* **-** إنشاء إطار للتنسيق الفعال والتعاون بين المنظمات الوطنية والدولية في كل مجموعة.
* **مدونة قواعد السلوك:** تُستخدم كأداة ومبادئ توجيهية لخلق التنسيق بين الوكالات التي تشارك في التدابير الإنسانية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية و اتخاذ القرارات المتعلقة بالإجراءات الإنسانية. انها تسعى للحفاظ على ارتفاع معايير الاستقلالية والفعالية والأثر الذي تتطلبه الاستجابة للكوارث تطمح المنظمات غير الحكومية وحركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر[[103]](#footnote-103).
* **النهج المركزي واللامركزي**: وهو مجموعة النظم والأدوات المتاحة حاليا لتسهيل التنسيق الإنساني، ويمكن تقسيمه إلى مركزي ولا مركزي، فمن حيث الفئات وجود لاعب رئيسي واحد أو أكثر مرخص له توجيه عمليات الإغاثة. وتشير دراسة حديثة إلى استخدام النهج اللامركزي، في التي تتخذ كل منظمة قراراتها بشكل مستقل. لتبادل المعلومات الخاصة به، الخبراء ، والمسؤوليات مع المنظمات الأخرى ، يمكنه الاستفادة من أي من النهج اللامركزية مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمشتركة بين الوكالات فريق العمل.
* **الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث** (NDMA)[[104]](#footnote-104): هي آلية تهدف إلى تعزيز الاستجابة أثناء الكوارث. في الواقع، إنها أداة لإدارة الكوارث من أجل التطوير والخطة والتشريع الإرشادي على المستوى الوطني.ففي باكستان ، هذا النهج يحاول معالجة مخاطر الكوارث والضعف لتنسيق أنشطة المنظمات غير الحكومية في مختلف المستويات.
* **إطار العمل التعاوني المتكامل للمنظمات غير الحكومية** للمجتمع المحلي بعد وقوع الكارثة تشمل إعادة الإعمار ثلاثة مكونات مترابطة:
* **-**  الهيكل التنظيمي،
* العمليات التشغيلية،
* أهداف إعادة الإعمار،
* **نموذج التنسيق الزمني للاستجابة للكوارث[[105]](#footnote-105)**: الهيكل المسطح أو الأفقي يعزز مشاركة الموظفين في عملية صنع القرار مع المديرين من خلال انخفاض مستوى المديرين المتوسطين. لجنة التنسيق مسؤولة عن التنسيق مع اللجان الأخرى مثل لجنة الصحة والهندسة **Collabit**  هو تطبيق مفتوح المصدر يستند إلى الويب ويهدف إلى الإدارة الفعالة لحالات الطوارئ من خلال مشاركة البيانات غير المتزامنة بين منظمات الإغاثة غير الربحية وكذلك من أجل تنسيق عمليات الاستجابة والتعافي من الكوارث.

- نهج "**حزم المهارات" الخمسة الرئيسية:** والذي يهدف إلى توفير منصة خاصة بالصحة العقلية لتطبيق خوارزميات للاضطرابات الشائعة. هذه الحزم تتفق مع منظمة الصحة العالمية وهي دليل التدخل الصحي في الأوساط الصحية غير المتخصصة ويتضمن[[106]](#footnote-106):

1) اكتشاف الحالة ، مع المشاركة والمتابعة والتعليم النفسي؛

2) التدخلات النفسية المستهدفة.

3) إدارة الدواء.

4) الإشراف والاستشارة ؛

5) مراقبة الجودة.

و تتكون "قواعد التنفيذ" الخمس مما يلي:

1) تقييم السياق ؛

2) تحديد مسارات الرعاية ذات الأولوية ؛

3) تحديد أدوات دعم القرار والإشراف وقواعد الفرز؛

4) استخدام ممارسات تحسين الجودة ؛

5) خطة الاستدامة وبناء القدرات.

1. **المنظمات غير الحكومية وعدالة توزيع المساعدات الإنسانية**

تواجه المنظمات غير الحكومية عدالة في توزيع مساعداتها الإنسانية لكن رغم لك تحاول تقديم معايير تهدف من خلالهم لتقديم المساعدات الإنسانية بصورة أكثر عدالة، ومن بين السياسات التي اعتمدتها المنظمات غير حكومية خلال جائحة كورونا لضمان عدالة التوزيع نذكر:

1. **مبدأ الأضعف في جائحة كورونا:**

الوباء أمر خطير وبالغ الأهمية ، على الرغم من أن الاحتياجات التقييمات والتحليلات مقيدة بشكل خطير من خلال تقييد التنقل وتجنب التفاعلات الاجتماعية، لذا يجب أن تُفيد المعرفة المتاحة في المراجعة للعمليات الإنسانية القائمة، وإعادة ترتيب الأولويات والتكيف لتنفيذ الإجراءات الأكثر إلحاحًا، مع تحديد الثغرات الحرجة. إن الفرق الإنسانية وفرق الأمم المتحدة القطرية موجودة حاليًا لجمع وتحليل المعلومات عن الوضع داخل كل بلد، وتحديد مدى ضعف الأشخاص من خلال العمليات الجارية، بما في ذلك التعطيل المحتمل لـلعمليات نفسها[[107]](#footnote-107). تحدد الفرق الفئات الضعيفة الإضافية التي تحتاج إلى المساعدة، وإدخال أنشطة جديدة وكذلك إعادة برمجة بعضها الموارد ويطلب خطط جديدة، وربما حتى توسيع نطاق الخطط الحالية. هذه تهدف خطة الاستجابة الإنسانية العالمية إلى تضمين هذه التعديلات للاستجابة في عدد من السياقات الإنسانية ذات الأولوية، وتعبئة قدر أولي من موارد جديدة ضرورية. سيكون هناك التركيز مجتمعة على الاستمرار في تلبية قائمة الاحتياجات الإنسانية مع معالجة نقاط الضعف الجديدة الناتجة عن COVID-19 في نفس الوقت. لا تزال خطط الاستجابة الإنسانية والخطط الإنسانية الأخرى قائمة قلة الموارد ، ويتم تشجيع الجهات المانحة على المساعدة زيادة مستويات التمويل. في الوقت نفسه، هناك حاجة إلى الموارد الإضافية التي تغطيها هذه الخطة ضمان عدم ضياع المكاسب التي تحققت بالفعل في هذه السياقات الإنسانية والاحتياجات الإنسانية الناشئة كنتيجة مباشرة لـ COVID-19. هذه الجهود في إطار العمليات الإنسانية الجارية سوف تكمل الأوسع جهد المجتمع الدولي لمعالجة تأثير COVID-19. حشد الموارد من خلال سيتم استخدام خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لتمويل التحليل والاستعداد والتغييرات في الخطط الإنسانية الحالية[[108]](#footnote-108).

وسيتم برمجة هذه من قبل وكالات الأمم المتحدة من خلال شركائها المنفذين التقليديين، أو المصروفات للشركاء من المنظمات غير الحكومية من خلال آليات التمويل المجمعة ، أو من خلال ترتيبات الجهات المانحة المباشرة للمنظمات غير الحكومية. في البلدان ذات الأولوية حيث لا يوجد قطري مجمعة وجود الصندوق ، وآليات أخرى للصرف الموارد للشركاء من المنظمات غير الحكومية التي تمتلك ميزة نسبية في تلك السياقات ، من خلال الوجود والخبرة

1. **هندسة المساعدات الإنسانية**:

تتضمن المرحلة الأولى من مبادرة هندسة أعمال المساعدة الإنسانية أيضاً أربعة مجالات بحثية أخرى: تحديد حجم السكان المعرضين للخطر باستخدام صور الأقمار الصناعية ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي؛ وتحسين آليات توزيع المعدات الطبية؛ وخلق تنمية مستدامة للبنية التحتية الإنسانية؛ ومكافحة مجالات التضليل على وسائل التواصل الاجتماعي. ستنتهي الدعوة لتقديم مقترحات بحثية للمرحلة الثانية من المبادرة في شهر يوليو الحالي. وستستمر المشاريع البحثية لمدة عامين.

وعليه تعمل المنظمات الإنسانية على رقمنة عملياتها للوصول إلى المزيد من الأشخاص ممن هم بحاجة إلى المساعدة، لكن خرق بياناتهم قد يعرضهم لمخاطر إضافية. ولدرء هذه المخاطر، يجري تعاون بحثي بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجامعات السويسرية. في ديسمبر من عام 2020، أُغلقت عدة مخيمات للاجئين في العراق. على أثر ذلك، تعرّض بغتة نحو 240 ألف شخص، كثير منهم من النساء والأطفال لمخاطر جمّة، وفقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)[[109]](#footnote-109) . ومع تشتت اللاجئين من المخيمات، سارعت اللجنة الدولية إلى العمل على تتبع ما آلت إليه أحوالهم، ومعرفة ما إذا كانوا قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية، أو نُقلوا إلى مخيمات أخرى أو اضطروا للنزوح مجدداً بسبب الأوضاع القائمة.  ويجري تحديد الهوية الوحيدة للكثير من النساء في أسرهن على أساس تبَعيتِهن لرجالهن الذين من الممكن أن يكونوا قد ماتوا أو فقدوا. وإذا كانت لديهن بطاقة هوية رسمية، فقد يكون افتقارهن إلى الخدمات العامة في المنطقة التي يعِشن فيها عائداً إلى نقص في استكمال المعلومات المتعلقة بهن.

غالباً ما تواجه عملية تسجيل الأشخاص على لوائح تلقّي المساعدات، على غرار الوضع في العراق، مثل هذه التحديات بحيث تحدث تسجيلات مكررة لنفس الأشخاص أو يظهر آخرون لتلقّي المساعدات مدعين أنهم أولئك الذين تم تسجيلهم، وفقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر. ويمكن أن تسهم الحلول التكنولوجية في خدمة الأشخاص بهذا الشأن، لكن هذه الحلول قد تعني إمكانية تعرّض الفئات الهشة اجتماعيا إلى مخاطر شديدة إذا وقعت البيانات والمعلومات المتعلقة بهم في الأيدي الخطأ[[110]](#footnote-110).

ويقول نور خدم -الجام، وهو مدير مشروع لمبادرة جديدة تهدف إلى البحث في كيفية توظيف التكنولوجيا لدعم منظمات المساعدات الإنسانية على أداء مهامها بشكل أفضل: "تعمل اللجنة الدولية، منذ أكثر من 150 عاماً، على حماية الأشخاص المتضررين من الحرب والعنف وتقديم المساعدة لهم[[111]](#footnote-111) ". ويضيف قائلاً: "نحن نبذل جهوداً كبيرة لضمان بقائنا على صلة ومعرفة باحتياجاتهم في عالم يتسع فيه نطاق الرقمنة". لحماية هؤلاء الأشخاص، أُطلقت شراكة لتعاون بحثي، بقيمة 5 ملايين فرنك سويسري (5.6 مليون دولار) في أواخر العام الماضي، تحت عنوان م[بادرة هندسة أعمال المساعدة الإنسانية، رابط خارجي](https://essentialtech.center/engineering-humanitarian-aid-awards-six-epfl-ethz-icrc-projects/) وهي تجمع بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر وباحثين في كل من [المعهد التقني الفدرالي العالي في لوزان](https://www.epfl.ch/fr/)  (EPFL) و[المعهد التقني الفدرالي العالي في وزيورخ (ETH)](https://ethz.ch/de.html) .

تُعتبر عملية تسليم المساعدات عرضة بشكل خاص للاحتيال وخرق البيانات، لذلك تستكشف إحدى المجموعات البحثية من المعهد التقني الفدرالي العالي في زيورخ (ETH) كيفية الاستخدام الآمن للبيانات البيومترية بغية تقديم المساعدات المناسبة للأشخاص المعنيين. ويحاول العلماء المشاركون في البرنامج إيجاد طريقة للتعرف على الأشخاص المعنيين بتلقي المساعدات عبر تحديد هوياتهم من خلال تسجيل سماتهم البيولوجية، مثل بصمات الأصابع ومسح الوجه، لجعل آلية توزيع المساعدات أكثر كفاءة وفاعلية والعمل على حماية خصوصية الأشخاص المستفيدين.

وترى الباحثة الرئيسية كارميلا ترونكوسو، وهي أستاذة مساعدة في المعهد التقني الفدرالي العالي في لوزان EPFL ورئيسة مختبر هندسة الأمان والخصوصية، الذي طور التكنولوجيا وراء [تطبيق سويس-كوفيد لتتبع وتحديد مكان المصابين بفيروس كورونارابط خارجي](https://www.swissinfo.ch/eng/switzerland-launches-swisscovid-contact-tracing-app-for-residents/45859778)، إن التعرف على السمات البيولوجية يمكن أن يشكّل حلاً مثالياً للنازحين بشكل خاص، لأن بصمات أصابعهم وملامح وجوههم هي من المعطيات الثابتة التي تلازمهم. ويمكن أن تسمح البيانات البيومترية للعاملين في مجال الإغاثة بتحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة فعلاً ومن هم ليسوا كذلك، ومعرفة من قد تلقى المؤن، وما هي العائلات مثلاً التي يجب أن تتلقى إمدادات غذائية تحتوي على حليب الأطفال أو ما هي العائلات التي لا تحتاج إليه[[112]](#footnote-112). على الرغم من أن الحصول على السمات البيولوجية يمثل معطى مستجدّاً يجب أخذه بعين الاعتبار بالنسبة للجنة الدولية للصليب الأحمر، إلا أن جمع البيانات بشكل عام ليس كذلك، على حد قول فينسينت جراف ناربيل، مستشارة اللجنة الدولية للتكنولوجيا الاستراتيجية. "لقد قمنا بجمع البيانات عن الناس إلى أجل طويل"، كما يشير، على سبيل المثال، عندما تم توثيق المعطيات المتعلّقة بأسرى الحرب في الحرب العالمية الثانية. ويقول إن المنظمة كانت دائماً حذرة فيما يتعلق بالبيانات ذات الصلة، وتدرك في نفس الوقت أن التكنولوجيا الجيدة يمكن أن تزيد من التأثير والأمان والفعالية في العمل؛ "إنها فعلياً مسألة إيجاد توازن بين الحصول على البيانات وعدم التسبب في إلحاق أي أضررار بالأشخاص المعنيين"، على حدّ قوله[[113]](#footnote-113). من جهتها، ترى ترونكوسو أن هناك مجاليْن يدعوان للقلق بشأن خصوصية البيانات البيومترية: شراكات الأطراف الثالثة والآلية المركزية لجمع البيانات. فبمجرّد دخول البيانات إلى نظام طوّره طرف ثالث، لا تعود اللجنة الدولية للصليب الأحمر قادرة على ضمان الحماية التي تعهّدت بها للسكان الذين تقدّم لهم العون. لذلك، تبحث ترونكوسو اليوم في كيفية إزالة الطرف الثالث من المعادلة.

ونظراً لأن أنظمة البيانات الكبيرة تكون عرضة لانتهاكات محتملة، يأمل فريقها في تجنب الاعتماد على قواعد البيانات هذه، ربما عبر اللجوء إلى الأجهزة المحلية لتخزين البيانات. وتعطي مثلاً على ذلك، مشيرة إلى الطريقة التي تستخدم فيها بصمة الإصبع لفتح جهاز الهاتف الذكي أيفون iPhon، حيث يتم تخزينها داخل الجهاز نفسه وليس في قاعدة البيانات. وعلى غرار ذلك، يمكن تطوير حل لتزويد متلقي المساعدة بجهاز أو رمز مميز يتطلب بصمة للوصول إليه ويخزن سجلاً للمساعدة المقدمة لكل شخص أو لكل أسرة.

لكن ترونكوسو تنبّه إلى عدم وجود نهج واحد ضامن للأمن البيومتري ومتناسب مع جميع الفئات؛ ففي المناطق التي تغطي فيها النساء وجوههن لأسباب دينية مثلاً، لن يكون من الممكن العمل باستخدام تقنية التعرف على الوجه. وبناء على ذلك، يجري فريقها حالياً جرْداً للحالات في الميدان التي قد تستفيد من نظام قياس السمات البيولوجية من أجل تحديد هوية متلقي المساعدات.

"فقط عند حصولنا على نتائج هذا الجرْد، يمكننا إنشاء تقنية جيّدة جداً للحفاظ على الخصوصية"، كما تقول، مضيفةً أن بعض المخاطر ستبقى ماثلة أمامنا. إذ يمكن أن تُفقد الأجهزة الشخصية أو الرموز المميزة أو تُسرق وتُستخدم في الرشوة. لكن السمات البيولوجية يمكنها أن تجعل السرقة أو الابتزاز أكثر صعوبة لأن الجناة سيحتاجون مثلاً إلى وجود المالك لاستخدام بصمات أصابعه[[114]](#footnote-114).

وتقرّ ترونكوسو قائلة: "من المحتمل جداً أننا لن نستطيع القضاء تماماً على عمليات الاحتيال في الحصول على المساعدات أو احترام الخصوصية للأشخاص المعنيين بنسبة 100%". "إن حل هذه المشكلة يعني القيام بعملنا بأقل الخسائر والأضرار الممكنة."، على حدّ قولها.

وأثناء عمليات جمع البيانات وتخزينها واستخدامها تزداد احتمالية حدوث خروقات لهذه البيانات - إما من خلال الخطأ البشري أو الوصول المتعمّد من قبل بعض المجموعات والدول التي ترغب في الوصول إلى المعلومات والأنظمة المتصلة بها. ويتركز اهتمام الباحثين على ثلاثة مجالات وهي[[115]](#footnote-115):

* ضمان الأجهزة الآمنة
* الحوسبة السحابية الآمنة
* الاتصالات الآمنة.

يقود أدريان بيريغ، أستاذ علوم الكمبيوتر في المعهد التقني الفدرالي العالي في زيورخ (ETH)، فريقاً من الباحثين يأملون في إيجاد حلول لكل هذه المجالات كجزء من مبادرة هندسة أعمال المساعدة الإنسانية.

أولا ً، هناك نقاط ضعف محتملة تتعلّق بالمعدات المادية التي تشتريها المنظمات الإنسانية. من الممكن التلاعب بهذه الأجهزة لإنشاء ما يسمى بباب خلفي في النظام بحيث لا يمكن للمستخدمين غير المصرح لهم الوصول من خلاله إلى البيانات. يقول بيريغ: "بالنسبة لبعض الدول، ستكون تكلفة قيامها بإدخال أخطاء للتلاعب في الأجهزة أثناء شحنها أقل". ناهيك عن أنه "من الصعب للغاية اكتشاف ذلك، حتى إذا فتحت [الجهاز] وتفحّصته؛ ففي بعض الحالات، يمكنك مثلاً القيام فقط باستبدال معالج الحاسوب (وحدة التشغيل)، بمعالج آخر به خلل ويبدو مثله تماماً".

يتوجّب على المؤسسات أيضاً أن تكون على دراية بالجهات التي قد تكون قادرة على الوصول إلى المعلومات عند تخزين البيانات أو معالجتها في السحابة بدلاً من تخزينها في الأجهزة المحلية. ويقول بيريغ: "إذا كنت تستخدم السحابة العامة، فعادةً ما تكون خاضعة للولاية القضائية لبعض البلدان، وفي بعض الحالات يمكن للسلطات المعنية الوصول إلى البيانات إذا استدعى الأمر ذلك"[[116]](#footnote-116).

حالياً، تعتمد منظمات الإغاثة على خوادم سحابية عامة من عمالقة التكنولوجيا مثل أمازون وغوغل للحفاظ على انخفاض تكاليفها، وفقاً لباحث المعهد التقني الفدرالي العالي في زيورخ. ويعمل فريق بيريغ على إيجاد حلول لجعل الخوادم السحابية الآمنة الخاصة في متناول اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومثيلاتها.

يعمل فريق أبحاث المعهد التقني الفدرالي العالي في زيورخ أيضاً على إنشاء تقنية عالمية آمنة تمنع الآخرين من القيام بالتنصت على المكالمات الهاتفية أو الاتصالات. يقول بيريغ: "حتى لو جرى تشفير كل الاتصالات، فلا يزال من الممكن التنصت واستخراج معلومات جزئية متعلقة بها ". وقد حقق فريقه بعض التقدم على صعيد إيجاد حلول لهذه المشكلة، مما أتاح إجراء الاتصالات والتواصل عبر كيانات موثوقة فقط.

يوضح بيريغ قائلا ً: "لدينا طريقة لإرسال البيانات عبر مسارات مختلفة حول العالم. إذا توصّل شخص ما إلى رصد اتصال ما والقيام بالتنصّت في مسار واحد، فقد لا يتمكن من الحصول على جميع المعلومات المتعلّقة بهذا الاتصال عبر المسارات الأخرى." ويهدف التعاون بين فريقه واللجنة الدولية لمدة عامين، إلى منح الباحثين مخططاً لكيفية تحقيق "اتصالات آمنة وعمليات حاسوبية بطريقة قابلة للتطبيق ومجدية اقتصادياً للمنظمات الإنسانية التي لا تعتمد على دولة واحدة يمكنها الوصول إلى البيانات"، كما يقول الأستاذ بيريغ. لكنه يعترف بأن الاتصالات "لن تكون بمنأى عن المخاطر نهائياً " لأن الأمر برمّته يعتمد على القوة التكنولوجية للخصم[[117]](#footnote-117).

1. **محددات تساعد المنظمات غير الحكومية على تخطي كورونا**

وتشمل ثمانية محددات على المنظمات غير الحكومية التركيز عليها خلال الوباء، حتى تتمكن من مواصلة عملها وهي:

* **ميّز نفسك عن باقي المنظمات غير الربحية**: ذكرت فوربس، أن هناك الملايين من المنظمات غير الحكومية، وكلها تتنافس على التمويل الدولي والمحلي، كما أن هناك منافسة قوية في المجال الخيري، كما هي الحال في الأعمال التجارية، وتحتاج المنظمات غير الحكومية إلى التفكير في طرق مبتكرة لتمييز أعمالها عن المنظمات الأخرى.

ووجدت دراسة أجرتها شركة مايكروسوفت، أن متوسط فترة انتباه الإنسان هي 8 ثوانٍ فقط. لا بُدَّ من أن تعمل المنظمات غير الحكومية على لفت انتباه المتبرعين في أقصر وقت ممكن. اعثر على طريقة مختلفة للتفاعل مع جمهورك أو طريقة فريدة لنشر رسالتك.

* **تغيير الاستراتيجية وإعادة التوظيف[[118]](#footnote-118)**: ترى فوربس أنه تم الإفراط في استخدام جملة «هذه أوقات غير مسبوقة» خلال الأشهر القليلة الماضية. بالطبع، هذه الظروف ليست طبيعية، لذا حان الوقت للتفكير خارج الصندوق. وتابعت: «أن هناك فرصة في كل وقت، وهناك العديد من الفرص للمنظمات غير الربحية في هذه الأزمة.. وتحتاج المنظمات إلى تحديد كيف يمكنها تعديل استراتيجياتها وما الموارد التي يمكنها إعادة استخدامها.
* **تبني التكنولوجيا**: في الأشهر القليلة الماضية، اضطرت المنظمات غير الحكومية إلى تغيير استراتيجياتها، والبحث عن طرق جديدة مبتكرة لجمع الأموال. ورغم تأثير الأزمة المدمر، فإنها كانت القوة الدافعة للابتكار والتحول الرقمي.

ووجدت منظمات عديدة جمهوراً جديداً على الإنترنت، وصارت أكثر قدرة على زيادة الوعي العالمي باحتياجاتها والعمل الذي تقوم به، ما ساعد كثيرين على معرفة الفرق الذي تحدثه هذه المنظمات. وتبني التكنولوجيا لا يعني إنشاء موقع إلكتروني فقط، بل يشمل تحفيز الجماهير على التفاعل مع مؤسستهم وحصولهم على تحديثات مستمرة عن العمل الذي تقوم به المنظمة.

* **توصل إلى شبكتك**: هناك العديد من الأفراد الذين يرغبون في رد الجميل للمجتمع، ولكنهم لا يعرفون من أين يبدؤون أو لا يعرفون ما البرامج والمنظمات المتاحة. إذا كانت للمؤسسة علاقة جيدة مع الجهات المانحة، فيمكنها أيضاً التواصل مع شبكة الجهات المانحة. باستخدام شبكة الجهات المانحة، تستطيع المنظمات غير الحكومية نشر الوعي والوصول إلى مزيد من الجهات المانحة المحتملة، والعثور على أفراد أو منظمات يمكنها توفير حل لمشكلة ما تعاني منها المنظمة. قبل التواصل، تحتاج المؤسسات إلى إنشاء حملة اتصالات واضحة وتحديد سبب تواصلها، وما الذي تريد قوله والمساعدة التي تبحث عنها.
* **خلق وعي عالمي**: إذا كان الناس لا يعرفون ما تفعله، فلن يدعموك. خلق الوعي هو أحد أهم الأشياء التي يمكن للمنظمات غير الحكومية التركيز عليها، لذا هي بحاجة إلى خلق وعي عالمي وعدم الاكتفاء بالمجتمع الإقليمي. ويحد الوعي الإقليمي من مدى وصولك. بالوصول إلى المجتمع العالمي، يمكن للمنظمات نشر رسالتها على نحو أكبر والوصول إلى مساهمين دوليين.
* **بناء الثقة مع المساهمين**: ذكرت فوربس، أن الثقة جانب مهم من عملية جمع التمويلات. إذا كان الناس لا يعرفون كيف تنفق المنظمة تبرعاتها، فمن غير المحتمل أن يواصلوا دعمهم لهذه المنظمة. وسيوفر وجود بصمة رقمية قوية ومشاركة العمل الذي تقوم به المزيد من الشفافية، ويبني الثقة بين المنظمة والمساهمين الحاليين والمحتملين.
* **مزيد من التعاون**:وتابعت فوربس: «التعاون جوهرة خفية لا يستغلها معظم المنظمات غير الحكومية، مع وجود خبرة ومعرفة أكثر تنوعاً، هناك احتمالية أكبر لحل المشكلات».
* **ابق متفائلاً وانشر الحب**: وفي هذا الشأن، ترى «فوربس»، أنه في ظل عالم مليء بالألم والمعاناة، لا بُدَّ من أن تجلب المنظمات غير الحكومية الأمل والنور إلى المجتمع. أهم ما تفعله المنظمات غير الحكومية هو نشر الحب والأمل في المجتمع، سواء كانت كلمة تشجيع أو منشوراً على وسائل التواصل الاجتماعي، لا بُدَّ من مواصلة نشر الحب. وأشارت إلى أن الوباء كشف عن العديد من العيوب والتحديات، لكنه خلق أيضاً بيئة مثمرة للابتكار. إذا وقفت البشرية معاً لمساعدة أولئك الأكثر ضعفاً، يستطيع المجتمع أن يخرج من هذه الفترة أقوى من ذي قبل.

**خاتمة:**

تقف سياسات توزيع المساعدات الإنسانية والدولية وممارساتها اليوم في مفترق طرق. ويستطيع المانحون إما دفع المساعدات الفعالة والمستقلة التي تدفع، بدورها، رفاه السكان في مناطق النزاع والأزمات وأمنهم بمعناه الأوسع، أو زيادة ومأسسة استخدام المساعدات لتحقيق أهدافهم الأمنية والعسكرية الضيقة، على حساب فاعلية المساعدات وفاعلية تكاليفها. تشي الأدلة التي طرحناها هنا – من أفغانستان واليمن إلى كينيا وجمهورية الكونجو الديمقراطية – بأن زيادة استخدام المساعدات الإنسانية والتنموية لتحقيق تلك الأهداف، وزيادة علانية هذا التوجه، تعني التغاضي عن احتياجات البلدان، والمناطق، والمجتمعات الواقعة خارج نقاط تركيز الأمن القومي للمانحين. وحتى في الظروف التي تمثل فيها البلدان والمجتمعات الفقيرة والضعيفة أولويات عسكرية وأمنية للمانحين، من أفغانستان وباكستان إلى اليمن والصومال، فإن تلك الأهداف تفضي إلى مشروعات مساعدات عالية التكلفة، مضيعة للمال والجهد، تتسم في بعض الأحيان بالخطورة. باختصار: الإحتياجات الإنسانية، وال الفقر، وال النزاع العنيف الخطير وال انعدام الأمن نفسه، يتم تقليصها بفاعلية عن طريق:

* المساعدات التي يملي تخصيصها الأولويات الأمنية والعسكرية للمانحين
* مشروعات المساعدات التي تستهدف إعطاء دفعة قوية على المدى القصير للقبول السياسي للمانحين، أو الحكومات أو القوات العسكرية
* المساعدات المشروطة بالتعاون السياسي أو العسكري
* المساعدات التي تقوم القوات العسكرية بنفسها بتقديمها ٍّ من المانحين، والقوات المسلحة، ومنظمات المساعدات دور تلعبه في إعادة المبادئ لكل الإنسانية وممارسات التنمية الجيدة إلى قلب سياسات المساعدات وبرامجها في النزاعات وفي الدول المستقرة على حد سواء: لتضمن فاعلية مساعدات القرن الحادي والعشرين.

**قائمة المراجع:**

* **الكتب:**

1. Ryfman Philippes, La question humanitaire, histoire, problématiques, acteurs et enjeux de l’aide humanitaire internationale, Ellipses, Paris, 1999.
2. Racha Fadlallah, Strengthening the Role of Local and International Non-Governmental Organizations in Pandemic Responses faculty of health Sciences.Knowledge to policy Center.Beirut. March 2020.

* **الدوريات والمجلات**
* **الدوريات والمجلات باللغة العربية**

1. قاسیمي یوسف، "التحدیات الراهنة للمنظمات الدولية الإنسانية"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، السنة 2013 ، كلیة الحقوق والعلوم السیاسیة، جامعة عبد الرحمان میرة-بجایة / الرابعة، المجلد 8، العدد 2.

**-الدوريات والمجلات باللغة الأجنبية**

Racha Fadlallah, Strengthening the Role of Local and International Non-Governmental Organizations in Pandemic Responses faculty of health Sciences.Knowledge to policy Center.Beirut. March 2020

Ryfman Philippes ,Non-governmental organizations: an indispensable player of humanitarian aid.International Review of Red Cross/ Volume 89 Number 865. March 2007.

1. l’Assistance humanitaire, Institut de Droit International, Bruges 2003 Annuaire de l’Institut de Droit International, vol. 70-II.

**المذكرات والرسائل:**

1. عماد الدین عطا لله المحمد، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ القانون الدولي العام، أطروحة لنیل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلیة الحقوق، جامعة القاهرة، 2007
2. يوسف قاسمي، المساعدات الإنسانية الدولية بين ضرورة الإستعجال ومتطلبات التنمية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018.
3. مصلوح نسیمة، المساعدات الإنسانية والمنظمات غیر الحكومية، رسالة لنیل دبلوم الدراسات العلیا المعمقة شعبة القانون العام، وحدة التكوين والبحث، العلاقات الدولية، كلیة العلوم الاقتصادیة والاجتماعیة والقانونية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1999 .

**مقالات في مواقع إلكترونية**

مقال، مساعدة الأضعف: المساعدات الإنسانية في أثناء جائحة كوفيد 19، المركز الألماني للإعلام وزارة الخارجية الألمانية، تم تصفح الموقع في: 04/08/2021، <https://almania.diplo.de/ardz-ar/-/2330622>

تارا غيرود، العمل الإنساني ومخاطر رقمنة بيانات المستفدين، مستجدات ورؤى سويسرية، تم الإطلاع على المقال في: 18/07/221، <https://n9.cl/fbrb7>

تقرير، القمة العالمية للعمل الإنساني، "نقطة تحول" في نظام المساعدات الإنسانية، 30 ماي 2016، اطلع على التقرير 01/09/2021، [https://news.un.org/ar/audio/2016/05/35089](https://news.un.org/ar/audio/2016/05/350892)

**استراتيجية المنظمات غير الحكومية في صون البيئة**

**Non-Governmental Organizations Strategy for Environmental Conservation**

**طالب الدكتوراه الباحث: نـــــــــــزار بـــــلال**

جامعة 8 ماي 1945- قالمة، الجزائر، البريد الإلكتروني: bilalnezar26@gmail.com

**الدكتـــــــــــــــــورة: العايـــــــــــــب ساميـــــــــــة**

جامعة 8 ماي 1945- قالمة، الجزائر، البريد الإلكتروني: samialaib@hotmail.fr

**ملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الاستراتيجيات التي تتبعها المنظمات غير الحكومية في المشاركة ضمن المساعي السياسية الداخلية والدولية للحد من الخروقات على البيئة، بما يتماشى والتطورات التي يعرفها العالم، باعتبار الحق في البيئة من الحقوق الأساسية للإنسان، إذ نصت عليه العديد من الإعلانات والمواثيق والمعاهدات الدولية، وكذا إبراز القيمة السامية للمنظمات غير الحكومية في المسالك التي تعتمدها في إثبات مكانتها في المحافل الدولية، حيث كان لها الفضل في تأسيس لأرضية حقوقية تلقى القبول عالميا، رغم الصعوبات التي تعترض الأهداف المنوطة بها.

**الكلمات المفتاحية:** المنظمات الدولية غير الحكومية، الدور التنموي، القانون الدولي، حماية البيئة.

**Summary:**

Exporting this study to the gradual background that was identified from the establishment of an institution affiliated with it, through financial endeavors, and it is expected to start from the violations on the environment, in line with the developments that the world knows, by declaring the right to the environment one of the basic human rights, stipulated by the Declarations, international charters and treaties, and in addition to that, from the point of view of reference, as it refers to a known fact, after it expired in proving its position in international forums, as it was credited with establishing a legal ground.

**Keywords**: international non-governmental organizations, the developmental role, international law, environmental protection.

**مقدمـــــــة:**

أضحت مشكلة الحفاظ على البيئة والبحث عن حلول ملائمة لها، من هموم رجال القانون والسياسة والاقتصاد، وهي مشكلة زاد تعقيدها التقدم الصناعي والتكنولوجي، وتهافت الدول جميعها، المتقدم منها والنامي، على تحقيق أكبر وأسرع معدل لنموها الاقتصادي والاجتماعي، حيث شهدت العقود الأخيرة ازدهار التجارة في المنتجات الخطرة، بانتشار الصناعات الخطرة ذاتها، كصناعات التكنولوجيا المتقدمة مثل "الكمبيوتر والإلكترونيات، وصناعة البتروكيماويات"، على نطاق واسع في العالم، بما فيها العالم النامي، حيث لا يوجد إلا القليل من إجراءات السلامة وتنفيذ المعايير البيئية، مما جعل البيئة أكثر عرضة عن ذي قبل للاستغلال غير الرشيد لمواردها الطبيعية التي تهدم نظمها الإيكولوجية، خاصة بفعل تزايد معدلات التلوث البيئي بمصادره المختلفة.[[119]](#footnote-119)

أصبحت المنظمات غير الحكومية تنافس الدول في القيام ببعض الوظائف وخاصة لما تنازلت الدول عن بعض المهام في ظل التطورات التي عرفها المجتمع الدولي وفي خضم التطور العلمي، حيث أثبتت المنظمات غير الحكومية فاعليتها ونالت الاعتراف بل انتزعته عن جدارة، فما كان من الدول والمنظمات الدولية إلا أن تقبلت الشريك الاجتماعي الجديد[[120]](#footnote-120).

اهتمت المنظمات الحكومية والغير الحكومية بشتى المجالات خاصة البيئة، ذلك للحد من المشكلات والخروقات على البيئة بشتى أنواعها، بوضعها خطوات ثابتة وفعالة للحماية البيئية من الملوثات الخطرة وكذا الحد من التجارة الدولية لهذه النفايات وتداعياتها على البيئة لضعف التكنولوجيا في إدارة هذا النوع الخطر من النفايات.

تهدف هذه الدراسة الى تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة، وكذا تحقيق الأمن والسكينة العامة، نظرا لازدهار التجارة الدولية في الآونة الأخيرة، وضعف ما جاءت به الاتفاقات الدولية، للحد من الانتهاكات البيئية نتيجة الاتجار غير المشروع.

كل هذا أدى بنا إلى طرح التساؤل حول: ما مدى نجاعة مساهمات المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من مخاطر التلوث ؟

وفي هذا الإطار وبحكم مميزات هذه الدراسة والقضايا التي يثيرها الموضوع ارتأينا أن نتبع المنهج الوصفي الذي من خلاله يمكننا أن نصف دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة وتحديد الدور المطلوب الذي تسعى إليه، كما اعتمدنا المنهج التحليلي في تحليل الدراسة المتأنية لمبادئ وأهداف المنظمات غير الحكومية وذلك بتحليل واقعي يربط بين التشخيص والمعالجة من جهة والواقع من جهة أخرى، وذلك بالتطرق للمسؤولية الدولية الملقاة على عاتق المنظمات غير الحكومية ومتابعة تحليل فعالية تطبيق أهدافها التي ترتقي إليها، وتوضيح المفاهيم المتعلقة بمزايا المنظمات غير الحكومية في تبني الحماية البيئية من الأخطار المحدقة بها.

حيث وللإجابة على الإشكالية السابقة ارتأينا تقسيم الإجابة وفق الآتي:

- 1. الإطار المفاهيمي للمنظمات البيئية غير الحكومية

- 2. جهود المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة

**1. الإطار المفاهيمي للمنظمات البيئية غير الحكومية**

عرف المجتمع الدولي أحداثا متلاحقة ومتسارعة نتجت عنها تغيرات وتحولات عميقة على مستوى أشخاصه وعلى مستوى مجالات العلاقات التي ينظمها القانون الدولي، أدى ذلك إلى ظهور الشركات العالمية العابرة للقارات، وكذا المنظمات الدولية غير الحكومية، حيث لا يقل جهد هذه الاخيرة في مجال القانون الدولي البيئي في الحماية عما قامت به من سبل انشاء العدالة بين المجتمعات والدول وانضمام أغلبية الدول إليها واعترافها بمجهوداتها في الحق البيئي، حيث تطلب منا معرفة ماهية هذه المنظمات، وبعض النماذج عن دوراها في تحريك الرأي العام العالمي وحماية البيئة.

**أ. ما هي المنظمات الدولية غير الحكومية**

إن روح التعاون والمساعدة وجدت منذ وجود البشرية، فالانسان اجتماعي بالفطرة والعمل الاجتماعي كان يتم عبر التاريخ بأشكال مختلفة فردية او جماعيه الا ان دور المنظمات غير الحكومية أخذ يتبلور مع بروز دور الحكومات وتحديد مهامها أي في البيئة الأوروبية خلال القرن 19 كما أن اندلاع الحرب وما ولدته من مآس وويلات كل ذلك شجع على تأسيس الجمعيات الطوعية وتأدية دور لا تمارسه الحكومات كتنفيذ أعمال انسانيه خاصه في فترات الحروب تهدف بشكل مباشر الى تخفيف المآسي عن بني البشر.[[121]](#footnote-121)

اعترف رسميا بهذه المنظمات في هيئة الأمم المتحدة في نص المادة 71 منه، وتزايد عددها في هيئة الأمم المتحدة ذاتها في موقع استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ وصل إلى 2531 منظمة عام 2004، [[122]](#footnote-122) وهي في تنامي مستمر من حيث العدد ومن حيث تدخلاتها في مواضيع مختلفة، فقد ساهمت في بلورة مفاهيم التنمية وتدخلت في مسائل أمنية، تشارك أوقات السلم وترسل البعثات الميدانية، كما تعمل على الرصد والتوثيق لحقوق الإنسان والتأكد من حقائق أنواع البعثات الميدانية كبعثة تقصي الحقائق، للبحث في حالة السجناء السياسيين، حضور المؤتمرات الدولية مثل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من عام 1993 فينا حيث سجل حضور أكثر من 800 منظمة غير حكومية، وأثناء النزاعات المسلحة تتدخل جهودها كاللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تعد أكبر المنظمات في حالة النزاعات، كما تتعاون مع هيئة الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية .[[123]](#footnote-123)

ففي بداية الثمانينيات، أصبح اهتمام الكثير من المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية منصبا على المؤسسات الاقتصادية الدولية، بحيث كانت هذه الأخيرة سببا في التدهور البيئي، وفي التسعينيات بدأت المجموعة البيئية الدولية بالدعوة إلى الحماية البيئية في إطار المؤسسات الدولية ذات العلاقة بالتجارة الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، اتفاقية التجارة الحرة الشمال أمريكية.[[124]](#footnote-124)

وتعاظم دور المنظمات الدولية غير الحكومية وازدياد نشاطها وحضورها على الصعيد العالمي جعلها تناول اعتراف منظمة الأمم المتحدة كشريك أساسي وفعال في تقرير مصير البشرية ومستقبلها وفي الدفاع وإدارة قضايا حقوق الانسان وحمايته حيث باتت هذه المنظمة تعتبر السلطة الثالثة في العالم بعد الحكومات والأحزاب السياسية [[125]](#footnote-125)

**أ-1. المفهوم الفقهي المنظمات غير الحكومية:**

تعد المنظمات غير الحكومية جزء من المجتمع المدني وأحد وسائله لتحقيق بعض الأهداف التي يسعى إليها وهي موجودة في المجتمعات المحلية والدولية، ويجري التمييز بين المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تمارس نشاطها داخل إقليم دولة واحدة ولا تضم في عضويتها أجانب ويرمز لها برمز(N.N.G.O) والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تضم في عضويتها أشخاص من جنسيات مختلفة وتمارس نشاطها عبر حدود الدول أي في أكثر من دولة، والتي يرمز لها برمز ( I.N.G.O)، وتشترك المنظمات غير الحكومية في صفتين هما الطابع غير الحكومي وعدم تحقيق الربح [[126]](#footnote-126).

ابتكرت الأمم المتحدة مفهوم المنظمة غير الحكومية، من أجل تحديد منظمة مستقلّة عن الدولة لتقوم علاقات بينهما، حيث أن المنظمة غير الحكومية هي منظمة تتوفر فيها المعايير التالية:

- هيكلية شبيهة بهيكلية منظمة تحظى بنظام تأسيسي وشكل قانوني.

- مؤسسة على يد أفراد أو منظمات مستقلّون عن الدولة.

- هيئات اتخاذ القرارات فيها مستقلّة عن سلطات الحكومة.

- أهدافها موجّهة للمصلحة العامة لا للربح، وتتخطّى مصالح أعضائها.

إذا فهي منظمة تأسست بموجب مبادرة خاصّة بغية تحقيق أهداف ذات مصلحة عامة، حيث يمكن أن تحظى المنظمات غير الحكومية بأشكال قانونية متعدّدة، غير أنّ معظمها تتّخذ شكل جمعيات أو مؤسسات لا تستهدف الربح[[127]](#footnote-127).

عرف اتحاد الجمعيات الدولية المنظمة غير الحكومية بأنها جمعية مكونة من ممثلين لدول مختلفة، وهي دولية من خلال أعمالها، بنية إدارتها ومصدر تمويلها، هدفها ليس الربح.[[128]](#footnote-128)

تمكن القول أن المنظمات غير الحكومية هي منظمات تعمل على تقليل التأثيرات السلبية في كل من البيئة الطبيعية والمجتمعات السكانية من خلال الحفاظ على الحياة البرية، واتخاذ إجراءات فعالة لمنع انتقال مشكلة التلوث من بيئة مستقلة إلى بيئة أخرى[[129]](#footnote-129).

كذلك جاء في تعريف المنظمات غير الحكومية ما يلي: " المنظمة غير الحكومية هي هيكل خاص من القانون المحلي يجمع بين الأشخاص الخاصين أو العامين من عدة دول، وهي تعمل دون أي معنى للربح، وهذا من أجل تحقيق هدف المصلحة الدولية العامة"[[130]](#footnote-130).

كما تعرف المنظمات البيئية غير الحكومية بأنها منظمات جاءت لمعالجة مصادر التلوث وتخفيف آثاره البيئية قدر الامكان، بالإضافة إلى استعادة الوضع الأمثل للمكونات الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل استمرارية قدرتها الاستيعابية والإنتاجية، وذلك بالتعاون مع أعضاء المجتمع الدولي في حماية البيئة المحلية والدولية، وكذا مواجهة التهديدات الحالية والمستقبلية[[131]](#footnote-131).

وتبقى مسألة تعريف هذه المنظمات تكتنفها صعوبة يعترف بوجودها الباحثون، ويرجعون ذلك إلى صيغة النفي التي تحملها التسمية التي يمكن أن تستوعب أشكالا كثيرة من المنظمات المختلفة بدءا بالحركات الاجتماعية إلى مجموعات الضغط مرورا بالنوادي الرياضية وأشكالا أخرى من المنظمات المدنية، وحتى التعريف الذي يمثل حد أدنى على اعتبار أنها جمعيات لا تسعى إلى تحقيق الربح، ومنخرطة في نشاطات خاصة بالصالح العام ومستقلة عن الجهات الرسمية والمؤسسات الحكومية[[132]](#footnote-132).

يتضح من التعريفات السابقة أن وضع تعريف أو مفهوم للمنظمات غير الحكومية صعب للغاية، إلا أنه وباتفاق جل الدول يشترك في أنها منظمات غير تجارية، ولا تهدف إلى تحقيق الربح، وقراراتها مستقلة على السلطات الحكومية، حيث تسعى لوضع حد للانتهاكات البيئة، وأهدافها موجّهة للمصلحة العامة.

**أ-2. التعريف القانوني للمنظمات غير الحكومية:**

عرفها أنتوان غزانوا "بأنها جمع لأشخاص طبيعيين أو معنويين خواص، من جنسيات مختلفة دولية بطابعها، بوظائفها وبنشاطها، ولا تهدف لتحقيق الربح وتخضع للقانون الداخلي للدولة التي يوجد فيها مقرها"[[133]](#footnote-133).

ومنح المجلس الاقتصادي والاجتماعي المركز التشاوري لأول مرة للمنظمات غير الحكومية في عام 1948، وقد اعتُمدت المجموعة الأولى من القواعد بشأن هذه العلاقة في سنة 1950 (القرار 288 باء8 "د-10" للمجلس الاقتصادي والاجتماعي)، وترجمت الأمم المتحدة هذه القواعد إلى معايير عملية في عام 1968 (القرار 1296)، وفي عام 1993، قررت الدول الأعضاء استعراض وتحديث القرار 1296 لاستيعاب التغييرات الحاصلة منذ سنة 1968، وأدت عملية استعراض الترتيبات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية إلى صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996، وبحلول التسعينات، تم توسيع الإطار الإستشاري لمشاركة المنظمات غير الحكومية توسيعاً أكثر من ذي قبل، وهكذا أصبح من الممكن في عام 1998 بالتحديد أن يعلن الأمين العام أمام الجمعية العامة في تقريره (A/53/170) الذي يوثق مشاركة المنظمات غير الحكومية في منظومة الأمم المتحدة، أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات قد بلغت مستويات لم يسبق لها مثيل، "ولم يعد دور هذه المنظمات قاصراً على أنها عنصر لنشر المعلومات بل أصبحت جهات لتشكيل سياسات حيث تمثل الجسور التي لا غنى عنها بين الجماهير عامة والعمليات الحكومية الدولية، والواقع أن درجة حشد أي مؤتمر عالمي لاهتمام المنظمات غير الحكومية وسائر منظمات المجتمع المدني أصبحت أحد المعايير الهامة للحكم على نجاح المؤتمر" (الفقرة 57)[[134]](#footnote-134).

حيث عرفت بأنها: كل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب الاتفاقيات بين الحكومات بما فيها المنظمات التي تقبل اعطاء تعيينهم السلطات الحكومية، ويشترط أن لا يعرقل الأعضاء المنتمين إلى هذه الفئة حرية التعبير داخل هذه المنظمات[[135]](#footnote-135).

**ب. نماذج عن دور المنظمات البيئية غير الحكومية في تحريك الرأي العام العالمي**

أثبتت الكثير من التجارب التي تعبر عن مدى قدرة المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال البيئة على ممارسة الضغوط على الحكومات عن طريق تحريك الرأي العام، ويختلف تأثير الرأي العام في عملية صنع القرار من نظام سياسي إلى آخر.[[136]](#footnote-136)

هذه المنظمات وعلى اختلاف أسمائها هي منظمات تطوعية إرادية معلن لها شكل مؤسس دائم، تنشأ باتفاق حكومي فيما بين الأفراد أو جماعات الأفراد الخاصة، بحيث تكون مستقلة عن الحكومات ولا تتدخل في المجال السياسي، تهدف الى حماية الانسانية في معاملاتها دون تحقي الربح[[137]](#footnote-137)، وعلى اختلاف دور كل منظمة في الهدف التي تسمو اليه يمكننا التطرق لبعض منها:

**ب-1. منظمة العمل من أجل المناخ الأوروبية:**

استطاعت منظمة العمل من اجل المناخ الاوروبية توجيه الرأي العام الاوروبي حول التغيرات المناخية، حيث يعقد أن مجابهة الاحتباس الحراري يشكل الأولوية لمواجهة الازمة الاقتصادية وبذلك يتوجب تمويل الصندوق الأخضر للمناخ الخاص بالاحتباس الحراري، وعلى الدول تخفيض انبعاثاتها للحد من تسخين الأرض، إذ يفترض أن تعالج دول الاتحاد الاوروبي مجتمعة مشكلة سخونة الهواء، نتيجة لذلك وافقت ألمانيا وبريطانيا والدنمارك وبلجيكا على عدم استعمال حصصها غير المستخدمة من الانبعاثات في بروتوكول " كيوتو" لدعم التوجه المناخي للاتحاد الاوروبي[[138]](#footnote-138).

**ب-2. الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية:**

يعتبر الاتحاد حديث النشأة نوعا ما، لكنه استطاع بأهدافه الطموحة، واجراءاته العملية، أن يبرز على الساحة الدولية بتوسيع نشاطه ليشمل كل مناطق العالم بفضل سياسته المتميزة والمتمثلة في الصيانة والاحتياط، حيث أنشئ الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة عام 1948 بــ "فونتن بلو بفرنسا" بمبادرة من الحكومة الفرنسية، ويضم عضويته أكثر من 450 عضو من الحكومات والمنظمات غير الحكومية في أكثر من 100 بلد، وتضم لجانها الست أكثر من 800 خبير في مجالات الأنواع المهددة بالانقراض، المناطق المحمية، الايكولوجيا، التخطيط البيئي، السياسة البيئية، القانون والادارة، التربية البيئية[[139]](#footnote-139)، حيث أن هذه المنظمة برعاية "اليونيسكو" ومقرها الرئيسي في "سويسرا"، فهي المؤسسة البيئية الوحيدة التي تختص بصفة مراقب في هيئة الأمم المتحدة، تعني بحماية المصادر الطبيعية في العالم.[[140]](#footnote-140)

تبنى الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية قضية الغابات الاستوائية لأول مرة سنة 1972، في رد فعل على الحكومة البرازيلية الذي يقضي بالإسراع في عملية نشر المستعمرات والمشاريع التنموية في الأمازون، كما تبنت "اليونسكو" تلك القضية كأولى مشاريع برنامجها حول الانسان والمحيط الحيوي، تضمنت الرسالة التي توجهت إلى الرئيس البرازيلي "ايميلو غراستازو ميديسي" والتي حملت توقيعات كل من رئيس الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية " هارولد كوليدج" إلى جانب رئيس الصندوق الدولي للحياة البرية الأمير الهولندي "برنارد" إشارة إلى الحاجة إلى أخذ المشكلات البيئية التي تنطوي عليها عملية تنمية الأمازون بعين الاعتبار[[141]](#footnote-141).

كان من أهداف الاتحاد توجيه وتقويم أي مسلك بشري من شأنه التأثير على الطبيعة ويتضمن قواعد للسلوك في إدارة الطبيعة واستغلال مواردها، وعموما يهدف الاتحاد إلى إيجاد الصيغ القانونية والوقوف بجانب الدول لمساعدتها على تطوير سياستها البيئية، ووضع نماذج لنظام التسيير البيئي، ومن جهة أخرى ترمي جهود الاتحاد إلى تأطير البيئة تأطيرا عالميا يغطي جميع الجوانب والأماكن، بالإضافة إلى جعل بعض المناطق المتميزة إرثا مشتركا للإنسانية يجب الحفاظ عليها[[142]](#footnote-142).

يعد الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة رائدا في ذلك، فهو من المنظمين الأساسيين في المواد الاستراتيجية الدولية بالخصوص في أعمال كثيرة ومتنوعة عبر العالم، ومن أهم نشاطات الاتحاد، تخطيط الأنشطة الخاصة بالمحافظة على البيئة على المستوى الإستراتيجي من خلال الاستراتيجية العامية للصيانة، واستراتيجية العناية بالأرض عام 1991، التي وضعتها منظمات دولية ثلاث، وهي الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، وبرنامج الأمم المتحدة والصندوق العالمي للحياة البرية، حيث يعمل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة على تفعيل دور أعضاء الاتحاد وشركائه وكافة المنظمات لبناء تحالفات للمحافظة علة الطبيعة، وتعزيز القدرات والتعاون وتشجيع البحوث المتصلة بالمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية ونشر معلومات حول هذه البحوث، وكذا توفير منتدى لمناقشة قضايا المحافظة على الطبيعة بما في ذلك أبعادها العلمية والتعليمية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى العالمي والاقليمي والوطني والمحلي.[[143]](#footnote-143)

كما لها دور في صياغة العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمحافظة على الطبيعة والثروات الطبيعية منها اتفاقية واشنطن حول التجارة الدولية للأحياء البرية المهددة بالانقراض المحررة سنة 1992، ويعود له الفضل في تحرير أول ميثاق عالمي حول الطبيعة الذي اعتمد في أكتوبر 1982 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما يساعد البرنامج حاليا في الصياغة الأولية لبرنامج القانون البيئي في بلدان آسيا الوسطى بالاشتراك مع الإتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.[[144]](#footnote-144)

**ب-3. منظمة السلام الأخضر:**

تعتبر منظمة السلام الأخضر حركة عالمية تقوم بحملات من أجل ترقية وتعزيز حق الإنسان في بيئة نظيفة والتحرك من أجل خدمة الرخاء البيئي، حيث نشأت في عام 1971، ومنذ عام 1972 تطورت منظمة السلام الأخضر(غرينيبس) من مؤسسة ذات مكتب وحيد في "فانكوفر" إلى منظمة لها فروع مجهزة بالملكيات في أكثر من ثلاثين بلدا[[145]](#footnote-145).

تعمد منظمة السلام الأخضر أحد أهم المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حماية البيئة، اعتمدت في ذلك على مجموعة من الأساليب والوسائل تهدف من خلالها إلى التأثير في الرأي العام والضغط على صناع القرار والهيئات الرسمية، حيث قامت منظمة السلام الاخضر في سنة 2010 بحجز قطار مملوء بالنفايات النووية الفرنسية الموجهة إلى روسيا عبر السفن، وفي نفس الوقت قامت بتعليق مناشير وأعلام في مدخل المصنع كتب عليها " روسيا ليست قمامة" هذا الموقف حرك الرأي العام الروسي ليعبر عن ذلك بمجموعة كبيرة من الاحتجاجات، ومن أجل الوصول إلى قرار عملت سفن المنظمة على عرقلة هذا العمل[[146]](#footnote-146).

يضاف إلى ذلك أن منظمة السلام الأخضر تقوم كل ليلة بنشر المئات من الدعاة المروجين لجمع التبرعات وتثقيف الجمهور حول القضايا البيئية الراهنة، حيث نجحت المنظمة في توسيع رقعة اهتمامها حين كانت مرتكزة أساسا على تجارب الأسلحة النووية، أصبحت الآن مهتمة بسائر الأخطار التي تهدد منظومة كوكب الأرض البيئية.[[147]](#footnote-147)

يتضح دور منظمة السلام الأخضر في مجال حماية البيئة البحرية، إذ تجند المنظمة كلّ طاقاتها وخبراتها العلمية والميدانية، من أجل الحدّ من سياسات الاستنزاف المفرط للموارد البحرية، وذلك من خلال تحريها ومتابعتها لأنشطة المؤسسات الاقتصادية العاملة في مجال الصيد البحري واستغلال الموارد البحرية.[[148]](#footnote-148)

وبذلك تسعى المنظمات غير الحكومية للتأثير في سياسات حكوماتها من أجل الحصول على تنازلات لحماية البيئة، من دون رغبة لديها في الاضطلاع بأي مسؤولية حكومية، على الرغم من إمكانية مشاركتها في مشاريع ذات طابع سياسي مثل المشاركة في هيئات استشارية حكومية، تنظيم المظاهرات، انجاز مشاريع بيئية مشتركة مع مؤسسات حكومية، إقامة حملات توعية وإعلام ... إلخ [[149]](#footnote-149).

عملت منظمة السلام الأخضر أيضا على حماية البيئة والتنوع الحيواني، حيث وجهت جهودها لمحاربة مناطق الاختبارات النووية، وريد الحيتان في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، حيث أن المنظمات غير الحكومية ومنها منظمة السلام الأخضر تتبنى مواقف محددة تجاه القضايا البيئية، وتشكل جماعات ضغط من أجل تغيير السياسات البيئية العالمية[[150]](#footnote-150).

كما قامت منظمة السلام الأخضر بالاعتراض على طريقة التنقيب عن الغاز الصخري جنوب الجزائر، وقالت في بيان لها سنة 2015 تعليقا على ما يحدث، أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم باستخراج المواد الهيدروكربونية غير التقليدية، باستخدام تقنية التكسير الهيدروليكي، مشيرة إلى ما ينتج عن ذلك من آثار بيئية ضارة، ولقد أدى هذا التقرير الصادر عن المنظمة، إلى تأجيج الشارع في منطقة عين صالح، وهذا ما ضغط على الحكومة لكي تتراجع عن قرار إعطائها الضوء الأخضر لهذه الشركات، بالتنقيب على الغاز الصخري في الصحراء الجزائرية، فالتقارير التي تقدّمها منظمة السلام الأخضر، تلعب دورا مهما في توجيه الاهتمام العالمي حول الأوضاع في الدول محلّ المتابعة[[151]](#footnote-151).

تهدف منظمة السلام الأخضر إلى: [[152]](#footnote-152)

* **التحقيق**: التأكد من الأضرار البيئية.
* **البحث:** فهم الأضرار وسبل تجاوزها.
* ا**لاقتراح**: اقتراح بدائل تربوية.
* **التشاور**: أي الاتصال بالمسؤولين وأصحاب القرار الافتراضيين لتدبير شؤون البيئة، وترشيد استعمال الموارد الطبيعية.
* **الإعلام**: إشعار الجمهور بالأخطار الحالية والمتوقعة.
* **الضغط**: تعبئة الجمهور وكل المؤثرين.
* فرض احترام النصوص والتشريعات ومقاضاة المتورطين في إلحاق الضرر بالبيئة، ورفع السرية عن بعض التجاوزات.
* المواجهة أحيانا لإثارة الاهتمام ولإرغام المسؤولين عن معالجة القضايا البيئية.

كما تهدف منظمة السلام الأخضر إلى المعالجة المتكاملة لكل جوانب التلوث البيئي، والى الحفاظ على ما تبقى من البيئة سلميا من خلال: [[153]](#footnote-153)

* انقاذ المجتمع من التلوث الذي يحاصره.
* استقطاب أفراد المجتمع للاهتمام بالبيئة وذلك من أجل خلق رأي بيئي ضاغط، يساعد في صنع قرارات تحمي البيئة والمجتمع.
* العمل على الدعوة للمشاركة الجماعية وتكامل الذاتية لمجابهة أخطار التلوث الذي بدأ يدمر صحة المجتمع.

كما جعلت كل من يؤثر على البيئة سلبا في الحاضر أو المستقبل هدفا لها، معتمدة في تحقيق أهدافها على العمل الميداني لأعضائها بغرض التوصل إلى كشف أعداء البيئة على حقيقتهم، إما خلال المواجهة المباشرة أو من خلال الاعتماد على المعاينة ونقل الحقيقة عبر وسائلها الإعلامية والمصورة.[[154]](#footnote-154)

كما تتدخل منظمة السلام الأخضر أثناء قيمها بمهمة الدفاع عن البيئة وحمايتها من مختلف الاعتداءات التي قد تتعرض لها، ففي حالات استعجالية تلفت الانتباه والتحذير من وجود مخاطر بيئية، وإشعار الجمهور بالأخطار الحالية والمتوقعة لإذكاء الوعي الاجتماعي، والانذار المبكر من أجل الاستعدادات لحالات الطوارئ البيئية والحيلولة دون وقوعها، لما تتمتع به هذه المنظمات من صدى لنداءاتها وتجاوب الرأي العام لها[[155]](#footnote-155).

**ب-4. منظمة أصدقاء الارض:**

تأسست سنة 1969، تمتد أنشطتها لأكثر من 77 دولة، وتمتلك قاعدة جماهيرية تفوق المليونين منخرط[[156]](#footnote-156).

ساهمت منظمة أصدقاء الأرض العالمية بشكل كبير، في ترقية الوعي بخطورة شركة "مونسانتو" في ولاية" ميسوري" بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر المصدر الرئيسي للمحاصيل المعدّلة وراثيا، وأوضحت منظمة أصدقاء الأرض مدى خطورة هاته الأخيرة، نتيجة العوامل المؤدية إلى الضرر الصّحي والبيئي الذي تسببه.[[157]](#footnote-157)

كما ترى منظمة أصدقاء الأرض أن هناك حلولا أفضل من التركيز على المحاصيل المعدلة وراثيا لمعالجة الجوع وسوء التغذية، ومن هاته الحلول على سبيل المثال:

\* زيادة الاستثمار في الزراعة والبيئة لدعم صغار المزارعين بما فيها:

- توفير خدمات الإرشاد الزراعي، حتى تمكن المزارعين من الاستفادة في تنفيذ المعرفة التي تمكنهم من زراعة أكثر استدامة، وضمان لمشاركة المزارعين في تطوير البرامج البحثية.

- اتخاذ تدابير للحد من المستويات العالية لاستهلاك المنتجات الحيوانية في البلدان الغنية.

- بناء القدرة على إنتاج الغذاء للاستهلاك المحلي، مع التركيز على صغار المزارعين. [[158]](#footnote-158)

تركز حملات منظمة أصدقاء الأرض الدولية الدعائية أيضا، على مواجهة الشركات للحدّ من ارتفاع نسبة الكربون، خاصة أن هاته الشركات تدمّر النظم الايكولوجية للغابات، وتعمل منظمة أصدقاء الأرض على إنهاء السياسات التي تشجّع الوقود الحيوي، الذي يلوّث الهواء والمياه ويزعزع استقرار المناخ، كما تركز المنظمة على الحدّ من المخاطر التي يتعرض لها الناس والبيئة، من خلال دعم الجهود الرامية لإغلاق المفاعلات النووية ومحاربة مقترحات تصميمها[[159]](#footnote-159).

**2- جهود المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة**

تعدد نشاط المنظمات غير الحكومية في مجالات كثيرة وعلى مستويات وجبهات مختلفة محليا واقليميا ودوليا، لتحقيق أهداف تجري صياغتها بكيفية واضحة، وبوسائل تكون محددة ومجهودات تستند إلى المعرفة القائمة على البحث واختيار الوسيلة الملائمة، وكذلك تجميع معلومات حول الحاضر وتنبؤ للبيئة المتغيرة في المستقبل، ومن الوسائل التي تراها مناسبة، وكذا تحقيق التنمية المستدامة مع الوقوف على الصعوبات والعراقيل التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية، وتحول دون إسهامها النشط في مواجهة المشكلات البيئة وإنجاح مسعاها وتحقيق أهدافها.[[160]](#footnote-160)

**أ. المنظمات غير الحكومية وحماية البيئة**

لعبت المنظمات الدولية غير الحكومية دورا مهما ومتميزا في المؤتمرات الدولية التي عقدت في هذا الشأن، كما كان لها الفضل في إبرام الكثير من الاتفاقيات الدولية التي تسعى لحماية البيئة، بدء بحث الدول على الإنظمام والتصديق على المعاهدات، وذلك بتقريب وجهات النظر وتذليل الصعوبات، أو بما تقدمه من مساعدات فنية وتقنية نظرا للخبرة التي اكتسبتها في ميدان تخصصها، بالإضافة إلى أنها أصبحت من آليات التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات[[161]](#footnote-161)

المنظمات البيئية الدولية مثل السلام الأخضر والآخرين أدت حملات نشيطة في العديد من الدول النامية على قضايا تجارة النفاية وتدخل مجموعة الملوثات العضوية POP’s دائرة المفاوضات ما بين الحكومات، على ضوء ذلك أصبحت في النهاية إتفاقية "بازل" و"أستوكهولم" حقيقية حفزت بذلك العديد من البلدان، ووضعا لظهور مرحلة من الشبكات العالمية الجديدة، رعاية صحية بدون أذى (HCWH) الشبكة الدولية للحد من الملوثات العضوية (IPEN) التحالف العالمي لبدائل الحرق بالأفران (GAIA)، شبكة عمل BASEL وآخرون ظهروا في هذا السياق، هذه الشبكات الجديدة ساعدت على نشر المعرفة والخبرة وروجت لنشاط المجتمع المدني لتحقيق أهداف أمان الكميائي في العديد من الدول النامية كما نمى هذا النشاط وانتشر وأصبحت هذه الشبكات المنظمة الغير حكومية قوة مؤثرة وأكثر.[[162]](#footnote-162)

تلعب المنظمات الحكومية دور دولي ضمن الفريق الحكومي الدولي لتغيير المناخ الذي تم تشكيله بالتعاون بين منظمة الأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للقيام بإجراء البحوث العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية، وعمق من هذه الرؤيا اتجاه مؤسسات التمويل العالمية والمنظمات الدولية، وبعض الحكومات نحو ضمان تدفق التمويل إلى مشاريع المنظمات غير الحكومية[[163]](#footnote-163).

نشأت تجمعات المنظمات غير الحكومية في كلتا البلدان المصدرة وبلدان الإسلام، حيث احتجوا على هذه الممارسات الظالمة، وشنوا حملة لضمان تنفيذ المعاهدة الملزمة قانونيا وعالميا للسيطرة على حركة النفايات الخطرة عبر الحدود الدولية، حيث قاد ذلك لدخول اتفاقية "بازل" حيز التنفيذ عام 1992[[164]](#footnote-164)، حيث أن هناك جهود كثيرة تبذلها المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة نذكر منها:

**أ-1.نشر الوعي البيئي:**

تعتبر عملية التوعية والتحسيس الدولي بحقوق الانسان القاعدة التي تنطلق منها المنظمات غير الحكومية لمباشرة نشاطها من أجل حماية حقوق الإنسان وضمان احترام الدول لها وعدم انتهاكها، إذ تعتمد المنظمات غير الحكومية في رؤيتها لموضوع التوعية والتحسيس على أنه عنصر ضروري في الوقاية من الانتهاكات وذلك استنادا إلى فكرة أن وعي الانسان بحقوقه كما هي، يساهم إلى حد كبير في منع انتهاك بعضها على الأقل، وتعد هذه العملية التحسيسية أساسية وهامة ضمن آليات العمل الدولية وهي موجهة للبشر عامة من أجل لفت انتباههم إلى حالات الانتهاك التي تمس حقوق العديد من البشر مثلهم وكذا من أجل توعيتهم لكل ما قد يحول دون تمتعهم بكامل حقوقهم وحرياتهم، حيث تتجسد هذه العمليات في الندوات والملتقيات، إصدار الكتب والمجلات، التوعية، التحسيس عن طريق وسائل الإعلام.[[165]](#footnote-165)

من أهم الوسائل التي تستعملها المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة، القيام بعملية التربية والتثقيف، وتعليم الجمهور بطرق وأساليب مختلفة باختلاف البيئات والمجموعات المستهدفة، فمنذ مؤتمر "استوكهولم" سنة 1972، قامت المنظمات غير الحكومية بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية، واتخاذ الاجراءات لمعالجتها، كما قامت برصد الاهتمام العام والسياسي بالقضايا البيئية والانسانية، فعلى سبيل المثال يقوم عدد من المنظمات غير الحكومية في مختلف أرجاء العالم (شيلي، كولومبيا، الهند، ماليزيا، تركيا...)، بنشر تقارير وطنية عن الحالة البيئية، وأصدرت منظمات غير حكومية دولية عديدة بما فيها المعهد العالمي للمراقبة، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، تقارير هامة عن البيئة العالمية، وبعض الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية، مثل تعليم الجماهير، والتربية البيئية وغيرها[[166]](#footnote-166).

تلعب المنظمات البيئية غير الحكومية دورا محوريا وبارزا في حماية البيئة من خلال الضغط على الدول والحكومات لتبنيها والتعامل معها بجدية، ففي ظل غياب سلطة مركزية تؤكد على ضرورة مساهمة كل دولة في صنع المعاهدات البيئية العالمية، فإنه يقع على غير الرسميين خاصة المنظمات غير الحكومية مساءلة حكوماتهم، وبذلك اتخذت هذه القضية اهتمامات كبيرة تمكنت من خلالها هذه المنظمات من الضغط على الحكومات عن طريق تحريك الرأي العام واستعماله كورقة ضغط من أجل توجيه القرارات بما يخدم البيئة، فالرأي العام يلعب دور بالغ الأهمية في صياغة سياسات الحكومات والتأثير في اتجاهاتها، وهكذا لعبت المنظمات غير الحكومية دورا محوريا في إبراز القضية البيئية والدفع بها في مقدمة الأحداث جنبا إلى جنب مع الأبحاث العلمية التي أثبتت صحة أن للإنسان دورا أساسيا في ظهور هذا النوع من التهديدات[[167]](#footnote-167).

في يناير/ كانون الثاني 2008، عقد ممثلو شبكات المنظمة الغير حكومية الدولية الست اجتماعا تخطيطيا في "تورنتو" ووافقوا معا على انطلاق حملة "سيكام" للمجتمع المدني العالمي لإعلام منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في كل المناطق حول النظرة الاستراتيجية إلى إدارة المواد الكيمياوية الدولية ( سيكام)، وتشجيعهم للمساهمة في طريقهم الخاص إلى تطبيقه في بلادهم، حيث اتفق الاجتماع على النص العالمي المشترك عن "سيكام" لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية[[168]](#footnote-168).

**أ-2.مشاركة المنظمات غير الحكومية في عقد الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة:**

يظم نظام صنع الاتفاقيات البيئية منظمات حكومية ومجموعات مصالح غير حكومية، تشمل منظمات النشاط البيئي واتحادات الأعمال والجمعيات العلمية وجهات متعددة الأطراف، تتمثل خصوصا في وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث قام هؤلاء بجمع المعلومات وتبادل الافكار وصياغة المقترحات والاجتماع في دورات رسمية وغير رسمية للتفاوض واعداد الوثائق القانونية.[[169]](#footnote-169)

أصبحت المنظمات غير الحكومية تسجل حضورها في مختلف الاتفاقيات الدولية التي توفر الحماية للبيئة، في مجالاتها الثلاث (المجال البحري، المجال الهوائي، المجال البري)، كما أن مشاركتها تختلف من مراقب إلى مقترح أو معترض، بالإضافة إلى الاعتماد عليها كآلية لضمان التنفيذ، حيث تلعب في الغالب دور الملاحظ والمراقب الدولي والفاضح للانتهاكات والخروقات الماسة بالبيئة البحرية مثلا.[[170]](#footnote-170)

وتتمثل أوجه مشاركة المنظمات غير الحكومية في إبرام الاتفاقيات من خلال:

المبادرة باقتراح ابرام المعاهدات، حيث يعتبر الاتحاد الدولي للموارد الطبيعية رائدا في هذا المجال، حيث قامت بإعداد المشاريع التمهيدية الأولى لاتفاقية التجارة الدولية للأصناف المتوحشة المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، وكذا الحال بالنسبة لاتفاقية رامسار، كما قامت بإبرام اتفاقية عالمية بشأن المحافظة على الأصناف والانظمة البيئية في سنة 1981، وفي سنة 1985 كلفت الجمعية العامة الأمانة العامة للإتحاد بتحرير أول مشروع تمهيدي، كما شارك الاتحاد الدولي للموارد الطبيعية بشكل نشيط في الأعمال التحضيرية وفي التفاوض الخاص تقريبا بكل اتفاقيات المحافظة على الطبيعة[[171]](#footnote-171).

تملك المنظمات غیر الحكومیة العاملة في الحقل البیئي حق المشاركة بشكل فعال في المفاوضات الدولیة المتعلقة بالاتفاقیات البیئیة الدولیة، سواء بمنحها صفة المراقب، أو بالاستعانة بها لتمثل الدولة ضمن الوفد الرسمي المكلف بالتفاوض، حيث أن مشاركة المنظمات غیر الحكومیة في مثل هذه المناقشات یسمح للدول والمنظمات الدولیة الحكومیة بالاستفادة من خبرتها العلمیة والقانونیة، وفي نفس الوقت تقوم هذه المنظمات بعرض وجهة نظرها وتقدیم الحلول المناسبة للمشاكل البیئیة.[[172]](#footnote-172)

وتعتبر اتفاقية CIETS أولى اتفاقيات المحافظة على الطبيعة التي قبلت بشكل صريح حضور المنظمات غير الحكومية لاجتماعات أطرافها المتعاقدين، ولقد تم الاعتماد على الاجراءات التي وضعتها في هذا الصدد في الاتفاقيات اللاحقة بصيغة حرفية في أغلب الأحيان[[173]](#footnote-173)، حيث تم التسليم بأهمية عمل الأمم المتحدة مع المنظمات الدولية، وتم من أجل ذلك إنشاء إدارة شؤون الإعلام في عام 1946، حيث أصدرت الجمعية العامة، في قرارها 13(د-3) توجيها لإدارة الاعلام ومكاتبها الفرعية من أجل المساعدة والتشجيع الفاعلين لخدمات الإعلام، والمؤسسات التعليمية القطرية والهيئات الحكومية وغير الحكومية، ثم طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1986، بقراره 1297(د-44)، من المنظمات غير الحكومية أن تتعهد بدعم عمل الأمم المتحدة وترويج المعرفة بمبادئها وأنشطتها[[174]](#footnote-174).

من بین المشاریع المشتركة ما بین المنظمات غیر الحكومية والهیئات المالیة الدولیة والمؤسسات الحكومیة في مجال حمایة الثروة الغابیة، ما أعلنت عنه الحكومة البرازيلية من خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لسنة2002، عن إعداد برنامج جديد للمحافظة على التنوع البیولوجي یشمل 23 منطقة في الأمازون والأراضي المحیطة به، ویعرف باسم ''المناطق المحمیة في الأمازون''، وقد بلغت قیمة هذا المشروع 395 ملیون دولار أمریكي، حیث یقوم الصندوق الدولي للطبیعة بالتعاون مع البنك الدولي ووزارة البيئة البرازيلية بتنفيذه[[175]](#footnote-175)..

**ب. معوّقات عمل المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة**

إن تحديات القرن الحادي والعشرين تنطوي على أخطار بيئية كامنة تستوجب تعاونا دوليا فعالا من أجل حماية البيئة، لهذا نجد أن المنظمات غير الحكومية سواء دواية كانت أو وطنية أخذت على عاتقها تحقيق هذه الحماية من خلال الجهود المبذولة من طرفها في هذا المجال غير أن هذه المنظمات على الرغم من أنشطتها المتنوعة، إلا أنه قد تجد نفسها أحيانا أمام تحديات وعقبات تعرقل أهدافها المنشودة، لكن على الرغم من هذه التحديات، فقد ظهرت بعض المنظمات غير الحكومية خاصة الدولية التي تبنت برامج وإجراءات قصد التصدي للمشاكل البيئية ووضع حد للتدهور البيئي[[176]](#footnote-176).

في هذا الصدد يمكن القول أن العلاقة بين الدول والمنظمات غير الحكومية هي علاقة متناقضة، فأحيانا تكون تعاونية وأحيانا أخرى تكون صراعية، فأغلب العقبات قد تتجلى في إشهار مبدأ السيادة وكذا المعوقات التي تواجه المعوقات التشريعية التي تضعها الدول والتي يكون الغرض منها تقييد عمل المنظمات غير الحكومية[[177]](#footnote-177).

**ب-1.إشهار مبدأ السيادة:**

تلجأ الدول في كثير من الحالات إلى إشهار مبدأ السيادة في وجه المنظمات غير الحكومية، حيث تعتبر نشاطها والمواقف التي تتخذها ضدها تدخلا في شؤونها، لأن الدول لم تتقبل فكرة التدخل حتى لأسباب إنسانية، وتعتمد على الحق السياسي للدولة التي تقره وتعترف به المادة الأولى، والمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، وبالرغم من الجهود الجبارة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، مازالت الدول متمسكة بعدم إعطائها الشخصية القانونية الدولية التي تملكها من تأدية رسالتها دون حواجز باستثناء الاتفاقية الأوربية، التي تعترف لها بالشخصية القانونية، التي صادق عليها المجلس الأوربي 1986 في ستراسبورغ.[[178]](#footnote-178)

**ب-2.تضييق التشريعات تجاه المنظمات غير الحكومية:**

قد لا تفي التقارير والبلاغات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية بالغرض من إصدارها حيث لا تحقق نتيجة، فتلجأ المنظمات الحكومية إلى وسائل عملية أكثر تأثيرا على تنبيه الرأي العام وتعبئته[[179]](#footnote-179)، حيث أنها تتعرض لبعض المضايقات من أثناء ممارستها لأنشطتها، حيث أن عمل المنظمات غير الحكومية يكون في ظل تشريعات تضعها السلطة التشريعية أو أي سلطة مكلفة بالتشريع، فتصبح بالندبة هذه المنظمات واجبة الأداء والتنفيذ، ولا يجوز أن تخرج عليها، ورغم أن هذه التشريعات ترتب حقوقا وواجبات للأفراد والهيئات، وبما أنه لا توجد أي اتفاقية تجبر الدول على السماح للمنظمات، غير الحكومية بالنشاط على أرضها، فتضطر هذه المنظمات إلى التسليم بالنشاط في ظل التشريع الوطني لدولة المقر، مثل هذا التشريع لا يعاملها إلا بصفة جمعيات أو رابطات محلية لا بصفتها الدولية، وتستثني من ذلك بلجيكا التي سنت قانونا عام 1919[[180]](#footnote-180).

وفي الواقع، إن التشريع الجزائري ليس بأحسن حال عن بقية تشريعات دول العالم الثالث التي تضيق كثيرا عن نشاط الجمعيات بصفة عامة خارج حدود ولايتها، حيث نصت المادة 21 من قانون الجمعيات 90/31: "يمكن للجمعيات ذات الطابع الوطني وحدها أن تنظم إلى جمعيات دولية تنشد الأهداف المماثلة، مع احترام الأحكام الشرعية والتنظيمية المعمول بها، ولا يمكن الانضمام إلا بعد موافقة وزير الداخلية"[[181]](#footnote-181).

**ب-3.خطورة التلوث:**

يعد التلوث أخطر مشاكل هذا العصر، فهو وإن كان من الظواهر القديمة التي لازمت استغلال البيئة الطبيعية، إلا أنه مع ارتفاع معدلاته يوما بعد يوم حتى بلغ حد الخطورة، بات يهدد الإنسان وبيئته على السواء، خاصة أنه لا تقف دونه الحواجز ولا تمنعه الحدود، فهو إن وقع في مكان يستطيع أن يصيب بالضرر بيئة واسعة مترامية عابرا لحدود الدول، خاصة ونحن نعيش اليوم عصر تطور التكنولوجيا، بما لها من آثار سلبية على الإنسان والكائنات الحية في البيئة، فالاختراعات الحديثة وإن كانت أحدثت الرفاهية التي لم يسبق لها مثيل من قبل، إلا أنها ينجر عنها كوارث ومشاكل لم تكن قد ألفتها البشرية من قبل.[[182]](#footnote-182)

**خاتمة:**

ختاما وبعد هذا التحليل والدراسة المتأنية لأهداف والمبادئ التي جاءت بها المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة من الأخطار التي تنتهكها جراء الممارسات اللاأخلاقية، يمكننا القول أن هذه المنظمات قد أصبحت جزءا مهما وفعالا، حيث نجحت رغم الصعوبات التي تعرقلها في تحقيق الهدف التي تسمو إليه.

إن تراجع دور الدول في ضبط الوضع البيئي وحمايته وعجزها عن مواجهة التحديات البيئية، بسبب عدم إمكانيتها لإيقاف الظواهر والتحكم في أخطارها، استدعى مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية كشريك إلى جانب الدول والمنظمات الدولية، فالمشكلات البيئية تتطلب جهود عمل جماعي، في إطار الضبط البيئي العالمي.

إن المنظمات الدولية غير الحكومية على إختلاف نشاطاتها أثبتت بأنها الأداة التي يستطيع بواسطتها المجتمع الدولي المعاصر تعديل قواعد العمل الدولية الجاري بها العمل من طرف الدول والمنظمات الدولية الحكومية، وعلى الرغم من تعقد الظروف الدولية وتشابكها سواء في المجال التنموي أو عمليات حماية البيئة ضد الانتهاكات المتداولة، إلا أنها تحرص على أن تكون السباقة في تدخلاتها في حفظ الأمن البيئي.

يتضح أن الخوض في قضايا حماية البيئة أصبح مع تقدم الزمن وانتشار الوعي بضرورة إفشاء قيم ومبادئ حقوق الانسان في البيئة الطبيعية، رغم الصعوبات التي تواجهها المنظمات باعتبار أنها طرفا مهما في المعادلة الدولية، بل وموجها لها في الكثير من القضايا والمسائل الراهنة.

من خلال ما سبق الإشارة إليه تبين أن هذه المنظمات تلعب دورا أساسيا ومتميزا من حيث الدراسات والأدوار التي تلعبها في التنسيق فيما بين الدول في حماية البيئة، خاصة من حيث الحملات الميدانية ودورها في الاعلام البيئي التحسيسي.

- نجاح مسعى المنظمات غير الحكومية يتأتى من خلال ضرورة تكريس حرية التعبير والمشاركة باعتبارهما الوسيلتين الأساسيتين لنشاط المنظمات غير الحكومية.

- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية انطلاقا من تفعيل علاقة التعاون بينها وبين الدول عن طريق اقامة مشاريع مشتركة من أجل حماية البيئة.

- اعتراف الدول والمنظمات الدولية بالأهمية وبالمجهودات والحلول التي توصلت إليها المنظمات غير الحكومية وتدوينها كمشاريع، وكذا تحقيق أكثر توازن لها في مراكز صناعة القرار.

- تحقيق التوافق بين الانسان والبيئة التي يأويها لن يتحقق إلا من خلال تربية بيئية تسعى حمايتها وتقنينها الدول في قوانينها الداخلية وعلاقاتها الدولية.

هذا أدى بنا إلى وضع جملة من الاقتراحات تتمثل في توفير الحماية المناسبة للبيئة بالأساليب التي تتماشى وطبيعة الموضوعات التي تستهدف حماية البيئة أثناء النشاطات الممارسة للدول.

- على الدول الانضمام للمعاهدات وتقديم الاقتراحات، وكذا تنفيذ الاتفاقيات من خلال تقديم الدعم والمساندة للمنظمات الغير حكومية في أداء ما تصبو إليه من حماية للبيئة والانسان.

-توفير الوسائل والآليات التي تضمن الالتزام ببنود الاتفاقيات المبرمة بين الدول في مجال حماية البيئة وصونها.

-على الدول وخاصة النامية منها أن تعدل قوانينها، ورفع قيودها التشريعية بما يتماشى وأهداف حماية البيئة خاصة لما تصبو إليه تلك المنظمات الغير حكومية باعتبار هدفها الانساني والبيئة الغير ربحي.

-على المنظمات الغير حكومية أن تلتزم بأهدافها والمبادئ المعلن عنها حول صون البيئة، وأن تلتزم بمبدأ عدم الانحياز في عملها.

**قائمة المصادر والمراجع:**

**القوانين والمواثيق الدولية:**

1. القانون 90/31، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 53، المؤرخة في: 4/12/1990، الصادرة بتاريخ: 5/12/1990.
2. القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف 2003- تونس 2005، مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب المصلحة، الوثيقة WSIS/PC-1/DOC/3-A، 31 مايو 2002.

**الكتب والمؤلفات:**

1. موسعي ميلود، المنظمات غير الحكومية ودورها غي حماية البيئة، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، الطبعة 2017.

**الرسائل والأطروحات الجامعية:**

1. بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة الدكتوراه، قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014.
2. حاجة وافي، جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة – منظمة السلام الأخضر والصندوق العالمي للطبيعة نموذجا، رسالة ماجيستير، تخصص قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، سنة 2013-2014.
3. حجين سفيان، دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة، مذكرة ماجستير، تخصص قانون البيئة، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.
4. شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، أطروحة دكتوراه، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
5. عبد الهادي عبد الكريم، دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة، مذكرة ماجستير، تخصص القانون الدولي وحقوق الانسان،، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 جامعة البليدة 2، الجزائر.
6. قواسمي لطفي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، منظمة أصدقاء الأرض أنموذجا، رسالة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2012 - 2013 .
7. ليتيم نادية، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، أطروحة دكتوراه، فرع قانون دولي عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2013-2014.

**المقالات والمجلات العلمية:**

1. بن سعيد مراد، نور الصباح عنكوش، إطار تحليلي لدور المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية – دراسة حالة السياسة البيئية العالمية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، ع 05، الجزائر، مارس 2015.
2. بن نعمة أمين، الفلسفة التشاركية لدى المنظمات الدولية غير الحكومية: بين الالتزام الانساني والضبط القانوني، دفاتر البحوث العلمية، ع 12، الجزائر، جوان 2018.
3. بوخرص خديجة، غزلاني وداد، المنظمات الدولية غير الحكومية: بين الدور التنموي ومعيقات التفعيل، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع05، الجزائر، جانفي 2018.
4. زغدار عبد الحق، العمري وفاء، المنظمات غير الحكومية كشريك في الحوكمة البيئية العالمية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع 17، الجزائر، جانفي 2018.
5. شبل بدر الدين، حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع09، الجزائر، جوان 2014.
6. طهراوي فهيمة، بلقاسم أحمد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز وحماية حقوق الانسان، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، المجلد02، ع 10، برلين، أوت 2018.
7. نامر هيبة، فرحاتي عمر، دور المنظمات البيئية غير الحكومية في توجيه الرأي العام للضغط على الحكومات من أجل حماية البيئة، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، ع01، الجزائر، 2021.

**المراجع الإلكترونية:**

1. وينبرج جاك، دليل المنظمات غير الحكومية: برنامج (سايكوم) النظرة الإستراتيجية الدولية إلى إدارة المواد الكيمياوية،

https://ipen.org/sites/default/files/documents/ngo\_guide\_saicm-ar.pdf.

1. دليل المنظمات غير الحكومية،

<https://www.mandint.org/ar/guide-ngos#1>

1. بن يوسف نبيلة، مستقبل العلاقات الدولية في ظل وجود فواعل جديدة، المنظمات العالمية غير الحكومية"، والمواطن العالمي،

[http://kenanaonline.com/users/nabilabenyoucef/posts/463015](http://kenanaonline.com/users/nabilabenyoucef/posts/463015.)

**دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسان في ظل**

**حالة الطوارئ الصحية: دراسة حالة كوفيد 19**

**The Role Of INGOs In Protecting Human Rights**

**During Health Emergency: Covid 19 Case Study**

**د/رابح زغوني**

جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، zeghouni.rabah@univ-guelma.dz

**ملخص:**

ظهرت إحدى أهم أثار استجابة الدول لجائحة كوفيد 19 في مسألة تأثيرها على حقوق الإنسان، فالملاحظ أن اغلب الدول، ووفقا لمسوغات حماية الأمن الوطني، سارعت لفرض إجراءات تقييدية متشددة على حساب التزاماتها باحترام حقوق الانسان، على الرغم من أن منظومة حقوق الانسان الدولية تنص على "احترام الكرامة وحقوق الإنسان و الحريات الأساسية" في حالة الطوارئ الصحية. تنطلق هذه الورقة من فرضية أن المنظمات الدولية غير الحكومية لأنها تملك سرعة في التعامل مع المسائل الطارئة وقدرة أكبر على التواجد في الميدان، ف**إن ذلك يمكن أن يؤهلها لدور فمهم في الرصد والمراقبة، وبالتالي فرصاً أكبر في "إسماع صوت" المتضررين من إجراءات التقييد المرتبطة بالحد من انتشار الوباء.**

**Abstract**

One of the most important effects of countries’ response to the Covid 19 pandemic appeared in the issue of its impact on human rights. It is noted that most countries, hastened to impose severe restrictive measures at the expense of their obligations to respect human rights, despite the fact that the international human rights system states “ Respecting dignity, human rights, and fundamental freedoms” at health emergency cases. This paper proceeds from the premise that INGOs, because they have speed in dealing with urgent issues and a greater ability to be present in the field, which can qualify them for an active role in monitoring and control, and thus greater opportunities to “hear the voice” of those affected by the associated restrictive measures. to reduce the spread of the epidemic.

كلمات مفتاحية: المنظمات الدولية غير الحكومية، حقوق الانسان، حالة الطوارئ الصحيو، كوفيد 19

**مقدمة:**

في منظومة حقوق الانسان الدولية يبدو التكامل بين الحق في الصحة وحقوق الإنسان الأخرى ضرورياً، إذ يعني الحق في الصحة الحق في المطالبة باتخاذ مجموعة من الترتيبات الاجتماعية والقانونية التي من شأنها أن تُؤمِّن التمتع بهذا الحق، وهو بذلك يعدُّ من الحقوق الأساسية للإنسان التي تلتزم الدول بموجبه بتوفير أعلى مستوى من الصحة للمواطنين فيها.

يشمل الحق في الصحة الحق في السيطرة على انتشار الأمراض المعدية من خلال مجموعة متنوعة من تدابير المكافحة كاستخدام التدابير التقييدية أثناء تفشي الأمراض المعدية، حيث تجيز حالة الطوارئ الصحية اجراءات مثل العزل، الحجر الصحي، وحظر السفر، وهي تدابير تقيد أو تحد من حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مثل حرية التنقل (المادة 13) والحق في التجمع السلمي (المادة 20)، من أجل حماية وتعزيز صحة الأفراد والمجتمعات.

إذن فاحترام حقوق الإنسان ذاتها قد تتطلب سياسات تقييدية؛ إذ يمكن للحق في الحماية من الأوبئة أن يتطلب تدابير مثل العزل الإجباري والعزلة الفردية وحتى الحجر الصحي عندما يلوح التهديد في الأفق ولا تتوفر تدابير دوائية متاحة آنيا لمقاومة الوباء، فوفقا للقانون الدولي لحقوق الانسان يمكن تعليق أو تقييد حقوق الإنسان مؤقتًا استجابة لحالة طوارئ عامة بما في ذلك الطوارئ الصحية، إلا أنها تبقى مشروطة بالسعي إلى هدف مشروع، واجتياز اختبار الضرورة والتناسب.

لقد كان من أهم الشواغل الرئيسية لتدابير الاستجابة الحكومية لجائحة كوفيد 19 هي مسألة تأثيرها على حقوق الإنسان، فعلى الرغم من أن اللوائح الصحية الدولية تنص على "**احترام الكرامة وحقوق الإنسان و الحريات الأساسية**"، إلا أن الدول سارعت لفرض اجراءات تقييدية متشددة على حساب التزاماتها باحترام حقوق الانسان، رغم أن منظمة الصحة العالمية توصي في حالة الطوارئ الصحية فقط عزل الإصابات المؤكدة وحجر من كانوا على اتصال بهم، ولكنها لم توصي بفرض الطوق الصحي الكامل

رغم حجم التقدير الذي يمكن أن تحض به سياسات بعض الحكومات عبر العالم في الاستجابة الواسعة والمترابطة حول الآثار واسعة النطاق لوباء كوفيد 19، إلا أن شواهد الواقع تحيل إلى أنه لا يمكن حل أزمة كوفيد 19 فقط من خلال تدابير الصحة العامة وإعلان حالة الطوارئ الصحية؛ بل يجب أيضًا معالجة الأزمة في سياق ربط الحق في الصحة مع حقوق الإنسان الأخرى.وحيث أن للمنظمات الدولية غير الحكومية قدرة أكبر على التواجد في الميدان ومرونة التدخل والاحتكاك المباشر مع الأفراد، وسرعة في التعامل مع المسائل الطارئة فما الدور الذي يمكن أن تقوم به لحماية حقوق الانسان في حالة الطوارئ الصحية مثل حالة كوفيد 19؟

**1/ الحماية من الأوبئة وحقوق الانسان: أي أولوية أثناء حالة الطوارئ الصحية؟**

في منظومة حقوق الانسان الدولية يبدو التكامل بين الحق في الصحة وحقوق الإنسان الأخرى ضرورياً، إذ يعني الحق في الصحة الحق في المطالبة باتخاذ مجموعة من الترتيبات الاجتماعية والقانونية التي من شأنها أن تُؤمِّن التمتع بهذا الحق، وهو بذلك يعدُّ من الحقوق الأساسية للإنسان التي تلتزم الدول بموجبه بتوفير أعلى مستوى من الصحة للمواطنين فيها. لذلك، غالباً ما يؤكد فقهاء القانون الدولي على حتمية الترابط في العلاقة بين اللوائح الصحية الدولية والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ أي أن التزامات الدولة بموجب اللوائح الصحية الدولية يجب أن تُأخذ في الاعتبار مقرونة بالالتزامات المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان الدولي[[183]](#footnote-183)، وهو الرأي الذي أخذت به منظمة الصحة العالمية في اللوائح الدولية لسنة 2005 حين تبنت النهج القائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بالصحة من خلال تأكيدها على المبادئ التالية[[184]](#footnote-184):

- الاعتراف الصريح بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه باعتباره حقا من حقوق الإنسان وليس مجرد حسنة يتصدق بها؛

- جعل حقوق الإنسان بعدا أصيلا من أبعاد عملية وضع السياسات والبرامج المتعلقة بالصحة، تنفيذها ورصدها وتقييمها؛

- إضافة ما يترتب عن أي سياسة أو برنامج صحي من أثار بالنسبة لحقوق الإنسان إلى ما يترتب على الأهداف المتوخاة في مجال الصحة العمومية؛

- إقامة روابط واضحة بين السياسات الصحية والقواعد والمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان؛

إن هذا ما يعني أنّ على عاتق الدول التزامًا باتخاذ كافة الخطوات الضرورية للوقاية من الأمراض، ومعالجتها، واحتوائها[[185]](#footnote-185). وفي هذا السياق، تندرج الحماية الصحية للأفراد من الأمراض الوبائية ضمن حقوق الانسان الأساسية. ويتضمن هذا الحق الرقابة الحكومية على انتشار الأمراض المعدية، واتخاذ إجراءات متعلقة بتطوير برامج الوقاية والتعليم، ضمان توافر التقنيات الطبية المناسبة، تحسين المراقبة الوبائية، واستراتيجيات مكافحة الأمراض المعدية. ويُظهر ذلك أن بعض محددات حقوق الإنسان مثل السلامة البيئية، الغذاء، السكن، والمياه النظيفة، هي أيضا ذات صلة بحماية الحق في الصحة[[186]](#footnote-186).

ويؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الحق في الصحة يشمل أيضًا الحق في السيطرة على انتشار الأمراض المعدية من خلال مجموعة متنوعة من تدابير المكافحة كاستخدام التدابير التقييدية أثناء تفشي الأمراض المعدية، بما في ذلك تدابير مثل العزل، الحجر الصحي، وحظر السفر، وهي تدابير تقيد أو تحد من حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مثل حرية التنقل (المادة 13) والحق في التجمع السلمي (المادة 20)، من أجل حماية وتعزيز صحة الأفراد والمجتمعات[[187]](#footnote-187). لذا رغم أن لحقوق الإنسان قيمة فائقة، لكن القانون الدولي لحقوق الإنسان يسمح بفرض تقييدها عند الضرورة للصالح العام، سواء في خارج حالات الطوارئ الاستثنائية أو ضمنها.

عند انتشار الأمراض المعدية واتجاه الدول لاتخاذ قرارات بفرض العزل الإلزامي أو الحجر الصحي دون إعلان حالة الطوارئ الصحية، فإن القانون الدولي يتطلب تقييمًا محددًا للمخاطر لاتخاذ تدابير تقييدية في ظروف ضيقة[[188]](#footnote-188). فبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بإمكان الدول التي لم تعلن حالات الطوارئ للتعامل مع تفشي الأوبئة تقييد بعض الحقوق الفردية. لكن عندما يحدث انتقال للعدوى على مستوى المجتمع بما يتجاوز قدرة الدول على إجراء تقييمات فردية خاصة، قد تلجأ السلطات العامة إلى فرض قيود واسعة النطاق في إطار فرض حالة الطوارئ الصحية التي تعرفها المادة الأولى من اللوائح الصحية الدولية لعام 2005 بأنها "**طارئة صحية عمومية تسبب قلقا دوليا بأنها حدث استثنائي كما هو منصوص عليه في اللوائح يشكل خطرا محتملا يحدق بالصحة العمومية في الدول الأخرى وذلك بسبب انتشار المرض دوليا وأنه قد يقتضي استجابة دولية**"[[189]](#footnote-189).

وقد أجاز العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية رفع التقيد بمبــادئ حقوق الانسان في حــالة الطوارئ "**في حــالات الطـــوارئ الاستثنـــائية التي تتهدد حياة الأمـة، والمعلن قيامها رسميا، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي**"[[190]](#footnote-190)، على أن تكون مرتبطة بإجراء تحقيق متعدد الخطوات لتحديد شرعية الاستثناءات من التزامات حقوق الإنسان التي تتكون من خمسة عناصر رئيسية: (أ) يجب على الدولة أن تعلن رسميًا حالة الطوارئ ؛ (ب) يجب أن تكون تدابير عدم التقيد ضرورية؛ و (ج) متناسبة؛ و (د) متوافقة مع التزامات القانون الدولي الأخرى؛ و (ه) يجب على الدولة إبلاغ المجتمع الدولي رسمياً بعزمها على فرض مثل هذه الإجراءات[[191]](#footnote-191).

إذن فاحترام حقوق الإنسان ذاتها قد تتطلب سياسات تقييدية؛ إذ يمكن للحق في الحماية من الأوبئة أن يتطلب تدابير مثل العزل الإجباري والعزلة الفردية وحتى الحجر الصحي عندما يلوح التهديد في الأفق ولا تتوفر تدابير دوائية متاحة آنيا لمقاومة الوباء، وهو الأمر الذي يجعل التوازن بين الحقوق المتعلقة بالحريات العامة والحق في الصحة من جهة أخرى مسألة غاية في التعقيد. وبحسب اللوائح الصحية الدولية التي أقرتها منظمة الصحة العالمية سنة 2005، فإن إحداث هذا التوازن يتوقف ،متى كان ذلك متاحًا، على الدليل العلمي؛ فالمبرر الأساسي لاعتماد تدابير تقييدية ينبغي أن يستند إلى العلم وخاصة البحوث الطبية الوبائية؛ فمن وجهة نظر علمية، يعتبر الإجراء التقييدي فعالاً وضروريًا لتحقيق الهدف الرئيسي وهو وقف انتشار المرض[[192]](#footnote-192).

**2/ الممارسات الحكومية المنتهكة لحقوق الانسان في ظل جائحة كوفيد 19:**

في ديسمبر 2019، ظهر فيروس جديد في مدينة ووهان الصينية يُسبب التهابا رئوي غير نمطي أطلقت عليه لاحقا تسمية كوفيد 19Covid ، انتشر بسرعة كبيرة داخل الصين وتطلّب من الحكومة الصينية اجراءات تقييدية معقدة لمواجهته. لكن وبعد ثلاثة أشهر فقط من ظهوره بدأ الفيروس ينتشر عبر العالم دافعا باتجاه تخفيض غير مسبوق للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في أغلب دول العالم، ومع التقدم المستمر في حالات الإصابات والوفيات أعلنت منظمة الصحة العامة رسميًا في 30 جانفي 2020 أن تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية، وفي مارس 2020 تم إعلانه رسمياً كجائحة.

في حالة انتشار الأوبئة، فإن التدخلات غير الصيدلانية هي تدابير التباعد الاجتماعي كالعزل والحجر الصحي التي تعتبر في الغالب ضرورية عند عدم وجود علاجات دوائية، وبموجبها يجبر الأشخاص على البقاء في مساحة مغلقة لفترة زمنية محددة تخضع لاستثناءات مختلفة. وفق المادة الأولى من اللوائح الصحية الدولية، يعني العزل "**فصل الأشخاص المرضى أو الذين يحملون التلوث عن غيرهم....بطريقة تحول دون انتشار العدوى**"، أما الحجر الصحي فيعني "**تقييد أنشطة أشخاص ليسوا مرضى يشتبه في إصابتهم و/أو فصل هؤلاء الأشخاص عن غيرهم....بطريقة تؤدي إلى الحيلولة دون إمكانية انتشار العدوى أو التلوث**"[[193]](#footnote-193).

لقد تدافعت الدول في جميع أنحاء العالم لتعزيز استجاباتها الوطنية للجائحة. حيث قامت بتدابير مختلفة وفق مجموعة واسعة من القيود، فأعلنت بعض الحكومات حالات الطوارئ وبالتالي تولت سلطات استثنائية، فيما تراوحت استجابة الحكومات الأخرى بين التنبيهات العامة، عزل المرضى والحجر الإلزامي للأفراد، حظر السفر، وفي بعض الحالات القصوى فرض ما يسمى بـ **الطوق الصحي** Cordon Sanitaire. فقد تم رسميا تطبيق الاستثناء على التزامات حقوق الانسان في حالات الطوارئ وفق المادة 4 (1)من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في دول مثل غواتيمالا، لاتفيا، أرمينيا، استونيا، الإكوادور ورومانيا. في حين تم اتخاذ  اتخاذ أكثر التدابير صرامة من قبل إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وهي من الدول التي صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لكن دون أن يطبق أي منها استثناءً رسميًا وفق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولم يتم للأمم المتحدة بذلك وفق ما جاء في المادة 4(3) من العهد. وخارج إطار العهد يمكن رصد تدابير صحية أكثر حدة في جمهورية الصين الشعبية، وهي دولة موقعة لم تصادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[[194]](#footnote-194).

تظهر الحالات التي فرضت فيها الحكومات الحجر الصحي الجماعي أو الطوق الصحي، أنها أغلبها لم تقم بذلك استنادا إلى المبرر القانوني وفقا ما تتيحه المادة الرابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولكنها فقط اعتقدت أنه من الضروري امتلاك سلطات استثنائية لمواجهة الوباء، رغم أن تقييد الحرية الفردية يجب أن يكون الملاذ الأخير؛ أي أن الاحتجاز لأسباب تمنع انتشار المرض المعدي لا يكون مناسبًا إلا إذا تم فرضه على الأفراد الذين يشكلون خطرًا عامًا[[195]](#footnote-195). إلا أن اغلب الدول لم تراعي ذلك، فتدابير الطوق الصحي التي اعتمدتها أدت إلى تحديات جمَّة على التمتع بحقوق الانسان وصلت في أكثر أشكالها صرامة إلى تقييد حرية الأشخاص بما قد تصل إلى حد الاحتجاز؛ عندما اضطر المواطنون إلى البقاء في المنزل تحت طائل الغرامات المالية أو حتى عقوبات السجن.

فيما يتصل بمبادئ حقوق الإنسان، من الصعب للغاية تبرير فرض قيود على الأشخاص إذا لم يكن هناك خطر ملموس مرتبط بهم. إذ كان ممكنا اعتبار حظر التجوال الإلزامي ضروريًا ومتناسبًا في حالة جائحة كوفيد 19 الراهنة إذا تم تطبيقه تدريجيًا؛ أي من الدعوة للعزل الطوعي، إلى الحجر الصحي، وفي النهاية الطوق الصحي. لكن على الرغم من أن له قدرة فائقة على كبح انتشار الوباء بشكل فعال خارج المنطقة المحاصرة، إلا أن الطوق الصحي يُعد أكثر التدابير تعقيدًا وتأثيرا على حقوق الانسان؛ لأن هذا الإجراء يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية على حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية على سبيل المثال: ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض الإمدادات اللازمة للبقاء39، كما يمكن استخدام جائحة كوفيد 19 كذريعة لانتهاكات حقوق الانسان المدنية والسياسية، مثل الاعتقال التعسفي أو الرقابة أو الإجراءات الاستبدادية الأخرى، فهناك مخاوف متزايدة من أن بعض الحكومات قد تستفيد من سلطات الطوارئ – سواء في إطار ما جاء في المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو خارجها- لتقويض المبادئ الديمقراطية، التضييق على الحريات العامة، والأخطر توسيع صلاحيات السلطات التنفيذية التي قد تستمر دون مبرر بعد حالة الطوارئ الوطنية في البلدان المعنية. فبحسب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش "**استُغِلت أزمة جائحة كوفيد 19 كذريعة لاعتماد تدابير قمعية لأغراض لا صلة لها بالجائحة بما أدى لملاحظ تزايد خطاب الكراهية، استهداف الفئات الضعيفة، وتزايد مخاطر الاستجابات الأمنية الشديدة التي تؤدي للتراجع عن مكتسبات حقوق الإنسان في بعض البلدان**"[[196]](#footnote-196).

**3/ المنظمات غير الحكومية وحماية حقوق الانسان في ظل الأوبئة: ماذا يمكن أن تفعل؟**

**غالبا ما توصف المنظمات غير الحكومية بأنها "**ذات قدرة على إعادة النظر في أشكال الهيمنة الماكرة ... لأنها ميادين تفكير و اقتراح ومبادرة **"[[197]](#footnote-197)؛ لأنها على وجه مقارن بالوكالات الرسمية، فإن لها قدرة أكبر على التواجد في الميدان ومرونة التدخل والاحتكاك المباشر مع الأفراد، وهو ما يجسد حيوية المنظمات الدولية غير الحكومية في مواجهة جمود الهياكل الرسمية الداخلية والمنظمات الحكومية الدولية. إن ذلك ما كان يُتوقع أن يكون له تأثير إيجابي بالغ على مرونة المنظمات غير الحكومية في التعامل مع التبعات السلبية لحالة الطوارئ الصحية التي فرضتها جائحة كوفيد 19.**

**نظريا، ومن أجل ممارسة الأدوار المنوطة بها، يمكن للمنظمات غير الحكومية الدولية الانخراط في عدد لا يحصى من أشكال متابعة الأنشطة، التي يمكن تقسيمها إجمالا إلى ثلاث فئات رئيسة إلى ما يلي:[[198]](#footnote-198)**

أ- وضع وتعديل السياسات**: تعمل المنظمات غير الحكومية الدولية على وضع السياسات وتعديلها بهدف إنتاج "مطالب سياسية فعالة" وتشارك المنظمات غير الحكومية الدولية في تغيير سياسات موجودة فعلا؛**

ب-تقديم الخدمات وبناء القدرات**: تعمل بعض المنظمات الدولية غير الحكومية كأدوات لتقديم الخدمات والمنتجات بحيث تركز أكثر أهدافها على إفادة العملاء وإرضاء/جذب المانحين.فيما تهدف منظمات بناء القدرات إلى تعزيز قدرات الأفراد على تحقيق الأهداف والتطلعات الخاصة بدلاً من تحقيق تلك الأهداف المحددة على يد المنظمة الدولية غير الحكومية أو المساهمين فيها؛**

ج- الرصد والمراقبة: **تمثل منظمات غير حكومية معروفة مثل "السلام الأخضر" و"منظمة العفو الدولية" أمثلة عن مجموعة من المنظمات التي تراقب مدى استجابة وتقدم الدول في قضايا مختلفة مثل حماية البيئة وحقوق الإنسان. وهذه المراقبة يمكن أن تكون بمثابة الأساس لجمع المعلومات والبحث المطلوب لإنشاء، تعديل أو فرض سياسة ما.**

**فيما يتعلق بدور المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز حقوق الانسان في ظل الجائحة، فإن أكثر ما يلاحظ من خلال الإجراءات الحكومية المتخذة هو دور أكبر للدولة في رصد ومتابعة ومواجهة الوباء على حساب دور الشركاء الاجتماعيين؛ فلأن المسألة ارتبطت أكثر بالأمن القومي في حالة الطوارئ الصحية، فإن دور الحكومات الرسمي كان أكثر حسماً وصرامة وربما كان العنوان الكبير هو عودة الدولة المتدخلة أمام الطروحات التي ما لبثت تزدهر في الأعوام الأخيرة عن الحوكمة والحكم الشبكي، ولم يكن ذلك بخاصية للأنظمة الاستبدادية، فحتى في الأنظمة الديمقراطية تم رصد الكثير من التدابير والإجراءات الحكومية التي تقيّد بعضا من حقوق الانسان الأساسية. وعلى أساس من ذلك فإن دور المنظمات غير الحكومية كان ضعيفاً نسبياً، وكان أكثر مجالات حضورها في "إسماع الصوت" دون دور فعال أكبر في تقديم الخدمات أو وضع وتعديل السياسات، وأكثر أدوارها وضوحا في ظل حالة الطوارئ الصحية ارتبط بالرصد والمراقبة.**

**لأن المنظمات غير الحكومية أصغر من الحكومات، فغالبا ما كان المتوقع أن تكون أكثر ومرونة في الأداء، أن تكون تكاليف خدماتها أقل، وأن تكون أفضل في العمل بشكل وثيق مع الأفراد والجمعيات وتشجيع مشاركتهم المباشرة لذا فإن العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية لديها الآن موظفين متخصصين يعملون على المراقبة والتقييم بينما تملك المنظمات الدولية غير الحكومية مخابر ومراكز بحث ودراسات يقوم بها باحثون خارج الإطار الرسمي الحكومي، تسمح لها بتقييم الوضعيات بدقة، كما وتملك القدرة على التعبئة لارتباط عملها -نظريا- بأهداف إنسانية غير ربحية. ولأجل ذلك يمكن القول أن دور المنظمات غير الحكومية خلال حالة الطوارئ الصحية المرتبطة بانتشار كوفيد 19 اقترنت بدور الرصد والمراقبة، ويظهر ذلك في جانبين:**

**3-1 الرصد والإعلام:**

إن الطريقة التي تقرر بها الحكومات الاستجابة لجائحة كوفيد 19 سوف تؤثر على حقوق الإنسان لملايين الناس، ورغم الحالة الاستثنائية التي فرضتها الجائحة، غير أن قانون حقوق الإنسان ما يزال قائمًا. لقد راقبت منظمة العفو الدولية استجابات الحكومات للأزمة، ولاحظت أن الدول استخدمت سلطات الطوارئ لسن تدابير قمعية لا تمتثل لمبادئ الشرعية والتناسب والضرورة والتي قد يكون لها تأثير أو نيَّة لقمع النقد وتقليل المعارضة. لقد أدت الإجراءات التقييدية المطبقة في غالبية الدول إلى التأثير على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق في الصحة والسكن والمياه والصرف الصحي والغذاء والعمل والضمان الاجتماعي والتعليم والبيئة الصحية ومستوى المعيشة اللائق ، والحق في المساواة وعدم التمييز كحق شامل. كما أدت إلى زيادة المخاطر على الأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية خاصة، وكبار السن، والأشخاص الذين لا مأوى لهم أو في سكن غير لائق، والأشخاص الذين يعيشون في فقر، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال، والمهاجرين، واللاجئين وطالبي اللجوء، والأشخاص الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين أو النازحين، والأشخاص المحرومين من الحرية[[199]](#footnote-199).

في هذا السياق، في تقريرها عن انتهاكات حقوق الانسان في ظل تفشي جائحة كوفيد 19، رصدت منظمة العفو الدولية انتهاكات عديدة مثل:

**الحق في الصحة:** ففي هونغ كونغ، أشارت إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية إلى أن ما يقارب 70% من العائلات ذات الدخل المنخفض لا يمكنها شراء معدات الوقاية التي توصي بها الحكومة، بما فيها الأقنعة والمعقّمات؛

**الحقوق بالعمل وفي العمل**: إن الأشخاص الذين يعملون وفق أشكال عمل غير مستقرة يتأثرون بشكل غير متناسب بالجائحة، ومن الأرجح أكثر بالنسبة للعمال المهاجرين، وعمال “المقاولات والعمال المستقلين”، وعمال القطاع غير الرسمي أن يشهدوا تأثر حقوقهم بالعمل وأثنائه على نحو سلبي؛

**تقييد الحق في الحصول على المعلومات:** ففي الصين عمدت السلطات المحلية إلى توجيه تهمة "نشر الشائعات" للأطباء في ووهان الذين أعلنوا عن ظهور الفيروس لأول مرة، كما أمرت السلطات في منطقة جامو وكشمير بالاستمرار في تقييد خدمات الإنترنت رغم تزايد عدد الإصابات بالفيروس؛

**الوصم والتمييز**: بانتشار مشاعر كراهية للأجانب معادية للصينيين أو معادية للآسيويين في بلدان أخرى، ويشمل ذلك تكرارَ الرئيس الأمريكي ترامب وصفَه فيروس كوفيد 19 بـ"الفيروس الصيني"، واستخدامه مبررًا للسياسات العنصرية والتمييزية ضد طالبي اللجوء إلى الولايات المتحدة[[200]](#footnote-200)؛

**الحجر التعسفي**؛ حيث أن قرارات الحجر الصحي ومنع الخروج لفترات لا متناهية في عدد من الدول لم تحترم الشروط المنصوص عليها قانونا، فرضت بسرعة، ودون ضمان أي حماية للخاضعين للحجر.

**3-2 الاقتراحات والتوصيات:**

بالنسبة لوجهة نظر المنظمات الدولية غير الحكومية، فإنه لا يمكن حل أزمة كوفيد 19 من خلال تدابير الصحة العامة والطوارئ فقط؛ بل يجب أيضًا معالجة جميع حقوق الإنسان الأخرى. وفي البيان الذي ألقته منظمة العفو الدولية -نيابة عن مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية- في اجتماع غير رسمي عبر الإنترنت لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ورغم تقيدرها الاستجابات الواسعة والمترابطة للحكومات حول على الآثار واسعة النطاق للوباء نفسه، إلا أنها أوصت بضرورة ضمان اتساق التدابير ضد كوفيد 19 مع حقوق الإنسان وفقا لما يلي:

- يجب على الحكومات أن تضمن حصول الجميع على الضمان الاجتماعي بما في ذلك الأجور المَرَضية، والرعاية الصحية، وإجازة الأمومة عندما لا يستطيعون العمل بسبب الفيروس. وهذه التدابير ضرورية كذلك لمساعدة الناس على الالتزام بإجراءات الصحة العامة التي تتخذها الدولة؛

- يقف العاملون في القطاع الصحي في الخطوط الأمامية لمواجهة هذه الجائحة، ويستمرون في تقديم الخدمات رغم المخاطر الشخصية التي يتعرضون لها وأسرُهم، ويجب على الحكومات أن تحميهم. ويشمل ذلك توفير معدات وقاية شخصية مناسبة وذات نوعية جيدة، ومعلومات، وتدريب، ودعم اجتماعي ونفسي لجميع موظفي الاستجابة. كما أن الأشخاص العاملين في وظائف أخرى، بمن فيهم موظفو السجون، أكثر عرضةً لخطر العدوى وينبغي حمايتهم؛

- يجب على الدول، عند تصميمها الاستجابات لفيروس كوفيد 19، أن تضمن تلبية احتياجات وتجارب فئات محددة من الناس على نحو كامل. والدعوة إلى ردود تأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل "الجنس ، والجنس ، والعمر ، والإعاقة ، والأصل العرقي ، والهجرة أو الإقامة من بين أمور أخرى"؛

- يجب على الحكومات، خلال أزمة تتعلق بالصحة العامة، أن تعمل على حماية صحة كل الناس، وضمان حصولهم جميعًا على الرعاية والسلامة، بعيدًا عن التمييز. ويشمل هذا الأشخاص الذين يتنقلون، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين.

**خاتمة:**

**يدفع عدد المنظمات الدولية غير الحكومية المتزايد من حيث العدد، الحجم، التوزيع الجغرافي، ونطاق الاهتمام إلى ضرورة الإقرار بتزايد حجم تأثيرها في السياسة العالمية، كما أن شبكاتها الكبيرة من الموظفين ومجموعة البرامج والشراكات يمنحها مستوى متزايدا من الاحتراف. وحيث لدى المنظمات غير الحكومية إدارة أصغر من الحكومات، عملية صنع قرار أكثر فعالية، مع قدرة أكبر نسبيا على التكيف بسرعة مع المواقف المتغيرة، فإن التعاون حكومي-غير حكومي خاصة إذا ما تم في إطار التعاون في المسائل الإنسانية التي تتطلب إجراءات وتدابير إنسانية عاجلة، يمكن أن يكون مثمرا وفعالا في حالة مثل حالة الطوارئ الصحية التي فرضتها جائحة كوفيد 19.**

**على وجه مقارن بالوكالات الرسمية، فإن للمنظمات الدولية قدرة أكبر على التواجد في الميدان ومرونة التدخل والاحتكاك المباشر مع الأفراد، وذلك ما يؤهلها لامتلاك حيوية أكبر واستجابة متزامنة أسرع في التعامل مع المسائل الطارئة بما في ذلك حالة الطوارئ الصحية المعلنة في حال انتشار الأوبئة. لذا فالمنظمات غير الحكومية تبقى بحاجة إلى مزيد من الثقة كشريك فعّال في مواجهة المتطلبات الدقيقة التي تقتضيها حالة الأزمات، خاصة في تلك القضايا المصنفة أدنى في سلم ترتيب تهديدات الأمن القومي، حيث من المرجح أن تكون الفوائد المتوقعة من التعاون مع المنظمات غير الحكومية أكبر بكثير من الشكوك التي غالبا ما تحيط بها الحكومات نشاط هذه المنظمات. إن مثل هذا التعاون يُتوقع أن يكون له تأثير إيجابي بالغ على مرونة المنظمات غير الحكومية في التعامل مع التبعات السلبية لحالة الطوارئ الصحية التي فرضتها جائحة كوفيد 19.**

رغم حجم التقدير الذي يمكن أن تحض به سياسات بعض الحكومات عبر العالم في الاستجابة الواسعة والمترابطة حول الآثار واسعة النطاق لوباء كوفيد 19، إلا أن شواهد الواقع تحيل إلى أنه لا يمكن حل أزمة كوفيد 19 فقط من خلال تدابير الصحة العامة وإعلان حالة الطوارئ الصحية؛ بل يجب أيضًا معالجة الأزمة في سياق ربط الحق في الصحة مع حقوق الإنسان الأخرى. وفي هذا الشأن، **فإن العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية لديها الآن موظفين متخصصين يعملون على المراقبة، ويسمح لها ذلك بجمع المعلومات التي تتيح تقييم الوضعية الإنسانية بدقة أكبر. إن ذلك ما يمكن أن يعطي المنظمات غير الحكومية فرصاً في الرصد والمراقبة، وبالتالي فرصاً أكبر في "إسماع صوت" المتضررين من إجراءات التقييد المرتبطة بالحد من انتشار الوباء والتي غالبا ما تتجاهلها الحكومات من فرط ربط الوباء فقط بالأمن القومي.**

**قائمة المراجع:**

**أولا: باللغة العربية**

- منظمة الصحة العالمية. 25 سؤالا عن الصحة وحقوق الانسان. سلسلة منشورات الصحة وحقوق الانسان. العدد رقم 1. جويلية 2002.

- منظمة الصحة العالمية. اللوائح الصحية الدولية. الطبعة الثالثة. جنيف: مطبوعات منظمة الصحة العالمية، 2005.

- جفال، عمار، " قوى و مؤسسات العولمة ، التحديات والاستجابة العربية "، شؤون الأوسط ، العدد107، (صيف 2002).

- الأمين العام للأمم المتحدة، جميعنا في قارب واحد: حقوق الإنسان في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، (23 أفريل 2020)، متاح على الرابط المختصر، https://bit.ly/36zlImo، ( تم التصفح يوم: 18 أوت 2021).

- منظمة العفو الدولية، كوفيد 19: كيف يمكن لحقوق الإنسان أن تحمينا، (20 مارس 2020)، متاح على الرابط المختصر، https://bit.ly/2ZOiBpv ،( تم التصفح يوم: 28 أوت 2021)

- منظمة العفو الدولية، كوفيد 19: كيف يمكن لحقوق الإنسان أن تحمينا، (20 مارس 2020)، متاح على الرابط المختصر، https://bit.ly/2ZOiBpv ،( تم التصفح يوم: 28 أوت 2021)

**ثانيا: باللغة الأجنبية**

- Bogdandy, Armin & Villarreal, Pedro . “International Law On Pandemic Response: A First Stocktaking In Light Of The Corona virus Crisis”, *MPIL RESEARCH*, Paper Series No. 2020-07.

- Robert , Christensen. "International Nongovernmental Organizations: Globalization, Policy Learning, and the Nation-State", Intl Journal of Public Administration, Vol. 29, No. 4-6,(2006),. p p. 290-291.

- Diego , Silva & Maxwell, J. Smith, “Limiting Rights and Freedoms in the Context of Ebola and Other Public Health Emergencies: How the Principle of Reciprocity Can Enrich the Application of the Siracusa Principles”, *Health and Human Rights*, Vol. 17, No. 1 (June 2015)

- Ponta, Adina, “Human Rights Law in the Time of the Corona virus”, *Insight*, Vol. 24, No. 5 (April 2020), retrieved from: <https://bit.ly/2X02F1i>.

- Bozhenko , Olha, “More on Public International Law and Infectious Diseases: Foundations of the Obligation to Report Epidemic Outbreaks”, *European Journal of International Law*, Vol. 30, No. 3 (August 2019), retrieved from: https://bit.ly/2TSQlhy.

- COVID-19: NGOs emphasize role of independent UN human rights experts, (30 April 2020), retrieved from: https://bit.ly/2yBt7VF, (Accessed 2 September 2021).

**المنظمات غير الحكومية كفاعل في الدبلوماسية الإنسانية**

**Non Gouvernmental organization As An Actors of Humain Deplomacy**

**د/سميرة شرايطية، جامعة8ماي1945-قالمة-الجزائر**

جامعة 8ماي1945/كلية الحقوق والعلوم السياسية/قسم العلوم السياسية

فرقة البحث PRFU نشاط المنظمات غير الحكومية في الواقع الدولي

cheraitia.samira@univ-guelma.dz

**الملخص:**

ان المنظمات غير الحكومية الدولية تعتبر شريك دولي مهم في إدارة الأزمات وحالات الطوارئ الصحية حيث لم يعد بمقدور الدول القومية بمفردها مواجهة الأوبئة العابرة للحدود، فأصبح لهذه الفواعل غير الدولاتية دور مهم في احداث التنمية السياسية، الاجتماعية والاقتصادية وزيادة المردود الصحي العالمي وتدعيم مواطن الضعف في النظم الدولتية الهشة خاصة في مواجهة الكوارث الطبيعية والتصدي للأوبئة العالمية.

تبحث هذه المداخلة في اسهام المنظمات غير الحكومية في الدبلوماسية الإنسانية كعملية تشاركية هدفها تأمين الإغاثة الإنسانية، وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب في زمن انتشار الاوبئة من خلال المفاوضات الإنسانية بين المنظمات غير الحكومية وصناع القرار وقادة الرأي من أجل الحصول على مساحة من السلطة في سياق الاحترام الكامل لحقوق الانسان الأساسية.

Abstract:

International non-governmental organizations are an important international partner in managing crises and health emergencies, as nation-states are no longer able alone to confront cross-border epidemics, so these non-state actors have an important role in bringing about political, social and economic development, increasing global health returns and strengthening weaknesses in systems The fragile state, especially in the face of natural disasters and global epidemics. This intervention examines the contribution of NGOs to humanitarian diplomacy as a participatory process aimed at securing humanitarian relief, and meeting the basic needs of peoples in a time of epidemics through humanitarian negotiations between NGOs, decision makers and opinion leaders in order to obtain a space of authority in the context of full respect for the rights of Basic human.

**مقدمة:**

ان فعالية المنظمات غير الحكومية في أداء الواجب الإنساني وتأثيرها وتمثيلها ومشاركتها في المجتمع الدولي أصبحت واضحة، فمع إحلال الاليات السوسيو اقتصادية التي تقودها الفواعل غير الدولاتية لمواجهة التحديات الأمنية ذات الطبيعة عبر الوطنية محل ميكانيزم توازن القوى، فان المنظمات غير الحكومية من خلال نشاطها وآدائها ومساعيها الإنسانية قادرة على المشاركة في إدارة السيناريو العالمي، ومواجهة الازمات العالمية، حيث تلعب هذه الفواعل دورا حاسما في تسيير العمل الجماعي لما لديها من إمكانيات تشغيلية وخبرات تقنية خلال الازمات بما في ذلك حالات الطوارئ الصحية، وقد أثبتت جائحة كورونا ان استجابة المنظمات غير الحكومية في التصدي للأوبئة عبر الوطنية حاسمة من حيث الأهمية.

تأسيسا على اطار نظري يبحث في قدرة المنظمات غير الحكومية على رسم الدبلوماسية العالمية وحدود استقلالها وهامش فعاليتها، تهدف هذه المداخلة الى الكشف عن خطاب الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية حول رسم والوفاء بخارطة الاحتياجات الإنسانية خلال انتشار الأوبئة عبر الوطنية، وذلك انطلاقا من الإشكالية التالية:

ماهي حدود مساهمة الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية في إدارة الازمات الوبائية؟

الإجابة على هذا السؤال سيكون من خلال رسم الخطة التالية:

أولا: الأسانيد النظرية والمفهومية.

ثانيا: الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية كآلية للتصدي للأوبئة العالمية.

ثالثا: المنظمات غير الحكومية كفاعل في الدبلوماسية الصحية.

رابعا: تحديات الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية في إدارة الازمات الصحية.

**1-الأسانيد النظرية والمفهومية**

تجدر الإشارة الى انه لا توجد مجموعة موحدة من ادبيات العلاقات الدولية حول المنظمات غير الحكومية وذلك لعدة أسباب:

أولا: أن هذا الشكل من الفواعل بالنظر لطبيعة نشاطها المعقد تستدعي تصورا عبر تخصصي قدمته الطروحات الشبكية;

ثانيا انه ولغاية نهاية الحرب الباردة فان نظريات العلاقات الدولية عرفت باللامبالاة اتجاه الجهات الفاعلة غير الحكومية، وطفت الاعتبارات السياسية والأمنية الضيقة على الاحتياجات الانسانية;

ثالثا: فانه وبالرغم من توجه الاهتمام الأكاديمي نحو الفواعل غير الحكومية ابتداء من النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين، الا انها لم تقدم تصورا واهتماما موحدا.[[201]](#footnote-201)

ومع ذلك تطورت مجموعة من الطروحات النظرية التي حاولت التأسيس لدور وفعالية واستقلالية المنظمات غير الحكومية في الساحة الدولية، تستعرض هذه المداخلة ثلاثة تصورات نظرية لها علاقة مباشرة بهذه المداخلة:

أ-نظرية المساقات :

أهم ما يميز هذا التصور أنه بالرغم من شقه الواقعي الا أن نظرية المساقات تعترف بفعالية المنظمات غير الحكومية في إدارة التحديات الأمنية ذات الطابع عبر الوطني، وتعتبر المنظمات غير الحكومية شكل من أشكال المساقات الدولية التي تساهم في استقرار المبادلات الدولاتية، والتي تشارك في تحديد قواعد اللعبة وفق تصور ان التعاون خيارا عقلانيا أفضل من الفوضى المكلفة[[202]](#footnote-202).

ب-التصور الثاني هو النظرية البنائية التي عالجت قضية حاسمة حول المنظمات غير الحكومية، وهي نوع القوة التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية. فمن المعروف ـأن المنظمات غير الحكومية ليس لديها مصادر القوة التي تمتلكها الدول، ولا تتمتع بالسيادةـ، وبالتالي فهي ليست متساوية مع الدول لا من ناحية الوظيفة ولا من الناحية القانونية، ومع ذلك فهم يساهمون في رسم معالم العلاقات الدولية، كما أنهم دخلوا مسارات السياسة الخارجية والممارسة الدبلوماسية، وذلك لأن لديهم القدرة على الاقناع.

مركزين على الخطاب والهوية يرى البنائيون أن قوة المنظمات غير الحكومية تكمن في اثبات وجودها ابان الازمات الإنسانية، وخطاباتها حول نواياها في تحقيق التنمية، والامن الإنساني ومراقبة الاتفاقيات الدولية.

ان الاسترشاد بهذه النظريات أظهر اعتراف نظرية العلاقات الدولية بالدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في صنع السياسية العالمية، بالنظر للكفاءة التي اثبتتها هذه الفواعل عند اشراكها في إدارة تحديات الأمن الموسع.

أما البحث في هامش الاستقلالية للمنظمات غير الحكومية فيدفعنا لطرح تصور "سامي كوهين" Samy » « Cohenالذي تساءل في مؤلفه "مقاومة الدول" عن ان كان بإمكان المنظمات غير الحكومية إقامة توازن جديد مع الدول وتحويل المشهد الدولي، وهنا "كيوهين" يقر بان المنظمات غير الحكومية تساهم في توفير الدعم الضروري في الازمات الإنسانية. فخلال عقود تمكنت هذه المنظمات الموجودة على المسرح الدولي ذات النشاط العابر للحدود من توعية الراي العام بخطورة المشاكل البيئية، محنة ضحايا الحروب الاهلية المساهمة في القضاء على الألغام، ومكافحة الأوبئة الفيروسية ،الا أن تأثيرها عشوائي ويعتمد الى حد كبير على نوع الدولة التي تتعامل معها، فان كان تأثيرها واضح في بعض دول الجنوب المنفتحة نسبيا على التبادلات الدولية، فإنها محدودة التأثير على الدول غير الديمقراطية، من جهة أخرى فان كانت الدول الديمقراطية تعطيها هامشا أكبر للنشاط فإنها علاقتها بالدول المضيفة والمانحة يشوبها الريبة وعدم الاستقلالية.

في سعيه لاختبار استقلالية الفواعل غير الحكومية عن الدول استعار "كوهين" Cohenرقعة الشطرنج الثلاثية" لجوزيف نايJ.Nye، الذي يقارن تقاسم السلطة الجديد في العالم بلعبة شطرنج ثلاثية الابعاد على رقعة الشطرنج العلوية-الخاصة بالقوة المسلحة-القوة كبيرة جدا أحادية البعد وتهيمن عليها الولايات المتحدة. على السبورة الوسيطة-علاقات القوة الاقتصادية-العالم متعدد الأقطاب ويتم تقاسم السلطة فيه بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. على رقعة الشطرنج الثالثة-رقعة علاقات الجهات الفاعلة عبر الوطنية وغير الحكومية –السلطة مشتتة على نطاق واسع وانفلتت عن سيطرة الحكومات. وهنا تساءل "كوهين" Cohenان كانت فعالية المنظمات غير الحكومية مكنتها من تحويل السلطة الى جهات فاعلة غير حكومية.[[203]](#footnote-203)

بذلك فانه وحسب "كوهين"Cohen فان المنظمات غير الحكومية تساهم في المفاوضات بين الدول، ورسم جدول الأعمال الدولي، وقد تكون أحد أطراف العمل الدبلوماسي، لكن تأثيرها في الواقع يكون بشكل أساسي على الدول التي ليس لديها ما تخسره من خلال الرضوح لهذه الهندسة الدبلوماسية، ولا يتعارض ذلك مع مصالحها.

المصطلح المفتاحي الثاني هو "*الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية*"، وان كان الجمع بين العبارتين قد يبدو مفاجئا الا أن هذا المصطلح ليس بالجديد، فهو اطار تعمل فيه المنظمات غير الحكومية منذ حوالي قرن لما تمتلكه من الكفاءة التشغيلية والمعرفة المتخصصة في مجالات الصحة والنزاعات ومكافحة الأوبئة وغيرها من الازمات، وحسب الاتحاد الدولي للصليب الأحمر فان الدبلوماسية الإنسانية هي مساعي اقناع صانعي القرارات وأصحاب الآراء بالعمل على الدوام لما في مصلحة الفئات الهشة باحترام المبادئ الإنسانية الأساسية. وتشمل الدبلوماسية الإنسانية المناصرة والمفاوضات والاتصال والاتفاقات الرسمية، وغيرها من الإجراءات.

معظم المنظرين بالكاد يستخدمون مصطلح الدبلوماسية الخاصة، ويفضلون التحدث عن الجهات الفاعلة الخالية من السيادة (Rosenau) ، أو السلطات غير الحكومية (Strange) ) ، أو دبلوماسية المسار الثاني (Montville McDonald) Track Two Diplomacy ، منذ نهاية التسعينيات وبشكل منتظم بدت أعمال علماء السياسة وكأنها تُظهر حداثة - متجددة دائمًا - في العلاقات الدولية. وهي تُظهر أنه إلى جانب دبلوماسية الدولة التقليدية، تظهر أشكال وممارسات دبلوماسية أخرى من جهات فاعلة متعددة ومتنوعة (الدبلوماسية متعددة المسارات) في مواجهة الدول التي تجد نفسها عاجزة. في عام 2008 في نفس السياق قدم برتراند بادي Bertrand Badieملخصًا لظهور المجتمعات المدنية في العلاقات الدولية مؤكدا ان انتصار مبدأ "الحكم الذاتي" للمنظمات غير الحكومية يحدد خصخصة الدبلوماسية والسياسة الخارجية.[[204]](#footnote-204)

تجدر الإشارة الى ان الدبلوماسية الإنسانية ليست ولا يجب النظر اليها على انها دبلوماسية موازية، وانما هي أحد مكونات الدبلوماسية التشاركية، وعندما تستخدم مصطلح الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية تكون بذلك المنظمات غير الحكومية الفاعل المحوري للاستجابة الإنسانية.

لقد أعادت جائحة COVID-19 مرة أخرى تأسيس الروابط القوية بين الأعمال الإنسانية والدبلوماسية الإنسانية. من أجل العودة إلى الوضع المعياري. الاتصال بين الأعمال الإنسانية والدبلوماسية يقوم على فرضية أن كلاهما ناتج عن الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، التفاعلات الثقافية والسياسية بين الناس. وتمتد الدبلوماسية الإنسانية من كرامة الإنسان إلى المصلحة الوطنية والأمن والتنمية جنبًا إلى جنب مع تلك البانوراما لوظائف "القوة الصلبة" إلى "القوة الناعمة". سيكون من المهم التمييز بين "الدبلوماسية" الإنسانية و "العمل" الإنساني، فالدبلوماسية لا تشمل إيصال المساعدات وإمدادات المساعدات فقط، بل تشمل فعل تعزيز الإنسانية والعمل الإنساني.[[205]](#footnote-205)

بالنسبة للأطر النظرية فإنها تدرج الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية ضمن تصور الدبلوماسية الخاصة التي تشارك وتؤثر فيها وتمارسها التنظيمات غير الحكومية، وهو ما يمكن ادراجه ضمن ما يسميه برتران باديB.Badie ، بخصخصة العمل الدبلوماسي و السياسة الخارجية على غرار خصخصة الامن.

الأهداف التي تسعى الدبلوماسية الإنسانية الفعالة لتحقيقها حسب الاتحاد الدولي للصليب الأحمر هي كالتالي:[[206]](#footnote-206)

* زيادة فرص أخذ مصالح المستضعفين في عين الاعتبار من جانب صانعي القرارات، وأصحاب الآراء.
* زيادة فرص الوصول الى صانعي القرار والتأثير فيهم والتعاون معهم.
* ضمان اتاحة الخدمات الإنسانية، وضمان الحيز الإنساني من جانب مختلف المنظمات الإنسانية.
* تعزيز القدرات لحشد كل الموارد ذات الصلة.
* تيسير الشراكات الفعالة غير التماثلية بين المنظمات غير الحكومية والحكومات والمنظمات الحكومية، عند تلبية احتياجات الفئات الهشة(الضعيفة).

لأجل تحقيق هذه الأهداف تشمل الدبلوماسية الإنسانية المناصرة، والمفاوضات والاتصال والاتفاقات الرسمية وغيرها من الإجراءات.

**2-الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية كآلية للتصدي للأوبئة العالمية**

تشملالدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية العمل الإنساني بشقه الاغاثي وهو الاستجابة السريعة لمخلفات الحروب والأزمات الصحية والكوارث الطبيعية، وكذلك شقه التنموي والذي يتضمن المشاريع الكبرى التي تهدف الى إعادة بناء ما خلفته تلك الأزمات، وتحقيق التنمية الشاملة والسلام المستقر.[[207]](#footnote-207)لذلك تقترح الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية القيام بمحاولات لإيجاد حلول للمشاكل الوبائية عن طريق المفاوضات وفي نفس الوقت تقديم الدعم الإنساني للأفراد المتضررين بينما لا تزال المفاوضات مستمرة.[[208]](#footnote-208)

جميع الأطراف معنية بمواجهة الأزمات الصحية ومكافحة الأوبئة، ومنع انتشارها سواء كانت الحكومية او غير الحكومية، لذلك فان المفوضات غير الحكومية تجد نفسها أمام لعبة دبلوماسية متعددة الأطراف فهي تتفاوض مع الدول المضيفة لعرض خدماتها الإنسانية المتمثلة في:

التثقيف الصحي وتمكين المجتمع، من خلال رفع الوعي حول التدابير الاحترازية لمنع انتشار الأوبئة داخل حدود الدولة الواحدة أو عبر الحدود الوطنية.

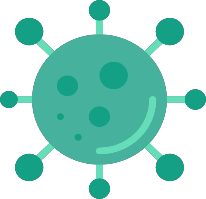
 توفير التدريب على الاستجابة للقادة المحليين وموظفي الصحة العامة من خلال توفير التدريب على الاستجابة لقادة المجتمع وموظفي الصحة العامة كأول مستجيبين لمجتمعاتهم الخاصة ، قصد تمكينهم من الكشف والاستجابة للأزمة في وقت مبكر ، وكذلك تسهيل التكيف في تنفيذ النهج الدولية في السياق المحلي

 تحسين و / أو تطوير سياسات وإجراءات جديدة للخدمات الصحية من خلال توصيل و توفير المستلزمات الطبية ومستلزمات النظافة، تجميع وتوزيع المستلزمات الطبية مثل الأقنعة والقفازات و أدوات النظافة (معقمات اليدين ، أدوات النظافة ، مستلزمات التنظيف) للمجتمعات المتضررة ، توفير مرافق الرعاية الصحية للسكان الضعفاء.

 المساهمة في التكافل الاجتماعي عبر الإبلاغ عن الممارسات التجارية غير العادلة من قبل تجار التجزئة الذين قد يستغلون السكان ببيع السلع الأساسية بأسعار متضخمة، وكذلك دعم المبادرات المجتمعية لمنع اكتناز السلع الأساسية.

 تنسيق أنشطة جمع التبرعات والمتطوعين من خلال التعاون مع الكيانات الأخرى لجمع الأموال للرعاية الصحية المحلية النظمية، فتح بوابات للأفراد والمؤسسات الراغبين في التبرع الأقنعة ومعقمات اليدين وغيرها من السلع الأساسية ،مع توفير الإشراف والإدارة لعمليات الجمع والنقل و توزيع المتطوعين والتبرعات (المال والبضائع) في الداخل وخارج المجتمعات المتضررة.[[209]](#footnote-209)

 تقديم الدعم للحكومة في تحديد الاحتياجات غير الملباة وإدارتها الخدمات اللوجستية ، التعاون مع الحكومة لتحديد فجوات الموارد في مجالات مثل رعاية المرضى والخدمات اللوجستية والموارد البشرية إجراء تقييمات لاحتياجات المجتمع ، المنقولة أو الموزعة الإمدادات أو الإمدادات المخزنة ، الانخراط في خدمات النقل والخدمات اللوجستية ودعمها، واخيرا التنسيق مع الجهات المحلية لتقديم الدعم من أجل تطهير الأماكن العامة التي لا يستطيع عمال الصرف الصحي تغطيتها.

 المشاركة في اختبار الاتصال والمراقبة وإدارة الحالة ، المساعدة في أنشطة المراقبة الوطنية من خلال تحديد مستوى عالٍ والإبلاغ عن الأفراد المعرضين للخطر (بما في ذلك فحص درجة حرارة أعضاء العامة والاستجابة لنداءات الطوارئ للأشخاص المصابين بالحمى، تتبع حالات الأفراد المتضررين بما في ذلك مواقعهم و حالة الاسترداد،المشاركة في عزل الحالات المشبوهة خاصة في المناطق الريفية والمجتمعات التي تفتقر إلى مراكز العلاج ، لمنع المزيد من الأمراض التي تنتشر بين الفئات الضعيفة من السكان. دعم بناء البنية التحتية المؤقتة ووحدات العزل أو توسيع البنية التحتية للرعاية الصحية الحالية، توفير الرعاية الطبية المباشرة للمرضى وضمان السيطرة على العدوى.

تقديم الدعم والرعاية الاجتماعية للمجتمعات الضعيفة و السكان المتضررين من تدابير التباعد الاجتماعي من خلال توفير الغذاء والماء والأدوية للأفراد أو العائلات، حين يتم وضعهم تحت الحجر الصحي المنزلي،و توفير المنتجات والاحتياجات الأساسية مثل البقالة والمياه والأدوية حينما تكون معظم أماكن العمل والأسواق مغلقة، توفير رعاية الأطفال أو الخدمات التعليمية خاصة للأطفال الموجودين والذين انفصلوا عن والديهم المصابين أو المشبوهين، وكذلك الأطفال من العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يتعين عليهم العمل أثناء وجود أطفالهم في المنزل بسبب الإغلاق، تقديم خدمات الإرشاد النفسي أو الروحاني و تقديم الدعم المالي للأسر المحتاجة والتي توقفت اعمالها.

 خلق تعاون وتنسيق مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في شكل لتقليل ازدواجية الجهود وتعظيمها أنشطة التوعية وتضخيم تأثير الاستجابة.

 استمرار دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز صحة وسلامة موظفي المنظمات غير الحكومية وأسرها من أجل ضمان استمرارية الأعمال والخدمات الرئيسية للمنظمات غير الحكومية.[[210]](#footnote-210)

الطرف الثاني للمفاوضات الإنسانية غير الحكومية هي المنظمات الحكومية الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، فقد تطورت عدة اليات للتعاون والتفاوض بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، وقد يأخذ التعاون أشكالا متعددة كما قد يكون رسميا أو غير رسميا، تشغيليا ومركزا على العمل الميداني أو مركزا على وضع سياسات واستراتيجيات مواجهة الأزمات الوبائية ومختلف الأزمات الأخرى، والهدف الذي يوجه المسار الدبلوماسي بين الطرفين هو إرساء شراكة فعالة لإدارة الأزمات الصحية، كما يمكن أن تتفاوض المنظمات غير الحكومية مع الوكالات المانحة للحصول على الدعم المالي واللوجيستي الذي يمكنها من أداء الخدمات التي سبق ذكرها، ووضع أطر الشراكة لتحقيق رؤي الوكالات الدولية حول تحقيق السلام الوبائي، من خلال الصناديق الاجتماعية وبرامج مكافحة الأوبئة، والصناديق الاستئمانية.

الطرف الثالث في الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية، والذي يشكل تحديا في هندسة المساعدات الإنسانية هي الجهات غير الحكومية المدنية والمسلحة. ففي حين تعمل المنظمات غير الحكومية على الابتعاد عن التوظيف السياسي، ويقوم عملها على مباديء الاستقلالية والشفافية والحيادية والتحرك وفق متطلبات الواقع على الأرض للإغاثة الإنسانية، فان إشارة الحكومات الى بعض الجهات المسلحة غير الحكومية بأنها مجموعات إرهابية وما ينتج عنه من غموض يحيط بحدود المفاوضات الإنسانية، ويعقد وأحيانا كثيرة يوقف مسار العمل الدبلوماسي الإنساني، لذلك تعمل الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية على الحصول على وقف اطلاق نار مؤقت لأغراض إنسانية مثلما حدث في غينيا عام 1995، والذي كان لفترة ستة أشهر(06) تمكن خلالها عمال الصحة من رعاية أولئك الذين يعانون من مرض دودة غينيا.

**3- دور المنظمات غير الحكومية في الدبلوماسية الصحية**

يؤسس مفهوم الدبلوماسية الصحية الى العلاقة بين الصحة والسياسة الخارجية والتجارة الدولية، فهي عملية دبلوماسية متعددة الأطراف، تلعب فيها المنظمات غير الحكومية دورا حاسما، في ظل ظروف جيو اقتصادية متغيرة، في ظل هذا السياق ستركز هذه المداخلة على مساهمة المنظمات غير الحكومية في دعم مبادرة COVAX وهو تعاون دولي تقوده ثلاث منظمات هي: تحالف ابتكارات التأهب للأوبئة (CEPI) الذي يمول تطوير اللقاح وتصنيعه ؛ Gavi ، تحالف اللقاحات الذي يعمل على الشراء والتسليم للمشتركين ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ، التي تنسق تخصيص اللقاح. تم إنشاء COVAXمبادرة لمساعدة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في الحصول على اللقاحات من خلال تقاسم المخاطر وتجميع المشتريات ويتم تمويلها إلى حد كبير من قبل الحكومات. وتخطط أيضًا للاحتفاظ بنسبة 5 %من تلك اللقاحات لتخصيصها "كملاذ أخير" من خلال حاجز إنساني لتغطية المجموعات المعرضة لخطر كبير حيث توجد فجوات في تغطية التطعيم بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير الحكومية والتي يتعذر على الحكومات الوصول إليها، تهدف المبادرة إلى توفير اللقاحات لما لا يقل عن 20 % من سكان المشاركين.[[211]](#footnote-211)

كان توزيع اللقاح العالمي يميل بشدة نحو البلدان ذات الدخل المرتفع. على الرغم من أن ما يقرب من 200 دولة قد بدأت في التطعيم، إلا أن أكثر من 87 في المائة من اللقاحات ذهبت إلى البلدان المرتفعة الدخل أو البلدان ذات الدخل المتوسط ​​الأعلى، بينما ذهب 0.2 %فقط إلى البلدان منخفضة الدخل، وفقًا لبيان منظمة الصحة العالمية في 9 أبريل.2020 أدى النقص في إمدادات اللقاحات إلى إعاقة وتأخير عمل COVAX و تشمل العوامل المسببة للمشكلة النقص وانقطاع الإمدادات في المواد الخام للقاحات اللازمة لتحقيق الإنتاج على نطاق عالمي، وممارسة الحكومات ذات الدخل المرتفع للحجز المسبق لفائض كبير من اللقاحات، والترخيص الحصري، وسياسات التصدير المتغيرة باستمرار، وهنا يؤكد القائمين على المبادرة أن توسيع وتنويع التصنيع من خلال تقاسم الملكية الفكرية والترخيص المفتوح وغير الحصري أمران أساسيان لنجاح COVAX على المدى القصير والطويل.[[212]](#footnote-212)

بالنظر لهذه الظروف المحيطة بعملية توفير لقاحات الكوفيد 19، تعمل المنظمات غير الحكومية على إنجاح مبادرة "كوفاكس"في أقل البلدان نمواً (LDCs) ومناطق الصراع التي تعتبر عرضة بشكل خاص للوباء ،لأنها تعتبر أن مساعدة أقل البلدان نمواً والمجتمعات المتضررة من الحرب أمرًا مهمًا بشكل خاص في المعركة العالمية ضد جائحة الفيروس التاجي. في هذا السياق اعتبر مركز هولينجز للحوار الدولي من خلال مبادرة افتراضية للمهنيين الشباب في شبكة العلاقات الدولية (YPIR) بعنوان استجابة COVID-19 في أقل البلدان نمواً ومناطق الصراع مع ألباسلان أوزيرديم ، عميد مدرسة جيمي وروزالين كارتر للسلام وحل النزاعات بجامعة جورج ميسوأن حجم الوباء في أقل البلدان نموا ومناطق الصراع غير معروف، مما يخلق تحديات كبيرة في محاولة الاستجابة له. وفقًا لأوزيرديم ، لا تمتلك أقل البلدان نمواً والبلدان المتضررة من النزاعات الأنظمة اللازمة التي تعتبر حيوية للاستجابة للأوبئة، و تعاني البلدان الأقل نمواً من ضعف أنظمة الرعاية الصحية غير الرسمية التي لا وجود لها في بعض الحالات. هذه الدول لديها أيضا ضعف الحكم والبنية التحتية والرفاهية وهو ما يجلب الى مناطق الصراع تحديات إضافية للاستجابة للوباء بما في ذلك التحديات الأمنية، والوصول إلى السكان المتضررين من الحرب، والبنية التحتية والخدمات المدمرة والمجتمعات المنقسمة. حسب أوزيرديم إن المساعدات العالمية لأقل البلدان نمواً ومناطق الصراع كانت قليلة للغاية في بداية الوباء، حتى البلدان المتقدمة أثبتت عدم استعدادها للتعامل مع الوباء، مما يجعل الاستجابة الضعيفة في مناطق الصراع أكثر وضوحًا. ومع ذلك، فقد أطلقت الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية الدولية مبادرات لتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً، على الرغم من أن معظم هذه المساعدة تأتي في شكل مساعدة مالية، إلا أن بلدان مناطق الصراع على وجه الخصوص تحتاج إلى تعاون كامل في جميع الجوانب من أجل التعامل مع الوباء.[[213]](#footnote-213)

يجب أن يحدث انتصار لدبلوماسية الصحة العامة مرة أخرى، كما يقول المتخصصون في المجال الإنساني من أجل إنهاء جائحة COVID-19من أفغانستان إلى ميانمار، ومن نيجيريا إلى أذربيجان سيحتاج الأشخاص المحاصرون وسط العنف وعدم الاستقرار إلى التحصين، ويخشى خبراء الصحة العامة أنه إذا لم تتلق مناطق النزاع اللقاحات قريبًا، فقد تصبح هذه الأماكن نقاطًا ساخنة للانتقال وحاضنات للمتغيرات الخطيرة المحتملة من فيروس SARS-CoV-2 ، وهو الفيروس المسبب لـ COVID-19. لكن التوصل إلى وقف إطلاق نار مؤقت لن يكون سهلاً. فقد أصبح الوضع السياسي أكثر تعقيدًا الآن مما كان عليه في الماضي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى وجود الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل القاعدة وتنظيم الدولة التي تسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي، وليست بالضرورة حريصة على منح الحكومات الفضل في حملات التطعيم بالإضافة إلى ذلك، يقول مسؤولو الصحة العامة، إن تردد اللقاحات والاحتياجات الملحة الأخرى تهدد بتخريب جهود التطعيم. في أفغانستان مثلا، حيث سيطرت طالبان مؤخرًا، تباطأت بالفعل لقاحات COVID-19. الا أن المفاوضون الإنسانيون لا يزالون يمضون قدما مصريين على ضرورة النجاح عمليات التلقيح، في هذا السياق قالت كاتيا باباجياني، مديرة دعم الوساطة والسياسات في مركز الحوار الإنساني، وهي منظمة غير حكومية مستقلة مختصة في الدبلوماسية الانسانية مقرها سويسرا: "هذه هي حقيقة مهنتنا التي لا نتنازل عنها أبدًا". فالمفاوضات الإنسانية تستند إلى الاعتراف المتزايد بأنه من أجل التوسط بنجاح في مهمات القتال من أجل وصول المساعدات الإنسانية، يجب على الوسطاء التعامل مع المعلمين وكبار السن المحترمين والمجموعات النسائية ورجال الأعمال المحليين وقادة المجتمع الآخرين ومختلف الفواعل التي قد تسمح أو تعيق عملية وصول الإغاثة الإنسانية، وتؤكد المنظمة ان أطراف النزاع لن تسمح إلا لعمال الإغاثة الذين أثبتوا أنهم خارج المعركة، بحيادية تامة، مع التأكيد على أن الثقة هي كل شيء.[[214]](#footnote-214)

في هذا السياق اتفق كل من تحالف اللقاحات GAVI وأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات Inter- Agency Standing Committee وهي أهم جهاز للتنسيق في النظام الإنساني في نوفمبر 2021 على التعاون حتى تتمكن الشعوب الأكثر انكشافيه من مواجهة الأزمات الإنسانية، وتمكينهم من الحصول على جرعات من لقاحات ضد الكوفيد19.حيث يعمل تحالف اللقاحات على تسهيل مبادرة "كوفاكس" COVAX، وقد جاءت هذه المبادرة خوفا من اقصاء الفئات الـأكثر ضعفا وانكشافيه مثل اللاجئين المهاجرين، النازحين، طالبي اللجوء، والافراد الذين يعيشون في المناطق النزاعية.[[215]](#footnote-215)

**4-تحديات الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية في مواجهة الأوبئة العالمية:**

في مساعيها للتصدي للأوبئة العابرة للحدود تواجه المنظمات غير الحكومية عدة تحديات يمكن التطرق لأبرزها فيما يلي:

أ-تحديات ذات طبيعة سياسية:

* صعوبة تحديد الطرف المحاور أو الوسيط المناسب لفتح المفاوضات.
* الشروط والقيود الصريحة التي تضعها بعض الحكومات المضيفة والمانحة.
* تسييس المساعدات الإنسانية لأغراض التموقع وإعادة رسم ملامح النظام الدولي، وهو حال كل من الصين وتركيا مثلا في ظل انتشار جائحة كورونا. لم تكن الصين قبيل ظهور فايروس كورونا تحمل أي تصنيف على مستوى الإنفاق الإنساني حول العالم، لكن مع تفشي الجائحة ظهرت الصين كفاعل رئيسي قادر على تقديم مساعدات طبية الى قرابة ثمانين(80) دولة ومنظمة دولية وإقليمية بينما احتلت تركيا المرتبة الأولى من حيث تقديم المساعدات الإنسانية على المستوى العالمي مقارنة بدخلها القومي.[[216]](#footnote-216)
* عدم الثقة في المنظمات غير الحكومية وعدم فتح قنوات التفاوض الإنساني معها، أو الاعتراف بالمفاوضين الانسانيين، فلا تزال الصين مثلا تفضل قنوات التفاوض ما بين الحكومية في تقديم المساعدات، وتحذر المنظمات غير الحكومية من التدخل في قضية الروهينجا خوف إعطائها الطابع السياسي، وبينما ترفض حكومات أخرى أي تواجد او نشاط للمنظمات غير الحكومية على أراضيها. فإن الصين لديها تحفظات على أنشطتها في بعض الحالات، فقد حذر الممثل الصيني لدى الأمم المتحدة من أن الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية يجب أن تلتزم بصرامة بمبادئ العدالة والحياد والموضوعية والاستقلالية في تقديم المساعدة الإنسانية، و في حديثه عن قضية الروهينجا، حذر نائب ممثل الصين لدى الأمم المتحدة من أن وكالات الأمم المتحدة مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من تسييس القضية، وبدل ذلك على المنظمات الدولية بذل جهود أكبر في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من أجل تحقيق الاستقرار والوئام في المناطق المتضررة[[217]](#footnote-217)
* استخدام بعض الدول الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية لإضعاف الأعداء أو تقوية الحلفاء مثل حملة التطعيم المزيفة التي قامت بها الولايات المتحدة الامريكية في باكستان عام 2011 بغرض الوصول الى مكان تواجد "أسامة بن لادن".[[218]](#footnote-218)
* قد يكون من الصعب ضمان استقلالية القرارات الإنسانية عن المصالح السياسية أو الأمنية أو التجارية الاستراتيجية، حيث تعيق هذه المصالح والاعتبارات تنفيذ التزامات الدولة فيما يتعلق بالعمل الإنساني، وذلك حينما يتم استخدام المساعدات الإنسانية كأداة لكسب قبول وعقول السكان المحليين كاستراتيجية لمكافحة التمرد أو لتحقيق الاستقرار في الوقت الذي يقوم فيه العمل الإنساني على مبادئ الحياد والاستقلالية.[[219]](#footnote-219)

ب-التحديات ذات الطبيعة الأمنية:

* وقف مسار التفاوض الإنساني لأسباب أمنية مثلما يحدث في فلسطين والصومال، حيث تتذرع بعض الحكومات وبعض الجهات بانعدام الأمن وعدم التعامل مع جهات لا تعترف بها لمنع وصول الإغاثة الإنسانية.[[220]](#footnote-220)
* عدم توفر الحماية الأمنية لعمال الإغاثة الإنسانية والمفاوضين الانسانيين.

ج-التحديات ذات الطبيعة التمويلية:

* تميل الجهات المانحة الى تمويل الأزمات حيث تكون لديهم ميزة المقارنة أو ما يعكس الأفضلية الإنسانية السياسية او المصالح الاستراتيجية الأخرى.[[221]](#footnote-221)
* مخصصات مالية غير كافية مما يعيق عمليات التفاوض الدبلوماسي.

ج-تحديات ذات طبيعة مجتمعية:

* غياب نقاط الاتصال المنتظم وتبادل المعلومات بشفافية بين السلطات ومجتمع المساعدات.
* عدم استيعاب بعض المجتمعات ل "مذكرات تفاهم المجتمع "مع المجتمعات المحلية كشرط مسبق لإعداد برامج الإغاثة، والتي تتضمن أدوار ومسؤوليات كلا الطرفين في المهمة الاغاثية.
* عدم احاطة المفاوضين الانسانيين غير الحكوميين بخصوصيات وظروف البيئة الاجتماعية في الدول المنكوبة.

**الخاتمة:**

يظهر من خلال المداخلة أن الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية التي توصف بدبلوماسية المسار الثاني لا تقل أهمية عن الدبلوماسية التقليدية في تحقيق مصالح الشعوب، حيث باتت المنظمات غير الحكومية فاعلا مهما في تلبية احتياجات الشعوب الإنسانية، وطرفا مهما في التصدي للأزمات الإنسانية وعلى رأسها حالات انتشار الأوبئة، وقد أثبتت التجارب في ميدان تقديم المساعدات الإنسانية خلال انتشار الأوبئة بما لا يقبل للشك أن الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية قد تم تقديمها بطريقتين;

الطريقة الأولى قدمتها المنظمات غير الحكومية كفاعل أساسي في الدبلوماسية الإنسانية لغايات وأهداف نبيلة وذات بعد انساني حقيقي.

الطريقة الثانية تنتهجها جهات معينة تعيق العمل الدبلوماسي الإنساني غير الحكومي لأغراض ضيقة مما يعيق جهود المنظمات غير الحكومية في أداء مهامها الإنسانية بما فيها التصدي للأوبئة.

تأسيسا على ذلك تقدم هذه المداخلة الاقتراحات التالية:

على المستوى النظري:

* ضرورة دفع الاهتمام النظري في حقل العلاقات الدولية بموضوع المنظمات غير الحكومية، ومجالات عملها الإنساني مع التأسيس عبر التخصصي لأدوار المنظمات غير الحكومية.

على المستوى العملياتي:

* تفعيل الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية من أجل النوايا النفعية والايثارية لمواجهة المخاطر الصحية بدلا من التركيز على المصالح القومية المصطنعة، فالدبلوماسية الإنسانية سواء كانت حكومية أو غير حكومية ليست خيارا وانما مسؤولية.
* دعم النظم الصحية خاصة في الدول الهشة بما يساعد المنظمات غير الحكومية على التصدي للأوبئة في حالة انتشارها داخل أو عبر الحدود القومية.
* ضرورة تقوية الدور المحلي والدولي للمنظمات غير الحكومية والقضاء على المرافقة بما يضمن تمكينها من العمل باستقلالية وحيادية وفق متطلبات الواقع الإنساني للشعوب المنكوبة، دون أي شكل من اشكال التمييز أو التبعية لأي جهة حكومية أو غير حكومية.
* يجب ان توجه الدبلوماسية الإنسانية غير الحكومية وفق استراتيجيات هادفة تضع أعمال الإغاثة ورعاية النشاطات الإنسانية في مقدمة أولوياتها، بما يضمن ترقية الامن الإنساني، وضمان حقوق الانسان في زمن انتشار الأوبئة، مع الابتعاد عن التوظيفات السياسية واحترام الخصوصيات الثقافية والمجتمعية في البلدان التي يتم التدخل فيها.
* زيادة الاعتراف بالدور الدبلوماسي للمنظمات غير الحكومية من طرف صناع القرار والمسؤولين بما يضمن العمل في مصلحة القضاء على الأزمات الصحية، والتأكيد على أن هذه المنظمات هي أحد أدوات السلام، لا تساهم في تعقيد اللعبة الدبلوماسية، ولكن هي طرف مشارك في تلبية احتياجات الشعوب الإنسانية.
* ضرورة الاعتراف بأن فكرة التضامن الدولي في أوقات الأزمات الإنسانية، وانتشار الأوبئة العالمية يمثل مدخلا مهما لتعزيز التعاون الدولي غير التماثلي، وزيادة اشراك المنظمات غير الحكومية في إدارة حالات الطوارئ الصحية، ومختلف الأزمات الـانسانية.
* دعم زمام المبادرة في التفاوض على سعر اللقاح في أزمة الكوفيد19،وضمان الإمداد والتوزيع في الوقت المناسب للدول الضعيفة و الهشة.
* لا ينبغ أن يكون العاملين في المجال الإنساني مستهدفون في الحروب، ولا يجب اعتبارهم أطرافا في النزاعات، لذلك يجب تعزيز الحماية لعمال الإغاثة الإنسانية من طرف الحكومات والمنظمات الحكومية وحتى من طرف الجهات غير الحكومية المدنية والعسكرية منها.

**قائمة المراجع:**

-1محمد علي البستكي، الدبلوماسية الإنسانية( https://www.albayan.ae/opinions/articles/2015-07-05-1.2409649

-2علي عبدالله آل إبراهيم ، الدبلوماسية الإنسانية<https://www.al-watan.com/news-details/id/189128>

## 3- عبد الوهاب عاصي دبلوماسية المساعدات الإنسانية خلال جائحة كورونا الدوافع والأثرhttps://www.turkpress.co/node/71219

-4[قحطان حسين طاهر](https://www.mcsr.net/author/6) الدبلوماسية الإنسانية https://www.mcsr.net/news648

1-Dario Battestela .Théories Des Relations Internationales. Paris: saint crestien.2006 .

2-Fadlallah Racha, Daher Najla, El-Jardli Fadi,Strengthening the Role of Local and International Non-Governmental Organizations in Pandemic Responses. Beirut: Knowledge to Policy.2020.

3- Roche Jean Jacques. Théories Des relations Internationales. Paris :Montchrestien.2006.

4- Macleod Alex ,and anther. Relations Internationales : Théories et Concepts. Paris: Athena Edition.2002.

5-ShamimaAhmed and David M. Potter NGOs in International Politics London: kumarian press.2006.

6-[Yves Denéchère](https://www.cairn.info/publications-de-Yves-Denéchère--7937.htm) ,Diplomaties privées et autonomisation des ONG humanitaires dans l'espace de la cause des enfants [Monde(s)](https://www.cairn.info/revue-mondes1.htm) [2014/1 (N° 5)](https://www.cairn.info/revue-mondes1-2014-1.htm), pages 119 à 135.

7-COVAX: Enhance transparency, share intellectual property Amnesty internationale( <https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2021/05/covax-enhance-transparency-share-intellectual-property/>.

8-Samy Cohen, Les États face aux « nouveaux acteurs <https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/0204-Cohen-FR.pdf>

9-Smita Gupta, Pandemic humanitarian diplomacy: A review of changing global contours

10- Rufman Philippe, Non Gouvernemental Organizations an indispensable player of Humintarian Aid,Riview of The Red Cross.Vol89,Number865.March2007.pp39-40.

11-Lina Gong Humanitarian diplomacy as an instrument for China’s image-building (https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/20578911211019257)

12- Carroll Michael,CoVID-19 Response in LDC s and Conflict Zones(hollingscenter.org).

13-GAVI and auter.GAVI et les agences s’associent pour vacciner les populations les plus vulnérables du monde contre le COVID-19.21/11/2021(reliefweb.int).

**دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الأوبئة**

**(المنظمة غير الحكومية " أليما" نموذجاً)**

The role of non-governmental organizations in the fight against epidemics

(NGO "Alima" as a model)

**د/العربي براغثة**

**المؤسسة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق/، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.**

**بلد الانتماء : الجزائر**

**البريد الالكتروني :** [larbibraghta@gmail.com](mailto:larbibraghta@gmail.com)

**الملخص**

هناك اهتمام عالمي نحو تقوية المنضمات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية وانمائها وإعطائها ادواراً مؤثرة على مراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، وذلك بتعاظم دورها في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية خاصة في الدول التي تعاني مشاكل في هذه المجلات وبالأخص في مجال الرعاية الصحية جراء الصراعات أو الأزمات الإنسانية التي تعصف بها، ستكون المنظمات غير الحكومية على الخط الأمامي لمحاربة الأوبئة، حيث اعترف بها بوصفها جهات فاعلة في مواجهة الأوبئة وتحسين الرعاية الصحية في الدول التي تعاني ضعفا في البنية التحتية. ولان دور الحكومات في هذا المجال قد لا يكون كافي للتصدي لهذه الأمراض ويأتي دور المنظمات غير الحكومية مكملًا للنشاطات الحكومية والوكالات الدولية.

إن العدد الكبير من المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الناشطة في انحاء العالم، تسهم اسهاما هاماً في مكافحة الأوبئة ومراقبتها ورسم السياسات الاسترشادية لاحتوائها وتقديم الدعم للدول المتضررة. فبعد خمسة أشهر من البداية الرسمية لوباء إيبولا، أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ صحية عامة. ثم تم إدراك أن المنظمات غير الحكومية فقط هي القادرة على تعبئة الموارد المالية والبشرية واللوجستية بسرعة ضرورية لإنشاء مراكز العزل والعلاج، وأنهم وحدهم الذين يمكنهم الوصول إلى المجتمعات الأكثر تضرراً من هذا الوباء. ومثال ذلك منظمة "أليما"، التي تعد نموذجها على تحالف بين خبراء دوليين ومنظمات غير حكومية وطنية ومعاهد بحثية. وهي من بين المنظمات غير الحكومية التي كان لها دوراً حاسماً ومهماً في متابعة تطور وباء ايبولا ومكافحته.

**الكلمات المفتاحية: المنظمات غير الحكومية، الأوبئة، وباء ايبولا، منظمة "أليما"**

Abstract

There is a global interest in strengthening and developing local, regional and international non-governmental organizations and giving them influential roles on political and economic decision-making centers, increasing their role in the social, political and economic fields, in particular in countries that suffer from problems in these areas, especially in the area of ​​health following the conflicts or humanitarian crises it has ravaged, NGOs will be on the front line in the fight against epidemics, because they are recognized as actors in the fight against epidemics and improving health care in countries with poor infrastructure. Since the role of governments in this area may not be sufficient to combat these diseases, the role of nongovernmental organizations complements the activities of governmental and international agencies.

The large number of regional organizations and non-governmental organizations active in the world make an important contribution to the control and surveillance of epidemics, the formulation of policy guidelines to contain them and the assistance to affected countries. Five months after the official start of the Ebola epidemic, the World Health Organization declared a public health emergency. It was then realized that only NGOs are able to quickly mobilize the financial, human and logistical resources necessary to set up isolation and treatment centers, and that only they can reach the most affected communities. by this epidemic. An example is the organization “Alima”, which is its model of alliance between international experts, national NGOs and research institutes. It is one of the non-governmental organizations that have played a crucial and important role in monitoring and combating the development of the Ebola epidemic.

**Keywords: NGO, epidemics, Ebola epidemic, "Alima" organization**

**مقدمة:**

مما لا شك فيه ان التطورات العلمية والتكنولوجية التي أحدثت تحولات سياسية ودولية في بداية التسعينات من القرن الماضي وصلت الى أوجها في الالفية الثالثة، وقد نجم عنها جملة من التعقيدات والتغيرات سواء في العلاقات الدولية او في النظم السياسية حتى بدى ان العالم قد دخل حقبة تاريخية جديدة مازالت ملامحها في طور التشكيل والتبلور، مما خلق أوضاعا غير مألوفة في العلاقات الدولية[[222]](#footnote-222).

كما افرزت هذه التطورات كيانات جديدة موازية الى جانب الدولة، وهذه الأشخاص الجديدة متمثلة في المنظمات الدولية بنوعيها الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية والمنظمات الوظيفية[[223]](#footnote-223).

ومن ثم فهناك اهتمام عالمي نحو تقوية المنضمات والمؤسسات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية وانمائها وإعطائها ادواراً مؤثرة على مراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، الامر الذي جعل مؤسسو منظمة أطباء بلا حدود يؤكدون ان جميع المنظمات غير الحكومية تنتهك وتدمر سلطة الدولة[[224]](#footnote-224). وذلك بتعاظم دورها في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية خاصة في الدول التي تعاني مشاكل في هذه المجلات وبالأخص في مجال الرعاية الصحية حيث اعترف بها بوصفها جهات فاعلة في مواجهة الأوبئة وتحسين الرعاية الصحية في الدول التي تعاني ضعفا في البنية التحتية. ولان دور الحكومات في هذا المجال قد لا يكون كافي للتصدي لهذه الأمراض ويأتي دور المنظمات غير الحكومية مكملًا للنشاطات الحكومية والوكالات الدولية.

فما مدى فعالية المنظمات غير الحكومية في مواجهة الاوبئة التي عرفتها الدول خاصة الأفريقية منها؟

للإجابة عن هذا التساؤل سنعتمد المنهج الاستقرائي من خلال استقراء تجارب المنظمات غير الحكومية المختلفة والمتعددة في مجال التعامل مع الأوبئة بالإضافة الى استقراء بعض التجارب الدولية ذات الصلة بهذا المجال. كما ارتئينا تقسيم هذه الورقة البحثية الى عنوانين، نتعرض في العنوان الأول الى مفهوم المنظمات غير الحكومية ونخصص العنوان الثاني الى دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة الأوبئة ونأخذ كنموذج للدراسة دور المنظمة غير الحكومية " ALIMA " في محاربة وباء " أيبولا".

**1-/مفهوم المنظمات غير الحكومية**

ان مفهوم المنظمات غير الحكومية أضحى من المفاهيم التي تتردد كثيراً في الخطاب العالمي المعاصر، وذلك بسبب تزداد أهميتها لما تقوم به في مواجهة الآفات الاجتماعية ومحاربة الأوبئة والامراض الفتاكة وتعاظم فعاليتها واتساع مساحة ادوارها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية على السواء. وأصبح هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة والمألوفة، وهذا الرواج الهائل لمفهوم المنظمات غير الحكومية ازداد رسوخا وانتشارا في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية والتي تمثل العولمة أحد آلياتها[[225]](#footnote-225).

غير أن البحث عن مفهوم المنظمات غير الحكومية يوقفنا امام العديد من التعريفات تختلف برؤية قائلها ونظرته لمفهوم المنظمات غير الحكومية، لكن لن نسهب في عرض كل التعاريف بل نكتفي بالقليل منها.

1. **أ: تعريف مصطلح المنظمات غير الحكومية**

جاء مصطلح منظمة غير حكومية أو المنظمات غير الحكومية الى العمل عام 1945 بسبب حاجة الأمم المتحدة لتمييز بين الحقوق المشتركة بالنسبة للوكالات الدولية المتخصصة، والمنظمات الدولية الخاصة، في الأمم المتحدة يمكن فعلياً جميع أنواع الهيئات الخاصة والمنظمات غير الحكومية[[226]](#footnote-226).

في هذا الصدد نميز بين مصطلحين للمنظمات غير الحكومية هما: المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية. فبالنسبة للمفهوم الأول هناك من يرى ان المنظمات غير الحكومية: «تضم الأشخاص الذين يشتركون في المصالح أو الاهتمامات، وغرضهم هو تحقيق مصالح معينة بموجب عضويتهم المشتركة " [[227]](#footnote-227)

وهناك من يرى بأنها:" أي جماعة من الناس لها علاقة مع بعضها البعض بطريقة رسمية وتباشر موقفا جمعياً بشرط أن الأنشطة هي غير تجارية وغير عنيفة وليست من أجل الحكومية"[[228]](#footnote-228).

ونجد من يختزل تعريفها بأنها:" كل جماعة تمارس نوعاً من النشاط له تأثير على المستوى المحلى ويمتد عبر العالم، ذي طابع إنساني أو بيئي أو ثقافي أو اجتماعي"[[229]](#footnote-229).

و يعرفها « مارل" : "كل تجمع او جمعية أو حركة تتشكل بطريقة دائمة من قبل أفراد ينتمون إلى بلدان مختلفة في سبيل متابعة أهداف لا تتوخى الربح "[[230]](#footnote-230). وفي محاولة لوضع تعريف موحد و توحيد تصنيفه تبنت جامعة "جونز هوبكنز" بالولايات المتحدة الامريكية مشروع بحث مقارن استطاع الوصول الى تعريف واحد أساسه بنية المؤسسة و عملياتها[[231]](#footnote-231)، فالمنظمة غير الحكومية:" هي مجموعة من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية سجلت او اكتسبت الشخصية المعنوية و فقا لأحكام هذا القانون، تسعى لتحقيق أغراض غير ربحية [[232]](#footnote-232).

فالمنظمات غير الحكومية:" منظمات غير هادفة للربح و تقوم علة فلسفة العمل التطوعي و الخدمي و تظم العديد من الخبرات و الكفاءات المدربة و المتمرنة بما يتيح لهذه المنظمات آلية ذاتية تمكنها من العمل الإيجابي في مجالات حقوق الانسان" [[233]](#footnote-233).

أما وفقا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام 1994 فالمنظمة غير الحكومية تمثل كيانا غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون او جماعات من المواطنين ينتمون الى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها.

أما المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة يستعمل تعريفاً مختصراً سلبياً يفيد بأن المنظمة غير الحكومية الدولية هي " أي منظمة دولية لا تنشأ باتفاق بين الحكومات مقارنة للمنظمات الدولية الحكومية التي تنشأ نتيجة لاتفاقات تعقد بين الحكومات "[[234]](#footnote-234) .

ويعرفها البنك الدولي بالقول: المنظمات غير الحكومية الدولية هي هيئات خيرية عالمية تضطلع بجمع التبرعات من مجموعة متنوعة من المصادر، بهدف مساندة مشروعات في بلدان العالم النامية. و تكون هذه المنظمات أحياناً منظمات متخصصة، حيث تركز على مجالات بعينها، مثل الرعاية الصحية، او الزراعة او جهود الإغاثة في حالات الطوارئ أو البيئة او التعليم ..الخ[[235]](#footnote-235).

ومن جهة أخرى يمكن تعريف المنظمات غير الحكومية على أنها كيانات تنظيمية تتكون من مجموعة من الأفراد الذي يتحدون في أعمالهم من أجل الوصول إلى هدف معين على أن تكون هذه الكيانات غير تابعة لحكومات الدول التي تنشأ فيها هذه المنظمات،

وتختلف الأهداف التي يتم تشكيل المنظمات غير الحكومية لأجلها، وقد تكون المنظمات غير الحكومية منظمات ربحية، وقد تكون منظمات غير ربحية في معظم الحالات، ويمارس هذا النوع من المنظمات دورًا حيويًا في التأثير على السياسات والبرامج الحكومية من خلال عملية المراقبة، والمشاركة في اجتماعات التفاوض حول الاتفاقيات والمعاهدات والتسويات وتخصيص الموارد من قبل الحكومات.

ولا يدخل في تعريف المنظمات غير الحكومية ما يتم تأسيه من أحزاب سياسية أو منظمات تهدف إلى نشر العنف والإجرام، حيث تتوزع أهداف هذا النوع من المنظمات بين المساعدات الإنمائية، وما يختص بحفظ حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تقديم الإغاثات للمناطق المنكوبة، وجهود حماية البيئة ممَّا يهددها من مخاطر، ويختلف النطاق الذي يغطيه نشاط هذا النوع من المنظمات، فقد يكون نطاقها مقتصرًا على المجتمع المحلي أو الوطني، في حين يمتد نشاط بعض أنواع المنظمات غير الحكومية إلى المستوى الإقليمي والدولي، ويتم تمويل هذه المنظمات من قبل منظمات أخرى، أو من خلال التبرعات التي تُقدم إليها من جهات حكومية أو خاصة.

1. **ب: نشأة ودور المنظمات غير الحكومية**

ربما لا يعلم البعض أنّ فكرة المنظمات غير الحكومية بدأت منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب؛ حيث أنشأ الوقف الإسلاميّ فقد قامت فكرة الوقف على تأمين الأموال من المقتدرين وجعل صندوق للصدقات الجاريّة ينتفع به المُسلمين وغير المُسلمين كذلك،

ولكن مع مرور الزمن التفت الغرب إلى هذه الفكرة وقاموا بنقلها إلى بلادهم في القرن التاسع عشر عندما كانت الدولة العثمانيّة قائمة، وبعد انهيار الدولة العثمانية أصبحت دور الأوقاف مهمّشة من قبل العرب والمُسلمين ليحلّ محلها مفهوم الجمعيات والمنظّمات غير الحكوميّة.

1. **ب-1: نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية**

**أ: النشأة**:

يعود ظهور المنظمات غير الحكومية على النطاق الدولي إلى القرن الثامن عشر، وبحلول عام 1904م وصل عدد المنظمات غير الحكومية إلى ما يُقارب 1000 منظمة منتشرة في العديد من دول العالم، وكانت معظم هذه المنظمات في ذلك الوقت تهدف إلى رفع الظلم الواقع على المرأة، وتحرير الناس من العبودية، ونزع السلاح في الدول التي تكتظ بالحروب. وفي عام 1945م تم تأسيس الأمم المتحدة لتُمثِّلَ وكالة حكومية دولية تعنى بالمزيد من المهام على المستوى رعاية المصالح الدولية التي تخص شعوب العالم، ومع تطور الحياة الإنسانية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا ظهرت الحاجة إلى تأسيس منظمات جديدة غير تابعة للحكومات تُعنى بالمزيد من المهام الإنسانية. [[236]](#footnote-236)

**ب : مراحل التطور المنظمات غير الحكومية وأنواعها:**

ب-1: **مراحل التطور:**

أما مراحل تطور المنظمات غير الحكومية فقد تم تحديد ثلاث مراحل من خلال ثلاثة أجيال من العمل التنموي التطوعي؛

* تركز منظمة التنمية غير الحكومية النموذجية في الجيل الأول على الإغاثة والرعاية وتقدم خدمات الإغاثة مباشرة إلى المستفيدين، ومن الأمثلة على ذلك توزيع الغذاء أو المأوى أو الخدمات الصحية، حيث تلاحظ المنظمة غير الحكومية الاحتياجات الفورية وتستجيب لها.
* المنظمات غير الحكومية في الجيل الثاني موجهة نحو التنمية المحلية الصغيرة والاعتماد على الذات، وفي هذه المرحلة التطورية، تبني المنظمات غير الحكومية قدرات المجتمعات المحلية لتلبية احتياجاتهم من خلال “العمل المحلي المعتمد على الذات”.
* يطلق على الجيل الثالث اسم “تطوير الأنظمة المستدامة”، في هذه المرحلة، تحاول المنظمات غير الحكومية إحداث تغييرات في السياسات والمؤسسات على المستوى المحلي والوطني والدولي؛ اي يبتعدون عن خدمتهم التشغيلية التي تقدم دورًا نحو دور تحفيزي.

ومن هنا بدأت المنظمة غير الحكومية في التطور من منظمة غير حكومية إغاثية إلى منظمة غير حكومية تنموية.

**ب – 2: أنواع المنظمات غير الحكومية .**

المنظمات غير الحكومية هي مجموعة غير متجانسة، وقد تم تطوير مجموعة كبيرة من الاختصارات المحددة التي تميزها وتشمل؛

* ” INGO ” تعني منظمة غير حكومية دولية ، على سبيل المثال ، يتألف مؤتمر المنظمات غير الحكومية الدولية التابع لمجلس أوروبا من أكثر من 300 منظمة دولية غير حكومية مشاركة.
* ” BINGO “هو اختصار لمنظمات غير حكومية دولية موجهة نحو الأعمال التجارية
* ” RINGO ” هو اختصار لمنظمة غير حكومية دينية دولية مثل خدمات الإغاثة الكاثوليكية
* ” ENGO ” ، اختصار لمنظمات غير حكومية بيئية ،  على سبيل المثال ، “Greenpeace” أو “World Wildlife Fund” ، حيث تعمل كلتا المجموعتين على الصعيد الدولي بالإضافة إلى الدفاع عن البيئة. لذا يشار إليهم ببساطة على أنهم منظمات غير حكومية.
* ” GONGOs ” هي منظمات غير حكومية تديرها الحكومة ، والتي ربما تكون قد أنشأتها الحكومات لتبدو وكأنها منظمات غير حكومية من أجل التأهل للحصول على مساعدات خارجية.
* ” QUANGOs ” هي منظمات غير حكومية شبه مستقلة ، مثل W3C والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO).

بالنهاية، يجب معرفة ان المنظمات غير الحكومية ليست كيانات قانونية بموجب القانون الدولي مثل الدول، ولكن الاستثناء هو اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تعتبر كيانًا قانونيًا بموجب القانون الدولي لأنها تستند إلى اتفاقية جنيف[[237]](#footnote-237).

**1 – ب -2 : دور المنظمات غير الحكومية مع الحكومات و**[**الأمم المتحدة**](https://www.tamrhendy.com/%d9%85%d8%a7-%d9%87%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%85-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%aa%d8%ad%d8%af%d8%a9-un-%d9%88%d9%85%d8%aa%d9%89-%d9%86%d8%b4%d8%a3%d8%aa%d8%9f/)

رغم أن المنظمات غير الحكومية لا تخضع لحكومةٍ معيّنة إلّا أنّ هناك منظمات غير حكومية دولية يُمكن أن يكون لها تدخل في القضايا الدولية، ومن الأمثلة على هذه المنظمات ما يُسمّى بمنظمات التضامن الدولي؛ حيث تتصف هذه المنظّمات بسياسات أخلاقيّة وإنسانيّة؛ بحيث تُحاول التأثير على بعض الدُول للتصرّف ضمن الضوابط الأخلاقيّة، ويبرُز دور مثل هذه المُنظّمات في حالات الحرب على دولةٍ معيّنة، ورغم هذا فإنّ دور المنظمات غير الحكوميّة في هذا المجال لا زال غير فعّال بالشكل المطلوب بسبب سياسات بعض الدُول العُظمى التي ربما لا تأبه لمطالب مثل هذه المنظمات.

ولقد سهّلت العولمة إنشاء الجمعيات والمنظمات غير الحكومية؛ إذ أصبح عددها يفوق الألفي جمعيّة ومُنظّمة، ومن الجدير ذكره أنّ معظم هذه المنظّمات لها أفرع في معظم دول العالم ترتبط مع بعضها البعض بالهدف الذي تسعى لتحقيقه، ويكون لهذه المنظمة دوماً مقرّ رئيسيّ في إحدى الدُول، وقد تفرض سياسات بعض الدول قيوداً على هذه المنظمات من حيث إصدار التراخيص وما شابه وهذا لأنّ المنظمات غير الحكومية غالباً ما تُعارض سياسات الدول، الأمر الذي لا تتقبله العديد من الدول وتُحاول الحدّ من نشاطها، ولكن وجود أفرع لنفس المنظمة في دول أُخرى قد يُحقق الغاية من إنشاء المنظمة؛ حيث من المُمكن أن تكون المنظمة خاصّة بتقديم الخدمات مثل الخدمات الطبيّة، أو أن يكون هدفها خيريّاً من خلال توفير بعض الأغراض الأساسية للمحتاجين، أو قد تكون منظمة تهدف إلى إشراك بعض أفراد المجتمع بغيرهم مثل المنظمات التي تهتم بذوي الاحتياجات الخاصّة، وغيرها العديد من الأمثلة.

وتعمل بعض من هذه المنظمات الغير حكومية مع الحكومات و[الأمم المتحدة](https://www.tamrhendy.com/%d9%85%d8%a7-%d9%87%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%85-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%aa%d8%ad%d8%af%d8%a9-un-%d9%88%d9%85%d8%aa%d9%89-%d9%86%d8%b4%d8%a3%d8%aa%d8%9f/) لتحقيق غاياتها، مع منح بعض المنظمات غير الحكومية مركزا استشاريا من جانب الأمم المتحدة. وتسمح الحالة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية باستخدام معارف وإمدادات الأمم المتحدة للعمل بفعالية في مجال خبرتها. كما أنه يسمح للأمم المتحدة بأن تسمح للمنظمات غير الحكومية بأن تتولى الجهود الإنسانية إذا اعتبرت المنظمة غير الحكومية قادرة على التعامل معها.

هذه المنظمات تأتي في جميع الأشكال والأحجام. وأكبر منظمة غير حكومية هي الجمعية الدولية للصليب الأحمر / الهلال الأحمر، التي توفر الرعاية الصحية والإغاثة في حالات الكوارث في جميع أنحاء العالم[[238]](#footnote-238).

وعادة ما تكون للمنظمات غير الحكومية ثلاثة مجالات قد تؤثر عليها. وتعمل المنظمات الغير حكومية المجتمعية داخل منطقة إقليمية صغيرة، في حين تعمل المنظمات الغير حكومية الوطنية على أساس وطني. وقد عملت المنظمات الغير حكومية الدولية على الصعيد العالمي من أجل إحداث تغيير في السياسات وتحسين الأوضاع على أرض الواقع.

ولدى بعض المنظمات الغير حكومية ميزانيات كبيرة تدعمها مجموعة متنوعة من المصادر، في حين يعمل البعض الآخر بتمويل محدود. كما تقيم العديد من المنظمات الغير حكومية شراكات مع منظمات أخرى من بينها الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. هذه الشراكات تجعل المنظمات الغير حكومية أقوى مع ضمان أن نفس العمل الإنساني لا يتم تنفيذ مرتين، والحفاظ على الموارد القيمة.

**2- دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الأوبئة**

خلال حدوث الأوبئة والكوارث والازمات والتوترات والنزاعات الدولية، لا تتدخل المنظمات الدولية والدول وحدها. هناك أيضا مشاركة المنظمات غير الحكومية، كل منظمة غير حكومية لها أهداف محددة للغاية وتستخدم وسائل مختلفة لتحقيقها. ومع ذلك، لديهم مبادئ مشتركة التي توجههم. كما أن لديهم نفس الهدف: تقديم المساعدة الإنسانية لتقليل معاناة الضحايا سواء ضحايا الكوارث والأوبئة او ضحايا الصراعات.

عند العمل في مناطق التوتر والصراع، يجب على المنظمات غير الحكومية أن تكون محايدة وغير متحيزة. هذان مبدأين مهمان للغاية وواجبان الاحترام. لان كل اخلال بذلك يمكن للحكومة التي في السلطة في إقليم ما أن ترفض وجود المنظمات غير الحكومية.

في الواقع، يجب ألا ننسى أن المنظمات غير الحكومية تتدخل على أراضي دول ذات سيادة، والتي يحق لها أن بسط سيادتها على كامل اقليمها. فضلا على ان القانون الدولي الإنساني ينص بوضوح على أنه في حالات النزاع، يمكن للمنظمات غير الحكومية المحايدة وغير المتحيزة فقط تقديم المساعدة الإنسانية. ولا يمكن للمنظمات غير الحكومية المحايدة أن تتخذ موقفًا في النزاع. وبالمثل، لا يمكن لمنظمة غير حكومية محايدة أن تدعم طرفًا أكثر من الآخر: يجب أن تعامل جميع الاطراف على قدم المساواة، بغض النظر عما إذا كانوا إرهابيين أو جنودًا في ميليشيات مسلحة أو جنودًا أو مدنيين، إلخ.

يجب أيضًا أن تكون المنظمات غير الحكومية مستقلة تماما عن الدول، بحيث لا ينبغي أن يكونوا مسؤولين أمام دولة أو مجموعة يمكن أن تضعهم في حالة فساد محتمل. ولهذا السبب تأتي غالبية الأموال المخصصة لمعظم المنظمات غير الحكومية من التبرعات الخاصة. كما أن العديد من المنظمات غير الحكومية شفافة للغاية بشأن المانحين الرئيسيين وتسمح للجمهور بالوصول إلى هؤلاء المانحين.

**2 – أ: المنظمات غير الحكومية في مكافحة مرض فيروس الإيبولا**

الأوبئة لا يمكن التنبؤ بها، وغالبا ما تكون مميتة. وأينما ظهرت على كوكب الأرض ، فمن المحتمل أن نشعر بالخطر، ومع عولمة النقل الجوي، يمكن لميكروب أو فيروس أن يطير حول العالم في أقل من 24 ساعة. في حين أن بعض الأوبئة تتعلق بأمراض كانت معروفة منذ فترة طويلة مثل الإنفلونزا أو الحمى الصفراء أو الطاعون أو الكوليرا أو حتى الحصبة، فإن العديد منها يسببها مسببات الأمراض "الحديثة": من بين تلك التي تم تحديدها منذ السبعينيات، يمكننا الاستشهاد بفيروس الإيدز، السارس أو التهاب الكبد C أو MERS-CoV أو الإيبولا. وأثارت فيروسات ناشئة أخرى قلق العلماء مؤخرًا، مثل فيروس "نيباه" في آسيا أو فيروس "جدري القردة " في إفريقيا. و أخيرا قيروس Cov 19.

**2 – أ – 1 : ظهور وباء مرض أيبولا وعولمة المخاطر المعدية**

في 21 مارس 2014، أكدت جمهورية غينيا وجود وباء لمرض فيروس الإيبولا، حيث أبلغت منظمة الصحة العالمية لاحقًا عن انتشار المرض في سيراليون وليبيريا بشكل رئيسي، ثم في نيجيريا. تميز الوباء بسرعة كبيرة بارتفاع معدل الوفيات وانتقاله إلى العاملين في مجال الرعاية الصحية.

في 8 اوت 2014، بعد خمسة أشهر من البداية الرسمية للوباء، أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ الصحية العامة. في المجموع، تم تحديد أكثر من 28000 حالة مؤكدة ومحتملة ومشتبه بها في غينيا وليبيريا وسيراليون، توفي منها 11310 حالة.

في جوان 2016، أعلنت منظمة الصحة العالمية نهاية انتقال العدوى في غينيا وليبيريا. هذا الوباء، ليس فقط من حيث حجمه، ولكن أيضًا من خلال ردود الفعل التي ولّدها في البلدان المتضررة بشكل مباشر وفي جميع بلدان العالم، هو رمز لـ "عولمة" المخاطر المعدية مع الأزمات الصحية التي حدثت في السنوات الأخيرة.

في المقام الأول، تثير مثل هذه الأزمة الصحية التساؤل عن كيفية التكفل بالمرضى المصابين. أعطيت هذه المسألة الأولوية في البلدان الثلاثة الأكثر تضررا. يستدعي أيضًا، بالنسبة لهذه البلدان، شروط التشخيص والرعاية الى أقرب ما يمكن للمرضى.

نموذج مراكز علاج الإيبولا كانت استجابة تستحق تقييم فعاليتها. في غياب علاج محدد فعال، تمكنت الأبحاث من اقتراح استراتيجيات لتقييم السبل العلاجية المختلفة بسرعة كبيرة (الأدوية المضادة للفيروسات، لقاحات، وما إلى ذلك)، مما يسمح باستخدامها وفقًا لإجراء ترخيص خاص من منظمة الصحة العالمية، وبدء التجارب السريرية ومراقبة الأفواج اللازمة على وجه الخصوص لدراسة عودة ظهور الفيروس ومتلازمات ما بعد الإيبولا. كما أن غياب علاج محدد فعال يضع منع انتشار هذا الفيروس في المقدمة.

بالنسبة لبقية دول العالم، كان التحدي هو السيطرة قدر الإمكان على دخول الفيروس إلى اراضيها. لم تفلت اوروبا من الحاجة إلى تنفيذ تنظيم بسرعة كبيرة، في سياق عدم اليقين العلمي. لاستشفاء المرضى المشتبه في إصابتهم بمرض فيروس الإيبولا، نموذج مؤسسات الإحالة الصحية المعتمدة هو الذي تم الترويج له في فرنسا.

من خلال مقارنة الاستراتيجيات التي طورتها البلدان المختلفة، تم اختيار عدة نماذج مع إدارة سريرية مركزية إلى حد ما (عدد المؤسسات في إقليم ما) ، تشخيص إيجابي يقدمه عدد محدود جدًا من المختبرات المتخصصة وتوزيع واسع إلى حد ما لأدوات التشخيص السريع

في البلدان المتقدمة، كان البعد الأخلاقي لهذا التكفل الخاص أحد عناصر اختيار المنظمات غير الحكومية؛ بالنسبة للمريض المشتبه في إصابته بمرض فيروس الإيبولا، يجب ألا يكون هناك ضياع للفرصة بسبب التأخير في تشخيص مرض آخر (الملاريا، وما إلى ذلك) والذي قد يكون العلاج عاجلاً له.

يمكن أيضًا أن تركز وجهة النظر الأخلاقية هذه على عدم التنظيم الناجم عن دخول مريض يشتبه في إصابته بمرض فيروس الإيبولا، والذي من المحتمل أن يؤثر على المرضى الآخرين في المستشفى أو من المتوقع أن يكونوا في هذه المناطق. كانت الخبرة حول مرض فيروس الإيبولا، وتحريكه لمساعدة السلطات العامة، بُعدًا آخر لهذه المنظمات الخاصة

في فرنسا، تم إنشاء مجموعة من الخبراء بقيادة المجلس الأعلى للصحة العمومية والجمع بين التخصصات الطبية والميكروبيولوجية والجمعيات العلمية والكليات المتخصصة والوكالة الوطنية لسلامة الأدوية والمنتجات الصحية، وخبراء من مختلف اللجان المتخصصة في المجلس الأعلى للصحة العمومية والأمانة العامة،

إن إنشاء فرقة عمل وطنية مكرسة لتنسيق جميع الإجراءات لمكافحة مرض فيروس الإيبولا، في البلدان الاروبية، في إفريقيا لدعم البلدان الأكثر تضررًا، مع التركيز على "غينيا" وبالاتصال مع الشركاء الأوروبيين بلدان أمريكا الشمالية، في تنظيم الاستجابة لحالة الطوارئ الصحية ذات البعد الدولي. في الواقع، ظهرت المساعدة على حل الأزمة الصحية في البلدان التي ظهرت فيها كإجراء رئيسي للسيطرة على انتشارها في جميع أنحاء العالم. يجب أن يكون التعلم من هذه التجارب من أجل الاستعداد بشكل أفضل للأزمات الصحية التي من المؤكد ظهورها أولوية بالنسبة للأنظمة الصحية في كل بلد، ولكن أيضًا للمنظمات الدولية.

**2 – ب مكافحة وباء مرض "ايبولا " ودور منظمة "ALIMA"**

هناك عدد كبير من المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الناشطة في انحاء العالم، وتسهم اسهاما هاماً في مكافحة الأوبئة ومراقبتها ورسم السياسات الاسترشادية لاحتوائها وتقديم الدعم للدول المتضررة. ومن بين المنظمات غير الحكومية التي كان لها دوراً حاسماً ومهماً في متابعة تطور وباء ايبولا، المنظمة غير الحكومية " أليما" Alima.

1. **ب –أ: تعريف المنظمة غير الحكومية " أليما" Alima**

Alima " "أليما" هي منظمة إنسانية طبية شابة تم إنشاؤها في عام 2009 ، وتهدف إلى توفير رعاية صحية جيدة للأشخاص الأكثر ضعفاً، في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الوفيات أثناء حالات الطوارئ والأزمات. تعتمد على أسلوب عمل قائم على الشراكة مع الجهات الفاعلة الإنسانية الوطنية والمجتمعات المحلية، وبالتالي رسخت نفسها كلاعب رئيسي في المساعدات الإنسانية الطبية في إفريقيا. تطمح "أليما" إلى إحداث ثورة في المساعدات الطبية الطارئة وتحويل الطب الإنساني من خلال تعزيز البحث والابتكار لتقوية تأثير الأعمال الإنسانية. خلال 12 عامًا، عالجت "أليما" أكثر من 7 ملايين مريض في 14 دولة وأطلقت أكثر من 30 مشروعًا بحثيًا، بما في ذلك سوء التغذية والملاريا ومرض فيروس الإيبولا و COVID-19.

تتدخل المنظمة في تسعة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء لتقليل الوفيات في الأزمات: النزاعات، وباء الإيبولا، والكوليرا، والحصبة، ووفيات الرضع والأطفال، وسوء التغذية الحاد ... في عام 2015 عالجت "أليما" 650.000 مريض وأجرت 45.000 حالة طارئة في المستشفى.

بدأ تدخل "أليما" لمكافحة مرض فيروس الإيبولا في سبتمبر 2014 وشمل ثلاثة مكونات في جميع أنحاء غرب إفريقيا:

1. علاج المرضى المصابين من خلال إنشاء وتشغيل مركز علاج يضم 40 سريرًا في نزريكوري ، في غابة غينيا
2. تنفيذ تدابير المراقبة الوبائية ومكافحة العدوى في المجتمعات المتضررة، وبطريقة وقائية في السنغال ومالي وبوركينا فاسو.
3. المساهمة في تجربة المعهد الوطني للصحة والبحوث الطبية العلاجية لتقييم فعالية العامل المضاد للفيروسات Favipiravir.

في عام 2016، أعادت "أليما" فتح مركز علاج الإيبولا التابع لها في Nzérékoré لمدة 42 يومًا من أجل رعاية مرضى الإيبولا المؤكدين الجدد. بالإضافة إلى ذلك، "أليما" هي شريك الوكالة الوطنية لسلامة الأدوية والمنتجات الصحية والمعاهد الوطنية للصحة في غينيا لتجربة لقاح الإيبولا PREVAC.

حصلت "أليما" على الجائزة الأولى للاتحاد الأوروبي لعام 2015 عن دورها في مكافحة الإيبولا.[[239]](#footnote-239) وأتيحت لها الفرصة للقاء فرق الوكالة الوطنية لسلامة الأدوية والمنتجات الصحية من البروفيسور Pr Denis Malvy والدكتور Xavier Anglaret، اللذان قاما بتقييم عقار Favipiravir المضاد للفيروسات، كجزء من تجربة في غينيا. وبفضل مرونة فريق الوكالة الوطنية لسلامة الأدوية والمنتجات الصحية معرفته بالمجال ودقته العلمية اللازمة لإجراء تجربة علاجية بشكل صحيح، أصبحت "أليما" أحد مراكز التحقيق لهذه التجربة في أقل من ستة أسابيع. جلبت تنفيذ مثل هذه التجربة العلاجية في مركز علاج الإيبولا في "فورست" أملاً حقيقياً للمرضى وجعل منه ليس مركزاً للموت ولكن مركز رعاية وعلاج.

هذه التجربة السريرية، كما هو الحال في كثير من الأحيان، كان لها أيضًا تأثير مفيد غير مباشر على المرضى، من خلال إجبار جميع أصحاب المصلحة في مشروع الرعاية على زيادة مستوى الرعاية المقدمة، للوصول إلى متطلبات القوة والقدرة على المراقبة اللازمة لإجراء تجربة علاجية.

**2 – ب –ب : جهود المنظمة في مكافحة الوباء**

سيتم إلقاء الضوء على الدور الحاسم الذي لعبته المنظمة غير الحكومية "أليما "، في مكافحة وباء الإيبولا وهذا في جميع أبعاد الاستجابة المنفذة. قبل ذلك يجب إلقاء نظرة سريعة على تاريخ وباء الإيبولا الذي ضرب غرب أفريقيا في عامي 2014 و2015.

في الواقع، كانت المنظمة الدولية غير الحكومية، أطباء بلا حدود، هي التي حددت بداية الوباء، ووضعت عناصر الاستجابة الأولى (مركز علاج الإيبولا في Guéckédou، اعتبارًا من مارس 2014، ونشر الفرق في المناطق الريفية للسيطرة على انتقال الوباء)، ثم تم التنبيه، من أبريل 2014 وبقوة أكبر في جوان 2014، على حجم الوباء وحقيقة أنه لم يعد تحت السيطرة.

بعد خمسة أشهر من البداية الرسمية للوباء تحديدا في 8 أوت 2014، أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ صحية عامة. ثم تم إدراك أن المنظمات غير الحكومية فقط هي القادرة على تعبئة الموارد المالية والبشرية واللوجستية بسرعة ضروري لإنشاء مراكز العزل والعلاج، وأنهم وحدهم الذين يمكنهم الوصول إلى المجتمعات الأكثر تضرراً من الوباء.

كان دور جمعيات الصليب الأحمر الوطنية حاسمًا. بالإضافة إلى ذلك، حاولت منظمة الصحة العالمية وAtlanta CDC (مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها)، بدرجات متفاوتة من النجاح، تنظيم المراقبة الوبائية. كانت جميع المختبرات التي تم نشرها تقريبًا عبارة عن هياكل شبه حكومية وفرق شبه حكومية، بما في ذلك مرفق التأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها، والذي عمل كقوى احتياطية.

أخيرًا، في ليبيريا، عمل الجيش الأمريكي كمقاول رئيسي لبناء غالبية مراكز علاج الإيبولا. ومع ذلك، أدركت جميع هذه الجهات الفاعلة الدور الفريد الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية الدولية في الاستجابة للوباء، ولا سيما دور منظمة أطباء بلا حدود، التي ينبغي لها أن تفعل ذلك. تذكر، أدخل المستشفى أكثر من ثلثي الحالات المسجلة للإيبولا.

إن حقيقة أن إدارة حالة طوارئ الصحة العامة قد تم تفويضها، في الغالب، إلى جهات خاصة. يجب أن تفكر المنظمات غير الحكومية في دورها كعنصر فاعل في مجال الصحة العامة ولكن لا يمكنها القيام بذلك بمفردها. يجب أن تكون عمليات صنع القرار في العمل في مثل هذه الحالات الصحية القاسية أكثر شفافية، وتشمل آليات رقابة ديمقراطية وتسمح بتوزيع واضح للمسؤوليات.

**إمكانية وفائدة علاج المصابين بمرض فيروس الإيبولا**

ساهم حجم الوباء بطريقة فريدة في تطوير معرفة وفهم أفضل لمرض فيروس الإيبولا، فضلاً عن إمكانية الإدارة الجزئية له. في معظم أوبئة إيبولا، كان مستوى الرعاية محدودًا للغاية، وكان دور المنظمات غير الحكومية الدولية غالبًا ما يقتصر على دور الجهات المساعدة للدولة، والتي تشارك بشكل أساسي في عزل المرضى ولكنها لا تقدم القليل من الرعاية أو لا تقدم أي رعاية على الإطلاق. هناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذه الحقيقة الأخيرة:

1-التخطيط الفعلي لمراكز علاج الإيبولا؛2-الخوف من الأمة الملوثة؛3 -قلة المعرفة بآليات المرض والحلول العلاجية. سمحت حلقة الوباء 2014-2015 باختبار الحلول للتغلب على هذه العقبات الثلاثة. لا يفي العمل التقليدي لمركز علاج الإيبولا بالحد الأدنى من الشروط للأطباء والممرضات لإجراء المراقبة الطبية التي تتطلبها حالة الغالبية العظمى من المرضى.

إن القدرة على إخبار الأطباء والممرضات بأنهم سيكونون قادرين على تقديم الرعاية في سياق وباء الإيبولا ليس انتصارًا بسيطًا. لقد أظهر هذا الوباء أنه يمكننا بشكل منهجي توسيع عرض رعاية المرضى المباشرة. إلى جانب العلاج المنهجي للملاريا ، وهو أمر ضروري في مجالات التدخل هذه ،

**الخاتمة:**

بالإضافة إلى تنوعها، يجب الاعتراف بأن المنظمات غير الحكومية التي تساعد في التنمية تشترك في خطاب مشترك. يتم تعريفها كبديل لعمليات التعاون التقليدية ويتم الاعتراف بها على هذا النحو. في الواقع، في مواجهة الطبيعة المرهقة وعمليات التنمية، تقدم المنظمات غير الحكومية نوعاً آخر من التدخل، حيث تنفذ عمليات مخصصة، صغيرة النطاق، تهدف إلى تلبية احتياجات السكان الأساسية، مثل الرعاية الصحية في البلدان الفقيرة.

والعبرة من الوضع الصحي القاسي الذي يمثله وباء الإيبولا في غرب إفريقيا، يعد كارثة إنسانية لا تقل خطرا عن كثير من الحروب والمجاعات والتقلبات الكونية التي يشهدها العالم، يستند إلى حقيقة أن هذا الوباء أكد على الحاجة الملحة لمساهمة هذه المنظمات غير الحكومية بالاستثمار بشكل مكثف في تطوير خبرتها في تسيير أزمات صحية أخرى قد تكون أكثر فتكًا من الإيبولا. فهي الوحيدة القادرة على التصدي لمثل هذه الازمات، وأحسن مثال على ذلك منظمة "أليما "، التي تعد نموذجها على تحالف بين خبراء إنسانيين دوليين ومنظمات غير حكومية وطنية ومعاهد بحثية، حيث طورت، منذ وباء إيبولا 2014-2015 وبالشراكة مع فرق المعهد الوطني للصحة العمومية الفرنسي مشروعًا مشتركًا هدفه تطوير الأدوات والموارد اللازمة للتصدي لحالات الطوارئ الصحية الإنسانية.

واخيراً، فبالرغم من تزايد دور المنظمات غير الحكومية المعنية بالشأن الصحي، فإن العالم مطالب اليوم بالتنسيق مع هذه المنظمات على مستوى عال وتدعيمها للحد من انتشار الاوبئة، إضافة إلى التشجيع على نشر الوعي في المجتمعات للخطوات التي يلزم للفرد أن يعمل عليها في حال انتشار الأوبئة، وأن تكون جزءا من المناهج التعليمية في التعليم العام.

**قائمة المراجع**:

- صلاح عامر: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، مصر، 2008

- محمد نعمان جلال: العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولية، مجلة السياسة الدولية عدد 145، السنة السابعة والثلاثون، جويلية 2001

- **عميمر نعيمة**، دمقرطة منظمة الأمم المتحدة، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة الأولى، 2008

عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، 2010

**بدر ناصر المطيرى**، مستقبل الوقف في الوطن العربي، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003،

**نجوى سمك والسيد صدقي عابدين**، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، جامعة القاهرة مركز الدراسات الاسيوية 2002

**ماجدة أحمد محمود**، المنظمات غير الحكومية الدولية: دراسة نظرية رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007

-**Peter Willetts**, what is a Non-Governmental Organization? Centre for international politics, school of social science, city university, Northampton Square, (page téléchargée de: [www.City](http://www.City) University, London) le 19/6/2021.

- **P.A Reynolds**, An Introduction to International Relations, ed 8th, London Longman Group Limited 1978,

- **Peter Willetts.** Transnational Actors and International Organization Global Politics in The Globalisation of Word Politics: An Introduction to International Relations, ed John Baylis and steve Smith, 2nd, ( New York: Oxford University Press 2001)

- **M.Merle**, Sociologie des Relations Internationales. Paris Dalloz, 1982, 3eme ed,

- Legislative Review of the Draft Law of Non-Governmental Organizations April 2009. Prepared by the institute for International Law and Human Rights in conjunction with the Iraqi Civil Action Network,p2.

- World Bank Civil Society Organizations، <http://www.Worlf> Bank.org/document

- "The Basics of Non-Governmental Organizations", www.thoughtco.com, Retrieved 13-06-2019.

- [https://www.almrsal.com/post/1021603\*-2](https://www.almrsal.com/post/1021603*-2) , consulté le 19/06/2021 à 16h.50.

**الملتقى الافتراضي الوطني الأول حول: دور المنظمات غير الحكومية في التصدي للأوبئة العالمية**

**عنوان المداخلة: تظافر جهود المنظمات غير الحكومية في مكافحة جائحة كوفيد\_19.**

**د. بخوش سامي، أستاذ محاضر (أ)**

**قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1**

Sami.bekhouche@univ-batna.dz

**د. بوراس وفاء**

**دكتوراه، مخبر الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة1**

[wafa199221@gmail.com](mailto:wafa199221@gmail.com)

ملخص:

تعتبر المنظمات غیر الحكومیة شریك دولي معترف به من طرف اشخاص المجتمع الدولي نظرا لتأثیرها في مجرى العلاقات الدولیة لما تقوم به من اعمال جبارة لصالح البشریة عامة وهذا ما أظهرته في الوقت الحالي مع الانتشار الرهیب و المفاجئ لفیروس كورونا و الذي لحق اغلب دول العالم و بعد اعلان منظمة الصحة العالمیة لحالة طوارئ و اعتباره جائحة سارعت المنظمات غیر الحكومیة كعاداتها لمد ید العون لمختلف الدول لمحاولة القضاء على هذه الكارثة البيولوجية العابرة للحدود الدولية.

**Abstract**

Non-governmental organizations are regarded as an international partner recognized by the international community for their impact on the course of international relations and for their considerable aid and contributions to the benefit of humanity, something done with the alarming spread of the Covid 19 virus in all the world. After the declaration of the World Health Organization of the case of emergency, the NGOs rushed to lend a hand to various countries to try to eliminate this biological catastrophe which crossed international borders.

**مقدمة:**

لم يكن عام 2020 ً عاما عادي حيث اضطر العالم بأسره إلى مكافحة جائحة عالمية ، في خضم أزمات إنسانية مستمرة، ولم يزد فقط الصراع والعنف من تفاقمها ولكن أيضا كانت لأثار التغير المناخي دور في ذلك، مثل أكبر اجتياح للجراد خلال جيل واحد. ففي أقل من عام واحد سجلت أكثر من 82 مليون حالة إصابة بـعدوى كوفيد-19 ،و8.1 مليون حالة وفاة وفيُ ذلك الإطار الزمني، سجلت نسبة 30 بالمائة من حالات الإصابة بـعدوى كوفيد-19، و39 بالمائة من حالات الوفاة من إجمالي النسبة العالمية لكوفيد-19 في الدول المشمولة بخطة الاستجابة الإنسانية العالمية.

ولقد ساعدت التطورات الأخيرة في جميع أنحاء العالم في إظهار كيفية تفاعل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في مواجهة جائحة فيروس كورونا. وعلى سبيل المثال، في إنجلترا، دخلت هيئة الخدمات الصحية الوطنية في اتفاقية مع القطاع الخاص لإعادة تخصيص قدرات المستشفيات الخاصة لصالح الهيئة.. وفي أيرلندا وإسبانيا، جعلت الدولة جميع المستشفيات الخاصة عامةً طوال فترة أزمة فيروس كورونا . أمّا في العالم العربي فتُعد استجابة المجتمع بأسره لجائحة فيروس كورونا حاسمةً من حيث الأهمية، فقد أصبحت البلدان تعتمد بشكل متزايد على الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما القطاع الخاص، لتوفير الرعاية الصحية، وإنّ أي استجابة تشمل الدولة وحدها قد لا تكون كافية للتصدي للجائحة . ومع ذلك، ثمّة تساؤلات حول كيفية تعاون وتكاتف الجهات والمنظمات وغير الحكومية في الدول العربية لتقديم خدمات رعاية صحية عالية الجودة للجميع. وكشَف انتشار الجائحة عن أنماط مشتركة بين الدول العربية يمكنها أن تساعد في بلورة رؤى حول الدور المستقبلي للجهات الفاعلة غير الحكومية.

ولا تمثل جائحة كورونا حالة طارئة في مجال الصحة العامة على نطاق العالم فحسب، بل أضحت كذلك أزمة اقتصادية دولية، من المرجح أن توسع هوة التفاوتات وتؤثر على الفقراء والفئات الضعيفة أكثر من غيرهم. وقد تسببت الجائحة في صدمة عالمية ومحلية لجميع البلدان. فعلى الصعيد العالمي، ترتب على ذلك تراجع كبير في الصادرات، خاصة المواد الخام؛ وانخفاض في أسعار السلع الأساسية إلى مستويات تاريخية متدنية؛ وتراجع حاد في الخدمات مثل السياحة؛ وانخفاض حاد في التحويلات المالية ق وعلى المستوى القطري، ترتب على هذا تكبد تكاليف مباشرة مرتبطة بالمرض والرعاية الصحية، وانعدام اليقين؛ وتكاليف غير مباشرة تتعلق بتدابير الاحتواء والتخفيف المفروضة للحد من انتشار المرض، مثل انخفاض العمالة، والقدرة على النتاج، والإنتاجية، ، وتآكل رأس المال البشري. ومما يجعل من التعامل مع هذا الطارئ الصحي صعبا دون عالج؛ فسيحصد مالا يحصى من الأرواح، وإذا فرضت تدابير صارمة الاحتواء انتشار المرض، فقد ينتج عن ذلك ركود بالغ العمق، يخلف تأثيرات سلبية على الفقر والضعف ورأس المال البشري.

فمن هذا التقديم البسيط نطرح إشكالية مداخلتنا التالية:

**فيما تتمثل أهمية ونجاعة تدخل المنظمات غير الحكومية في مكافحة فيروس كورونا؟**

**أولا: الإطار العام لماهية المنظمات غير الحكومية.**

لعبت المتغيرات الدولية الجديدة دورا هاما في تزايد دور المنظمات غير الحكومية فـي العلاقـات الدولية بشكل عام وفي ظل جائحة كورونا بشكل خاص ، خاصة مع التطور التكنولوجي وكذا التقدم الهائـل في مجال الاتصال والمواصلات والتقنية الحديثة التي ساهمت في ازدياد درجات الانكشافية. وقبل التطرق إلى دور المنظمات غير الحكوميـة، أردنـا تخصـيص المحور الأول للتعريـف بالمنظمات غير الحكومية من خلال سرد لمحة تاريخية حول نشأتها وكذا تعريفها بالإضافة إلـى الإطـار القانوني لها.

فظاهرة التنظيم الدولي المعاصر ليست بالأمر المحدث باعتبارها ميزة انسانية خالصة، فتاريخيا ظهور الصور البدائية للمنظمات الدولية الحكومية او غير الحكومية عائد الى ثلاثة عوامل اساسية: أولها التحول الفكري المرافق للثورة الصناعية اين أصبح الأفراد مهتمين اكثر بالعمل لتحسين ظروفهم الحياتية، ثانيها نمو النزعة القومية من خلال تنامي عدد الدول الوطنية خلال القرن التاسع عشر، غير أن ذلك لم يكن على حساب النزعة الدولية، فالعالم آنذاك بدا في الاتجاه نحو التقارب من الناحية السياسية، خاصة بفعل شيوع الثورة الصناعية الرأسمالية في أوربا والعالم الجديد، أما العامل الثالث فكان لوجيستيكيا، ارتبط أساسا بتنامي وسائل الاتصال والمواصلات التي شكلت عاملا مهما في نمو نظم الاتصالات الأوروبية، بدء بعمليات إصلاح قطاع البريد في بريطانيا سنة 1840 الذي امتد بعدها الى الدول الأخرى، ثم تأسيس اتحاد البريد العالمي سنة 1874، اضف الى ذلك بداية شيوع نظم التلغراف منذ 1840[[240]](#footnote-240).

وقد حدد Thomas Richard Davies تطور المنظمات غير الحكومية تاريخيا بخمسة فئات من العوامل هي:

1. الثورة المعلوماتية والتكنولوجية خاصة في مجالات الاتصالات والنقل.
2. نمو >الاقتصاد العالمي إذ يمكن ملاحظ العلاقة الطردية بين زيادة مستويات تعمق عولمة الاقتصاد وبين توسع المجتمع المدني العبر قومي والعكس صحيح.
3. العوامل الاجتماعية المتمثلة في التغيرات الديمغرافية مثل النمو الحضري، والتغيرات الفكرية الممثلة في تشكل وعي عالمي بالقضايا العالمية.
4. تأثيرات القضايا السياسية كالدمقرطة والسلام الدولي، والبيئة وحقوق الإنسان، والتي أصبحت قضايا سياسية عبر قومية بالدرجة الأولى، وما صاحبها من تطور لقواعد القانون الدولي والمعايير الدولية الخاصة بتلك القضايا.
5. العوامل الداخلية المتمثلة في خصائص تلك المنظمات نفسها، أي درجة الوحدة والتنسيق فيما بينها، وطبيعة أهدافها وتبعات أعمالها، والتي يمكن أن تتسبب في توسع أو تراجع حجم قطاع المنظمات غير الحكومية الدولية.[[241]](#footnote-241)

اذ انهاأصبحت تتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة منذ سنة 1950 وفق ما تنص عليه المادة 71 من ميثاق المنظمة الأممية[[242]](#footnote-242)، ويعرف البنك الدولي المنظمات الغير حكومية NGOs على أنها "مؤسسات أو جماعات مستقلة بشكل كلي أو جزئي عن الحكومات والهادفة أساسا إلى تحقيق غايات إنسانية أو تعاونية دون الأهداف الربحية"[[243]](#footnote-243).

إن المنظمات الدولية غير الحكومية هي جمعيات دولية طوعية لا تستهدف الربح ولا الخسارة تابعة لمؤسسات الدول ينظمها مواطنون ذوو جنسيات مختلفة على أساس دولي ويتمحور عملها حول نشاطات حماية حقوق الإنسان و تؤذي طائفة متنوعة من الخدمات والمساعدات الإنسانية لحقوق الانسان ويقودها أشخاص دوو اهتمامات مشتركة وفق القانون الداخلي للدولة التي قدمت لها الاعتماد والمقر الدائم وتربطها علاقات وطيدة مع هيئة الأمم المتحدة.

وتقوم المنظمات غير الحكومية بدور فعال في تكوين ثقافة عالمية لحقوق الانسان وهي بحكم طبيعتها لديها الحرية في التعبير و المرونة في العمل و الحركة مما يسمح لها في ظروف معينة بأداء مهام لا تستطيع ولا ترغب الحكومات القيام بها، و إن الهدف الأساسي لمنظمات حقوق الانسان هو النضال من أجل حماية وترقية حقوق الانسان بكل الوسائل القانونية و السلمية المدنية وإشاعة قيم وثقافة حقوق الأنسان على نطاق واسع من العالم .[[244]](#footnote-244)

**ثانيا: فعالية المنظمات غير الحكومية في مجال التصدي لجائحة كوفيد-19.**

أظهرت جائحة فيروس كورونا أنّ المشاركة المنتظمة والشاملة مع الجهات الفاعلة من غير الدول تبدو غائبة عن الاستجابة الوطنية للبلدان. وتتطلب الوقاية الناجعة والمكافحة الفاعلة لانتشار كوفيد-19 استجابةً عالية التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في توفير نطاق واسع من الخدمات، بما في ذلك الوقاية من فيروس كوفيد19 ومكافحته والحفاظ على الخدمات الأساسية.

وهناك حاجة ملحة إلى إقامة نظم صحية من طرف المنظمات غير الحكومية قادرة على الصمود وقوية، تشمل الفئات الضعيفة أو التي تعيش ظروفا هشة، وتكون قادرة على التنفيذ الفعال للوائح الصحية الدولية. فالأوبئة في المستقبل قد تتجاوز، في ظل غياب الاهتمام الدولي، حالات التفشي السابقة من حيث الشدة والخطورة، ولذلك تؤكد على الأهمية القصوى للتوعية، وتبادل المعلومات والمعارف العلمية وأفضل الممارسات، والتعليم الجيد، وبرامج الدعوة بشأن الأوبئة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، باعتبارها تدابير فعالة للوقاية من الأوبئة والتصدي لها.

وللتعاون الدولي ولتعددية الأطراف دور مهم في التصدي للأوبئة. ونحن بحاجة إلى التأكيد على أهمية الشراكة والتضامن بين كل فرد ومجتمع ودولة، والمنظمات الإقليمية والدولية سواء الحكومية أو غير الحكومية، في جميع مراحل إدارة الوباء، وكذلك بأهمية النظر في اعتماد المنظور الجنساني في هذا الصدد. وحتى في البلدان التي وضعت فيها الحكومة سياسات للتعامل مع الجهات الفاعلة والمنظمات غير الحكومية، كان هناك غموض وعدم اتساق في التنفيذ. ويمكن ملاحظة ذلك في لبنان، فعلى الرغم من هيمنة القطاع الخاص في تقديم الخدمات، والقرار الوزاري بإشراك القطاع الخاص في مكافحة انتشار فيروس كورونا، إلا أنه لا توجد خطة واضحة للتنسيق بين الحكومة والجهات الفاعلة غير الحكومية. ولربما يُعزى ضعف مشاركة المستشفيات الخاصة في لبنان إلى ارتفاع تكاليف العلاج، والحاجة إلى تدابير السلامة ومكافحة العدوى، وتأخّر تعويضات المسدّدين من الأطراف الثالثة،[[245]](#footnote-245)

و مـع تفشـي فیـروس كورونـا مـع نهایـة 2019 وبدایـة 2020 وتصـنیفه مـن طـرف منظمـة الصـحة العالمیـة كوبـاء عـالمي و اعتبـاره جائحـة وبائیـة عالمیـة تحركـت المنظمـات غیـر الحكومیـة باذلـة مجهـودات كبیـرة عبـر أنحـاء العـالم مـن اجـل تقـدیم المسـاعدات لإیقـاف تفشـي الوبـاء خاصـة فـي الـدول الفقیـرة و الـدول التــي فیهــا نزاعــات مســلحة حیــث تعمــل هــذه المنظمــات كهمــزة وصــل لنقــل الأدویــة و المعــدات الطبیــة مــع مختلف أشخاص المجتمع الدولي باعتبارها شریك مهم دولیا أثبتت مند العدید من السـنوات دورهـا الفعـال فـي حمایـة حقـوق الإنسـان فـي مختلـف المجـالات و خاصـة فـي الحـالات المستعصـیة كـالحرب و الانتهاكـات والأوبئة العالمیة[[246]](#footnote-246) .

**ثالثا: مساعي وجهود المنظمات غیر الحكومیة في ایقاف تفشي جائحة كورونا:**

بعد إعلان منظـــــــمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في بدایة 2020 ان فیروس كــــــورونا(كوفید 19) یصنف كوباء عالمي و نظرا للسرعة الغیر المتوقعة لانتشار هدا الفیروس بشكل عابر للحدود خاصة بعد دخوله الى دول أسیویة أخرى و استمرت موجات انتشاره السریعة و لا محدودة إلى عدة مناطق و دول في افریقیا و اوروبا . سارعت المنظمات غیر الحكومیة بالضغط على منظمة الصحة العالمیة بضرورة اعلانها على ان هدا الفیروس ( كوفید 19 (لا بد من اعلان حالة الطوار ئ علیه و تصنیفه ضمن الجائحة العالمية.

ويتزايـد أيضـا الاعتـراف بالمنظمـات غيـر الحكوميـة بوصـفها جهـات فاعلـة مهمـة فـي التنميـة الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصـادية ويـزداد دور هـذه المنظمـات أهميـة فـي ميـدان الصــحة نظرا إلى تأثر الحصائل الصحية بالسياسات في قطاعات أخرى و المحددات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية الأوسع نطاقا. ويبين عمل هذه المنظمات في تناول المحددات الصحية وتعزيز الإنصاف الدور الحاسم الذي تضطلع بع في ربط الصحة بالسياسات في القطاعات المعنية الأخرى.[[247]](#footnote-247)

وقد شملت أشكال التعاون ومساعي المنظمات الغير الحكومية في وضع القواعد والمعايير وتنفيذها ورصدها والعمل المشترك أو عقد الشراكات لتوجيه الانتباه إلى مسائل حاسمة في ميدان الصحة إلا أن التغيرات الطارئة على دور المنظمات غير الحكومية في ذلك الميدان والناشئة جزئيا عن التغيرات الوبائية خاصة في ظل جائحة كوفيد 19 ، حيث أن هذه التحديات الصحية تستلزم تطوير سبل التعاون. وعلى سبيل المثال، يقدم عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية والدينية خدمات الرعاية ويكمل جهود النظم الصحية الوطنية. وفضلا عن ذلك تظل البحوث التي تجريها المنظمات غير الحكومية تحدد صيغة توجه المعارف المكتسبة واستخدامها.[[248]](#footnote-248)

فمثلا قد ساهمت العديد من المنضمان غير الحكومية في التصدي لهذا الوباء كمنظمة أطباء بلا حدود ومنظمة الصليب الأحمر وغيرها من المنظمات الأخرى.... فبتفشي فیروس كورونا تعمل منظمة الاطباء بلا حدود جاهدة على مواجهة هدا الفیروس بمختلف الوسائل المتاحة لدیها خاصة في اماكن النزاعات والحروب في مختلف الدول الإفريقية والأسیویة ففي دولة الیمن مثلا قد حذرت منظمة أطباء بلا حدود مند بدایة فیروس كورونا، من كارثة تجري في الیمن مع انتشار فیروس كورونا المستجد، في البلد الذي تدمره الحرب المستمرة منذ 5 سنوات. كما أقرت المنظمة في تقاریرها مند بدایة مواجهتها لهدا الفیروس انه لا یمكن معرفة العدد الدقیق لحالات الإصابة، بسبب انهیار النظام الصحي بفعل الحرب وافتقار السلطات إلى وسائل الاستجابة لهذه الجائحة من معدات الوقایة الصحیة والمواد اللازمة لإجراء الاختبارات، وتجدر الإشارة إلى أن منظمة أطباء بلا حدود تدیر المركز الوحيد المخصص لفیروس كورونا المستجد في جنوب الیمن[[249]](#footnote-249). وترفض مستشفيات محلیة أخرى استقبال مرضى مع أعراض مشابهة لأعراض الفیروس و قد كانت منظمات الإغاثة الدولیة حذرت من أن وصول كورونا ینذر بكارثة بسبب القطاع الصحي المنهار بفعل سنوات الحر ب.[[250]](#footnote-250)

تضم شبكة الخدمات اللوجستية للعمل الإنساني الهيئة الفرنسية للمساعدة الإنمائية والتعاون التكنولوجي (ACTED)، ومنظمة العمل لمكافحة الجوع (Action contre la faim)، والصليب الأحمر الفرنسي (Croix-Rouge française)، والمنظمة المعنية بمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة (Handicap International)، ومنظمة أطباء العالم (Médecins du Monde)، ومنظمة أوكسفام إنترمون (Oxfam Intermón)، ومنظمة المشروع الدولي (Plan International)، والمنظمة الدولية للإسعاف الأولي (Première Urgence Internationale)، وجمعية التضامن الدولية (Solidarités International). وتتعاون عدة منظمات غير حكومية مع شبكة الخدمات اللوجستية للعمل الإنساني من أجل الاستجابة الإنسانية لوباء فيروس كورونا، ومنها منظمة التحالف من أجل العمل الطبي الدولي (Alima)، ومنظمة بيوبور (Bioport)، ومنظمة كير الدولية (CARE)، وجمعية عقد الأمل (La Chaîne de l’espoir)، ومنظمة ميدير (Medair)، وجمعية التضامن من أجل مكافحة مرض الإيدز (Solidarité Sida)، وما إلى ذلك.[[251]](#footnote-251)

بينما تبدأ مختلف البلدان العودة إلى الأوضاع الطبيعية، سيتعين على المنظمات غير الحكومية أن تعد العدة لحماية الناس من احتمالات انتشار جائحة كوروناً مجددا ومن الجوائح المستقبلية. حيث انتشار جائحة كورونا مجددا يتطلب توسيع شبكات الأمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، وتكييفها لتكون أسرع حركة في مواجهة الصدمات ، قدرا من التمويل، بما في ذلك تمويل طارئ للاستجابة للأزمات، فضلا عن تحديث أنظمة إيصال المساعدات، مثل السجلات فضال والمدفوعات الرقمية. كما إن توسيع نطاق التأمينات الاجتماعية ليشمل غير المتمتعين به من قبل أرباب األعمال، يعد ضروريا كذلك في تحقيق التغطية الشاملة للحماية الاجتماعية. وربما تطلب ضمان استمرارية الإمدادات الغذائية والدخل بالمناطق الريفية، تقديم الدعم للمزارعين، فيما يتعلق بالمدخلات، على سبيل المثال. وتتوقف استئناف عملية التعلم، وإعادة فتح المدارس، على ضمان سالمة المدارس واستعدادها لتقديم الدعم للطالب وأولياء الأمور. وربما كانت هناك حاجة إلى تقديم حوافز مالية، إعادة الطالب ً عن إعداد برامج من الفئات الضعيفة إلى مقاعد الدراسة، فضال ً لتلبية احتياجات فئات محددة معرضة لمخاطر مصممة خصيصا عالية. وستكون هناك فرص إعادة البناء على نحو أفضل بعد انتهاء الجائحة. فتعزيز قدرة الأسر والخدمات على الصمود والتحمل، يتوقف على تحسين البنية التحتية، مع ضرورة العمل على إيجاد بيئة تنظيمية أفضل، وزيادة سبل الحصول على المياه والصرف الصحي والكهرباء، واتصالات النطاق العريض

سيكون للتعاون الدولي مع المنظمات غير الحكومية ومنظمة الصحة العالمية خاصة دور بالغ الأهمية في محاربة الجائحة: ضمان توفر المستلزمات الطبية، وتوفير الحوافز المناسبة لتطوير وإنتاج الاختبارات والعلاجات واللقاحات الجديدة. ومن الممكن استخدام الشراء المركزي، وتعهدات الشراء المسبقة، والتعاون الدولي في مجال براءات الاختراع والبحوث، لتحفيز الإبداع والتعجيل بإنتاج اللقاحات والاختبارات، وإتاحتها، وتيسير كلفتها. لتوفير الدعم المالي ً أيضا ً وسيكون التعاون الدولي ضروريا للبلدان منخفضة الدخل، بما يسمح باستجابة فعالة للبعدين الصحي والاقتصادي للأزمة، بما في ذلك توسيع شبكات الأمان وصون رأس مال البشري وسبل كسب الرزق. وفضلا عن ذلك سيكون لجهود التعاون البحثي الدولية على مستوى الجامعات دور مهم في المسعى العالمي للتوصل إلى حلول لمثل هذه الجائحة.[[252]](#footnote-252)

**"من الممكن أن تخلف الجائحة آثارا سلبية عميقة على الأفراد وإنتاجيتهم على المدى الطويل. ومن شأن القيادة القوية، والعمل المنسق بين مختلف القطاعات، ومشاركة المجتمع بأسره، أن يحمي الأفراد والاقتصاد، ويعزز التعافي من أجل النمو في المستقبل"[[253]](#footnote-253)**

كذلك بذلت الكثير من الجهود من طرف المنظمات غير الحكومية لزيادة تسلسل التمويل في الوقت المناسب إلى الجهات الفاعلة الأقرب إلى الخطوط الأمامية للاحتياجات الإنسانية والعمل الإنساني. على الجانب الإيجابي كان للتمويل المرن المقدم بواسطة المنظمة الدولية للهجرة إلى المنظمات غير الحكومية والشركاء في الخطوط أمامية أثر كبير في توفير خدمات الرعاية الصحية الضرورية وفي تحقيق اللامركزية في الاستجابة لكوفيد-19.

قام الشركاء ببناء مرافق للعزل والعالج، وشراء وإرسال معدات الوقاية الشخصية واللوازم الصحية، وتعيين وتدريب الموظفين؛ كما عزز الشركاء قدرات مقدمي الخدمات الصحية والشبكات المجتمعية في العديد من البلدان، بما في ذلك جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. واصلت المنظمات غير الحكومية الدعوة إلى انتهاج عمليات داخلية أكثر مرونة لتعجيل الجداول الزمنية للشراكة، بما في ذلك النماذج المبسطة ذات النشاطات والنتائج القابلة للتعديل، وخففت من إجراءات عمليات المراجعة والموافقات الداخلية للشراكات ذات الصلة. بكوفيد-19 ،وإطلاق آليات التوقيعات الرقمية. كانت المفوضية السامية لأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أول وكالة تابعة لألمم المتحدة تصدر مبادئ توجيهية بشأن زيادة المرونة للشركاء من المنظمات غير الحكومية في أفريل 2020 ،وقدمت للشركاء مرونة أكبر في تخصيص اعتمادات تقديرية في الميزانية، وإصدار توجيهات تسمح لمكاتبها القطرية بالتعجيل بالإفراج عن الأقساط المالية، وخفض متطلبات إعداد التقارير، واتجهت نحو قبول الوثائق الرقمية.

كذلك تعمل المنظمات غير الحكومية مع السلطات والجهات الفاعلة في مجال الصحة لتيسير عمليات العزل والتباعد الجسدي، وإدارة الحجر الصحي عند الحاجة، ويشمل ذلك تحويل المرافق الصحية الحالية إلى مرافق للعالج والعزل الصحي داخل مواقع النازحين، وكذلك سعت المنظمة إلى تقديم الإمدادات والمعدات، ونقل الحالات المشتبه أو المؤكد إصابتها بعدوى كوفيد-19 في 43 دولة مشمولة بخطة الاستجابة الإنسانية العالمية. أما في مدينة كوكس بازار ببنغلاديش تم تأسيس ثالثة مراكز لعالج وعزل المصابين بالتهاب الجهاز التنفسي الحاد. كما أنشأت المنظمة الدولية للهجرة قسمين للوالدة، تحصل فيهما النساء الحوامل – من المشتبه أو المؤكد إصابتهن بعدوى كوفيد-19 - على رعاية ما قبل الوالدة وضمان والدة آمنة لهن، كما يدعم هذا التدخل تعقب مخالطي المصابين بعدوى كوفيد-19 داخل مخيمات اللاجئين من الروهينغا

وقد قال مارك لوكوك وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

**"نمتلك ما يدعونا لنشعر بالأمل؛ ، ولكن فالسرعة التي خرجت بها لقاحات فعالة للنور تعد إنجازً تاريخيا للبشرية تولكن تراءى لنا في نفس الوقت الخطر الكامن في العجز عن مساعدة دول العالم الأكثر ضعفًا، لتكون الأشهر الستة المقبلة فترة مصيرية، ولتشكل قراراتنا اليوم مسار سنوات قادمة"[[254]](#footnote-254)**

**خاتمة:**

عملت المنظمات غیر الحكومیة على بحث إمكانية اللجوء إلى المفاهيم الحديثة للمسؤولة الدولیة التي توجب التعويض عن الاضرار التي تترتب عنها الاوبئة و الفيروسات الفتاكة بالبشرية والتي هدفها هو اتخاذ التدابير الاحترازية و الوقائية من طرف المجتمع الدولي لحمایة الإنسان والبشرية معا. و هذا ما تقوم به المنظمات غیر الحكومیة حاليا من دور فعال بالتحسيس و التوعية بالإدراك الفعلي بأهمية حمایة الأشخاص من الأضرار المحدقة بها خاصة بضرورة التصدي بإحكام لهدا الهاجس والوباء الخطير الذي أرعب العالم. مما جعل المجتمع الدولي كـــــــــكل بتحمل جانب من المسؤولية على هذه الأضرار التي لحقت بالبشرية.

وكما قال أنطونيو غوتيريش الأمين العام لألمم المتحدة:

"**لقد حانت ساعة تغيير المسار والتحول نحو الاستدامة، وهذا العام أمامنا فرصة ٌ مثالية لتحقيق ذلك، انطلاق ا من تعافينا من جائحة كوفيد-19 واستكماًل للتحول من حالة الهشاشة إلى تعزيز القدرة على الصمود"**

و أمام هذه الجائحة الخطيرة تهافت العالم إلى مواجهة فيروس كورونا بكل ما يملك من عدة وعتاد، بتسخير جميع الإمكانيات المادية و البشرية والعسكرية و الأمنية والمدنية، وضخت الاموال بالمليارات و أغلقت المساجد والمدارس والجامعات و الملاعب ومراكز التكوين للتصدي لهذا الوباء. واشترك الجميع من منظمات دولية حكومية وغير حكومية في صنع الكمامات و السوائل المعقمة، وتم استيراد أسرة الانعاش المجهزة بوسائل التنفس و الكمامات بكميات هائلة كتدابير احترازية.

**الهوامش:**

1-Bill Seary, "The Early History: From the Congress of Vienna to the San Francisco Conference", in The Conscience of the World' The Influence of Non-Governmental Organisations in the UN System, eds: Peter Willetts (London, David Davies Memorial Institute of International Studies, 1996), p. 17-18

2-Thomas Richard Davies, "The Rise And Fall Of Transnational Civil Society: The Evolution Of International Non -Governmental Organizations Since 1839"(Working Paper presented in: CUTP/003, London: Centre for International Politics, City University, 2008), pp. 5-6.

3-Gilbert gagné, "1-International Trade Rules And States: Enhanced Authourity For The Wto", in Non-State Actors and Authority in the Global System, eds: Andreas Bieler,Richard Higgott,Geoffrey Underhill (UK: Rutledge, 2004), p. 244.

4- Le Professeur Marcelo Dias Varella, Le rôle des organisations nongouvernementales dans le développement du droit international de l’environnement Centre Universitaire de Brasília, Chercheur du Conseil National de Recherche Scientifique, janvier 2005

5--World Health Organization (WHO). (2020). An action plan to engageة3-the private sector in the response to COVID-19. Consultation draft of Interim Guidance 30 March 2020. Retrieved: from: : http://hgovocollab.org/en/mode/4365.

**6**-جورج عيسى، تداعيات فدروس كورونا على المجتمع المدني، على الموقع الإلكتروني التالي: www.researchgate.ne

7--تقرير عن منظمة الصحة العالمية الموقع الالكتروني: : [www.who.int/ar/emergencies.com](http://www.who.int/ar/emergencies.com)

8-سامر ابو رمان، فیروس كورونا وهل للمنظمات الإنسانة دور؟ الخمیس 27/فيفري/2020 ، الساعة: 7:36.مساء

9-niknews.com/tags/coronavirus-covid-19

10-العربي وهیبة، بن یوسف بن خدة، جهود المنظمات غیر الحكومیة في مواجهة جائحة كورونا، حوليات جامعة الجزائر 1، لمجلد: 34 /عدد خاص : القانون و جائحة كوفید19 ، ص: 177.

11- <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/le-ministere->

12-أنطوان جمیل، دور المجتمع المدني في مجابهة فیروس كرونا، 1/مارس/ 2020 ، على الموقع الإلكتروني :: www.unated solidaration.net

13-https://www.worldbank.org/en/publication/human-capital

14-خطة الاستجابة الإنسانية العالمية كوفيد-19، لتقرير المرحلي النهائي 22 فبفري 2021، على الموقع:

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/GHRP\_ProgressReport\_18FEB\_Arabic\_Final.pdf

**تحديات دور منظمة أطباء بلا حدود في ادارة ازمة وباء كورنا في اليمن.**

**د/سميرة . ناصري .**

**مؤسسة الانتماء: جامعة عباس لغرور خنشلة كلية الحقوق والعلوم السياسية .**

**الدرجة العلمية: أستاذ محاضر أ.**

**بلد الانتماء: الجزائر**

**البريد الإلكتروني:** [nasri\_samira@yahoo.fr](mailto:nasri_samira@yahoo.fr)

**هدى بهلول .**

**مؤسسة الانتماء :جامعة عباس لغرور خنشلة كلية الحقوق والعلوم السياسية .**

**الدرجة العلمية: طالب دكتوراه.**

**بلد الانتماء: الجزائر**

**البريد الإلكتروني:** [badjaa81@gmail.com](mailto:badjaa81@gmail.com)

**ملخص المداخلة:**

تعد منظمة "أطباء بلا حدود" واحدة من أهم المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي، حيث تتمثل مهمتها الأساسية في تقديم المساعدات الطبية الطارئة للمجتمعات المتضررة من أزمات مختلفة في العالم، سواء كانت صراعات مسلحة أو كوارث طبيعية أو أمراض وبائية.

وخلافاً للأوبئة التي واجهها اليمن في الست سنوات من الحرب، فإن فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) يشكل تحديات غير مسبقة حيث قالت منظمة "أطباء بلا حدود" إن اليمن مقبل على "كارثة" جراء تفشي فيروس كورونا المستجد في هذا البلد الفقير. وأضافت المنظمة في بيان أنه يصعب معرفة العدد الدقيق لحالات الإصابة بوباء كوفيد-19، بسبب انهيار النظام الصحي وغياب وسائل الاستجابة للجائحة، من معدات الوقاية الصحية والمواد اللازمة لإجراء الاختبارات، كل هذا يعد من تحديا تواجه سيرورة عمل منظمة أطباء بلا حدود في اليمن في مجابهة فيروس كورونا المستجد، لذا وجب التحرك بسرعة والعمل على استراتيجيات تحول دون وقوع الكارثة في هذا البلد.

**abstract**

MSF is one of the most important NGOs in the world, with the primary mission of providing emergency medical assistance to communities affected by different crises in the world, whether armed conflicts, natural disasters or epidemic diseases.

Unlike the pandemics Yemen has faced in the six years of war, the novel coronavirus (COVID-19) poses unprecedented challenges, with Médecins Sans Frontières (MSF) saying Yemen is heading towards a "catastrophe" as a result of the new coronavirus outbreak in the impoverished country. The exact number of COVID-19 cases due to the collapse of the health system and the lack of means to respond to the pandemic is difficult to determine, as is the fact that MSF's work in Yemen is challenging, MSF needs to act quickly and work on strategies to prevent the disaster in the country, MSF added in a statement.

**مقدمة:**

في ظل انتشار الحروب والنزاعات والأوبئة في أنحاء العالم خاصة في افريقيا والشرق الأوسط تصبح الحاجة إلى المنظمات الغير حكومية ضرورة ملحة للحكومات والشعوب لما لها من استقلالية وحيادية تتيح لها تقديم المساعدات خلف خطوط الصراعات والنزاعات والكوارث والأوبئة، ومن بين هذه المنظمات الغير حكومية منظمة أطباء بلا حدود وهي منظمة طبية انسانية دولية مستقلة يستند عملها تقديم المساعدات الطبية للشعوب المتضررة بغض النظر عن العرق أو الدين أو الانتماء السياسي.

تبذل منظمة أطباء بلا حدود مجهودات جبارة في الآونة الأخيرة جراء جائحة covid19)) في العديد من مناطق العالم بشكل عام واليمن بشكل خاص، خاصة بعد الحرب في اليمن ما ترتب عنه من تداعيات اقتصادية وانسانية كالفقر وعدم الرعاية الصحية ...الخ علاوة عن ذلك مخلفات جائحة covid19) )، الأمر الذي أدى الى وجود حزمة من التحديات تعيق عمل المنظمة في مناطق مختلفة في اليمن لمواجهة تفشي وباء كورونا.

**1.أهمية الموضوع**: على ضوء ما تقدم تكمن أهمية موضوع هذه الورقة البحثية في البحث عن الجهود التي تبذلها منظمة أطباء بلا حدود في مكافحة وباء كورونا ومنع انتشاره في اليمن والتي تتطلب الوعي الصحي والاجتماعي من قبل اليمنيين.

**2.خلفية الموضوع:** أصبح دور المنظمات الدولية غير الحكومية وتأثيرها في الصحة العالمية موضوعاً شديد الأهمية نتيجةً للتغيرات الديموقراطية في البيئة السياسية للبلدان والحاجة للابتكار في الصحة العالمية خاصة بعد تفشي وباء كورونا المستجد، لذا تقوم هذه الدراسة بتسليط الضوء على التحديات التي تواجه منظمة أطباء بلا حدود في اليمن والتدابير اللازمة للحيلولة دون وقع الكارثة في البلد، خصوصا أن دولة اليمن عانت من ويلات الحرب التي انجر عنها تدمير المنظومة الصحية وتدهور المستوى المعيشي، كل هذا نتج عنه انتشار العديد من الامراض الخطير في وسط اليمنيين وما زاد الامر سوء انتشار وباء كورونا المستجد في البلاد على غرار دول العالم.

**3.إشكالية الدراسة:** ماهي التدابير التي اتخذتها منظمة اطباء بلا حدود لمواجهة ازمة وباء كورنا في دولة اليمن؟.

المنهج المتبع: يهدف كل عمل أكاديمي لبلوغ الترابط المنهجي، والتوازن العلمي المطلوب والكشف عن الجوانب الموضوعية على نحو أكثر دقة وتفصيل، لذلك ارتأينا من خلال هذه المداخلة الاعتماد على المنهج التحليلي التركيبي عبر تفكيك متغيرات البحث، فالمنظمات غير الحكومية لها أبعاد عدة لذلك سيتم تفكيك متغيرات الدراسة لفهم طبيعة عمل هاته المنظمات خاصة منظمة أطباء بلا حدود، بالإضافة للمنهج التاريخي كمنهج مساعد لرصد مختلف التطورات التاريخية ووضع أجزاء موضوع الدراسة ضمن منطلقاته الرئيسية.

**4.تقسيم الدراسة:**

**مقدمة**

**المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمنظمة أطباء بلا حدود.**

1. **تعريف منظمة أطباء بلا حدود.**
2. **أهداف منظمة أطباء بلا حدود.**

**المحور الثاني: منظمة اطباء بلا حدود في مواجهة الاوبئة.**

1. **آلية عمل منظمة أطباء بلا حدود في التصدي للأوبئة في الدول.**
2. **مبادئ عمل منظمة أطباء بلا حدود.**

**المحور الثالث: جهود منظمة اطباء بلا حدود في درء الازمة في اليمن.**

1. **آلية عمل منظمة أطباء بلا حدود في اليمن.**
2. **تحديات تعرقل عمل منظمة أطباء بلا حدود في اليمن.**

**الخاتمة.**

**المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمنظمة أطباء بلا حدود.**

تعد المنظمات غير الحكومية من الفواعل التي لها دور هام في مجال الأمن والسلم الدوليين بالإضافة الى تقديم المساعدات الإنسانية والطبية لضمان الصحة العالمية، ومن بين تلك المنظمات غير الحكومية منظمة أطباء بلا حدود والتي تقوم بعمل تطوعي بتقديم مساعدات طبية في الدول ذات النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية والأمراض والأوبئة الفتاكة.

**1: تعريف منظمة أطباء بلا حدود.**

تعد منظمة "أطباء بلا حدود" واحدة من أهم المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي، وتتمثل مهمتها الأساسية في تقديم المساعدات الطبية الطارئة للمجتمعات المتضررة من أزمات مختلفة في العالم، سواء كانت صراعات مسلحة أو كوارث طبيعية أو أمراض وبائية[[255]](#footnote-255).

منظمة أطباء بلا حدود هي منظمة طبية إنسانية دولية تقدم الرعاية الطبية عالية الجودة إلى الشعوب المتضررة من الأزمات بغض النظر عن العرق أو الدين أو الانتماء السياسي. كل يوم، يوفر أكثر من 30,000 موظف ميداني يعملون في أطباء بلا حدود في 74 بلداً حول العالم المساعدة إلى الشعوب المتضررة من العنف أو الإهمال أو الأزمات، ويعود ذلك أساساً إلى النزاعات المسلحة أو الأوبئة أو سوء التغذية أو الحرمان من الرعاية الصحية أو الكوارث الطبيعية[[256]](#footnote-256).

تأسست منظمة أطباء بلا حدود سنة 1971من أصل فرنسي أنشأت على يد جملة من الأطباء والصحفيين تجمهم نفس الأفكار والأهداف الانسانية مقرها الرئيسي جنيف، ويعد الطبيب ووزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير أحد أبرز مؤسسي المنظمة، وأراد لها أولا أن تكون إطارا لمواجهة ما اعتبرها إبادة تعرض لها سكان بيافرا على أيدي قوات الجيش النيجيري خلال الحرب الأهلية بين عاميْ 1967-1970.[[257]](#footnote-257)

تعمل المنظمة لتقديم المساعدات الطبية إلى الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والأوبئة المستدامة والمحرومين من الرعاية الصحية، بغض النظر عن العرق أو العقيدة أو التوجه السياسي، وتعمل في أكثر من 70 دولة في العالم، إلا أن أهميتها تصاعدت في العديد من الدول خلال السنوات الثماني الماضية بعد تحولات 2011.[[258]](#footnote-258)

وتعتبر منظمة أطباء بلا حدود من المنظمات الخاصة غير الربحية ومنفصلة عن الحكومات الغربية نمت بشكل كبير تحت رعاية أيديولوجية إنسانية في الوقت الذي اندمجت فيه الأمم المتحررة من الاستعمار في النظام القائم ما بين الدول والاقتصاد الدولي.[[259]](#footnote-259)

تتألف منظمة أطباء بلا حدود من خمسة أقسام على الصعيد الوطني تعرف باسم مراكز إدارة عمليات الاغاثة ملحقة بأقسام شريكة، ولكل مركز من هذه المراكز تاريخه وشكله التنظيمي الخاص به.[[260]](#footnote-260)

يتألف طاقم منظمة أطباء بلا حدود الميداني من أطباء وممرضين وإداريين ومختصي دراسة الأوبئة وتقنيي المختبرات وأخصائيين الصحة النفسية وخبراء الخدمات اللوجستية والمياه والصرف الصحي. تتألف أغلبية فرقنا من موظفين ميدانيين محليين في البلدان التي تقع فيها الأزمات ويشكل الطاقم الدولي نسبة عشرة بالمئة من مجموع الموظفين. ويلتزم جميع أعضاء منظمة أطباء بلا حدود باحترام المبادئ المنصوص عليها في ميثاق منظمة أطباء بلا حدود.[[261]](#footnote-261)

تمتع منظمة أطباء بلا حدود بمركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة . وقد حصلت على جائزة نوبل للسلام لعام 1999 تقديراً لجهود أعضائها المستمرة لتوفير الرعاية الطبية في الأزمات الحادة ، فضلاً عن زيادة الوعي الدولي بالكوارث الإنسانية المحتملة، حصلت منظمة أطباء بلا حدود أيضًا على جائزة سيول للسلام لعام 1996 ، خلف كريستوس كريستو جوان ليو في منصب الرئيس الدولي في يونيو 2019.[[262]](#footnote-262)

تطورت منظمة أطباء بلا حدود الى منظمة دولية تقدم المساعدات الحيوية دون تمييز وبطريقة مستقلة ومحايدة عن كل القوى السياسية ويرافق عملها تصريحات علنية في المناطق المتواجدة فيها عبر مختلف وسائل الاتصال وهذا الأمر تنفرد به منظمة أطباء بلا حدود عن سواها من المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الطابع الإنساني.

**2-أهداف منظمة أطباء بلا حدود:**

تعمل منظمة أطباء بلا حدود منذ نشأتها على تقديم المساعدات الطبية واسعاف المرضى والجرحى في أماكن النزاع وكذا مساعدة المحتاجين في الدول الفقيرة من خلال تحقيق الرعاية الصحية لهم وتوعيتهم حول جميع الأوبئة الفتاكة بصحتهم.[[263]](#footnote-263)

تتبنى منظمة أطباء بلا حدود جملة من الأهداف الإنسانية التي بدورها تسعى لتحقيقها في الدول المتواجدة فيها وهي:

* بناء مخيمات وتقديم إعانات طبية وصحية للاجئين.
* القيام بحملات ‘لامية دولية من أجل تخفيض سعر الأدوية الأساسية.
* مساندة الطاقم الطبي المحلي.
* إعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية.[[264]](#footnote-264)
* تقديم المساعدات الحيوية للشعوب المتضررة من الحروب والنزاعات والامراض والأوبئة الفتاكة.
* برامج التغذية من خلال مراكز تقوم بتقديم التغذية العلاجية وتقديم التغذية التكميلية.
* الرعاية النفسية والصحية لأشخاص المصابين.
* تقديم حملات تطعيم واسعة.[[265]](#footnote-265)

وتهدف منظمة أطباء بلا حدود الى إنشاء بنية تحتية طبية في المناطق التي تداعى فيها النظام الصحي أو ليست لديه القدرة لتلبية احتياجات السكان الصحية والطبية، وتتنوع أهداف المنظمة الطبية الرئيسية والنشاطات تبعا لكل مشروع.[[266]](#footnote-266)

**المحور الثاني: منظمة اطباء بلا حدود في مواجهة الاوبئة.**

تسعى منظمة أطباء بلا حدود منذ أنشائها إلى تقيم المساعدات الطبية والانسانية للمتضررين من الحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية والأوبئة والأمراض، التي تطال دول العالم من خلال إقرارها لمجموعة من التدابير والاليات التي تساعها في إنجاز مهمتها في كل منطقة تكون متواجدة فيها خاصة لمواجهة الأوبئة العالمية.

**1 :  سياسة منظمة أطباء بلا حدود في التصدي للأوبئة في الدول.**

 يستند عمل منظمة أطباء بلا حدود على المبادئ الإنسانية المعنية بأخلاقيات مهنة الطب وتلتزم بالإدلاء بالشهادة والتحدث علانية عبر مختلف وسائل الاتصال.

إن عمل منظمة أطبّاء بلا حدود هو طبّي في المقام الأول، ويشكّل مفهوم الرعاية عالية الجودة المُقدّمة إلى المرضى محور هدفنا الإنساني. تسعى إلى توفير الرعاية عالية الجودة والعمل دومًا بما يتناسب مع مصلحة المرضى، وإلى احترام خصوصيتهم وحقّهم في اتّخاذ قراراتهم الخاصة، وبالطبع وقبل كل شيء إلى عدم إلحاق الأذى بهم. وعندما تضحي المساعدة الطبيّة وحدها غير كافية، قد تلجأ إلى توفير المأوى وخدمات المياه والصرف الصحي والغذاء وخدمات أخرى.[[267]](#footnote-267)

إضافة إلى تقديم المساعدات الطبية اللازمة, فإن منظمة أطباء بلا حدود لا تشارك أبدا في النزاعات المسلحة وبالتالي تلتزم بمبدأ الحياد فيما يتعلق في تلك الناحية, علما أن الحياد لا يعني التزام الصمت, حيث أنها تقف كشاهد عيان وتعبر عن رأيها وتنتقد الأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة في الميدان. و من خلال عملها الطبي الميداني, فأنها تدلى بشهادات حية مباشرة من الميدان تعتمد في غالب الأمر على الواقع اليومي الصعب للمتضررين.[[268]](#footnote-268)

فمنظمة أطباء بلا حدود مثال على الدور الكبير الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية ، فهذه المنظمة الحاصلة على جائزة نوبل للسلام سنة 2000 ساهمت بشكل كبير في الحد من سقوط ضحايا أثناء النزاعات بل كانت تقوم بفضح ممارسات أطراف النزاع في انتهاكاتهم لحقوق الإنسان من خلال المبدأ الذي أقرته و هو مبدأ الشهادة على الأوضاع ، ليس هذا و حسب بل تعتبر أو من طرح فكرة التدخل الإنساني عن طريق القوة في النزاعات الدولية.[[269]](#footnote-269)

تنجز المنظمة عملها ملتزمة بأخلاقيات مهنة الطب، فتحترم المنظمة حرية المرضى وخصوصيتهم وحقهم في الموافقة المستنيرة. وتلتزم المنظمة كذلك بمبادئ الحيادية وعدم التحيز، فتعطي الأولوية لمن هم في خطر جسيم. وفي نفس الوقت تتبنى المنظمة مبدأ إدلاء الشهادة حيث تتحدث المنظمة علانية عن أي انتهاكات قد تعوق وصول المساعدات الطبية للمحتاجين أو أي اعتداءات على المرافق الطبية والطواقم الطبية أو لتسليط الضوء على أزمات منسية[[270]](#footnote-270).

أنشأت بعض من أقسام أطبّاء بلا حدود مكاتب فرعية لزيادة توسيع نطاق هذا الدعم. ويتواجد حاليًا 23 قسمًا و17 مكتبًا فرعيًا حول العالم[[271]](#footnote-271).

وتلتزم منظمة أطبّاء بلا حدود بمبدأَي الحياد وعدم التحيّز تطبيقًا للأخلاقيات الطبيّة العالمية ومراعاةً للحقّ في الحصول على المساعدة الإنسانية، وتطالب المنظمة بالحرية المطلقة ومن دون عوائق في معرض ممارستها لمهامها.[[272]](#footnote-272)

ففي عام 2018 عملت أطباء بلا حدود في 446 مشروعاً في 74 بلداً. وبفضل المتبرعين البالغ عددهم 6.3 مليون فرد تمكنوا من علاج ملايين المرضى.

تجري فِرقُنا تقييمات مستقلّة لتحديد الاحتياجات الطبية وتقييم المساعدات التي يجب تقديمها. وتستند آلية عملنا الى معايير مختلفة، مثل حجم أزمة معينة، ومستويات المرض والوفيات بين السكان، مدى الإقصاء من الرعاية الصحية، والقيمة المضافة التي يمكننا تقديمها إلى الأشخاص المتضرّرين. تقيّم فرقنا طريقة عملنا، وملاءمتها في الأزمة الراهنة بشكل مستمر، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تقوم به المنظمات الأخرى.[[273]](#footnote-273)

تعتمد منظمة أطباء بلا حدود على التبرعات، وتمكنت عام 2014 مثلا من جمع 1,82 مليار يورو، كانت نسبة نحو 90% منها مساهمات خاصة قدّمها نحو ستة ملايين شخص عبر العالم[[274]](#footnote-274).

فمنظمة أطباء بلا حدود الأصل قد قلصت اعتمادها على التمويل الحكومي الفرنسي؛ حيث لم تعد تتلقى سوى 20% من ميزانيتها من الهيئات المانحة؛ حيث تعتبر التمويل من القادم من الحكومة الفرنسية يكون دائما مرتبطا بعدد أكثر من الشروط مقارنة بالتمويل القادم من المؤسسات الإقليمية والدولية كالمفوضية الاوروبية لحقوق الانسان.[[275]](#footnote-275)

في إطار جهود منظمة أطباء بلا حدود لضمان استقلاليتها وتعزيز روابطها بالمجتمع، نسعى إلى الحفاظ على مستوى مرتفع من الدخل الخاص. في عام 2020، كانت نسبة 97.2 في المئة من دخل المنظمة تأتي من مصادر خاصة، وذلك بفضل أكثر من 7 مليون من المتبرعين الأفراد والمؤسسات الخاصة في شتى أنحاء العالم، أما المؤسسات العامة التي قدمت دعماً مالياً إلى المنظمة، فشملت حكومات بلدان كندا واليابان وسويسرا والصندوق الدولي لمكافحة الإيدز والمرفق الدولي لشراء الأدوية[[276]](#footnote-276).

**2: مبادئ منظمة أطباء بلا حدود.**

تتبنى منظمة أطباء بلا حدود مجموعة من المبادئ التي تحمل في طياتها جملة من الأخلاق الانسانية النبيلة التي تأطر عملها الانساني والطبي في مختلف أنحاء العالم والتي تميزها عن باقي المنظمات الغير حكومية العالمية.

* من بين أهم مبادئ المنظمة تبنيها لمبدأ التدخل الإنساني في الدول.
* مبدأ الشهادة على الأوضاع بحيث أنها تلزم نفسها بتقديم تقارير وشهادات على ما يجري في الواقع سواء في مناطق الحروب أو النزاعات أو المناطق ذات الأوبئة.
* مبدأ الأخلاقيات الطبية أغلب أنشطة منظمة أطباء بلا حدود هي أنشطة طبية. إذ تنفذ المنظمة عملياتها في إطار احترام قواعد أخلاقيات مهنة الطب.
* مبدأ الاستقلالية، حيث تستند جميع قرارات التدخل لتقديم المساعدة في أي بلد على التقييم المُستقل لاحتياجات الناس. لضمان تقييم الاحتياجات الطبية بِحُرّية، والوصول للسكان دون قيود، ومراقبة المساعدات التي نقدمها بصفة مباشرة. وندعم استقلاليتنا من خلال سياستنا المتمثلة في الحد من مساهمة الحكومات والمنظمات الحكوميّة الدوليّة في تمويلنا.[[277]](#footnote-277)
* ويلتزم جميع أعضاء منظمة أطباء بلا حدود باحترام المبادئ المنصوص عليها في ميثاق منظمة أطباء بلا حدود.
* يدرك المتطوعون مع المنظمة المخاطر والصعوبات التي قد يتعرضون إليها أثناء أداء مهامهم. ولا يحق لهم أو لذويهم المطالبة بأي تعويض غير الذي تحدده المنظمة في حدود إمكانياتها.

من خلال ما سبق تتفرد منظمة أطباء بلا حدود بمجموعة متكاملة من المبادئ التي تجعها متميزة عن باقي المنظمات الدولية غير الحكومية التي تقوم بأعمال إنسانية بتقديم المساعدات الحيوية للمحتاجين والمتضررين من الحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية والامراض والأوبئة.

**المحور الثالث: جهود منظمة اطباء بلا حدود في درء الازمة في اليمن.**

تداعت منظمة أطباء بلا حدود لتقديم المساعدات الحيوية والطبية للشعب اليمني للحد من تفاقم تداعيات جائحة الكوفيد 19 في دولة اليمن الذي يعاني من الفقر وهشاشة النظام الصحي فيها بعد الحرب الأهلية التي طالت المنظومة الصحية والاقتصادية فبات الشعب اليمني يعيش الأمرين في هذا البلد الفقير.

**1:  آلية عمل منظمة أطباء بلا حدود في اليمن.**

**أ**دى النزاع المستمر منذ ست سنوات في اليمن إلى إضعاف إمكانية وصول الناس إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية. إذ أدت خطوط المواجهة النشطة والقتال المستمر والحركات التقييدية في محافظة تعز، جنوب غرب اليمن، إلى تفاقم و زيادة احتياج المرضى اليمنيين، إذ لا تتوافر أمامهم سوى خيارات قليلة جدًا للخدمات الطبية التي تكون ذات أسعار معقولة ويمكن الوصول إليها، كما تسبب الوضع في نزوح وانفصال بعض العائلات اليمنية سعياً وراء الأمان وسبل العيش الموثوقة.[[278]](#footnote-278)

يبدو أن اليمن التي تقع تحت وطأة المشاكل الإنسانية والاقتصادية المتفاقمة والمتراكمة خلال السنوات الماضية تاركة اليمنيين العاديين معرضين للخطر بشكل كبير، ستواجه موجة جديدة من الأزمات نتيجة الانتشار المتسارع لفيروس كورونا في البلاد.[[279]](#footnote-279)

فرضت جائحة كورونا على منظمة أطباء بلا حدود مستويات لم يعهدوها من الامراض في أنحاء العالم بصفة عامة وفي اليمن بصفة خاصة، والتي تعمل فرق المنظمة الطبية في اليمن تحت وطأة الحرب المستعرة و تداعيات الكوفيد19 المستجد محاولة مواجهة هذا الوباء في دولة عانت من ويلات الحرب وفي وسط تدهور منظومة صحة ومعيشية.

تعالج منظّمة أطباء بلا حدود المرضى الذين يعانون من أعراض تنفسية في أربعة مراكز لعلاج كوفيد-19 التي تدعمها في صنعاء وعدن، وتستقبل المرضى الذين يعانون من أعراض مماثلة في مختلف المرافق الصحية التي تديرها وتدعمها في محافظات الحديدة وخمر وحيدان و إب وحجة وتعز. وقد قامت أطباء بلا حدود بتدريب العاملين في المجال الصحي والموظفين على التوعية الصحية بمخاطر كوفيد-19[[280]](#footnote-280).

يجري أطباء بلا حدود فحص  الكشف عن كوفيد-19 في مستشفييْ عبس والجمهوري، ونحيل الأشخاص المشتبه إصابتهم إلى مراكز العلاج، ويتم دعم عملية إحالة المرضى من مستشفى الجمهوري إلى مركز عزل في الرهضي كما وندعم عملية فرز المرضى في المركز نفسه.[[281]](#footnote-281)

إنّ قدرة منظمة أطباء بلا حدود على إدخال معدات الوقاية الشخصية من كورونا إلى اليمن محدودة بسبب النقص العالمي والقيود المفروضة على حركة الإمدادات حول العالم. خَلُصنا بعد المناقشات إلى فكرة إنتاج معدات الوقاية الشخصية في مدينة تعز من خلال الموردين المحليين والتبرع بها للمستشفيات التي ندعمها عند الحاجة.[[282]](#footnote-282)"

وعلى الرغم من الإجراءات التي تتخذها منظمة أطباء بلا حدود في مواجهة "كورونا" إلا أنه لا يمكنها منع الوباء من الانتشار لكنها تستطيع إبطاءه بشكل متدرج من خلال خفض ازدياد الحالات وتقليل عدد الحالات الحادة التي على النظم الصحية التعامل معها في الوقت ذاته، وبالتالي يكون دور منظمة "أطباء بلا حدود" مُسهِّلاً وليس رئيسياً للتعامل مع وباء عالمي مثل "كورونا[[283]](#footnote-283)" .

أكدت منظمة أطباء بلا حدود في بيان أن عدد الوفيات في المركز الوحيد المخصص الكوفيد19الذي تديره المنظمة في مدينة عدن ، يعكس وجود كارثة أوسع نطاقاً في المدينة كما تكشف عنه الارقام الرسمية، حيث سجلت المنظمة استقبال 173مريضا في المركز توفي منهم 68 شخصا، وأكدت أن العديد من المرضى يعانون من متلازمة الضائقة التنفسية، مما يجعل انقاض حياتهم صعبا.[[284]](#footnote-284)

**2: تحديات تعرقل عمل منظمة أطباء بلا حدود في اليمن.**

تعتري منظمة أطباء بلا حدود تحديات وعوائق تعرقل قيامها على منع انتشار وباء كورونا المستجد في اليمن الأمر الذي زاد من صعوبة انجاز مهمتها الطبية في دولة اليمن.

نبّهت منظمة أطباء بلا حدود، إلى وجود "[ارتفاع حاد" في أعداد الإصابات الخطرة بفيروس كورونا](https://www.alarabiya.net/arab-and-world/yemen/2021/02/25/%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7) في اليمن، حيث أتت الحرب على الكثير من المنشآت الصحية، وقالت المنظمة غير الحكومية في بيان إنها تسجّل "ارتفاعاً حاداً في أعداد المصابين بمرض كوفيد-19 الذين يعانون من حالات حرجة تستدعي الاستشفاء، وذلك في عدن (جنوبا) وفي مختلف أنحاء اليمن[[285]](#footnote-285).

فمنذ مطلع أغسطس/ آب الجاري، يواجه اليمن موجة ثالثة من وباء كورونا، في ظل قطاع صحي منهك، وأوضاع إنسانية وعسكرية بالغة الصعوبة، وسط تحذيرات من عواقب وخيمة في حال عدم وضع معالجات سريعة للجائحة.[[286]](#footnote-286)

ونذكر جملة من التحديات التي تعرقل سير عمل منظمة أطباء بلا حدود لدرء مخاطر جائحة كورونا في اليمن وهي:

-يؤدي الخوف من كوفيد-19 والخوف من وصمة العار إلى عدم طلب اليمنيين للرعاية الطبية إلا في الحالات الحرجة.

-ترك العديد من العاملين في مجال الصحة وظائفهم بسبب ارتفاع احتمال إصابتهم بالعدوى خلال عملهم، مما أدى إلى إضعاف نظام الرعاية الصحية الهش أصلًا.

- الاستجابة الدولية لهذه الدولة خجولة لا ترتقي لتغطية الاحتياجات الطبية اللازمة لتفادي وقوع الكارثة في اليمن جراء جائحة كوفيد19.

- ضعف القدرة على السيطرة لانتشار المرض يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه منظمة أطباء بلا حدود في اليمن.

-  عدم توافر الإمدادات لبعض المواد الأساسية: مثل الكمامات الجراحية وأدوات العينات والقفازات والمواد الكيميائية اللازمة لتشخيص فيروس "كوفيد-19". فعلى الرغم من أن الإدارة العامة لمنظمة "أطباء بلا حدود" تؤكد قدرتها على مواصلة تنفيذ الأنشطة الطبية المختلفة[[287]](#footnote-287).

- غياب ما يكفي من أجهزة التنفس الصناعي للمرضى وعدم كفاية معدات العماية الشخصية للطواقم.[[288]](#footnote-288)

- وتتعامل أطباء بلا حدود مع هذه التحديات من خلال المثقِّفين الصحيين العاملين في قسم كوفيد-19، لكن ينحصر عمل الفريق ضمن مرفق العلاج ولا يصل إلى الناس الذين يخشون القدوم إلى المركز الصحي في المقام الأول. ويُعدُّ المثقفون الصحيون ركناً أساسياً في نشر المعلومات المتعلقة بكوفيد-19 والتعامل مع المفاهيم الخاطئة والشائعات المتعلقة بهذا المرض الجديد الذي طال تأثيره الأنظمة الصحية حول العالم.[[289]](#footnote-289)

تواجه منظمة "أطباء بلا حدود" حزمة من التحديات خلال تصدي فريق عملها في مناطق مختلفة بالإقليم لجائحة "كورونا"، مثل ضعف القدرة على السيطرة على انتشار المرض، وتوفير الدعم للأشخاص في بيئات غير مستقرة، وعدم توافر الإمدادات الخاصة ببعض المواد الأساسية، ونقص تبادل الخبرات بين أطباء المنظمة، وحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية، وسيطرة الجماعات ما دون الدولة على المنافذ بشكل يُعقِّد من فرص الحصول على التراخيص اللازمة لإدخال المعدات والعاملين، ورفض بعض الدول خدمات المنظمة للرعاية الصحية باعتبارها "جهة أجنبية".[[290]](#footnote-290)

وللحدّ من مخاطر الإصابة بكوفيد 19 واحتمالية انتقال العدوى لأشخاص آخرين، بدأ العاملون في فرق أطباء بلا حدود تصنيع معدات الوقاية الشخصية الخاصة بهم يدوياً من المواد المتوفرة أمامهم. من الجدير بالذكر أنّ هذه الخطوة غير كاملة وهي حلّ مؤقت، فالكمامات والمرايل غير مناسبة لاستخدام الطواقم الطبية التي تنفذ جوهر المهمات الطبية كما أنّ استنزاف مخزون المواد الأولية يعني أن جهودهم في إنتاج معدات الوقاية الشخصية قد لا تستمر طويلًا.[[291]](#footnote-291)

وبالتالي تبقى كل هذه التحديات تعرقل سيرورة عمل منظمة أطباء بلا حدود لدرء تداعيات وباء كورونا المستجد وعدم القدرة على منع انتشاره بين السكان في وسط التدهور الصحي والاقتصادي وحتى المعيشي، وكذلك وسط عدم الاكتراث و اللامبالاة من قبل المواطنين اليمنيين بخطورة هذا الوباء الفتاك الذي طل العالم بأسره ووقفت عاجزة أمامه.

**الخاتمة:**

من خلال ما سبق أن دور منظمة أطباء بلا حدود في دولة اليمن بوجه الخصوص هو متابعة تقديم المساعدات الطبية للمصابين بفيروس كوفيد 19من خلال توفير الفحوصات الطبية للحالات المشتبه فيهم، تلتزم منظمة أطبّاء بلا حدود بإجراء تقييم منتظم لنتائج أنشطتها.

لذا يجب اتباع مجموعة من التدابير والتوصيات لتفادي وقوع الكارثة في هذا البلد الهش والفقير:

-تكثيف المساعدات الطبية وتسهيل دخولها لليمن من خلال مساعدات من الجهات المانحة الحيادية.

-كذلك يجب اقامة تدابير تحسيسية لتوعية للشعب اليمني من مخاطر الكوفيد 19 وكيفية تجنب الاصابة بالعدوى وخاصة التباعد الاجتماعي.

- انشاء دورات تدريبية في إدارة تدفق المرضى بالتنسيق مع السلطات الصحية المحلية ومنظمة الصحة العالمية.

-توفير الدعم النفسي و الاجتماعي للمرضى وعائلتهم.

-انشاء مراكز مشتركة لتدريب الأطقم الطبية من قبل ممثلو منظمة أطباء بلا حدود لما لهم من خبرة في المجال الطب لمجابهة الأوبئة خاصة.

-تقديم المساعدات الإقليمية والدولية لدولة اليمن حتى من بناء البنية التحتية الطبية لمجابهة وباء كورونا المستجد بالتعاون مع منظمة أطباء بلا حدود.

ويبقى دور منظمة أطباء بلا حدود مساعد فقط لا أكثر في مواجهة وكذا الحد من انتشار هذا الوباء الذي طال اليمن والعالم بأسره فهذه المنظمة تحتاج الى المساعدة وتكاثف الجدود مع الجهات المختصة لوضع تدابير استعجالية لمنع تدهور الوضع الصحي المتدهور أصلا في اليمن.

**قائمة المراجع:**

**المقالات:**

1. العربي؛ وهيبة، "جهود المنظمات غير الحكومية في مواجهة جائحة كورونا". مجلة حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 34، عدد خاص القانون وجائحة كوفيد19، )جويلية2020(.
2. برومان؛ روني، "منظمة أطباء بلا حدود واللجنة الدولية للصليب الأحمر: مسألة مبدأ". المجلة الدولية للصليب الأحمر. المجلد 94، العدد 888، )شتاء2012(.

**الدراسات:**

1. تقرير منظمة أطباء بلا حدود، حصاد العام 2020. تاريخ النشر 12 مايو/ أيار 2021.
2. جدو؛ فؤاد، دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية أنموذج منظمة أطباء بلا حدود. مذكرة ماجستير.( قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010(.
3. ساري؛ حنفي، طير؛ ليندا، "بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية غير الحكومية المحلية". ب ط ، رام الله، 2004.
4. شنين؛ مصعب، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس2011/2016". أطروحة دكتوراه،( قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: 2017(.

**مواقع الإنترنت:**

1. أطباء بلا حدود تنبّه من ارتفاع عدد الإصابات الحرجة بكورونا في اليمن ، تاريخ النشر  27 مارس 2021 ، تاريخ الاطلاع05/10/2021، متحص عليه عبر الرابط <https://www.france24.com/ar>.
2. أطباء بلا حدود. تاريخ النشر 13/03/2016، تاريخ الاطلاع 09/10/2021، على الساعة 23:44، متحصل عليه من الرابط التالي <https://www.aljazeera.net> .
3. أطباء بلا حدود، تاريخ الاطلاع 13/03/2016، تاريخ الاطلاع 10/10/2021، متحصل عليه عبر الرابط <https://www.aljazeera.net> .
4. أولويات منظمة أطباء بلا حدود. د ت، تاريخ الاطلاع10/10/2021، متحصل عليه عبر الرابط <https://webcache.googleusercontent.com>.
5. تحديات دور منظمة "أطباء بلا حدود" في مواجهة "كورونا" بالشرق الأوسط [مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة](https://futureuae.com/ar-AE/Author/Index/25/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9) تاريخ النشر الثلاثاء، 21 أبريل، ، تاريخ 2020 ، تاريخ الاطلاع 09/10/2021على الساعة 11:15،متحصل عليه من الرابط: <https://futureuae.com> .
6. تحديات عمل منظمة "أطباء بلا حدود" في بؤر الصراعات بالإقليم. تاريخ النشر السبت، 19 يناير، 2019**،** تاريخ الاطلاع 08/10/2021، على الساعة 00:12، متحصل عليه عبر الرابط <https://futureuae.com> .
7. تقرير منظمة أطباء بلا حدود، تاريخ النشر2020، تاريخ الاطلاع70/102021 على الساعة 08:17، متحصل عليه عبر الرابط <https://futureuae.com> .
8. علاج كوفيد-19 في ظل انتشار المخاوف والإشاعات ووصمة العار في البلاد، تاريخ النشر 11 أغسطس/آب 2021، تاريخ الاطلاع 05/10/2021، متحصل عليه عبر الرابط <https://www.msf.org/ar> .
9. من نحن. د ت، تاريخ الاطلاع 70/06/2021، متحصل عليه عبر الرابط التالي <https://www.msf-lebanon.org/ar> .
10. منظمة أطباء بلا حدود. تاريخ الاطلاع 08/10/2021 على الساعة 10:55، متحصل عليه عبر الرابط <https://en-m-wikipedia-org>.
11. موجة كورونا الثالثة تنهك اليمن الجريح. تاريخ النشر26/0882021، تاريخ الاطلاع10 /10/2021،على الساعة 18:27، متحصل عليه عبر الرابط<https://www.aa.com.tr> .
12. ما وراء الصراع في اليمن. تاريخ النشر 24/جوان/2020، تاريخ الاطلاع 07/10/2021، متحصل عليه عبر الرابط <https://storymaps.arcgis.com> .
13. هل يدفع فيروس كورونا باليمن إلى حافة الهاوية؟ . تاريخ النشر مايو/أيار 2020 ، تاريخ الاطلاع 80/60/2021، متحصل عليه عبر الرابط <https://sanaacenter.org/ar> .

**دور المنظمات غير الحكومية في حماية اللاجئين**

**في ظل تفشي فيروس كورونا**

**The role of Non- governmental organizations**

**in protecting refugees in light of the outbreak of the Corona virus.**

**باحثة دكتوراه عشاشة كنزة**

**جامعة 08 ماي 1945 – قالمة- الجزائر**

**Achacha.kenza@univ-guelma.dz**

**الملخص:**

تسبب وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) الذي أودى بحياة أكثر من 3.8 مليون شخص ولا يزال يجتاح أجزاء كثيرة من العالم إلى زيادة مواطن الضعف لدى النازحين قسرا بسبب النزاعات والعنف وانتهاكات حقوق الانسان، فقد أثبتت الأثار الناجمة عن وباء الفيروس أنها فادحة خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في مجتمعات مهمشة ولاسيما اللاجئون الذين ازدادت ظروفهم المعيشية قساوة، ففضلا عن المخاطر الصحية الكارثية التي تسببها الجائحة تؤثر سياسات الاغلاق التي تفرضها الحكومات للحد من انتقال الفيروس تأثيرا ضخما على النازحين قسرا فهي تزيد من ترسيخ الفقر وخلق أزمات جديدة تهدد الحماية الانسانية مما تطلب من مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية وبشكل عاجل ضرورة اتخاذ خطط وتدابير شاملة للتأهب للأزمة.

وفي هذا الوقت الحاسم، يبرز دور المنظمات غير الحكومية كشريك دولي معترف به من طرف أشخاص المجتمع الدولي من خلال سعيها لمساندة الجهود الحكومية المبذولة في الاستجابة الانسانية بما يلبي احتياجات الفئات المستضعفة من اللاجئين وطالبي اللجوء كجزء لا يتجزا من عملية التصدي لفيروس كورونا.

**الكلمات المفتاحية:** اللجوء، اللاجئ، المنظمات غير الحكومية، فيروس كوفيد 19، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

**Abstract:**

The COVID-19 pandemic, which has killed more than 3.8 million people and is still sweeping many parts of the world, has increased the vulnerabilities of forcibly displaced people due to conflict, violence and human rights violations, in addition to the catastrophic health risks coused by the pandemic, the closure politicies imposed by governments to limit the transmission of the virus have a huge impact on the displaces, government to take full crisis preparedness plans at this crucial time.

The role of Non-governmental international as an internationally recognized partner by the people of the international community emerges through their efforts to assist government efforts in the humanitarian response to meet the needs of vulnerable groups of refugees and asylum seekers as an integral part of the response to the corona virus.

**key words**: Asylum, refugee, Non-governmental organizations, covid 19, International Committee of the Red Cross.

**مقدمة:**

يعيش الملايين من اللاجئين في العالم أوضاع صعبة في عدد من الدول فإلي جانب الاوضع الهشة والمتردية التي يعيشهم اللاجئون في مخيماتهم يدق المجتمع الدولي اليوم ناقوس الخطر بعد تفشي وباء فيروس كورونا في جل دول العالم التي تحارب جلها لايقاف تمدد هذا الطارئ الصحي

بعض الدول اعلنت قدراتها في المجال الصحي غير كافية لمجابهة هذا الفيروس غير المرئي ودول اخرى استعانت بتعزيزات طبية من كمامات وموارد تعقيم طبية وغيرها من المستلزمات في حربها المفاجئة، لكن المثير للقلق اليوم هو مصير ملايين اللاجئين حول العالم الذين يعانون أوضاعا غير انسانية في غياب الرعاية الصحية اللازمة وغياب المستلزمات الطبية ومستلزمات النظافة وابسط مقومات العيش في مخيمات تضم اعداد كبيرة من اللاجئين، وفي سبيل تجاوز هذه الأزمة سارعت المنظمات غير الحكومية للاستجابة واحتواء فيروس كورونا من خلال تنفيذ تدابير وقائية صارمة لحماية اللاجئين المعرضين للخطر.

وتهدف هذه الدراسة بصفة رئيسية في التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في حماية اللاجئين في ظل تفشي وباء كورونا، ويتم تحقيق الاهداف التالية من خلال تحقيق الاهداف التالية:

- التعرف على التبعات والضغوطات الناتجة عن الاوبئة الصحية العالمية والحاجة الماسة للاستجابة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والعجلة وبما في ذلك الانتشار الرهيب لفيروس كورونا والذي لحق أغلب دول العالم .

- التعرف على وضعية اللاجئين والنازحين في ظل إجراءات الإغلاق المرتبطة بفيروس كورونا خصوصا وأنهم أصبحوا يواجهون أزمة ثلاثية الأبعاد: أزمة صحية، أزمة إجتماعية، أزمة اقتصادية وأزمة حماية.

- بذل جهود حثيثة والتكاتف بين مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية للاستجابة لهذه الازمة الطارئة وتصاعدها.

**إشكالية البحث**: ما هو الدور الذي قدمته المنظمات غير الحكومية لتوفير الحماية للاجئين في ظل تفشي وباء كورونا؟

**منهج البحث:** في خضم الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي وذلك بالتطرف لوصف حالة ووضعية الأشخاص اللاجئين وهو يعانون من تأثير جائحة كورونا، والمنهج التحليلي لتحليل معطيات التي يعتمد عليها البحث.

**تقسيم البحث**: من هنا نرى تقسيم هذه الورقة العلمية إل ثلاث محاور أساسية وهي:

**المحور الأول: ضبط مفاهيمي لمتغيرات الدراسة**

**المحور الثاني: أوضاع اللاجئين في ظل تفشي وباء الكورونا**

**المحور الثالث: استجابة المنظمات غير الحكومية لحماية اللاجئين من وباء كوفيد19: اللجنة الدولية للصليب الأحمر-أنموذجا**-

**المحور الأول: ضبط مفاهيمي لمتغيرات الدراسة:**

**1. مفهوم اللاجئ وأوضاعه القانونية.**

**أ- اللجوء:**

حظيت ظاهرة اللجوء بعدة التعريفات حسب المناهل والمشارب الفكرية المستخدمة، وورد لها تعريف في المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مؤداه، " لكل فرد الحق في اللجوء إلى بلاد أخرى يحاول الإلتجاء إليها هاربا من الإضطهاد[[292]](#footnote-292).

**ب- اللاجئ:**

يجب الرجوع إلى الوثائق والقوانين الدولية التي تطرقت لهذا الأمر، والتي من أبرزها: إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951م، بحنيف والبروتوكول المكمل لها بنيويورك لسنة 1967م، والإتفاقيات الإقليمية الخاصة باللاجئين.

* **تعريف اللاجئ حسب اتفاقية عام 1951م وبروتوكول 1967م:** عرفت اتفاقية 1951م واللاجئ في المادة (01/أ/ الفقرة02)، على أنه:

**" كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت....وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد لأسباب تردع لدينه أو جنسيته أو عرقه أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسيته، ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة بسبب تلك الظروف، ولا يستطيع بسبب هذا الخوف أن يعود إلى ذلك البلد"[[293]](#footnote-293).**

مصطلح اللاجئ ينطبق على كل شخص يجبر على ترك حمل إقامته المعتادة حسب اعتداء خارجي، أو هيمنة أجنبية، أو أحداث تعكر النظام العام بشكل خطير في كل أو جزء من بلد منشأه أو جنسيته من أجل احتلال، أو هيمنة أجنبية، أو احداث تعكر النظام العام بشكل خطير في كل أو جزء من بلد منشأه أو جنسيته من أجل البحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشأه أو جنسيته[[294]](#footnote-294).

بتعريف آخر يعتبر من طوائف الأشخاص ذوي الوضع المهدد Persons Vulnerable إما على أساس فريدي بفراره وحيدا أو مع أسرته من البلد الذي يتعرض فيه للاضطهاد إلى بلد الملجأ، وإما كجزء من نزوح جماعي نتيجة لأحوال سياسية أو دينية أو عسكرية أو غيرها يكون فيها عرضة لخطر الإضطهاد.

وقد عرف معهد القانون الدولي اللجوء السياسي بأنه الحماية التي تمنحها دولة فوق أراضيها أو فوق أي مكان تابع لسلطتها لفرد طلب منها هذه الحماية[[295]](#footnote-295).

**ج- مفهوم جائحة كورونا:**

فيروس كورونا المستجد هو نوع من أنواع الفيروسات جديد من نوعه، يصيب الجهاز التنفسي، وهو مجهول السبب إلى الآن، ظهر في مدينة ووهان الصينية أواخر العام 2019، وفي 8 فيفري 2020 أطلقت لجنة الصحة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية تسمية فيروسو كورونا المستجد أو الجديد على الإلتهاب الرئوي الناجم عن الإصابة بفيروس كورونا، ثم غيرت في 22 فيفري الاسم الإنجليزي الرسمي للمرض الناجم عن فيروس كورونا الجديد إلى covid-19، قبل أن تعتمد هذه التسمية رسميا[[296]](#footnote-296).

ويختلف فيروس كورونا عن باقي الأوبئة والأمراض التي أصابت العالم على مر التاريخ، التي انحصر تفشيها في نطاق جغرافي محدود حول العالم أو دولة بعينها مثل وبائ سارس في الصين، وباء ايبولا في غرب افريقيا والانفلونزا الخنازير...الخ، حيث لم تترك هذه الأمراض والأوبئة نفس الأثر الذي نتج عن فيروس كورونا خلال فترة قصيرة، وبما أن فيروس كورونا بعد أن تفشى في البداية على مستوى مدينة ووهان تحول إلى وباء عالمي -جائحة- بعد أن انتشر على مستوى مساحة جغرافية كبيرة شملت الصين وأغلب دول العالم وفي مختلف القارات[[297]](#footnote-297).

تتمثل أعراض الأكثر شيوعا لمرض كوفيد -19- في الحمى والإرهاق والسعال الجاف، وقد يعاني بعض المرضى من الآلام والأوجاع،ـ أو احتقان الأنف، أو ألم الحلق أو الإسهال وعادة ماتكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجيا، ويصاب بعض الناس بالعدوى دون ان تظهر عليهم أي اعراض ودون أن يشعروا بالمرض، وتشتد حدة المرض لدى شخص واحد تقريبا من كل 6 أشخاص يصابون بعدوى كوفيد-19- حيث يعانون من صعوبة التنفس وتزداد احتمالات اصابة المسنين والأشخاص المصابين بمشكلات طبية أساسية مثل ارتفاع ضغط الدم، أو أمراض القلب أو داء السكري،أو بأمراض وخيمة.

وبما أنه يمكن أن يلتقط الأشخاص عدوى كوفيد 19 من أشخاص آخرين مصابين بالفيروس، وينتشر المرض بشكل أساسي من شخص لآخر عن طريق القطيرات الصغيرة التي يفرزها الشخص المصاب بكوفيد 19 من أنفه أو فمه عندما يسعل أو يعطس أو يتكلم، وهذه القطيرات وزنها ثقيل نسبيا، فهي لاتنتقل إلى مكان بعيد وانما تسقط سريعا على الأرض، ويمكن أن يلتقط الأشخاص مرض كوفيد 19 اذا تنفسوا هذه القطيرات من شخص مصاب بعدوى الفيروس[[298]](#footnote-298)، لذلك من المهم الحفاظ على مسافة متر واحد على الأقل من اللآخرين، وقد تحط هذه القطيرات على الأشياء والأسطح المحيطة بالشخص، ويمكن حينها أن يصاب الناس بالعدوى عند ملامستهم هذه الأشياء أو الأسطح ثم لمس أعينهم أو أنفهم أو فمهم[[299]](#footnote-299).

**المحور الثاني: أوضاع اللاجئين في ظل تفشي وباء الكورونا**

في الوقت الذي يتكيف فيه العالم مع المعايير الجديدة للتعامل مع فيروس كورونا "كوفيد19" المستجد يحاول اكثر من 70 مليون شخص من اللاجئين والنازحين قسريا بسبب الحرب التعايش مع بيئات جديدة والسعي الى حماية أنفسهم من هذه الجائحة، ولا شك أن جميع البشر عرضة للاصابة بالفيروس، لكن ليس جميعهم عرضة للاصابة بالقدر نفسه.

رغم أن تفشي "كوفيد 19" قد تسبب في أزمة صحية عالمية، فإنه من المهم الوضع في الإعتبار أن هذه الازمة مشكلة أخرى تضاف إلى المخاطر العديدة التي يواجهها النازحون واللاجئون ففي ظل استمرار العنف والنزاع رغم الدعوات الأممية لهدئة عالمية عقب تفشي الوباء، يواجه النازحون معضلة البقاء في منازلهم غير الآمنة و الفرار بحثا عن أماكن أخرى آمنة، فوفقا للمفوضية الأممية في كل ثانيتين يضطر شخص حول العالم إلى النزوح بسبب تعرضه للنزاع والاضطهاد، ولم تخف حدة هذا العناء رغم تفشي فيروس كورونا[[300]](#footnote-300)، فالمجتمعات النازحة متأثرة بشكل أو بآخر بالجائحة بسبب تحديات النزوح والعوامل السياسية القائمة التي تزيد من تقييد قدرة اللاجئين على التكيف والتعافي واعادة البناء، ففي حالات كثيرة تستهدف النزاعات البنية التحتية الصحية وتقضي تماما على المرافق والمعدات الطبية المتوفرة، ففي سوريا على سبيل المثال أدت الهجمات الممنهجة على المرافق الصحية في أدلب إلى حرمان النازحين من الموارد الداخلية الضرورية لمواجهة التفشي المحتمل للفيروس، كما نتج أيضا عن الصراع المفروض على غزة نقص الإمدادات الطبية والمائية وتدهور حياة المدنيين، وأثر ذلك تأثيرا سلبيا على قدرتهم في مواجهة تفشي كوفيد 19[[301]](#footnote-301).

معضلات إنسانية وأخلاقية شديدة الحساسية أفرزتها جائحة كورونا، فيما يتعلق بالدوائر الأكثر ضعفا في سياق مواجهة الفيروس وتداعياته وتحديدا اللاجئين والسكان النازحين، ففي الوقت الذي يواجه العالم جائحة واحدة مهددة للحياة والصحة العامة، فان اللاجئون يواجهون جوائح متزامنة بين اللجوء والهروب من تداعيات النزاع والاضطهاد الى المخيمات المكتضة التي يحتاجون فيها إلى أبسط حقوقهم الانسانية، من خدمات وأنظمة التعليم، الصحة بوصفهم الأكثر فقرا، بالإضافة إلى مواجهة تهديد آخر غير مرئي وهو الوباء الانتشاري وبالتالي يفقد الكثير منهم مقومات الحياة الطبيعية[[302]](#footnote-302)**.** أزمة انتشار جائحة كورونا التي مازالت تطل على العالم بتبعاتها في كافة مجالات الحياة ألقت أثارها الوخيمة بظلالها على حقوق الانسان الاساسية لما لها من وقع كبير على ارتفاع نسب البطالة، الفقر، خلق أزمات جديدة تهدد الحماية الانسانية وبالتالي ارتفاع أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء في مقابل انخفاض المعونات والدعم المادي لمواجهة الازمة الصحية بسبب الضائقة الاقتصادية التي شهدتها المنظمات المهتمة بشؤون اللاجئين جراء جائحة كورونا، مما يجعل حماية اللاجئين تتذيل تراتبية أولويات العالم.

ولد تفشي وباء كورونا ضغطا شديدا على الامن الاقتصادي للاجئين، فالغالبية العظمى من اللاجئين ولاسيما لنساء منهم في القطاع غير الرسمي، وبشكل أكثر تحديدا في الوظائف التي يكسبن فيها دخلهن على اساس يومي تثير القيود الشديدة التي تمنع اللاجئين من العمل مخاوف كبيرة بشأن قدرتهم على الاستمرار في تلبية احتياجاتهم الأساسية، حيث ان اللاجئين الذين يعملون في قطاعات معينة مثل الزراعة قد يكونوا اكثر عرضة للخطر،وتؤدي تدابير الاحتواء المطول الى خطر تصاعد مستوى الفقر بين اللاجئين ويشكل ذلك تحديات كبيرة في دول مثل لبنان حيث يقدر البنك الدولي أن مايقؤب من ثلث اللاجئين كانوا يعيشون في فقر قبل نفشي الجائحة[[303]](#footnote-303).

من ناحية أخرى قد يكون لتفشي الجائحة تأثير كبير على عملية إعادة توطين اللاجئين، والتي هي جزء من عملية طلب اللجوء يؤثر اغلاق الحدود وقيود السفر على الحق في اللجوء حيث يتم تعليق جميع اجراءات اعادة التوطين ويجبر الاشخاص على العودة الى الاماكن التي يخشون الاضطهاد او التعذيب مما ينتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية، وقد اعربت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخرا عن هذا القلق، مشيرة إلى انه في حين للحكومات الحق في وضع تدابير مثل الفحص المطالبين بالحماية الدولية عند الدخول أو وضعهم في الحجر الصحي فان عذه التدابير يجب الا تؤدي الى حرمانهم من غرصة حقيقية لطلب اللجوء أو تؤدي الى الاعادة القسرية[[304]](#footnote-304).

علاوة على ذلك، مع تفشي فيروس كورونا المستجد نادرا ما يكون النازحون في وضع يجعلهم يلتزمون بالتدابير الاحترازية والوقاتية لأن بيئة النزوح في الغالب لا تستطيع أن تمنع تفشي الفيروس أو تعوقه، ففي حالات عديدة لا يستطيع الاشخاص البقاء في الحجر الصحي في منازلهم المتضررة أو المدمرة بسبب النزاع، ويدفعهم ذلك في الغالب الى العيش في المخيمات وفي كثير من الاحيان يعيش النازحون في أماكن شديدة الازدحام، بالاضافة إلى ذلك، يعاني اللاجئون معاناة متفاوتة من الظروف الصحية السيئة بسبب صعوبة النزوح والتي تسفر عن ارتفاع معدلات سوء التغذية وكذلك من مشاكل صحية أخرى تتسبب في ضعف مناعتهم وتجعلهم اكثر عرضة للإصابة بالمرض**،** كما ان عدم وجود التمويل الكافي لجهود المساعدة وسياسات الحكومات المضيفة تزيد من معاناة الكثير من اللاجئين خاصة بما يتعلق بسوء الصرف الصحي والحصول على المياه النظيفة، ناهيك أن بعض المخيمات غير مجهزة بأبسط الاساسيات وبالتالي عدم مراعاة المعايير العالمية المتعلقة بالنظافة الصحية، ولا تفتقد المجتمعات النازحة القدرة على اتباع التدابير الاحترازية وممارستها فحسب، بل هي أكثر عرضة للاصابة بالفيروس.

شكلت أزمة ظهور الفيروس الانتشاري "كوفيد19" مخاطر مضاعفة على اللاجئين والنازحين وتولدت من رحمها تحديات أخرى، ففضلا عن نقص الخدمات لهم صحيا وتعليميا واضافة الى أنهم من اكثر الفئات الاجتماعية المهمشة عرضة للفقر والبطالة فانهم يعيشون في أماكن مكتضة تصعب عليهم الالتزام باجراءات التباعد الاجتماعي التي فرضتها الحكومات، كما أنهم وبسبب سياسات الإغلاق التي تبنتها معظم الحكومات أصبحوا غير قادرين على التنقل بيسر وسهولة للحصول على مستلزماتهم المعيشية، وعليه، على الرغم من اعتماد قيود على السفر واغلاق الحدود للحد من انتشار جائجة كورونا أدى الى تباطئ الهجرة على الصعيد العالمي، فان النزوح القسري لا يزال مستمرا داخل الدول المتأثرة بالنزاع وعبر الحدود وكذلك الحاجة الى توفير الحماية الانسانية والمعونة للاجئين والاشخاص المشردون وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية.

في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا، أصبح الملايين من اللاجئين والمشردين داخليا في وضع مزري، بعد أن فقدوا دخلهم الضئيل بسبب الاغلاق، إنهم يعيشون في مخيمات مكتضة لا يستطيعون الحصول على الخدمات الاساسية مثل النظافة، الغذاء، مياه الشرب، الصرف الصحي فهؤولاء الناس الذين يعيشون في الصراع والعنف والفقر المدقع والوباء، ليس لديهم أي مكان آخر يذهبون اليه، الامر الذي يعرض حياتهم للخطر ويجد اولئك الذين حاولوا الفرار بأنفسهم عالقين على الحدود، ويعاملون بالقوة والعنف أو يوضعون قيد الاحتجاز أو يجبروا على العودة القسرية[[305]](#footnote-305)، ومع فرض القيود على السفر وإغلاق الحدود علقت الدول بشكل مؤقت اجراءات اللجوء وأرغمت طالبي اللجوء على العودة الى داخل الحدود، وقد تم وقف الدعم لمن تقطعت بهم السبل في المخيمات ومناطق العبور بحجة المحافظة على السلامة الصحية والحدود المغلقة بسبب وباء كورونا، دون الاخذ بعين الاعتبار الوضعية التي تعاني منها هذه الفئة، كما يدفع المهاجرون وطالبوا اللجوء الذين يتم انقاذهم في البحر الى بلدان غير آمنة، طبعا تشكل هذه التدابير انتهاكا فاضحا لحقوق الانسان والقانون الانساني بما في ذلك مبدا عدم الاعادة القسرية، لقد تناست الدول أن الظروف التي تجبر هؤولاء الناس على الفرار من بلادهم مازالت قائمة بل وقد تفاقمت بسبب الوباء[[306]](#footnote-306).

تزايدت التحذيرات الدولية خشية الاثار الجانبية لانتشار هذا الفيروس وخاصة في معسكرات اللجوء التي تتركز في البلدان التي تغيب فيها أبسط مقومات العيش، حيث نجد أن حوالي 80 بالمائة من اللاجئين يعيشون في بلدان مجاورة، والتي عادة ما تكون دولا منخفضة أو متوسطة وتعاني من انظمة صحية ضعيفة أو تتحمل ما يفوق طاقتها، ففي الوقت الذي تعاني فيه دول أوروبية غنية من الضغوط على نظامها الصحي بسبب فيروس كورونا كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا،فرنسا،اسبانيا تبدوا الاوضاع اكثر صعوبة في الدول التي تعاني من قلة الموارد خاصة اذا كانت تستضيف أعداد كبيرة من اللاجئين على غرار لبنان، الأردن، العراق.

ففي لبنان الذي يأوي نحو مليون ونصف لاجئ وفق اخر احصائيات الأمم المتحدة لسنة 2020 من حاملي الجنسيات السورية والفلسطينية تزايدت المخاوف من انتشار الفيروس في مخيمات اللاجئين خاصة مع وجود عشرات المصابين بالفيروس بين اللبنانيين أنفسهم، ما يطرح فرضية وصول الاصابات الى المخيمات والى اللاجئين وهذا قد يزيد من عمق الازمة الانسانية في وقت يعاني فيه لبنان من وضع اقتصادي كارثي وصل حد الحديث عن قرب اعلان الدولة الافلاس[[307]](#footnote-307). وهو ما أدى الى حالة شلل تام في المؤسسات الاغاثية الدولية في لبنان فيما يتعلق يتقديم الخدمات التوعوية والاغاثية للاجئين الموجودين داخل الاراضي اللبنانية حول فيروس كورونا وسبل الوقاية منه ويرجع ذلك الى القيود المفروضة على الحركة داخل لبنان.

من الواضح أن المجتمعات النازحة تواجه خلال هذه الجائحة مجموعة من التحديات الكبيرة من صنع الانسان والسياسة، ومع ان الحكومات تتخذ إجراءات أكثر صرامة لتامين حدودها وحماية شعوبها، فان البعض يستخدم هذه السياسات لمنع اللاجئين وتقييد قدرتهم على طلب اللجوء، وكثيرا ما يكون النازحون هم أول من يتعرضون لهذا الإتهام بأنهم سبب تفشي الفيروسات، فقد إتهم رئيس الوزراء المجري اللاجئين بانهم سبب في انتشار الجائحة وطالب بضرورة ترحيلهم، وسار على التهج نفسه سياسيون آخرون في أوروبا والولايات المتحدة، حيث قاموا بالقاء كل اللوم على النازحين واتهامهم بانهم سبب تفشي الجائحة على الرغم من عدم وجود أي دليل على ذلك[[308]](#footnote-308).

ومن هذا المنطلق، وبينما اتبعت دول استراتيجيات وطنية حماية لتخفيف وطأة أثار الفيروس على اللاجئين وتوفير الحماية لهم تركت دول أخرى تلك الفئات في مهب الريح بما فاقم معاناتهم. ما دفع بمختلف المنظمات غير الحكومية بالتدخل العاجل والفوري لتقديم يد العون وتنسيق جهودها مع مختلف الحكومات لتوفير الحماية اللازمة للاجئين والتقليل من حدة وأثار فيروس كورونا على هاته الفئة.

**ويمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه اللاجئون في ظل تفشي وباء كورونا كما يلي:**

**1. صعوبة الوصول الى المرافق الصحية وإغلاقها:** أعاقت القيود المؤقتة المفروضة على التنقل بشدة قدرة اللاجئين والسكان المضيفين الحصول على الخدمات الصحية الأساسية.

**2.** **عرقلة وصعوبة وصول المساعدات الانسانية** **للاجئين:** مع استمرار النزاع المسلح، قد تؤدي الديناميات المتداخلة بين النزاع والوباء إلى اعاقة قدرة الاشخاص اللاجون والمشردون في الحصول على الرعاية حيث يعتمد توفير المساعدة الانسانية للسكان على الارادة السياسية للحفاظ على ممرات إنسانية آمنة، على الرغم من الدعوة التي وجهها الامين العام للأمم المتحدة لوقف اطلاق النار على مستوى العالم للمساعدة في السيطرة على جائحة كورونا، فشل مجلي الأمن الدولي في الاتفاق على قرار تنفيذه، أو ايجاد وسيلة تضمن وصول المساعدات الانسانية عبر الحدود الى اللاجئين والسكان المحاصرين في مناطق النزاع.

3. **الخوف من انتقال فيروس كورونا في أوساط اللاجئين**: تسبب جائحة كورونا في خلق مخاوف حادة من انتقال العدوى في اوساط اللاجئين، ما جعلهم يتعرضون للاهمال في الاستجابة الطارئة لجائحة كورونا، فقد وردت تقارير تتحدث عن رفض منح لاجئين سوريين قادمين من مناطق حدودية الرعاية الصحية في المستشفيات اعتقادا بانهم يحملون الفيروس.

**4. فقدان اللاجئين وظائفهم:** يعتمد اللاجئون في أغلب الأحيان على فرص العمل غير الآمنة في القطاع غير الرسمي بصورة أكبر ، الا أن عمليات الإغلاق المرتبطة بجائحة كورونا أدت الى تفاقم القيود المفروضة على تحركات السكان النازحين لمتابعة اعمالهم خارج المخيمات، فقد أفادت مراقبة المفوضية السامية للامم المتحدة ان أن 89% من الاشخاص النازحون الذين شملهم الاستطلاع في العراق، صرحوا بفقدان فرص العمل منذ أن بدأت جائحة كورونا، وفي لبنان ارتفعت عدد المستجيبين الذين أفادوا "عدم وجود أي فرد في الأسرة يعمل حاليا" من 44% الى 70% بين مارس وماي 2020.بالتالي أمسى اللاجئون الذين كانوا يعتمدون على الاقتصاد غير الرسمي غير قادرين على اطعام عوائلهم.

**المحور الثالث:استجابة المنظمات غير الحكومية لحماية اللاجئين من وباء كوفيد19: اللجنة الدولية للصليب الأحمر-أنموذجا**-

يتأثر النازحون داخل بلدانهم والمهاجرون – بمن فيهم اللاجئون – الذين يعيشون في مخيمات ومستوطنات رسمية وغير رسمية تغيب فيها أبسط مقومات العيش أكثر من غيرهم بجائحة كوفيد-19، حيث نجد أن حوالي 80 بالمائة من اللاجئين يعيشون في بلدان مجاورة والتي عادة ما تكون دولا منخفضة أو متوسطة وتعاني من أنظمة صحية ضعيفة أو تتحمل ما يفوق طاقتها ما يجعل أوضاع اللاجئين تبدوا أكثر صعوبة في هذه الدول، واستجابة لهذا الوضع الغير مسبوق أجرت العديد من المنظمات غير الحكومية عملية إعادة توجيه كبرى للأنشطة التي تنفذها لتكيف عملها الحالي مع الواقع الجديد لكبح جماح انتشار فيروس كورونا حول العالم وبالخصوص في مجتمعات النازحين بالاضافة الى تنسيق جهودها لمساندة الجهود الحكومية للقيام بتحركات حاسمة لمنع الاثار الكارثية لوباء كوفيد 19 على اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

فمع وجود الملايين الذين يعانون من قلة وانعدام امكانية الحصول على الرعاية الصحية وفقدان سبل كسب العيش وتدمير الاقتصاديات والبنية الاساسية بات التصدي لازمة كوفيد 19 من اولويات المنظمات غير الحكومية وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الاحمر في اطار عملها الانساني الأساسي الرامي الى حماية اللاجئين ومساعدة الاشخاص المتضررين من النزاع أو العنف.

أظهرت العديد من المنظمات غير الحكومية استجابةً انسانية عالية من أجل التصدي لجائحة كوفيد19، من بينها اللجنة الدولية للصليب الاحمر التي كان لعبت دور واسع في هذا المجال مستفيدة من وجودها الميداني وبالتعاون مع متطوعي وموظفي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، حاولت من خلالها تلبية احتياجات الصحة العامة والاحتياجات الإنسانية للاجئين المتضررين الذين يعيشون في المخيمات والمجتمعات المضيفة. حيث عملت على صياغة مجموعة من تدابير استجابة فعالة للتصدي لجائحة كوفيد-19 تأخذ في الاعتبار الاحتياجات ومواطن الضعف الخاصة للذين يعيشون في المخيمات والمجتمعات المضيفة.وفي هذا الإطار عملت اللجنة على **وضع تدابير شاملة للتأهب والاستجابة في المخيمات والأماكن التي يقطن بها اللاجئون**[[309]](#footnote-309).

لا شك أن أماكن السكن الضيقة والاكتظاظ ومحدودية المعلومات والخدمات الصحية وعدم توافر تدابير صرف صحي ونظافة صحية ملائمة تجعل المخيمات والأماكن الشبيهة بها أكثر عرضة لتفشي كوفيد-19 فيها، الأمر الذي ينتج عنه تكوّن بؤر عدوى يصعب احتواؤها داخل هذه الأماكن أو خارجها. وقد يؤدي هذا إلى زيادة في معدلات الإصابة ليس فقط في صفوف الناس الذين يعيشون في المكان والموظفين العاملين فيه، وإنما كذلك في أوساط المجتمع المُضيف. ولذلك ثمة حاجة ملحة إلى وضع خطط طوارئ وخطط استجابة في المخيمات والأماكن الشبيهة بها، على أن تكون متعددة القطاعات وتمتثل لإرشادات الصحة العامة. وهذه الخطط من شأنها الإسهام في الحد من أثر الجائحة على النازحين داخليًا والمهاجرين في المخيمات ، وكذلك تقليل المخاطر التي يتعرض لها المجتمع المُضيف. ويتطلب وضع هذه الخطط وتنفيذها تعاون الهيئات الحكومية والمؤسسات ذات الصلة وجميع الأطراف الأخرى المعنية بالتصدي لجائحة كوفيد-19 والتنسيق فيما بينها. كما ينبغي توجيه الدعم القادم من الجهات المانحة ليستهدف ليس فقط مرحلتي التأهب والطوارئ، وإنما كذلك تلبية الاحتياجات الطويلة الأمد للناس الذين يعيشون في المخيمات والأماكن الشبيهة بها، بما في ذلك تدابير معالجة الأثر الاجتماعي-الاقتصادي للجائحة.

وركزت تدابير الاستجابة التي توضع من أجل المخيمات والأماكن التي يقطن بها اللاجئون على أمور منها:

1. **ضمان الحصول على معلومات دقيقة ومفيدة عن المخاطر وعن الصحة العامة**[[310]](#footnote-310): عملت اللجنة الدولية للصليب الاحمر على توفير المعلومات بلغات وبصيغ ملائمة بحيث يسهل للجميع بمن فيهم الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة الاطلاع عليها وفهمها.

من الجدير بالذكر أن المنظمات الانسانية تؤدي دورا مهما في مكافحة الدعر والهلع والمعلومات الخاطئة لدى اللاجئين بسبب الوباء، وأحد مهام عمل اللجنة الدولية للصليب الاحمر هو التاكد من وصول النازحين الى المعلومات الدقيقة ورفع مستوى الوعي فيما يتعلق بكيفية حماية الافراد لأنفسهم وعليه ساهمت العديد من المنظمات غير الحكومية لايصال الدعم والمعلومات الاساسية استجابة للجائحة في المناطق التي يتواجد بها اللاجئون والنازحون قسرا. ومن بين الارشادات التي جرىالتركيز عليها فكرة التباعد الاجتماعي وأخذ بعين الاعتبار الاكتظاظ الذي تعيشه مخيمات اللاجئين، ما يحتم على اللاجئين الالتزام بالمسافة الآمنة من اجل منع انتشار الفيروس بينهم

مناشدة مجتمع المانحين لتقديم الدعم للاجئين: وذلك لتعزيز الإستجابة للفيروس عن طريق مناشدة مجتمع المانحين لتقديم المزيد من الدعم واتخاذ التدابير الإحترازية الخاصة بعمليات التوزيع والحفاظ على مسافات الأمان أثناء حصول المستفيدين على استحقاقاتهم الغذائية أو النقدية باستخدام الكمامات ومعقم اليدين، استخدام المطهرات لتنظيف الأشياء التي يكثر استخدامها، وغسل اليدين بانتظام كجزء من خطة الاإستجابة الإنسانية العالمية.

**2- في مجال المساندة الصحية والاستشارات الطبية**[[311]](#footnote-311): عملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تقديم الرعاية المحسَّنة والمبكرة للمرضى المصابين بالعدوى عن طريق تعزيز المرافق الصحية في الموقع، مع إعطاء اهتمام لكبار السن والذين يعانون من مشاكل صحية سابقة والأطفال غير المصحوبين بذويهم، والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم من الفئات المستضعفة.

كما حثت على إزالةالحواجز القائمة التي تحول دون حصول النازحين داخليًا والمهاجرين على خدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية. قد تشمل هذه الحواجز النفقات الخاصة، والحواجز الثقافية أو اللغوية، وغياب التوثيق الرسمي، والقيود الموجودة مسبقًا على حرية التنقل التي تعوق الحصول على الخدمات الصحية خارج المخيم، كما حثت اللجنة سلطات المجتمع المضيف على ضرورة منح المهاجرين فرص متكافئة للحصول على العلاج الطبي والفحص بغضّ النظر عن وضعهم القانوني (سواء كانوا معترفًا بهم أو غير معترف بهم، نظاميين أو غير نظاميين).

**3- في مجال الاستجابة الانسانية المباشرة والعون الصحي والغذائي[[312]](#footnote-312):** سعت اللجنة الدولية للصليب الاحمر على العمل لضمان استمرار تقديم الخدمات والمساعدة الإنسانية في المخيمات نظرًا لأن النازحين داخليًا والمهاجرين غالبًا ما يعتمدون على الدعم الخارجي الذي تقدمه السلطات والمنظمات الإنسانية والمجتمعات المضيفة من أجل البقاء، فالتدابير الموضوعة لإحتواء كوفيد-19 ستحول دون استفادتهم من فرص كسب العيش والأسواق غير الرسمية التي قد يعتمدون عليها.

**4- تكثيف تدابير وقائية اللاجئين في المخيمات وتخفيف الاكتظاظ كجزء من عملية الاستجابة الانسانية.**

في هذا الإطار، عملت اللجنة مع مختلف شركائها على توفير أماكن إيواء بديلة مناسبة وظروف معيشية للنازحين داخليًا و المهاجرين لتسهيل التباعد الجسدي كما تم رفع مستوى الإمدادات بالماء والصابونفي المخيمات وتركيب محطات لغسل اليدين مع توفير المعدات الطبية الميدانية لتوفير الرعاية الصحية في مخيماتهم وقواعد توزيع المواد الغذائية والصابون والمواد الأخرى.

في السياق ذاته، عملت اللجنة على إعطاء الأولوية للأشخاص المستضعفين ومقدمي الرعاية وأسرهم لدى تنفيذ تدابير تخفيف الاكتظاظ في المخيمات أو إخلائها. عند اتخاذ قرار بشأن الناس الذين سيجري نقلهم من المواقع المكتظة، أي إعطاء أولوية لأولئك الذين لديهم عوامل خطر يمكن تحديدها قد تُفاقم حالتهم الصحية، مثل كبار السن والذين يعانون مشاكل طبية سابقة، وكذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم[[313]](#footnote-313).

**5- العمل على ضمان حصول اللاجئين على معاملة إنسانية وحمايتهم من العنف، بما في ذلك في ما يتعلق بكوفيد-19.**

في إطار بذلها جهودًا رامية إلى تخفيف الأخطار المحدقة بالصحة العامة، دعت اللجنة الدولية للصليب الاحمر سلطات المجتمعات المضيفة أن يعاملوا اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات معاملة إنسانية دائمًا، وأن تحترم حقوقهم بموجب القانون الدولي، وأن تتجنب تعريضهم بلا داعٍ لمخاطر صحية مباشرة أو يمكن التنبؤ بها. وينبغي الالتزام بما يلي[[314]](#footnote-314):

**-** الامتناع عن الاستخدام التعسفي للقوة عند إنفاذ التدابير المقيِّدة بهدف الوقاية من انتشار جائحة كوفيد-19 في المخيمات فلا يجوز استخدام القوة إلا كملاذ أخير ويجب أن يمتثل استخدامها لقانون ومعايير حقوق الإنسان. وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإنّ أيّ استخدام للقوة يجب أن يكون متوافقًا مع مبادئ ومتطلبات الشرعية والضرورة والتناسب وأخذ الاحتياطات والمساءلة

- اتخاذ جميع التدابير الممكنة من أجل وضع حد للعنف الذي يتعرض له الناس الذين يعيشون في المخيمات.حيث يتعرض النازحون داخليًا والمهاجرون بمن في ذلك اللاجئون، لاحتمالية اتخاذهم كبش فداء بأن تُلقى عليهم اللائمة في انتشار الفيروس، في المقام الأول بسبب مخالطتهم عمال الإغاثة الأجانب، أو لأنهم جاؤوا من أماكن ذات معدلات إصابة مرتفعة بالعدوى، أو بسبب التمييز الذي يُمارَس أصلًا ضدهم. إضافة إلى ذلك، قد يواجه النازحون داخليًا والمهاجرون الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية مشاكل مع هيئات إنفاذ القانون حال كونهم غير قادرين على الامتثال لتدابير الوقاية المجتمعية، مثل حظر التجمعات أو الإغلاق، وذلك بسبب عدم وجود بدائل آمنة للسُّكنى. وقد يؤدي تفشي كوفيد-19 في مخيمات معيّنة إلى زيادة الوصم الذي يتعرض له النازحون داخليًا والمهاجرون، الأمر الذي يرفع احتمالات تعرضهم للعنف على يد المجتمعات المضيفة، أو من جماعات كراهية الأجانب، أو، في حالات النزاع المسلح، من أطراف النزاع التي ترى أنهم موالون للعدو. ويقع على عاتق اللجنة ومختلف شركائها الالتزام بحماية الناس الذين يعيشون في المخيمات والأماكن الشبيهة بها من الاعتداء وأن تضع حدًا لأي عنف يُمارَس ضدهم[[315]](#footnote-315).

**6- دعم حصول اللاجئين على اللقاح**: أطلقت اللجنة الدولية للصليب الاحمر بالتنسيق مع المنظمات دولية حكومية وغير حكومية مبادرات تهدف لزيادة الوعي والتصدي للتردد في أخذ اللقاح والمساعدة في عملية التسجيل وفتح مراكز اضافية للتلقيح، بالاضافة الى معالجة العوائق التي تواجه اللاجئين في التسجيل من اجل الحصول على اللقاح من خلال مساعدة اللاجئين في الوصول الى منصات التسجيل مع التركيز على من لا يملكون هواتف أو لا يجيدون تقديم الطلبات عبر الانترنيت فضلا عن تخفيف الشروط الخاصة بضرورة تقديم وثائق الهوية خلال عملية التسجيل[[316]](#footnote-316).

**الخاتمة:**

على الرغم من هذه الجهود فلا تزال هناك العديد من التحديات، سواء من الناحية الصحية والناحية الاجتماعية الاقتصادية، فحتى يومنا هذا لم يتم الابلاغ عن حالات تفشي كبيرة في مخيمات اللاجئين في جميع اتحاء المناطق فقد ادى نقص محدودية القدرة على الفحص في المناطق ذات التركيز العالي للاجئين الى اثارة مخاوف بشأن امكانية انتشار حالات فيروس كورونا المخفية، ففي سوريا قدرت مراقبة حقوق الانسان Human Rights Watch أن الارقام الرسمية لا تتطابق حقيقة مع الحالات الموجودة على ارض الواقع. بالاضافة الى العراقيل التي تواجه اللجنة كافتقارها للتمويل الكافي وتعرضها لعراقيل بيروقراطية كل ذلك يساهم في عرقلة نشاطاتها وزيادة معاناة اللاجئين في ظل أزمة الوباء الانتشاري.

**استنتاجات وتوصيات:**

* على المنظمات غير الحكومية خاصة التي تعمل بالمجال الإنساني أن يأخذوا بعين الإعتبار أنواع البيانات المحددة والمتنوعة التي يعيش فيها اللاجئون والنازحون قسرا أثناء هجراتهم، فضلا عن الطرق التي يستخدمونها في الهجرة ففي كثير من الأحيان تصبح الأماكن التي يستقر فيها النازحون قسرا مواقع لسلطات متعددة أو مختلطة
* ان الإستجابة الفعالة لحماية اللاجئين في ظل تفشي وباء كورونا المستجد تتطلب نهجا مشتركا يجمع بين الفواعل غير حكومية والفواعل الحكومية على حد سواء.ويستدعي هذا الموقف استجابة تعاونية مما يوفر فرص متنوعة للقيادة والمشاركة بما في ذلك تدخلات الصحة العامة.
* اشراك المجموعات التي يقودها اللاجئون ذا أهمية خاصة لتحسين الدعم المقدم للاجئين والنازحين الذين لا يعيشون في مستوطنات رسمية.
* ينبغي على الجهات الفاعلة الإنسانية والأطراف المحلية أن تعمل مع الإدارات الحكومية حيثما أمكن، على تجنب فرض إجراءات الإغلاق الكامل التي تعوق سبل رزق النازحين بشكل غير متكافئ،فعلى سبيل المثال، من الممكن أن تساعد الاستراتيجيات الأقل تقييدا مثل اعتماد أنظمة الإنتظار ومناوبة الأيام للبائعين الأفراد في الحفاظ على مسافات بدنية آمنة في الأسواق الخارجية على نحو يمكن القيام ببعض النشاط التجاري.

**قائمة المراجع:**

**المقالات:**

1- وليد يونسي، "تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على أمن الإتحاد الأوروبي " التحدي والاستجابة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 01، أفريل 2019، ص 445.

2 - وليد خالد ربيع، بحث حق اللجوء السياسي في الفقه الاسلامي والقانون الدولي دراسة مقارنة، مجلة الشريعة الاسلامية والدراسات الاسلامية العدد 72، ص 532.

3 - حموزروقي أمال، دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، العدد 01، 2021، ص 251.

4 - الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020، ص 05.

5- هادية يحياوي، ألمانيا وأزمة اللجوء السوري- أمننة البعد الهوياتي-، المجلة الجزلئرية للأمن والتنمية، العدد02،جويلية 2020، ص 316.

6- حموزروقي أمال، المرجع السابق، ص 251.

7 - منظمة الصحة العالمية، الدليل الإرشادي للوقاية من مرض فيروس كورونا، 2020، ص 12.

**المواقع الإلكترونية:**

1- كيف أصبح اللاجئون والنازحون أكثر عرضة للإصابة بمرض كوفيد19، تم تصفح الموقع يوم 2/9/2021، على الساعة 18:23، للمزيد راجع الرابط التالي:

<https://timep.org> /

2 - جائحة كورونا في سياق النزوح القسري: وجهات نظر من الشرق الاوسط وشرق افريقيا، إعتبارات سياسية، ص 2، تم تصفح الموقع يوم 2/9/2021، لعلى الساعة 19:30، للمزيد راجع الرابط التالي:

[https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/15503/SSHAP\_Operations\_Considerations\_COVID-19\_Forced\_Displacement\_AR.pdf?sequence=14](https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/15503/SSHAP_Operations_Considerations_COVID-%20)

3 - اللاجئون واللقاح: هل تصبح المخيمات ملاذ كورونا الاخير؟، تم تصفح الموقع يوم 4/9/2021، على الساعة 12:33، للمزيد راجع الرابط التالي:

<https://www.albayan.ae/world/arab/2021-03-11-1.4112951>

4 - الاستجابة لأزمة فيروس كورونا في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ص33، أكتوبر 2020، للمزيد راجع الرابط التالي:

<https://www.oecd.org/mena/competitiveness/COVID-19-Crisis-response-MENA-countries-Arabic.pdf>

5 - حماية اللاجئين جزء لا يتجزأ من عملية التصدي لفيروس كورونا في منطقة الشرق الأرسط وشمال افريقيا، تم تصفح الموقع يوم 5/9/2021، على الساعة 14:33، للمزيد راجع الرابط التالي:

<https://publicservices.international/resources/news/>

6 - حماية اللاجئين جزء لا يتجزأ من عملية التصدي لفيروس كورونا في منطقة الشرق الأرسط وشمال افريقيا، المرجع السابق.

7 - المخيمات والاستجابة لجائحة كوفيد19، مجلة الانساني، تم تصفح الموقع يوم 2/9/2021، على الساعة 14:35، للمزيد راجع الرابط التالي: <https://blogs.icrc.org/alinsani/2020/08/04/19-4>/

8 - الشرق الأوسط : الاستجابة الميدانية للتصدي لجائحة كوفيد19، تم تصفح الموقع يوم 2/9/2021، على الساعة 16:50، للمزيد راجع الرابط التالي: /https://www.icrc.org/ar/document

9 - استجابة اللجنة الدولية لاحتياجات المهاجرين المستضعفين، تم تصفح الموقع يوم 3/9/2021، على الساعة 11:34، للمزيد راجع الرابط التالي:

<https://www.icrc.org/ar/document/icrcs-response-needs-vulnerable-migrants>

10 - تلقيح اللاجئين: الدروس المستفادة من حملة التلقيح الشاملة في لبنان، تم تصفح الموقع يوم 5/9/2021، على الساعة 20:22، للمزيد راجلع الرابط التالي:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2021/06/18/vaccinating-refugees-lessons-from-the-inclusive-lebanon-vaccine-roll-out-experience>

**المراجع الأجنبية:**

- Peter Willetts, "Transnational Actors and International Organizations in Global Politics," in John Baylis and Steve Smith(eds.) The Globalization of World Politics:

An Introduction to International Relations (New Yorl: Oxford University Press,2001), p.123

**مجالات استجابة المنظمات غير الحكومية في مواجهة وباء كورونا المستجد.**

**ط.د/.دقيش شريفة**

**جامعة 8 ماي1945 قالمة. كلية الحقو ق والعلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية**

**فرقة البحث PRFU حول نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في الواقع الدولي.**

**مساهمة منظمة أطباء بلا حدود في مواجهة جائحة كورونا: الواقع والتحديات**

**The contribution of Doctors Without Borders on confronting the Corona pandemic: reality and challenges**

**د/سمير كيم**

جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، [s.kime@univ-tebessa.dz](mailto:s.kime@univ-tebessa.dz)

**الملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى رصد مساهمة منظمة أطباء بلاحدود في مواجهة جائحة كورونا، بالنظر لإختصاص هذه المنظمة في المجال الصحي، وكذا النشاط التحسيسي والتوعوي الذي تقوم به المنظمة في التصدي لجائحة كورونا، وذلك على المستويين الإقليمي والعالمي .

توصلت هذه الدراسة إلى أن منظمة أطباء بلاحدود كان لها دورا مهما في التصدي لجائحة كورونا، عبر التوعية الصحية حول الفيروس وتعزيز أنشطة الوقاية من العدوى ومكافحتها وإجراء التدريبات حولها، غير أن هذا المسعى يواجه تحديات عديدة أبرزها النقص في معدات الوقاية الشخصية، وهاجس حماية موظفي المنظمة أثناء العمل الميداني.

كلمات مفتاحية: كورونا- التصدي- أطباء بلاحدود- الأوبئة- منظمات

**Abstract :**.

This research paper aims to monitor the contribution of Doctors without borders in the face of the Corona pandemic, in view of the specialization of this organization in the health field, as well as the awareness-raising activities carried out by the organization in addressing the Corona pandemic, at the regional and global levels.

Abstract This study concluded that doctors without borders organization had an important role in addressing the Corona pandemic, through health awareness about the virus, strengthening infection prevention and control activities and conducting trainings around it. However, this contribution faces many challenges, most notably the lack of personal protective equipment, and the obsession with protecting the organization’s employees during field work.

Key words : Corona- Facing-Doctors without borders-pandemics- organizations.

.

**مقدمـــــــة:**

تعد المنظمات غير الحكومية أحد الفواعل البارزة في النظام العالمي الحالي، حيث إزداد نشاطها في العديد من المجالات، وقد إنتقلت في أدوارها من الدور التقليدي المرتبط بحماية حقوق الإنسان في أوقات السلم والحرب إلى القيام بالعديد من الأدوار الجديدة المرتبطة بحماية الحقوق البيئية والصحية.

في هذا السياق ومع تفشي جائحة كورونا منذ نهاية 2019 برز نشاط العديد من المنظمات غير الحكومية في مواجهة الجائحة، وتعد منظمة أطباء بلا حدود أبرز هذه المنظمات، حيث حاولت القيام بالعديد من المساعدات للحد من الجائحة لاسيما في مناطق النزاع.

تكمن أهمية هذا الموضوع في العديد من الجوانب لاسيما ما تعلق برصد دور الفواعل من غير الدول في مجال التعاون الصحي العالمي، وعلى رأسها المنظمات غير الحكومية التي تزايد نشاطها على المستويين الإقليمي والعالمي، وكذا إبراز دور منظمة أطباء بلاحدود في مجال مواجهة جائحة كورونا في ظل التحديات المطروحة على مستوى منظمة الصحة العالمية كمنظمة دولية عالمية في المجال الصحي.

على ضوء ما تقدم تهدف هذه الورقة البحثية إلى الكشف عن جهود منظمة أطباء بلا حدود في مواجهة جائحة كورونا، وذلك عبر إبراز أهمية هذه المنظمة في مجال الصحة العالمية، وكذا رصد مختلف الأنشطة التي قامت بها في بعض المناطق النزاعية للحد من جائحة كورونا، وصولا إلى التعرض لأبرز التحديات التي تواجه المنظمة في نشاطاتها الطبيبة في إطار مواجهة جائحة كورونا.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، سيتم من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية: كيف تساهم منظمة أطباء بلا حدود في مواجهة جائحة كورونا في ظل التحديات الميدانية المفروضة؟

للإجابة على هذه الإشكالية سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي من أجل تحليل البنية التنظيمية والوظيفية لمنظمة أطباء بلاحدود، كما سيتم الإعتماد على المقاربة البنيوية الوظيفية من أجل تحليل دور منظمة أطباء بلاحدود كبنية في إطار النظام الدولي في مجال مواجهة الأوبئة العالمية، بالتركيز على جائحة كورونا.

من أجل معالجة الإشكالية ووضعها في مستوى التحليل سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور، سيتناول المحور الأول تحليل البنية التنظيمية لمنظمة أطباء بلاحدود وإبراز أهميتها في مجال التعاون الصحي العالمي، أما في المحور الثاني سيتم تحليل واقع مساهمة أطباء بلاحدود في مجال مواجهة جائحة كورونا، وأخيرا سيتم رصد أبرز التحديات المرتبطة بمساهمة منظمة أطباء بلاحدود في مواجهة جائحة كورونا.

**1.مكانة منظمة أطباء بلاحدود في مجال التعاون الصحي العالمي:**

إن تحديد مجالات مساهمة منظمة أطباء بلاحدود في مواجهة جائحة كورونا، يتطلب إبراز الطبيعة الوظيفية لهذه المنظمة، وكذا أهميتها في مجال التعاون الصحي على المستوى العالمي، كونها من أبرز المنظمات غير الحكومية في المجال الصحي.

**أ-منظمة أطباء بلاحدود التأسيس والأهداف:**

منظمة أطباء بلاحدود هي منظمة دولية غير حكومية غير ربحية تعمل بهدف توفير الرعاية الطبية دون تمييز للسكان في حالة الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة، وهي تتألف بشكل أساسي من أطباء متطوعين ومهنيين صحيين، بهدف ضمان العمل الميداني السلس، وتعمل هذه المنظمة بشكل مستقل عن الدول أو أي مؤسسات حكومية، وبعيدا عن أي تأثيرات سياسية أو إقتصادية أو دينية.

تم تأسيس منظمة أطباء بلاحدود في فرنسا سنة 1971، بعد ثلاثة سنوات من الحرب الأهلية النيجيرية المعروفة بحرب بيافران 1967- 1970، وقد كان تأسيس المنظمة كرد فعل عن عدم رضا الأطباء الفرنسيين لإستجابة اللجنة الدولية للصليب الأحمر تجاه الأزمة الإنسانية التي خلفتها الحرب الأهلية النيجيرية، حيث تميزت إستجابة اللجنة بالبطء في تقديم المساعدات الطبية اللازمة، ومن خلال تسمية المنظمة أطباء بلاحدود فإن هدفها الإلتفاف والتخلص من الإنتماءات الوطنية القومية من أجل توفير التدخل الطبي السريع أثناء الأزمات.([[317]](#footnote-317))

تهدف منظمة أطباء بلاحدود إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تضمنها الميثاق التأسيسي للمنظمة، والتي يمكن توضيحها من خلال مايلي:([[318]](#footnote-318))

* أطباء بلا حدود تقدم المساعدة إلى الشعوب المتضررة.
* تقدمها إلى ضحايا الكوارث الطبيعية والتي يصنعها الإنسان وضحايا الصراع المسلح دون تمييز في الجنس و العرق و الدين والانتماء السياسي.
* تراعي الحياد المطلق وعدم التحيز باسم مبادئ الطب الأساسية وباسم الحق في المساعدات الإنسانية .
* تصر على التمتع بحرية تامة أثناء مزاولتها لعملها في الميدان.
* يتعهد أعضاء منظمة أطباء بلا حدود على احترام مبادئ مهنتهم ومراعاة الاستقلالية التامة من جميع السلطات السياسية والاقتصادية و الدينية.
* يعلم متطوعوا المنظمة بمخاطر بعض المهام التي توكل إليهم ولا يحق لهم أو لذويهم المطالبة بأي تعويض غير الذي تحدده إمكانيتها.
* تقدم كل سنة تقريرا ماليا و أدبيا بخصوص المصادر المالية وكذا نشاطها.

**ب-منظمة أطباء بلاحدود كفاعل صحي عالمي:**

بالرجوع إلى دور المنظمات غير الحكومية في ترسيخ الأمن الصحي العالمي، نجد أنه يتمحور على تقوية الامن الصحي بالعمل على تقييم سياسات الصحة العامة الموجودة في الدولة وبرامجها، من أجل حماية صحة الأفراد في المجتمعات المحلية والفقراء والمستضعفين، في هذا السياق تعد منظمة أطباء بلاحدود أول منظمة تطرح فكرة التدخل الإنساني في النزاعات الدولية، وقد إنتقدت بشدة التدخل الإنساني عن طريق القوة العسكرية، فهي تقدم رعاية طبية للشعوب المتضررة من العنف أو الإهمال أو الأزمات، سواء بسبب النزاعات المسلحة أو الأوبئة، أو سوء التغذية أو الحرمان من الرعاية الصحية أو الكوارث الطبيعية، وبغض النظر عن العرق أو الدين أو الإنتماء السياسي.([[319]](#footnote-319))

ويشير التقرير السنوي لنشاطات منظمة أطباء بلاحدود لسنة 2019 أنه تم تقديم حوالي 10,384,000 إستشارة طبية خارجية، كما قامت المنظمة بتقديم مساعدات فيما يخص الولادات والعمليات القيصرية قدرت ب 329,900، وتمت معالجة 47,000 من مرض الكوليرا، كما تم تقديم حوالي 840,000 مساعدة طبية، و 112,100 تدخل جراحي،1,320,100 تلقيح ضد الحصبة كإستجابة من طرف المنظمة لتفشي المرض، وتم معالجة 2,638,200 من داء الملاريا، معالجة 4,970حالة من داء إلتهاب السحايا، 76,400 حالة تم ضمها لبرنامج التغذية للأطفال الذين يعانون من حالات سوء التغذية، مساعدة 16,800 حالة للعلاج من مرض السل من الدرجة الأولى.([[320]](#footnote-320))

يتضح من خلال هذه الإحصائيات المتعلقة بالنشاط السنوي العالمي لمنظمة بلاحدود الأهمية التي تتمتع بها، إضافة إلى التنوع في طبيعة النشاط في حالة السلم وكذا حالات النزاع.

وفي مجال مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة الإيدز فإلى جانب العمل الذي قامت به حملة  أطباء بلا حدود للحصول على الأدوية الأساسية، ومجموعات الناشطين والناشطات في جميع أنحاء العالم التي تدعو إلى خفض تكلفة الأدوية، ساعدت نشاطات المنظمة على دفع الجهود المبذولة لزيادة نطاق توفر العلاج بمضادات الفيروسات المنقذة لحياة الناس. وفي عام 2019، تلقى أكثر من 70,000 شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشري العلاج تحت الرعاية المباشرة لأطباء بلا حدود، كما تلقى 74,000 شخص العلاج ضمن البرامج التي تدعمها المنظمة.([[321]](#footnote-321)**)**

أما فيما يخص مكافحة الإيبولا فقد قامت منظمة أطباء بلاحدود بالعديد من النشاطات الطبية في العديد من الدول الإفريقية، حيث أرسلت منظمة أطباء بلا حدود سنة 2017 فريقاً مؤلفاً من 14 شخصاً إلى ليتاكي بالكونغو الديمقراطية بهدف إطلاق استجابة طوارئ، إضافة إلى فريق من عشرة أشخاص من وزارة الصحة. تألف الفريق من أطباء وممرضين ولوجستيين وأخصائيين في المياه والصرف الصحي ومسؤولي التوعية الصحية وأخصائي واحد في علم الأوبئة. وبالإضافة إلى المنظمات الموجودة أصلاً في المنطقة، قام فريق الطوارئ في منظمة أطباء بلا حدود بتقييم للوضع وقد جهّز مركزاً لعلاج الإيبولا ،وساعد في تقديم الرعاية إلى أولئك المشتبه بإصابتهم أو الذين تأكدت إصابتهم بالفيروس**.(**[[322]](#footnote-322)**)**

في مجال مكافحة مرض إلتهاب الكبد الفيروسي صنف ج ، وفي عشية القمة العالمية لمكافحة التهاب الكبد في ساو باولو سنة 2017 ، أعلنت أطباء بلا حدود عن إبرامها اتفاقات لتوفير عقاقير التهاب الكبد C الجنيسة بقيمة منخفضة تبلغ 1.40 دولار أمريكي في اليوم الواحد، أو ما يعادل 120 دولار أمريكي للعلاج الممتد على 12 أسبوعًا للعقارَين الرئيسيَين "سوفوسبوفير" و"داكلاتاسفير". في نفس السياق تقوم منظمة أطباء بلا حدود بمعالجة المصابين بالتهاب الكبد C في 11 بلدًا منذ العام 2015، تقدّم المنظمة العلاج المضاد للفيروسات المباشرة إلى حوالي 5,000 شخص مصاب بالتهاب الكبد.([[323]](#footnote-323))

في مجال مكافحة مرض السل، ونظرًا لأن جائحة كوفيد-19 تهدد بعرقلة الاستجابة العالمية لمرض السل، دعت منظمة أطباء بلا حدود الحكومات إلى تسريع إجراء الاختبارات، وتوفير العلاج والوقاية من مرض السل، ودعت الجهات المانحة لتوفير الدعم المالي اللازم لضمان تسهيل الوصول إلى الأدوات الطبية الجديدة لتشخيص وعلاج ملايين الأشخاص المصابين بهذا المرض الفتاك. كما صدر مؤخراً عن منظمة أطباء بلا حدود وبالتعاون مع شراكة "القضاء على السل" تقرير تحت عنوان "الإسراع من أجل السل"،  يستطلع آراء 37 دولة تعاني من عبء السل المرتفع، ويظهر أن الابتكارات الطبية الهامة تصل إلى عدد أقل بكثير من الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها، لأن العديد من البلدان لا تزال متأخرة في مواءمة سياساتها الوطنية بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية الجديدة لمنظمة الصحة العالمية.([[324]](#footnote-324))

على ضوء ما سبق يتضح أهمية منظمة أطباء بلاحدود كفاعل صحي على المستوى العالمي، عبر مختلف النشاطات المقدمة في مواجهة مختلف الأوبئة العالمية، ومن أجل توضيح دقيق لهذا المسار سيتم من خلال العنصر الموالي رصد دور منظمة بلاحدود في مواجهة جائحة كورونا.

**2- واقع مساهمة منظمة أطباء بلاحدود في مكافحة جائحة كورنا:**

منذ بدء إنتشار فيروس كورنا قامت منظمة أطباء بلاحدود بزيادة حجم نشاطها الطبي السابق، حيث عملت على نشر التوعية الصحية والوقاية من فيروس كورونا، ومن أجل توضيح مساهمات هذه المنظمة في مجال مواجهة جائحة كورنا سيتم عرض أمثلة عملية عن حالات نشاط المنظمة في مواجهة الجائحة.

**أ- مساهمة منظمة أطباء بلا حدود في مواجهة جائحة كورنا في مناطق النزاع: اليمن:**

تعمل منظمة أطباء بلاحدود منذ نشأتها على تقديم المساعدات الطبية وإسعاف المرضى، والجرحى في أماكن النزاع، وكذا مساعدة المحتاجين في الدول الفقيرة من خلال تحقيق الرعاية الصحية لهم وتوعيتهم حول جميع الأوبئة الفتاكة، وبتفشي فيروس كورنا تعمل منظمة أطباء بلاحدود جاهدة على مواجهة هذا الفيروس بمختلف الوسائل المتاحة لديها خاصة في أماكن النزاعات والحروب، ففي دولة اليمن مثلا قد حذرت منظمة أطباء بلاحدود منذ بداية فيروس كورونا، من كارثة تجري في اليمن مع إنتشار فيروس كورونا المستجد.

حيث أكدت منظمة أطباء بلاحدود في بيان لها أن عدد الوفيات في المركز المخصص لعلاج كوفيد-19 الذي تديريه المنظمة في مدينة عدن جنوب اليمن يعكس وجود كارثة أوسع نطاقا في المدينة'' مما تكشف عنه الأرقام الرسمية، وحسب تقارير منظمة أطباء بلاحدود، فإنه تم إستقبال 173 مريضا في المركز توفي منهم 68 شخصا على الأقل.

في نفس السياق أكدت المنظمة أنه يصل العديد من المرضى إلى المركز وهم يعانون من متلازمة الضائقة التنفسية الحادة، مما يجعل إنقاذ حياتهم مهمة صعبة، وتجدر الإشارة إلى أن منظمة أطباء بلاحدود تدير المركز الوحيد المخصص لمعالجة المصابين بفيروس كورونا المستجد في جنوب باليمن. في حين ترفض العديد من المستشفيات المحلية الأخرى إستقبال مرضى مع أعراض مشابهة لأعراض الفيروس، وقد كانت منظمات الإغاثة الدولية حذرت من أن وصول كورونا ينذر بكارثة بسبب القطاع الصحي المنهار بفعل سنوات الحرب.([[325]](#footnote-325))

كما تقوم منظمة أطباء بلاحدود بالعديد من النشاطات الطبية بهدف مواجهة جائحة كورونا في اليمن في العديد من المحافظات كمايلي:([[326]](#footnote-326))

**محافظة حجّة**

* يجري فحص  الكشف عن كوفيد-19 في مستشفييْ عبس والجمهوري، ويتم إحالة الأشخاص المشتبه إصابتهم إلى مراكز العلاج.
* دعم عملية إحالة المرضى من مستشفى الجمهوري إلى مركز عزل في الرهضي كما وتدعم منظمة أطباء بلا حدود عملية فرز المرضى في المركز نفسه.

محافظة عدن

* في عدن، يدعم فريق أطباء بلاحدود مستشفى 22 مايو عبر التبرّع بمعدات الوقاية الشخصية وتدريب الطاقم الطبي على فرز المرضى المشتبه إصابتهم بكوفيد-19 وحول تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها.

محافظة عمران

* في خمر، يدير فريق أطباء بلاحدود وحدةً لعلاج كوفيد-19 حيث يتم إستقبال المرضى المصابين بالتهاب الجهاز التنفسي أو المشتبه إصابتهم بعوارض متوسطة من كوفيد-19.

محافظة صعدة

* في حيدان، قام فريق أطباء بلاحدود بتخفيض القدرة الاستيعابية لوحدة علاج كوفيد-19 التي تديرها المنظمة إلى سريرين اثنين بعد انخفاض عدد المرضى فيها.

**ب- مساهمة منظمة أطباء بلا حدود في مواجهة جائحة كورنا في مناطق النزاع: العراق:**

قامت منظمة أطباء بلا حدود بالعديد من النشاطات الطبية في إطار إستجابتها لجائحة كورنا في العراق، ويمكن إستعراض أبرز هذه النشاطات من خلال مايلي:([[327]](#footnote-327))

* مع اجتياح الموجة الثانية من الفيروس لبغداد، تم تعزيز القدرة الاستيعابية لمركز كوفيد-19 في مستشفى الكندي من 36 سريرًا إلى 51 سريرًا.
* تقديم العلاج للحالات الشديدة والحرجة فقط إلا أن مركز المنظمة يعجّ بالمرضى دوماً، بينما ينتظر الناس في غرفة الطوارئ حتى توفّر أسرّة لهم.
* وقد سجل العراق أعلى معدل للإصابات في 25 مارس2021 والذي بلغ 6,513، ويرجح أن يكون ذلك العدد أقل بكثير من عدد الإصابات الحقيقي.
* لم يصل إلى العراق إلا 386,000 جرعة من لقاحات كوفيد-19 حتى اليوم، لكنه رقم بالكاد يكفي لتحصين أفراد الطواقم الطبية في البلاد وعددهم 216,000 طبيب وممرض وشخص من الطاقم شبه الطبي.

محافظة نينوى

* في سنوني، تعمل منظمة أطباء بلا حدود في وحدة رعاية بقدرة استيعابية من 4 أسرّة تُعنى بمراقبة وتحقيق استقرار الوضع الصحي للأشخاص المشتبه إصابتهم بكوفيد-19.  وفي مناطق أخرى في العراق، استجابت فرق المنظمة الطبية كذلك في الموصل وأربيل ودهوك وفي مخيم ليلان.

**ج- مساهمة منظمة أطباء بلا حدود في مواجهة جائحة كورنا في لبنان:**

حيث قامت منظمة أطباء بلا حدود بدعم جهود التحصين ضد كوفيد-19 بالتعاون مع وزارة الصحة اللبنانية، ويقوم العاملون بإعطاء لقاح كوفيد-19 للمسنين والعاملين في الرعاية الصحية داخل دور المسنين في أرجاء البلاد، وذلك حسب معايير الوزارة لأولوية تلقي اللقاح وبعد تزويد المنظمة باللقاحات المخصصة لهذه الفئات. كما تقوم المنظمة بإجراء جلسات التثقيف الصحي حول لقاحات كوفيد-19 وكيفية التسجيل على منصة وزارة الصحة لتلقيها.

ومن أجل توضيح دور المنظمة في مواجهة جائحة كورونا في لبنان يمكن رصد مايلي:([[328]](#footnote-328))

* في زحلة في البقاع الأوسط، حيث تدير المنظمة جناحاً متخصصاً بطبّ الأطفال في مستشفى الياس الهراوي الحكومي، يعمل فِريق المنظمة على دعم موظفي المستشفى من خلال فرز الأطفال لتحديد إصابات كوفيد-19 في خيم خارج حرم المستشفى. ويُحال الأطفال المصابون بالمرض إلى المستشفيات التي تُقدّم علاج كوفيد-19.
* في بر الياس في سهل البقاع، يعالج مستشفى المنظمة المصابين بكوفيد-19 كما أن جميع أسرّة قسم العناية المركزة مشغولة.
* شاركت فرق الاستجابة السريعة المكوّنة من موظّفي المنظمة جزءًا من حملة الفحص الطبي للكشف عن فيروس كورونا في مناطق التي تضم مشاريع المنظمة، خصوصًا في طرابلس وسهل البقاع.
* ومنذ أواخر مايو2021 ، قامت المنظمة بإرسال فرق استجابة طبية وفريق الاستجابة السريعة (الذي يعمل ضمن خطة عمل تقودها الأمم المتحدة) لدعم وزارة الصحة العامة في استراتيجيتها للكشف عن كوفيد-19 حول لبنان من خلال أخذ عيّنات لإجراء فحص الكشف عن فيروس كورونا من الأشخاص المخالطين لمصابين أو الذين يعيشون ضمن مناطق تفشي المرض. إضافة إلى ذلك، تقدّم فِرق المنظمة الإرشاد والدعم للفِرق الطبية والأشخاص المصابين بكوفيد-19 في مواقع العزل.
* في سبلين في الجنوب اللبناني تعاونّت المنظمة مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) على تحويل مركز التدريب التابع لها إلى مركز عزل. يستقبل المركز الأشخاص الذين تأكدت إصابتهم بكوفيد-19 من جميع الجنسيات الذين لا يمكنهم تنفيذ العزل المنزلي بسبب ظروفهم المعيشية المكتظة .

**3- تحديات منظمة أطباء بلا حدود في مواجهة جائحة كورونا:**

على الرغم من الجهود التي تبذلها منظمة أطباء بلا حدود في مواجهة جائحة كورونا في مختلف الأقاليم والمناطق في مختلف القارات، إلا أن هذا الدور يواجه العديد من التحديات:

**أ- ضعف القدرة على السيطرة على إنتشار المرض:**

يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه منظمة "أطباء بلا حدود" وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية والرعاية الطبية لمواجهة تداعيات فيروس "كورونا"، في عدم القدرة على السيطرة على المرض، لاسيما في ظل ما أظهره هذا الفيروس من هشاشة النظم الصحية للدول المتقدمة. ولعل ما يدعم ذلك تصريح د. كريستوس كريستو الرئيس الدولي للمنظمة، حينما قال: "إن أكثر الأنظمة الصحية تقدماً في العالم منهكة في ظل هذه الجائحة. مصدر قلقنا الآن هو انتشار المرض في بلدان تتسم أنظمتها بالهشاشة، مما يؤثر على السكان الذين لا يستطيعون حماية أنفسهم. سيؤدي التضامن الدولي وإشراك المجتمع دوراً أساسياً في مكافحة المرض''.

**ب- دعم الأشخاص في بيئات غير مستقرة:**

تواجه منظمة "أطباء بلا حدود" تحدياً كبيراً في العناية بالأشخاص الذين يعيشون في بيئات خطرة، مثل المشردين واللاجئين والنازحين الذين يعيشون في المخيمات في دول مثل لبنان والأردن، والمتضررين من الصراع في سوريا. إذ يعيش هؤلاء الأشخاص في ظروف قاسية ومناطق مكتظة في كثير من الأحيان، بل إن هناك صعوبات كبيرة في توفير خدمات الرعاية الصحية. وقد يتعذر توفير المياه النقية بسهولة لهؤلاء الأشخاص. كذلك الحال بالنسبة للعزل الذاتي، حيث يحتاجون أموالاً للعيش على نحو يدفعهم للخروج للعمل في أعمال غير منتظمة بشكل يومي.([[329]](#footnote-329))

**ج- النقص في الإمدادات:**

ففي اليمن أهلكت ست سنوات من الصراع الداخلي النظام الصحي العام ، حيث لا زالت حوالي نصف المرافق الصحية فقط في اليمن عاملة. ولا يمتلك النظام الصحي القدرة على تلبية احتياجات سكانه الأكثر تأثراً واحتياجاً. وخلافاً للأوبئة الأخرى التي واجهها اليمن في الماضي، فإن فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) يشكل تحديات غير مسبقة في القيود على الحركة والنقص العالمي في اللوازم، خصوصاً في معدات الحماية الشخصية التي تعد غاية في الأهمية بالنسبة للعاملين في المجال الصحي في الصفوف الأمامية والذين يصارعون من أجل التكيُّف في سياق يعاني أصلاً من الموارد المحدودة.([[330]](#footnote-330)**)**

في نفس السياق فإن ما يلاحظ هو عدم توافر الإمدادات لبعض المواد الأساسية مثل الكمامات الجراحية وأدوات العينات والقفازات والمواد الكيميائية اللازمة لتشخيص فيروس "كوفيد-19". فعلى الرغم من أن الإدارة العامة لمنظمة "أطباء بلا حدود" تؤكد قدرتها على مواصلة تنفيذ الأنشطة الطبية المختلفة، إلا أن ثمة قلقاً من وجود نقص في الاحتياجات اليومية لمواجهة "كورونا" بسبب إغلاق الحدود وتعليق حركة الطيران وتخفيض حركة الصادرات، لاسيما بعد تراجع إنتاج الأدوية النوعية وصعوبات استيراد الأدوية الأساسية للأمراض الأخرى.

ولعل ذلك واجه بعثة منظمة "أطباء بلا حدود" في تعاملها مع الاشتباه بأحد حالات الإصابة بـ"كورونا" في شمال غرب سوريا، على الرغم من أن النتيجة كانت "سلبية"، نظراً لعدم توافر معدات الوقاية الضرورية في المستشفى الذي تشترك المنظمة في إدارته بإدلب من جهة، وسياسة الضغوط القصوى التي تعمل بها المنظمة من جهة أخرى حيث تقدم الرعاية الصحية للأمهات والرعاية الصحية العامة والعلاج للأمراض المزمنة من خلال العيادات المتنقلة.

وتُوزِّع المنظمة أيضاً مواد الإغاثة وتعمل على تحسين نظم المياه والصرف الصحي. كما تدعم أنشطة التطعيم المعتادة في مركزين للتطعيم ومستشفى واحد ومن خلال خدمات العيادات المتنقلة. بالإضافة إلى ذلك، تدير المنظمة في شمال غرب سوريا وحدة متخصصة للحروق تقدم الخدمات الجراحية وزراعة الجلد والتضميد والعلاج الفيزيائي والدعم النفسي. كما تدعم عن بُعد خدمات الرعاية الصحية الأساسية والمتخصصة في عدد من المستشفيات والعيادات في محافظتي إدلب وحلب، وعقدت كذلك شراكات للإدارة المشتركة مع ثلاثة مستشفيات.

وعبرت عن هذا الوضع كريستيان ريندرز منسق أنشطة "أطباء بلا حدود" في شمال غرب سوريا، حيث قالت، في 9 إبريل الجاري: "عدم القدرة على زيادة حجم أنشطتنا في إدلب وتقديم المزيد من المساعدة في مواجهة هذه الحالة الصحية الطارئة يشكل مصدر قلق يساورنا يومياً ويمكن أن يكون له عواقب وخيمة، على هذا، نجدد نداءاتنا للسلطات التركية المعنية لتسهيل العبور العاجل للإمدادات الأساسية والموظفين إلى شمال غرب سوريا للسماح بتوسيع نطاق استجابتنا الإنسانية والطبية في المنطقة".

كذلك الحال بالنسبة لدور المنظمة في العراق، إذ تدعم المئات من الأشخاص المعرضين للخطر بشكل يومي من خلال برامجها في كل أنحاء البلاد، وقد طالب شوكت متقي رئيس بعثة "أطباء بلا حدود" في العراق، في 1 إبريل الجاري، بـ"تسهيل الحركة للإمدادات الطبية والموظفين الطبيين وضمان استمرار توفير الرعاية المناسبة والمنقذة للحياة في بعض الأحيان للمرضى في مشاريعنا الجارية".([[331]](#footnote-331))

**الخاتمة:**

تم من خلال هذه الورقة البحثية تناول دور منظمة أطباء بلا حدود في مواجهة جائحة كورونا عبر إبراز أهمية ومكانة هذه المنظمة غير الحكومية في المجال الصحي العالمي، وكذا رصد أبرز أنشطة المنظمة الميدانية في مواجهة الجائحة في بعض المناطق النزاعية مثل اليمن والعراق ولبنان، وأخيرا إبراز أهم التحديات الميدانية التي تواجه المنظمة في أنشطتها الصحية.

على ضوء ما تقدم يمكن رصد النتائج التالية:

* تزايد أهمية وفعالية منظمة أطباء بلا حدود كمنظمة غير حكومية على الصعيد العالمي في إطار النشاط الصحي العالمي.
* قيام منظمة أطباء بلا حدود بالعديد من النشاطات الصحية المتنوعة من تقديم الفحوصات والتثقيف الصحي في العديد من المناطق النزاعية في إطار مواجهة جائحة كورونا يعزز التعاون الدولي في إطار مواجهة الأوبئة العالمية.
* يعبر النشاط الخاص بمنظمة أطباء بلا حدود في إطار مواجهة جائحة كورونا وتنوعه المكاني على أهمية هذه المنظمة في مجال الصحة العالمية.
* تشكل مسألة ضعف النظم الصحية لاسيما في المناطق النزاعية تحديا بارزا في مجال فعالية دور منظمة أطباء بلا حدود في مواجهة جائحة كورونا.
* يشكل هاجس حماية الفئات الهشة( اللاجئين) تحديا يواجه عمل منظمة أطباء بلا حدود خاصة في ظل البيئات غير المستقرة.
* ساهم نقص الإمداد في الحد من العديد من النشاطات الطبية التي تقوم بها منظمة أطباء بلا حدود في إطار مواجهة جائحة كورونا.

في ضوء ما تقدم يمكن الخروج بالمقترحات التالية:

* ضرورة دعم التعاون بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية في مجال الصحة وعلى رأسها منظمة أطباء بلاحدود بهدف تعزيز التعاون الصحي العالمي.
* ضرورة تقديم المساعدة لمنظمة أطباء بلاحدود في المناطق المعنية بنشاطاتها من طرف الحكومات المعنية، وتسهيل عملها بهدف تحقيق أعلى مستويات الدعم والمساعدة.
* ضرورة ضمان الحماية الأمنية لأعوان منظمة أطباء بلاحدود في إطار تقديمهم لمساعدات في إطار مواجهة جائحة كورونا.
* ضرورة دعم النظام الصحي العالمي وتوحيد الجهود بين مختلف الفاعلين من أجل مواجهة الأوبئة ذات الطابع العالمي.

**قائمة المراجع:**

**التقارير الرسمية:**

- Médecins sans frontières, '' Activity report 2019''.

**الدوريات:**

* العربي، وهيبة.'' جهود المنظمات غير الحكومية في مواجهة جائحة كورنا''. مجلة حوليات جامعة الجزائر1، م (34)، عدد خاص، (2020)،ص ص177-187 .

- Chen ,Jau Yon. ''A Paradigm of Medical Humanitarianism: The Case of Médecins sans Frontières (Doctors without Borders) in Africa''.Journal of African affairs, Vol6 , Issue6,(2014),p p87-94.

**الرسائل الجامعية:**

* صاهد فاطمة الزهراء ، '' دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية الأمن الإنساني''. **رسالة ماجستير غير منشورة**( قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2, (2014).

**مواقع الإنترنت:**

* منظمة أطباء بلاحدود. من هي منظمة بلاحدود، تاريخ زيارة الموقع21-06-2021، <https://bit.ly/3FoyYv1> .
* منظمة أطباء بلاحدود. كيف نواجه الأوبئة، تاريخ زيارة الموقع 21-06-2021، <https://bit.ly/2Yvndm3> .
* منظمة أطباء بلاحدود. أنشطة مكافحة فيروس كورونا،14-03-2020، تاريخ زيارة الموقع 21-06-2021، <https://bit.ly/3BfoueV> .
* منظمة أطباء بلا حدود. فرق أطباء بلا حدود تواجه تحديات الإمداد في ظل كوفيد-19 ببدائل قصيرة الأمد، 15-01-2020، تاريخ زيارة الموقع 21-06-2021، <https://bit.ly/3aaDpv7>.
* [مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة](https://futureuae.com/ar-AE/Author/Index/25/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9). تحديات دور منظمة "أطباء بلا حدود في مواجهة "كورونا" بالشرق الأوسط، 21-04-2020، تاريخ زيارة الموقع 21-06-2021، <https://bit.ly/3iyTlfa> .

**دور منظمة أطباء عبر القارات في التصدي للأوبئة العالمية**

**The Role of Physicians Across Continents in Addressing Global Epidemics**

**د. عزيزة بن جميل**

جامعة باجي مختار- عنابة

pearlofrose88@hotmail.fr

**\* الملخص:**

في إطار مواجهة الأوبئة العالمية، خاصة مـع تفشـي فیـروس كورونـا (كوفيد 19)، تنشط منظمة أطباء عبر القارات باذلـة مجهـودات كبیـرة عبـر أنحـاء العـالم، مـن أجـل تقـدیم المسـاعدات لإیقـاف تفشـي الوبـاء خاصـة فـي الـدول الفقیـرة والـدول التــي تشهد نزاعــات مســلحة، حیــث تعمــل على توفير الأدویــة والمعــدات الطبیــة، بالتعاون مــع مختلف الشركاء الدوليين، باعتبارها شریك مهم أثبت دوره الفعّـال فـي حمایـة حقـوق الإنسـان فـي مختلـف المجـالات، وخاصـة فـي الحـالات المستعصـیة كـالحروب والأزمات والأوبئة العالمیة.

**الكلمات المفتاحية:** أوبئة/ أطباء عبر القارات/ تفشي/ منظمة.

**Abstract:**

In the context of confronting global epidemics, especially with the outbreak of the Coronavirus (Covid-19), Physicians Across Continents has made great efforts around the world in order to provide assistance to stop the spread of the epidemic in poor countries and those with armed conflict. Indeed, it works to provide medicines and medical equipment in cooperation with various international partners, as this latter has proven to be an important partner that has had an effective role in protecting human rights in various fields especially in difficult cases such as wars, crises and global epidemics.

**Keywords:** epidemics / Physicians across continents / outbreaks / organization.

**مقدمـــــــة:**

تأسست منظمة أطباء عبر القارات في مستهل عام 2003 في العاصمة السعودية الرياض، على أيدي نخبة من الأطباء والصيادلة والفنيين والممرضين والإداريين والإعلاميين، كهيئة طبية، إنسانية الرسالة، عالمية التوجُّه، تسهر على توفير الرعاية الصحية للمرضى في مناطق الفقر والحاجة والعوز، وفي أثناء الكوارث والأزمات، غير معنيّة بالعرق واللون ولا الجنس أو الدين.

تسعى منظمة أطباء عبر القارات إلى تحقيق أهداف عديدة، تتصل في جملتها بالعمل على تحقيق الرسالة الإنسانية التي يحملها حقل العمل الطبي، معتمدة في ذلك على مجموعة من الوسائل من بينها:

- العمل الإغاثي العام في مناطق الكوارث والأزمات.

- دعم العمل الفردي الطبي الميداني.

- رفع مستوى الطب وعلومه بالبلدان النامية

- المساهمة في تدريب الكوادر الطبية في الدول النامية.

- المساهمة في تثقيف المجتمع صحياً ورفع درجات مستوي الوعي الصحي به.

هذا وقد استفاد أكثر من مليون وخمسة مئة ألف شخص من مساعدات منظمة أطباء عبر القارات عبر مختلف دول العالم، حيث قامت بعدد كبير من العمليات الجراحية، منها 573 عملية قلب مفتوح و قسطرة علاجية[[332]](#footnote-332) .

بناء على ما تقدم، نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

**\* ما مدى فعالية الدور الذي تقوم به منظمة أطباء عبر القارات في التصدي للأوبئة العالمية ؟**

إجابة على هذه الإشكالية، تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي،

لاستعراض مختلف الوقائع الميدانية وتحليلها، وإبراز تأثيراتها وعلاقاتها بوقائع وجهود منظمات غير حكومية أخرى في التصدي للأوبئة العالمية، خاصة مع تفشي وباء كورونا (كوفيد 19)، وعليه سيتم التطرق في جزئيتين إلى:

**1- الطبيعة القانونية لنشاط منظمة أطباء عبر القارات.**

**2- نماذج عن مساهمة منظمة أطباء عبر القارات في التصدي للأوبئة العالمية.**

**1- الطبيعة القانونية لنشاط منظمة أطباء عبر القارات:**

استغلت المنظمات الدولية غير الحكومية انحصار سلطة الدولة وعجز الحكومات على احتواء المشاكل المنبثقة عن الأزمات العالمية، فازداد دورها في دعم الفئات المحتاجة للمساعدة، والتدخل في بعض المجالات التي كانت حكرا على اختصاص الدول. على ذلك، سيتم التطرق فيما يلي إلى:

1. **طبيعة العلاقة بين المنظمات الدولية غير الحكومية والدول.**
2. **مجالات نشاط منظمة أطباء عبر القارات.**

**أ- طبيعة العلاقة بين المنظمات الدولية غير الحكومية والدول:**

إن العلاقة بين حكومات الدول وبين المنظمات الدولية غير الحكومية فيما يتعلق بحقوق الانسان هي علاقة يشوبها التوتر، ذلك أن المنظمات غير الحكومية تقف بالمرصاد لتصرفات الحكومة التي لا تحترم حقوق الانسان، حيث انتقل دور هذه المنظمات من الرعاية والأعمال الخيرية، إلى دور التعبئة التنموية والمطالبة بالحقوق، مما جعل الدول كثيرا ما تنظر إليها على أنها جمعيات في المعارضة السياسية.

لكن في بعض الدول، تتعاون المنظمات غير الحكومية مع النظام الحاكم في بلدها من أجل تعزيز الحماية القانونية لحقوق الإنسان، من خلال تطوير النصوص القانونية والآليات القضائية التي تكفل احترام حقوق الإنسان، من خلال إقامة دورات تعليمية لأجهزة الأمن في البلدان التي تسمح بذلك، حيث أن نشاط هذه المنظمات

يخضع للترخيص المسبق من الدول[[333]](#footnote-333).

بالنسبة للدولة الجزائرية، تضمن الباب الخامس من القانون رقم 12- 06 الخاص بالجمعيات[[334]](#footnote-334) أهم القواعد التي تحكم نشاط الجمعيات الأجنبية أي المنظمات الدولية غير الحكومية في الجزائر. حيث أخضع المشرع الجزائري نشاط هذه المنظمات إلى عدد من الشروط، هي:

1- الترخيص إذا كان مقرها خارج التراب الوطني، والاعتماد إذا كان مقرها بالجزائر[[335]](#footnote-335).

2- أن يكون موضوع طلب الاعتماد، يدخل ضمن تنفيذ أحكام اتفاقيات بين الحكومة الجزائرية وحكومة البلد الاصلي الذي تنتمي إليه المنظمة غير الحكومية[[336]](#footnote-336).

3- أن تتوفر المنظمة غير الحكومية على حساب بنكي مفتوح لدى بنك محلي، وأن يخضع تمويلها من الخارج إلى قانون الصرف الوطني[[337]](#footnote-337).

**ب- مجالات نشاط منظمة أطباء عبر القارات:**

بعد سنوات قليلة على نشأتها، ونتيجة لنشاطاتها المتصاعدة، انتسبت منظمة  أطباء عبر القارات إلى رابطة العالم الاسلامي، لتنخرط في مجال العمل الخيري الطبي داخل المجتمعات الضعيفة ذات الحاجة في الدول الفقيرة، حيث تقوم الاستراتيجية الميدانية لهذه المنظمة، على عدة محاور، أهمها:

**- مكافحة ومعالجة الأوبئة واسعة الانتشار:** وذلك عبر المساهمة في وضع خطط طبية بعيدة المدى تُؤمّن الوقاية وتحد من الأوبئة والأمراض الأكثر انتشاراً في الدول إلى جانب المشاركة العملية في علاج الأمراض الشائعة من خلال الأنشطة والمعالجات الطبية المناسبة وإرسال الطواقم الطبية المتخصصة للمناطق المستهدفة؛

**- إغاثة المنكوبين:** عبر تبني مشاريع وانشطة عملية تتعهد بإغاثة الملهوف والمنكوب في مناطق الزلازل والحروب بالاتصال والتنسيق مع كافة الجهات ذات الاهتمام المشترك لرفع المعاناة وتضميد جراحات الكوارث؛

**- إيجاد كوادر ومراكز طبية متخصصة:** وذلك بتعهد برامج تدريب وتأهيل الكوادر الطبية "أطباء، ممرضين، تقنيين" واستيعابهم في التخصصات المختلفة لا سيما تلك النادرة التي غالباً ما تحتاجها الدول الفقيرة من خلال توفير منح وفرص دراسية في التخصصات الطبية المهمة بالتعاون مع الجامعات المراكز الطبية والتعليمية المتخصصة. يواكب جميع ذلك جهد متصل وعمل دؤوب في بناء المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة والمستشفيات الميدانية الجوال؛

- **تقديم الحلول والتطبيقات العملية لرفع المستوى الصحي في المجتمعات:** يتصل هذا النشاط بجوانب التوعية والتثقيف الصحي الذي يسخر وسائل الندوات والمؤتمرات والمشاركة في الفعاليات الطبية ذات الصلة إلى جانب عقد شراكات مع الجهات والشخصيات المعنية والناشطة في المجال الطبي. إلى إصدار الكتب والمطبوعات التي تنوّر وتبصر بالحلول الطبية ووسائل رفع المستوى الصحي في المجتمع[[338]](#footnote-338).

**2- نماذج عن مساهمة منظمة أطباء عبر القارات في التصدي للأوبئة العالمية:**

نسّقت المنظمات الدولية غير الحكومية عملها الإنساني من خلال وضعها لمشروع أسفير سنة 1997، الذي يهدف إلى تحسين الاستجابة الإنسانية، وخضوع أعمال المنظمات غير الحكومية للمساءلة، حيث تقوم فلسفة أسفير على معتقدين أساسيين:

- حق الأشخاص المتضررين من الكوارث أو النزاعات في الحياة بكرامة، وبالتالي

الحق في الحصول على المساعدة.

- ضرورة اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتخفيف المعاناة الانسانية الناشئة عن الكوارث أو النزاعات[[339]](#footnote-339).

تلعبمنظمة أطباء عبر القارات دورا فعالا في التصدي للأوبئة والأزمات العالمية بمختلف أنواعها، إلا أنه سيتم التركيز من خلال ما سيأتي على دورها في التصدي لجائحة كورونا، ثم دورها في مواجهة داء الإيدز في إفريقيا، وأخيرا دورها في الحد من داء الملاريا والسل في باكستان.

**أ- دور منظمة أطباء عبر القارات في التصدي لجائحة كورونا:**

بعد إعلان منظـــــــمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في بدایة 2020 أن فیروس كــــــورونا (كوفید 19) یصنف كوباء عالمي، و نظرا للسرعة غیر المتوقعة لانتشار هدا الفیروس بشكل عابر للحدود، سارعت المنظمات غیر الحكومیة بالضغط على منظمة الصحة العالمیة بضرورة إعلانها لحالة الطوارئ الصحية، وتصنیف هذ الفيروس ضمن الجائحة العالمیة؛

أي أن دور المنظمات غیر الحكومیة في مجال الصحة العالمیة أصبح بالغ الأهمية، خاصة من خلال الأعمال المیدانیة لهذه المنظمات لمجابهة جائحة كورونا، حيث تقوم بدور فعال بالتنسیق مع الدول في محاربة فیروس كورونا، من خلال العدید من الخرجات المیدانیة التي أوكلت لها من طرف الدول الناشطة فیها، إذ تقوم المنظمات غیر الحكومیة، بما يلي:

- التحسیس بضرورة الالتزام بمسافة الأمان في المرافق العمومیة وتجنب الاكتظاظ، وذلك بتوزیع المتطوعین أمام هذه المرافق؛

- تمكين المواطنين وكل المهتمين من المعلومات اللازمة فيما يخص هذا الوباء وبكل مستجداته، وذلك للتصدي للإشاعات على الصعید المحلي، وهو ما یساهم في تقلیل حالة الهلع اللامبرر لدى المواطنین؛

- منح تراخیص من الدولة بشكل رسمي لهذه المنظمات غير الحكومية لمساعدة الهیئات الرسمیة عبر المتطوعین المحلیین، فقد كانت مساعدتها بارزة بشكل خاص بالنسبة للدول التي كانت بؤرة للوباء في البدایة، تم انتقلت الى مختلف دول العالم بعد تفشي الوباء بشكل رهیب وأصبح خطر عابر للحدود[[340]](#footnote-340).

بالعودة إلى منظمة أطباء عبر القارات، فإن نشاطها في مواجهة فيروس كورونا، يرتكز على العائلات في جميع أنحاء العالم التي فرت من العنف والصراع، فهي تحتاج إلى المساعدة بشكل خاص، لكونها أكثر عرضة للإصابة بهذا الفيروس، ففي هذه الأماكن، من المحتمل أن يكون الفيروس أكثر فتكا، بسبب عدم توفر اللقاح وأنظمة تتبع وتعقب ونظام صحي قوي. هذا هو واقع الأشخاص الذين يعيشون في خيام وملاجئ مؤقتة، بدون مياه جارية في أكثر الأماكن هشاشة في العالم، كاليمن وسوريا والصومال وجنوب السودان ومخيمات الروهينجا اللاجئين في بنغلاديش.

في سبيل التصدي للانتشار السريع لفيروس كورونا، توفر منظمة أطباء عبر القارات مجموعة الأدوات الوقائية اللازمة كالأقنعة والمواد التعقيم، بالإضافة إلى التوعية بضرورة التباعد الاجتماعي، ونشر أخصائي الرعاية الصحية، كما تقدم المنظمة يد المساعدة للعاملين في الخطوط الأمامية من خلال توفير معدات الوقاية الشخصية والإعانات المالية[[341]](#footnote-341).

**ب- دور منظمة أطباء عبر القارات في مواجهة داء الإيدز في إفريقيا:**

يتمتع الأطباء عبر القارات بخبرة واسعة في العمل في إفريقيا ولديهم مكاتب في دول مثل نيجيريا والسودان والصومال وأوغندا وكينيا ومالي والنيجر على سبيل المثال لا الحصر، إذ يواجه العديد من الأفارقة أزمات صحية حادة، نظرا لعدم توفر خدمة صحية وطنية مجانية، لذا لا يستطيع معظمهم تحمل تكاليف العلاج، كما أنه في معظم الحالات ، لا تفي ترتيبات الرعاية الصحية بالمعايير الدولية؛

قامت منظمة أطباء عبر القارات، بالعديد من الأنشطة الميدانية في عدد من الدول الإفريقية، كالصومال وكينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية... ويشمل ذلك أنشطة الوقاية وتعزيز الصحة مثل الفحص والتطعيم والتوعية. وفيما يلي سيتم التركيز على دور المنظمة في مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز في إفريقيا، حيث تقوم بـ:

- حملات التوعية: حيث استهدفت 268 مستفيدًا، بما في ذلك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وأقاربهم، مما سيسمح لعدد أكبر من المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بالحصول على الخدمات والاستفادة من العلاج والاستشارة وتعزيز الإدارة الذاتية للعملاء؛

- الفحص والاستشارة الطوعية: من خلال إخضاع الأشخاص (رجالًا ونساء) للاستشارة والفحص الطوعيين وتلقي المشورة؛

- التنسيق مع أصحاب المصلحة المشاركين في برامج فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الأخرى العاملة في قطاع فيروس نقص المناعة البشرية، مما سهّل عملية إحالة المرضى وإحصائهم[[342]](#footnote-342).

**ج- دور منظمة أطباء عبر القارات في الحد من داء الملاريا والسل في باكستان:**

تعتبر باكستان من الدول التي تتحمل عبئًا ثقيلًا ومخاطر عالية للإصابة بالملاريا ، وهي سادس أعلى عبء لمرض السل في العالم وهي من بين البلدان التي تعاني من عبء كبير من السل المقاوم للأدوية المتعددة. يرجع ذلك إلى أن ثلثا السكان لا يستطيعون الوصول إلى الأدوية الأساسية، ويخضع الباقون لإمدادات قائمة على الأدلة، كما تواجه النساء والفتيات حالات تمييزية فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية، وتشمل هذه المعايير الاجتماعية والثقافية، والقرب من مرافق الصحة العامة، وانخفاض استثمار موارد الأسرة في الرعاية الصحية للنساء والفتيات.

كما تجدر الإشارة، إلى أن باكستان معرضة للكوارث الطبيعية من صنع

الإنسان، والتي تسبب خسائر كبيرة في الأرواح وسبل العيش والبنية التحتية. حيث صنف تقرير التنمية البشرية لعام 2014 الدولة في المرتبة 146 من أصل 187 دولة حول العالم على مؤشر التنمية البشرية. كما تشير التقديرات إلى أن 318.400 شخص يموتون كل عام بسبب العوامل البيئية، وتقدر نسبة سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة المنسوبة إلى البيئة بـ 22٪، حيث يستمر التدهور البيئي والتحديات المتعلقة بالهواء والماء والغذاء والتربة والمياه الساحلية في الازدياد[[343]](#footnote-343).

**الخاتمة:**

تعتبر منظمة أطباء عبر القارات كغيرها من المنظمات الدولية غیر الحكومیة الأخرى، فاعل نشيط في المجتمع الدولي نظرا لما تقوم به من أعمال میدانیة داخلیة ودولیة تؤثر بها على مجریات العلاقات الدولیة فـي إطـار خیـري وغیـر ربحـي منـد نشـأتها، حیـث تضاعف الدور التقلیـدي الـذي كانـت تقـوم بـه المنظمـات غیـر الحكومیـة ألا و هـو حمایـة حقـوق الإنسـان من الانتهاكات في وقت السلم و الحرب تب عاملها مع منظمة الأمم المتحدة و منحها المركـز الاستشـاري فـي المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الذي كـان سـندا قویـا داعمـا لهـا فـي أعمالهـا وتقاریرهـا الدوریـة عبـر جمیع أنحاء العالم، حيث أطلقت منظمة الأمم المتحدة سنة 1994 مبادرة الشراكة في العمل، بحيث أسست هذه المبادرة إطارا للتعاون الرسمي بينها وبين مئات من المنظمات غير الحكومية.

إن مواجهة الأوبئة العالمية لا يمكن أن يتم دون تعاون دولي، من أجل ذلك، ينبغي التأكيد على الاقتراحات التالية:

- يجب على الدول تكثيف تعاونها مع الفواعل الدولية وخاصة منها المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال مكافحة الأوبئة ذات الانتشار الواسع.

**- ضرورة تبادل الخبرات والمعلومات والمعدات اللازمة لمجابهة الأوبئة العالمية، خاصة مع ما يشهده العالم من تأثيرات سلبية لانتشار فيروس كورونا (كوفيد 19).**

**قائمة المصادر والمراجع:**

**أولا: قائمة المصادر.**

- القانون رقم: 12-06 الخاص بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في: 12/1/2012، العدد2، السنة 49.

**ثانيا: قائمة المراجع.**

1. **المقالات:**

- العربي وهيبة، جهود المنظمات غير الحكومية في مواجهة جائحة كورونا، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 34، العدد الثالث عدد خاص: القانون وجائحة كوفيد 19، جويلية 2020.

- خذير يوسف، إشكالية النظام القانوني والنشاط الدولي للمنظمات غير الحكومية، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد 3، السنة 10، سبتمبر 2018.

1. **روابط الأنترنيت:**

- عن الهيئة، متاح على الرابط (5/ 10/ 2021):

<https://web.archive.org/web/20180210210943/http://pacglobal.org/ar/About%20Us>

- مضمون مشروع أسفير، متاح على الرابط:

<https://spherestandards.org/wp-content/uploads/The-Sphere-Handbook-2018-AR-2.pdf>

- À PROPOS DE NOU, voir le lien (5/ 10/ 2021): https://physiciansac.org/aboutus/

- APPEL MONDIAL CONTRE LE CORONAVIRUS, voir le lien (7/ 10/ 2021) : <https://v5b.9aa.myftpupload.com/coronavirusworldwideappeal/>

- CRISE MÉDICALE EN AFRIQUE, voir le lien (7/ 10/ 2021) : https://v5b.9aa.myftpupload.com/africamedicalcrisis/

- APPEL MÉDICAL PAKISTANAIS, voir le lien (7/ 10/ 2021) : <https://v5b.9aa.myftpupload.com/pa>

**دور منظمة أطباء بلا حدود في التصدي لوباء كورونا**

**-نيجيريا نموذجا-**

**the Role of** [**Doctors Organization Without Borders**](https://context.reverso.net/الترجمة/الإنجليزية-العربية/Doctors+Without+Borders)

**to face Corona Epidemic**

**-Nigeria is a Model-**

**د/سهام حروري**

جامعة محمد خيضر –بسكرة- الجزائر، sihem.harouri@univ-biskra.dz

**د/فطيمة عثماني**

جامعة الجزائر 3 – الجزائر، atmani.fatima@univ-alger3.dz

**ملخص:**

إن انتشار الأمراض الوبائية في فترة قصيرة يؤدي إلى ارتفاع عدد الضحايا الأمر الذي لا يمكن مواجهته بشكل منفرد، وهو ما يتطلب التعاون الشامل لكل القطاعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية. ومثال ذلك دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة الأوبئة والأمراض مثل وباء إيبولا ووباء كورونا كوفيد-19 وبخاصة مع السلالات الجديدة التي تختلف عن سابقاتها بالشكل الذي يجعل المجال الطبي غير قادر على التوصل إلى ابتكار اللقاحات الطبية المضادة للقضاء عليها أو الحد من انتشارها.

ولامتلاك منظمة أطباء بلا حدود خبرة في مواجهة وباء إيبولا في بيئة تفتقد للأمن والاستقرار؛ تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على دور المنظمة في مواجهة فيروس كورونا كوفيد-19 في دولة نيجيريا؛ التي تعد الدافع الرئيس لتأسيسها نتيجة مشاركتهم في عمليات الإغاثة في معركة بيافرا وتقديم مفهوم جديد للمساعدة الإنسانية دون الاعتراف بالحدود.

**كلمات مفتاحية:** وباء كورونا- منظمة أطباء بلا حدود- نيجيريا- المساعدة الإنسانية.

**Abstract:**

The spread of epidemic diseases in a short period of time leads to a rise in the number of victims, which cannot be face with individually, which requires cooperation across all sectors and informal and formal institutions.

For example, the role of non-governmental organizations in dealing with epidemics and diseases such as the Ebola epidemic and the Corona Cofid-19 epidemic, particularly with new strains that have characteristics different from their predecessors in such a way that the medical field is unable to devise anti-disease vaccines to eliminate them or reduce their spread.

[Doctors Without Borders](https://context.reverso.net/الترجمة/الإنجليزية-العربية/Doctors+Without+Borders) Organization has experience in confronting the Ebola epidemic in an environment that lacks security and stability, The purpose of this study is to identify the role of the organization in the response to the Corona Cofid-19 virus in the State of Nigeria; which is the main motive for its establishment as a result of their participation in relief operations in the Battle of Biafra and the introduction of a new concept of humanitarian assistance without recognition of borders.

**Key words:** Corona epidemic, [Doctors Without Borders](https://context.reverso.net/الترجمة/الإنجليزية-العربية/Doctors+Without+Borders) Organization, Nigeria, [humanitarian assistance](https://context.reverso.net/الترجمة/الإنجليزية-العربية/humanitarian+assistance)

**مقدمـــــــة:**

على الرغم من تطور القدرات العلمية الطبية في العالم إلا أن الأمراض الوبائية في تزايد كبير وتهدد الإنسان، وتجعل العالم يواجه مجموعة من التهديدات والتحديات في هذا المجال أهمها؛ حداثة هذه الأنواع من الأمراض وقدرتها على الانتشار السريع لتوافر البيئية المواتية خاصة ما يتعلق بتعاظم حركات السكان على مستوى العالم في ظل التقدم في وسائل النقل والمواصلات من جهة، والتغيرات المناخية الكبيرة التي يشهدها العالم من جهة ثانية، التي تساعد على نمو وانتشار الأمراض وقدرتها على تطوير سلالات جديدة لها مثل ما هو حاصل مع وباء كورونا" كوفيد- 19" تفوق سرعة إيجاد اللقاحات التي تتلاءم مع السلالات الجديدة.

إن هذه الأمراض لا يمكن معالجتها دون تشييد البيئة الصحية في المناطق التي تساعد على ظهور هذه الأنواع من الأمراض، ومشاركة المعلومات والإجراءات الدولية بين الدول والمنظمات المتخصصة سواء الحكومية أو غير الحكومية الهادفة إلى تقويض هاته التحديات. وبناء عليه ستعمل هذه الورقة البحثية على معالجة إشكالية محورية مفادها: كيف أسهمت منظمة أطباء بلا حدود في التصدي لوباء كورونا في دولة نيجيريا؟

الإجابة على الإشكالية المطروحة كان بناء على العناصر التالية:

1-التعريف بمنظمة أطباء بلا حدود والمهام المنوطة بها

2- أعمال منظمة أطباء بلا حدود من أجل مواجهة وباء كورونا

3- تدخل منظمة أطباء بلا حدود لمواجهة كورونا في نيجيريا

**1-** **التعريف بمنظمة أطباء بلا حدود والمهام المنوطة بها:**

قبل التعريف بمنظمة أطباء بلا حدود، يجب التطرق أولا إلى تعريف المنظمات غير الحكومية.

**أ- المنظمات غير الحكومية:** يقصد بها تلك التجمعات التي تمارس نشاطات متعددة لا تتحدد بالهوية القومية. وفي الوقت الحالي يتسم دورها بالحيوية واتساع النطاق؛ نتيجة التطور الكبير الحاصل في مجال التجارة الدولية وثورة المعلومات وعالميه الاتصالات والمواصلات. وهذا الأمر ساعد على اتساع حركة الأشخاص ورؤوس الأموال والأفكار والثقافات في كل المجالات[[344]](#footnote-344).

إن المنظمات غير الحكومية من تأسيس الخواص، لها هيكلية شخصية أو معنوية، وتابعة لدول مختلفة. لها ثلاثة خصائص رئيسة، وهي:

-الخاصية الدولية لأعضائها أو لأنشطتهم ومؤسستهم؛ أي أنها غير تابعة للدولة وناتجة عن مبادرة خاصة.

-مجانية الأعمال التي تقوم بها.

-تدخلها في كل القطاعات الاجتماعية، السياسية، القانونية، العلمية، الدينية والرياضية.

ومن حيث تصنيفها يصعب الأمر نتيجة كثرتها؛ إلا أنه لها أهدافها وعدد المنخرطين فيها وتأثيرهم.

مع بداية القرن العشرين كان عددها قليل. ثم عرفت على غرار المنظمات الدولية تطورا متزايد نتيجة اتساع حركة المبادلات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية (1945).

وفي مرحلة التسعينات من القرن الماضي، ونتيجة لانهيار الاتحاد السوفياتي من جهة والنزاعات في يوغوسلافيا والبحيرات الكبرى الافريقية (الزائير ورواندا)، من ناحية ثانية تزايد عدد المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الإنساني لاسيما في فرنسا، وفي مجالات تشترك في العمل فيها مع الوكالات المتخصصة أو مختلف الأجهزة المرتبطة بالأمم المتحدة (مثل برنامج الغذاء العالمي، المفوضية العليا للاجئين بالأمم المتحدة).

بالإضافة إلى عملها إلى جانب قوات حفظ السلام بالأمم المتحدة لحماية فرق الاغاثة الإنسانية مثل ما وقع في البوسنة والهرسك أو الصومال في الدفاع على حقوق الإنسان، حماية المحيط، والإغاثة الإنسانية مثل أطباء بلا حدود، والتنمية مثل لجنة أكسفورد لإغاثة الجائعين.

إن المنظمات غير الحكومية في الوقت الراهن تؤدي دورا فعالا نتيجة ضخامة وسائلها وحجم تأثيرها على الرأي العام. وأصبحت فواعل حقيقية دولية نتيجة للعولمة[[345]](#footnote-345).

ويتميز نشاطها بخاصتين أساسيتين هما:

**أولا:** تلقائية النشاط كقاعدة عامة؛ لأنه إرادي واختياري، لا يتم عن طريق التوجيهات أو الأوامر الآتية من السلطات الوطنية أو الدولية. إلا أن هذه الاستقلالية لا تلغي وجود التعاون بين هذه الأطراف لاسيما عندما يتعلق النشاط بالمصلحة المشتركة أو عندما تعجز المنظمات غير الحكومية عن تلبية كل احتياجات وتطلعات الرعايا بمفردها.

**ثانيا:** التضامن الدولي الذي يشير إلى تلك الرابطة التي تجمع بين أشخاص ينتمون إلى هويات وطنية مختلفة ومتعددة تؤدي نشاطات ترمي من خلالها إلى تحقيق أهداف ذات طبيعة دولية[[346]](#footnote-346).

ما يمكن أن تحققه هذه المنظمات الدولية غير الحكومية هو إنشاء شبكة العلاقات عبر القومية تمكنها من خلق نسيج اجتماعي يزيد من فرص التعاون والتقارب. وقد تؤدي إلى احتواء الصدمات التي قد تنشأ نتيجة الاحتكاك بين الحكومات، أو إعادة العلاقات بين الأطراف المتنازعة.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من المنظمات:

- لا يتمتع بوضع قانوني دولي يتناسب مع طبيعتها ومع الوظائف التي تهدف إلى تحقيقها.

-غياب أي اتفاق دولي يعترف بحق هذه المنظمات في الوجود ويمنحها حرية العمل. وهذا الأمر الذي يجعلها عرضة للدخول في مشاكل مع الدول التي تتعامل معها؛ لأن الوضع القانوني الوطني أو التشريعات الوطنية لا تخاطب إلا الدول، وهو ما يعرقل تعاملها مع المتطلبات الخاصة بالروابط التي تمتد خارج الحدود.

-قدرة تأثير المنظمات غير الحكومية بأنواع التفاعلات الدولية من خلال الضغط على صناع القرار ويدفع بعضهم البعض نحو نمط من الحركة يتماشى مع أهدافها[[347]](#footnote-347).

على الرغم من الانفصال الجلي بين المنظمات الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية إلا أنه من الناحية العملية هناك مرونة في التعامل بينهما بشكل لا يسمح بالانفصال الكلي. وهو ما أدى إلى ظهور نوع جديد من المنظمات الدولية أطلق عليه تسمية النموذج الهجين للمنظمات الدولية غير الحكومية أين يتم العمل بين المنظمات غير الحكومية والحكومات. ومن أمثلتها: الصليب الأحمر الدولي، الاتحاد العالمي لصيانة الموارد الطبيعية، المجلس الدولي للاتحادات العلمية، المنظمة الدولية للنقل الجوي وهيئات اقتصادية أخرى تجمع بين الشركات والحكومات. وهذا النموذج من المنظمات يقبل في العضوية المنظمات غير الحكومية، الأحزاب، الشركات الحكومات والوكالات الحكومية. وكلها تملك الحق في المشاركة في صنع القرار السياسي وحق الاقتراع على القرارات النهائية[[348]](#footnote-348).

**ب-** **منظمة أطباء بلا حدود:**

هي منظمة طبية دولية غير حكومية تضم أطباء وعمال، إنسانية مستقلة ومفتوحة أمام التخصصات الأخرى التي قد تسهم في تحقيق أهدافها، ويتفق الأعضاء على تقديم المساعدات إلى السكان المتضررين في مناطق الأزمات وإلى ضحايا الكوارث الطبيعية والبشرية وضحايا النزاعات المسلحة دون الاهتمام بقضايا الجنس أو العرق أو الدين أو العقيدة أو الانتماء السياسي، مع التزامها بالحياد تطبيقا لأخلاقيات المهنة، وحق الجميع في الحصول على المساعدة الإنسانية. كما تطالب بحرية الممارسة النشاط.

**-ظروف التأسيس والنشأة:**

أسس مجموعة من الأطباء الفرنسيين سنة 1971 منظمة إنسانية أطلقوا عليها اسم أطباء بلا حدود، تجمعهم المبادئ الواردة في ميثاق المنظمة. وهذا بعد مشاركتهم في عمليات الإغاثة في معركة بيافرا (نيجيريا) وتقديم مفهومها جديدا للمساعدة الإنسانية أساسها الإغاثة السريعة والتشهير في مختلف المظالم التي تقع دون الاعتراف بالحدود نتيجة للنزاع المسلح بين الانفصاليين في الإقليم الغني بالنفط وأغلبية سكانه من شعب الايبو وبين السلطات الفدرالية النيجيرية.

يعد برنارد كوشنير (الطبيب ووزير الخارجية الفرنسي) أبرز مؤسسيها. وهدفه مواجهة الإبادة التي تعرض لها سكان بيافرا خلال الحرب الأهلية بين عامي 1967-1970؛ حيث أدت العمليات العسكرية الواسعة والحصار الشديد على الإقليم إلى وفاة ما يقارب مليون شخص نتيجة المجاعة، وكانت النسبة الأكبر من الأطفال.

وفي الثمانينات من القرن الماضي كان لهم تدخل في عمليات الإغاثة في الفيتنام وكامبوديا وأفغانستان. وهو ما أكسبهم شهرة واسعة. وفي سنة 1989 حصلت المنظمة على جائزة نوبل للسلام[[349]](#footnote-349).

تتوزع على كل قارات العالم، وتسهر على تنسيق الجهود بين فروعها وأقسامها لكن مع منح صلاحية التنسيق خلال التدخل للأقسام المعنية حسب النطاق الجغرافي للعملية. مقرها المركزي جنيف السويسرية. أما التمويل يعتمد على التبرعات؛ حيث تمكنت سنة 2014 كمثال من جمع تبرعات قدرت بــــ: 1,82 مليار يورو و90% مساهمات خاصة لــــ6 ملايين شخص من مختلف مناطق العالم [[350]](#footnote-350).

تهدف المنظمة إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي:

-توضيح مبادئ وأهداف الحركة العالمية لأطباء بلا حدود، وشرح مواقفها وميثاقها للمواطنين.

-تبادل الآراء والمعلومات حول العمل الإنساني والأنشطة الميدانية المرتبطة بعملها.

-تنبيه الشعوب إلى معاناتهم (الواقعة تحت النزاعات المسلحة) وأولئك الذين يعانون من عنف البشر أو الطبيعة من كوارث وأمراض.

-جمع التبرعات لدعم عملية الإغاثة الميدانية التي ينفذها أطباء في أكثر من 60 دولة حول العالم.

-التواصل مع الاعلام الوطني والدولي حول المواضيع ذات الصلة بالعمل الإنساني والادلاء بشهادات حية حول الأوضاع الإنسانية للشعوب ضحية الحروب والكوارث الطبيعية[[351]](#footnote-351).

-**المبادئ والمهام المنوطة بمنظمة أطباء بلا حدود:**

تحكم منظمة أطباء بلا حدود مجموعة من المبادئ، وهي كالتالي[[352]](#footnote-352):

**-الأخلاقيات الطبية**: معظم نشاطات المنظمة طبية. وهنا تلتزم المنظمة بتنفيذ عملياتها في إطار يتماشى واحترام قواعد أخلاقيات مهنة الطب خاصة واجب توفير الحماية بهدف عدم الاضرار بالأفراد أو الجماعات، من خلال احترام خصوصية المرضى وحقهم في الموافقة وضمان كرامتهم واحترام معتقداتهم الدينية والثقافية، وكل ذلك بهدف تقديم الرعاية الطبية عالية الجودة لكل المرضى.

**-الاستقلالية**: يتم تقديم المساعدة في أي جزء من العالم، انطلاقا من التقييم المستقل لمتطلبات الناس في إطار الحرية والوصول إلى السكان ذوي الحاجة إلى المساعدة دون قيود أو مراقبة المساعدات التي تقدمها المنظمة بصورة مباشرة. ويتم تدعيم الاستقلالية من خلال السياسة المتمثلة في الحد من تمويل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية.

**الحياد**: يتم تقديم المساعدة للمحتاجين على أساس الحاجة؛ ولذلك دون النظر إلى العرق أو الدين أو الجنس أو الانتماء السياسي. وتمنح أولوية المساعدة لأولئك الذين يعانون من خطر مستعجل.

وقرارات المنظمة لا تهتم للمصالح السياسية والاقتصادية والدينية؛ لأنها لا تنحاز لأية مطالب سواء كانت تابعة للحكومات أو الأطراف المتنازعة.

**-الشهادة**: عندما تلاحظ المنظمة أحداث عنف وتطرف يمارس ضد الأفراد أو الحاجات فهنا على الرغم من أنها تلتزم بمبدأ النزاهة والحياد إلا أنها لا تلتزم الصمت وذلك من خلال الحديث العلني عن ذلك من أجل لفت الانتباه إلى الحاجة الشديدة والمعاناة غير المقبولة لاسيما في حالات عرقلة الرعاية الطبية أو عندما تتعرض المرافق الطبية للتهديد، أو في حالات تجاهل الأزمات أو عدم ملائمة المساعدات أو استخدامها بشكل غير صحيح.

أما عن المهام المنوطة بمنظمة أطباء بلا حدود يمكن إجمالها فيما يلي:

* تقديم المساعدات للسكان المنكوبين وضحايا الكوارث الطبيعية أو الإنسانية وضحايا النزاعات المسلحة. وذلك دون تمييز بين الأعراق أو الديانات أو الانتماءات.
* الحياد وعدم الانحياز بما يراعي تطبيق أخلاقيات الطب العالمية والحق في الصول على المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد تطالب المنظمة بالحرية في قيامها بمهامها.
* الاستقلالية التامة عن السلطات السياسية والاقتصادية والدينية.
* إدراك الأعضاء في المنظمة لحجم المخاطر التي تعترضهم في أداء مهامهم بوصفهم متطوعين[[353]](#footnote-353).

**2- أعمال منظمة أطباء بلا حدود من أجل مواجهة وباء كورونا**

مع انتشار وباء كورونا "كوفيد- 19" واعتباره جائحة عالمية لها انعكاسات خطيرة عل كل القطاعات والمجالات لاسيما الصحي والاجتماعي منها، بدأت المنظمة عملها في يناير 2020 من أجل التصدي للوباء مستعينة بخبرتها السابقة في مجال مواجهة الأوبئة والأمراض.

**أ-خبرة منظمة أطباء بلا حدود: أبرز النشاطات على المستوى العالمي**

الأحداث العنيفة والخسائر البشرية الكبيرة التي أحدثتها في العديد من مناطق العالم دفعت منظمة أطباء بلا حدود إلى التدخل بهدف المساعدة في عدة مناطق من العالم، أهمها[[354]](#footnote-354):

- أيلول الأسود في الأردن؛ ساعدت المنظمة المدنيين الفلسطينيين وهي أولى مهمة لها.

- زلزال بنغلاديش (الصومال) الذي خلف عشرات الآلاف من القتلى والمصابين والمتشردين، فكانت المساعدة في شكل فرق التدخل الطبي والجراحي، وهي نفسها التي تدخلت في الأردن.

- الثورة السورية: شاركت بتقديم المساعدة للاجئين السوريين في المخيمات وحتى في داخل سوريا.

- مكافحة وباء ايبولا بإفريقيا الغربية سنة 2015.

- النشاط المكثف في شرقي الكونغو، وجنوب السودان وإقليم دارفور السوداني.

-تقديم المساعدات الطبية للشعوب التي تتعرض لأزمات مختلفة مثل النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية مثل الفياضات والزلازل والمجاعات.

-تقديم المساعدة الطبية واللوجستية المتخصصة.

-تحسين الرعاية الطبية؛ وذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية في مجال الطب بعدة لغات منها: العربية لأمراض عدة والبروتوكولات الطبية. وكيفية شراء الأدوية وتحديد الأساسية منها وتوفير المعلومات لصانعي العقاقير بشأن صلاحية استخدام أدويتهم من وجهة نظر منظمة أطباء بلا حدود.

كل ذلك يهدف مساعدة الأطباء في الميدان. ويستند كل ذلك إلى البيانات العلمية الذي تم جمعها تجارب المنظمة. بالإضافة إلى بيانات منظمة الصحة العالمية (who) والمؤسسات الطبية الدولية الأخرى ذات الشهرة الواسعة والمجلات العلمية والطبية. وتستفيد من خبراتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسف.

-جودة المنتجات الطبية التي يتم توزيعها على المرضى؛ وذلك من خلال إنشاء مراكز شراء خاصة بالمنظمة لتتحمل مسؤولية شراء وتخزين وشحن الأدوية واللقاحات والمواد الطبية والمعدات الضرورية في سبيل تنفيذ المهام المنوطة بها.

في تصديها لتفشي الأمراض عملت المنظمة بهدف دعم وزارة الصحة بنشر فرقها في المناطق الأكثر تضررا في ولايات سوكوتو وزامفارا ويوبي وكاتسينا بتوفير الامدادات الطبية والتدريب والمساعدة في كشف الإصابات وادارتها، ففي سوكوتو مثلا قامت بإدارة 20 مرفقا بسعة 200 سرير. وعملت في حملة تحصين لأكثر من 278.00 شخص في كل من سوكوتو ويوبي.

تعمل المنظمة وفق نظام مراقبة وبائي الأمراض المنتشرة مثل التهاب السحايا الحصبة، الكوليرا وحمى لاسا. وقد أدارت ثلاث مراكز لعلاج الكوليرا ووحدة لعلاج الكوليرا لأكثر من 4000 شخص في نيجيريا خلال 2017[[355]](#footnote-355) .

كما قامت تقديم المساعدات الطبية الضرورية في شمال شرق نيجيريا نتيجة الخلاف الدائر بين الجيش والمجموعات المسجلة غير الحكومية الذي أدى إلى انعكاسات خطيرة على السكان في شمال شرق نيجيريا؛ حيث قتل الالاف ومنهم من مات بسبب سوء التغذية وأمراض مثل الملاريا لغياب الرعاية الصحية. وهنا تعمل منظمة أطباء بلا حدود على سد الثغرات في هذه الخدمات، لكنها واجهت مشاكل في الوصول إلى الافراد لانعدام الامن. وقد أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنزوح ما يصل إلى 230.000 شخص خلال الربع الأخير من سنة 2018.

إن أغلب المساعدات حتى وإن لم تكن كافية تغطي مايدوغوري خاصة ولاية بورنو أين يتواجد مليون نازح. وخارج المدينة لا يتمكن الافراد من المساعدات الأساسية لخضوع مناطق تواجد السيطرة المجموعات المسلحة غير الحكومية. وفي ولاية بورنو ويوبي يتم تدعيم غرف الطوارئ والعمليات واجنحة الأمومة وطب الأطفال وغيرها [[356]](#footnote-356) .

أضف إلى ذلك، تنفيذ برنامج التغذية الفلاحية وحملات تحصين وتقديم الرعاية الصحية النفسية وخدمات الصحة الانجابية وتدعيم ضحايا العنف والعنف الجنسي، تأمين اختبارات وعلاجات فيروس الايدز، تدعيم مرضى الطوارئ إلى مايدوغوري، مراقبة فيروس الايدز، مراقبة وضع الغذاء والماء واحتياجات الإيواء للنازحين، إدارة مرافق رعاية صحية أولية ثابتة في مدينة مايدوغوري ونغالا وران وبانكي ويولكا ومرافق رعاية صحية ثانوية في بولكا وغوزا ومستشفيات لطب الأطفال في مايدوغوري وداماتورو.

وقد تم تنفيذ أكثر من 247.400 استشارة خارجية خلال عام 2018، الاشراف على أكثر من 5 الاف ولادة، معالجة 15.700 طفل مصاب بسوء التغذية و27.400 شخص من الملاريا.

أما عن حالات الطوارئ، فقد عملت المنظمة على:

- إرسال فريق تدعيمي لمستشفى فدرالي تعليمي بسعة 700 سرير في اباكاليلي التابعة لولاية ايبيوني لتفشي حمى لاسا في نيجيريا، والعمل على تحسين إجراءات السيطرة على العدوى وتعزيز أنظمة المراقبة وكشف الحالات وتأمين الإدارة السريرية في الأبحاث العملياتية للمساعدة في التصدي لهذا الفيروس الذي لم تتم دراسته شكل جيد.

-تدعيم مستشفى أكوري العام وتسعة مراكز صحية بولاية أوندو خلال تفشي المرض. ومحاربة الكوليرا في ولاية بورنو ويوبي وأداما وأوباوشي وزمفارا حيث عالجت 26.900 شخص.

-تدعيم وزارة الصحة في تنفيذ حملة تحصين فورية ضد الكوليرا في ولاية باوشي وتحصين 332.700 في بونرو ويوبي. وتوفير الرعاية الطبية والمياه النظيفة للاجئين الفارين من الكاميرون 3000 ألف شخص والأهالي في ولاية كروس ريفر مع تنفيذ أكثر من 7.100 استشارة طبية.

في ديسمبر 2017 تم تقديم خدمات فحص وعلاج الملاريا في مراكز الرعاية الصحية و7 نقاط صحية أساسية في أنحاء المنطقة أوكبوتو منذ نوفمبر 2017؛ أين خضع 6 آلاف شخص للفحص وتلقى 3500 العلاج و2.900 خلال 2018. غالبيتهم نساء حوامل وأطفال أقل من خمس سنوات. [[357]](#footnote-357)

**ب- أهم أعمال المنظمة في مواجهة كورونا:**

عملت منظمة أطباء بلا حدود على تنفيذ جملة من الأعمال بهدف مواجهة وباء كورونا، وهي[[358]](#footnote-358):

* التوعية الصحية حول فيروس كورونا.
* تعزيز الأنشطة الوقائية من العدوى ومكافحتها.
* القيام بالتدريبات حول الفيروس في المرافق الصحية.
* الاهتمام بالفئات الأكثر عرضة للإصابة حتى في البلدان التي لم تكن تعمل فيها.

في بداية الجائحة كان الاهتمام باستمرارية الأنشطة الطبية وضمان توفرها للمحتاجين إليها. أولى الأنشطة كان في بداية يناير 2020 حيث ارتكزت على التوعية الصحية حول الفيروس: تعزيز الأنشطة الوقائية من العدوى ومكافحتها واجراء التدريبات حولها لاسيما في المرافق الصحية ولدى الفئات الأكثر عرضة للإصابة، وسرعان ما تم توسيع نشاط المنظمة لحماية المرضى والمرافقين. مع إنشاء مشاريع جديدة تعني بالمرض حتى في بلدان لم تعمل بها سابقا.

في منتصف عام 2020 تم تسلم الأغلفة أغلب المشاريع الموجهة للكوفيد ودمجها في المشاريع العادية، ومع تفشي الوباء واستشارة بصورة أكبر تم إعادة فتح مشاريع جديدة خاصة بالكوفيد وفقا للاحتياجات الصحية وما تسمح به الموارد البشرية والمادية[[359]](#footnote-359).

**3- تدخل منظمة أطباء بلا حدود لمواجهة كورونا في نيجيريا**

تعد نيجيريا إحدى الدول التي تنشط فيها منظمة أطباء بلا حدود؛ ومثال ذلك إدارتها لمشاريع إنسانية وطبية في إحدى عشر مدينة وقرية في سنة 2015بعد النزاع المسلح وانعدام الأمن الذي ضاعف من عملية النزوح لأكثر من 2 مليون من السكان نتيجة العنف الكبير المستخدم من جماعة بوكو حرام في المنطقة الممتدة من شمال شرق نيجيريا وبخاصة في مدينو بورنو.

**أ-أبرز أعمال منظمة أطباء بلا حدود في مواجهة كورونا في نيجيريا:**

على اعتبار أن المنظمة تدرج مشاريع مواجهة وباء كورونا ضمن المشاريع العادية التي تقوم بها لمواجهة مختلف الأمراض والأوبئة مثل الحمى، السل، الحصبة وإيبولا فقد استمرت في القيام بأعمالها المتمثلة في:

* توفير الرعاية الصحية للنازحين والأمهات وتوليد النساء مع تقديم الاستشارات.
* توفير الغذاء للأطفال والاهتمام بالطب الداخلي للأطفال.
* توفير خدمات الرعاية الطارئة والجراحة المستعجلة.
* تأهيل مراكز الرعاية الصحية المحلية.
* تقديم مولدات لتوفير الكهرباء بشكل دائم.

إن انتشار الأوبئة والأمراض أصبح من أبرز التحديات التي تواجه العالم لاسيما الأمراض المعدية منها، وتوسيع دائرة ومدى انتشارها وإمكانية خروجها عن السيطرة نظرا للافتقار إلى القدرات الصحية العامة والهياكل الأساسية مما أوجد الضعف في مجال مواجهتها. لذلك تتميز تجربة نيجيريا بالشجاعة والجرأة في مواجهة مرض إيبولا من خلال وضع نظام صحي سليم سمح بنجاة الأشخاص من هذا المرض. ويعد هذا الأمر مساهمة في دعم المنظمة العالمية للصحة في العمل وفق مخططا نموذجي من أجل التطوير السريع لمنتجات طبية استباقا لأي تفشي للأمراض مستقبلا.

تتمثل أبرز العناصر التي أدت إلى النجاح في مواجهة الفيروسات في الآتي:

-أثر القيادة الحازمة والتوعية.

-أهمية امتلاك المجتمع للاستجابة.

-أهمية العمل معا في تضامن طويل الأجل

إن مواجهة الأوبئة تتطلب المبادرة العالمية والدعم السريع والتنسيق بشكل واسع لمساعدة الدول المتضررة من أجل التخفيف من حدة الأوبئة، ومثال ذلك التضامن العالمي المتعدد الشراكات لمواجهة ايبولا سابق ووباء كورونا في الوقت الراهن؛ حيث أصبح هذا النهج المتكامل يجمع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدولية والمنظمات الخيرية والقطاع الخاص. [[360]](#footnote-360)

**ب- الدروس المستفادة من التجربة:**

إن ما يمكن الاستفادة منه من التجربة النيجرية في مواجهة الأمراض المعدية هو ضرورة العمل وفقا النقاط التالية[[361]](#footnote-361):

-سرعة الاستجابة وتوزيع الموارد البشرية الضرورية فيما يتعلق بقطاع الصحة.

-وضوح استراتيجية الفرق الصحية في تعاملها مع العاملين في قطاع الصحة من خلال العمل التطوعي.

-التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة على الرغم من وجود تحديات على أرض الواقع.

-الشراكة مع القطاع الخاص؛ حيث يعد القطاع الخاص الافريقي أكبر مساهم مالي في مواجهة فيروس ايبولا بالاتحاد الافريقي على سبيل المثال. وهنا أثبت التضامن الافريقي الحقيقي: افريقيا، تساعد افريقيا.

-اضطلاع التكنولوجيا والابتكار بدور هام في استجابة الاتحاد الافريقي لمواجهة الوباء في غرب افريقيا من خلال أجهزة النظام العالمي لتحديد المواقع، إرسال البيانات والتقارير بشكل آني.

-التضامن الافريقي لمساعدة الأفارقة بروح التضامن (الخبرة التقنية من 18 دولة عضو).

-دعم أولويات الشعب وتوفير الرعاية الصحية في بيئة خالية من العدوى.

إن انتشار الأمراض الوبائية بشكل سريع وتفاقم أضراره يعد أحد سمات القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق يقول مدير منظمة الصحة العالمية:" إن هذه الأمراض لا تعرف الحدود، وهنالك حاجة ملحة لمواجهة تهديدات الصحة العامة على مستوى العالم، كما أن السفر وانتقال البضائع قد تخطى كل التوقعات، ومن ثم لابد من التأكيد على عالمية هذه التحديات الناتجة عن هذه الأمراض وضرورة بذل الجهود العالمية المشتركة لمواجهتها"[[362]](#footnote-362).

**الخاتمة:**

مما سبق ذكره، يمكن القول بأن فكرة الانتشار السريع للأمراض والأوبئة تعود إلى التغير الذي يميز البيئة الدولية الجديدة انطلاقا من تزايد وتطور عملية الانتقال السريع للأشخاص والسلع والخدمات، وهذا ما دفع بالمتخصصين في الدراسات الاستراتيجية إلى اعتبار الأمن الصحي فرعا من فروع الأمن الدولي في القرن الحالي. أضف إلى ذلك التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أسهم في توفير الوسائل المتقدمة لانتقال الأشخاص مما يتسبب بنقل الأمراض الوبائية والفيروسات إلى الدول والمجتمعات التي ينتقلون إليها. كما أن التغير المناخي وما صاحبه من جفاف وتصحر أدى إلى تسريع عملية انتقال الأمراض لاسيما الرياح الجافة، وهو ما يصعب أمر حصر المناطق المصابة والسيطرة عليها.

تعد منظمة أطباء بلا حدود منظمة دولية إنسانية مستقلة ومفتوحة أمام باقي التخصصات من أجل خدمة أهدافها، يحكم نشاط المنظمة ونطاق تدخلها ميثاق شرف يقوم على المساعدة الطبية وفقا للضوابط الأخلاقية لمهنة الطب. وعدم التمييز بين المحتاجين للمساعدة الطبية على أساس عرقي أو ديني ودون النظر إلى الطرف الذي ينتمي إليه المرضى.

تعمل منظمة أطباء بلا حدود في بيئة تفتقد للأمن والاستقرار بسبب الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى ارتفاع عدد الضحايا والمتضررين، وهو ما يعرقل عملية تقديم المساعدات ووصولها إلى مستحقيها.

لقد أسهمت التجربة النيجيرية في مواجهة الأوبئة والأمراض المستمرة والمساعدة الصحية والإنسانية لمنظمة أطباء بلا حدود في استباق أعراض الفيروسات مثل ما حدث مع وباء إيبولا في سنة 2014؛ من خلال الفحص والكشف المبكر عن الفيروس ومن ثم عزل المصابين في مركز خاص إلى غاية اختفاء كل الأعراض.

ما ساعد على التصدي لجائحة كورونا بالشكل الملائم هو اتباع جملة من الإجراءات والتدابير الوقائية مثل حضر الرعايا من السفر إلى الدول التي تعاني من انتشار الفيروس مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين، وتعليق الرحلات الخارجية، وتوفير الرعاية الصحية مع التركيز على التوعية الصحية والوقاية لمواجهة الجائحة.

بهدف مواجهة الأمراض الوبائية أو التقليل من حدتها يتطلب الأمر:

- تشييد البيئة الصحية في المناطق التي تساعد على ظهور هذه الأنواع من الأمراض.

- مشاركة المعلومات والإجراءات الدولية بين الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المتخصصة الهادفة إلى تقويض هاته التحديات.

- بناء قدرات في افريقيا لمواجهة حالات الطوارئ والتهديدات في مجال الصحة في المستقبل.

**قائمة المراجع:**

**الموسوعات:**

- موسوعة القرن، ج2، الدار المتوسطية للنشر: تونس، 2006.

**الكتب:**

- الخزرجي، ثامر كامل، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: عمان، 2005.

- بيليس، جون وسميث، ستيف. **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

- الطائي، طارق محمد ذنون**، الأمن الدولي في القرن الحادي والعشرون ((ماهيته، مقترباته الفكرية العالمية، تحدياته غير التقليدية، وآفاقه المستقبلية))**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع: عمان، 2019.

**المواقع الإلكترونية:**

-التقرير الدولي عن أنشطة أطباء بلا حدود لعام 2017، نيجيريا، أنظر الرابط: https://bit.ly/3atfFCI

-التقرير الدولي عن أنشطة أطباء بلا حدود لعام 2018، نيجيريا. أنظر الرابط: https://bit.ly/2YIds40

- حول أطباء بلا حدود، أنظر الرابط: <https://bit.ly/3lyjxsx>

- أطباء بلا حدود، 13 مارس 2016، أنظر الرابط: dealdjaweera.net propose.

- أطباء بلا حدود، أنظر الرابط: https://bit.ly/3FBnpkd

-استجابة لمكافحة جائحة مرض الكورونا كوفيد- 19، 26 نوفمبر 2021، أنظر الرابط: https://bit.ly/3AwvyCQ

-مجلس الامن، السلام والامن في افريقيا الأمم المتحدة 2015 نيويورك.

- ميثاق ومبادئ منظمة أطباء بلا حدود، أنظر الرابط: https://bit.ly/3BJlvvu

-مراجع طبية، الأدوية الأساسية، 1 سبتمبر 2020 أنظر الرابط: https://bit.ly/3aswaPy

**نشاط منظمة اطباء بلا حدود في التصدي لوباء كورونا**

**ط.د/يونس زرقي**

**باحث دكتوراه قسم العلوم السياسية جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان**

**البريد الالكتروني:** [Younes.zergui@univ-tlemcen.dz](mailto:Younes.zergui@univ-tlemcen.dz)

**الملخص:**

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع جهود منظمة اطباء بلا حدود في التصدي لفيروس كورونا، حيث ان موضوع حائجة كورونا احد اهم المواضيع التي تشعل العالم ، وذلك من طرح جهود المنظمات غير الحكومية ودورها في التصدي للوباء العالمي ، وكون منظمة اطباء بلا حدود من ابرز المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال وتهدف هذه الورقة لمعرفة كيفية مواجهة هذه المنظمة لفيروس(كوفيد 19 )بالتركيز على الاستراتيجيات والجهود المختلفة التي قامت بها منظمة اطباء بلا حدود في مختلف الدول ، وتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها خاصة في المناطق التي تشهد ازمات اخرى على غرار منطقة الشرق الاوسط.

**الكلمات المفتاحية : منظمة اطباء بلا حدود ، فيروس كورونا ، الجائحة ، كوفيد 19 ، جهود.**

**: Abstract**

This research paper deals with the topic of the efforts of Doctors Without Borders who fight disease that’s spreading rapidly thoughout the world.It's the most impotant issues nowdays in the world where the doctors without borders organization plays a major role .It efforts on front line of bathing this pandamic ; the doctors without borders is considred as one of the most activities non governomental organization in this field . Therfore the aim of this paper is to know how is this organition bating the corona virus basing on the efforts and strategies of the doctors without borders orgavization in many states ; also it sheded light on the challenges it faces, especially in the context of combating the spread of the Covid 19 pandemic.

**Key word :  Doctors Without Borders, pandamic, corona virus, efforts,** **Covid 19**

**مقدمة**

تأتي هذه المداخلة على خلفية انتشار فيروس كورونا المستجد في العالم واعتباره تهديدا للصحة العالمية، ففي نهاية 2019 ابلغت الصين منظمة الصحة العالمية عن تفشي مرض كوفيد (19)، لتعلن بعدها المنظمة عن الآلاف والملايين من الإصابات المؤكدة بالإصابة بالفيروس خارج الصين وفي مناطق كثيرة من العالم وعليه تم توصيف الفيروس من قبل المنظمة على انه جائحة واعتبرته حالة طوارىء عالمية.

وتشكل عملية الوقاية من الاوبئة مصدر قلق مشترك للمجتمع الدولي، نظرا لخطورة الاوبئة من جهة والتفاوت في قدرات الدول في مواجهة تلك الاوبئة نتيجة للكثير من العوامل منها الفقر وضعف الانظمة الصحية ولكن الواقع العملي بعد تجربة كورونا اثبتت هشاشة الكثير من الانظمة الصحية حول العالم وهو ما يستدعي البحث عن سبل جديدة للتعامل مع المشكلة ووضع مجموعة من الاجراءات والاستراتيجيات التي من شأنها تقليل معدلات فيروس كورونا

وأزمة كورونا تعتبر إحدى أشد الأزمات الوبائية خطورة على مر التاريخ نظرا لما أحدثته من تغييرات وتفاعلات فجائية على مختلف الأصعدة لم تقتصر فقط على الجانب الصحي بل أفرزت انعكاسات ضاغطة على الاقتصاد العالمي، كما شهد العالم من خلالها انتكاسة حقيقية على مستوى تدبير السياسات العامة لمعالجة مسارها، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تطوير أدوات إدارة الأزمات وبالأخص الأزمات الصحية، بحيث شكلت أزمة وباء كورونا المستجد العابر للحدود اختبارا حقيقيا لصناع القرار في جميع دول العالم حول إدارتهم له، بحيث اختلفت الأساليب والوسائل المتبعة في تدبيرها من دولة إلى أخرى،.

وتعد منظمة اطباء بلا حدود من بين اهم المنظمات التي بدأت جهودها مبكرا في مواجهة ازمة جائحة كورونا كغيرها من الازمات السابقة، حيث تعمل منظمة الاطباء بلا حدود مند نشأتها على تقدیم المساعدات الطبیة و اسعاف المرضى والجرحى في اماكن النزاعات وتوفير الرعایة الصحیة لهم و توعیتهم حول جمیع الاوبئة الفتاكة بصحتهم و بتفشي فیروس كورونا تعمل منظمة الاطباء بلا حدود جاهدة على مواجهة هدا الفیروس بمختلف الوسائل المتاحة لدیها خاصة في اماكن النزاعات والحروب في مختلف الدول الإفریقیة مند بدایة فیروس كورونا. حيث كانت من اوائل المنظمات التي تبنت استراتيجيات واليات من اجل مواجهة الحائجة في مختلف المناطق من العالم، خاصة في المناطق والدول التي تعاني من ازمات.

وتهدف هذه المداخلة الى ابراز الدور الذي لعبته وتلعبه منظمة اطباء بلا حدود منذ انتشار جائحة كورونا والتي اصبحت تشكل تهديدا كبيرا للصحة العالمية ، في التصدي ومكافحة هذه الجائحة في مختلف مناطق العالم خاصة في الدول التي تعاني من ازمات سابقة على غرار دول الشرق الاوسط ، وتحاول من خلال العناصر التي تم تناولها الى تسليط الضوء على منظمة اطباء بلا حدود ومختلف انشطها في العالم ، وتركز على الجهود التي تبذلها منذ بداية ظهور فيروس كورونا (كوفيد 19) المستجد، وابراز اهم الاستراتيجيات التي انتهجتها المنظمة من اجل مواجهة مخاطر انتشار الفيروس، ومحاولة الحد من انتشاره ، خاصة في الدول

**اشكالية الدراسة**

تتمحور اشكالية الدراسة حول ممارسة منظمة اطباء بلا حدود انشطتها ، في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد ، من جهة وحول قدرة المنظمة على تبني استراتيجيات واليات في مواجهة الوباء خاصة في المناطق التي تعيش ازمات قبلية ( نزاعات . مجاعات ، اوبئة ، اوضاع امنية متدهورة) من جهة اخرى ، وبالتالي نطرح تساؤل حوا كيفية ممارسة المنظمة لنشاطاتها المعهودة وقدرتها على تنفيذ مختلف الاستراتيجيات التي تبنتها من اجل مواجهة انتشار فيروس كورونا في ظل وجود تحديات عديدة في مختلف مناطق العالم.

وفق هذا السياق تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال المركزي التالي:

**كيف ساهمت منظمة اطباء بلا حدود في المواجهة العالمية لفيروس كورونا ؟**

تنقسم الدراسة الى ثلاث عناصر اساسية هي:

1: منظمة أطباء بلا حدود :قراءة في المضامين والأسس

2: أطباء بلا حدود كأول المستجيبين العالميين: إستراتيجيات لمواجهة جائحة كورونا.

3- استجابة أطباء بلا حدود لمكافحة وباء كورونا كوفيد-19

**1: منظمة أطباء بلا حدود :قراءة في المضامين والأسس**

منظمة أطباء بلا حدود منظمة طبيّة إنسانية دولية مستقلة غير حكوميّة تقدّم المساعدات الطبيّة إلى الأشخاص المتضررين من النزاعات والأوبئة والكوارث أو المحرومين من الرعاية الصحية. تتكوّن طواقمها من عشرات الآلاف من المهنيين الصحيين والموظفين اللوجستيين والإداريين ويُعيَّن معظمهم محليًا. ويرتكز عملها على الأخلاقيات الطبيّة ومبادئ الاستقلالية والحياد. فهي منظمة غير وقائمة على الأعضاء. وتوفر الرعاية عالية الجودة، وترفض منظمة أطبّاء بلا حدود فكرة أن البلدان النامية تستحق خدمات طبيّة من الدرجة الثالثة. لذلك تسعى جاهدة إلى توفير رعاية عالية الجودة إلى المرضى وتطالب بالأدوية عالية الجودة وميسورة التكلفة، كما تدعم التبرعات الفردية، حيث نعتمد على الدعم الذي يُقدّمه أكثر من 6.5 مليون متبرع حول العالم. وتستمدّ نسبة 95% من تمويلها من جهات مانحة خاصة، ما يسمح لها بالتصرف بسرعة لإنقاذ حياة الناس[[363]](#footnote-363).

**ا- ميثاق أطباء بلا حدود**

* منظمة أطبّاء بلا حدود هي منظمة طبية دولية غير حكومية تتألّف من أطبّاء وعاملين في القطاع الصحي، كما أنّها مفتوحة أمام كلّ المهن الأخرى التي قد تسهم في تحقيق أهدافها، ويتّفق جميع أعضائها على احترام المبادئ التالية:
* تقدّم منظمة أطبّاء بلا حدود المساعدات إلى السكان المنكوبين وإلى ضحايا الكوارث الطبيعية أو البشرية وإلى ضحايا النزاعات المسلّحة، بغضّ النظر عن العرق أو الدين أو العقيدة أو الانتماء السياسي.
* وتلتزم منظمة أطبّاء بلا حدود بمبدأَي الحياد وعدم التحيّز تطبيقًا للأخلاقيات الطبيّة العالمية ومراعاةً للحقّ في الحصول على المساعدة الإنسانية، وتطالب المنظمة بالحرية المطلقة ومن دون عوائق في معرض ممارستها لمهامها.
* ويلتزم أعضاء المنظمة باحترام المبادئ الأخلاقية لمهنتهم والحفاظ على الاستقلالية التامة عن جميع السلطات السياسية والاقتصادية أو الدينية.
* يدرك الأعضاء بصفتهم متطوّعين المخاطر والمجازفات المترافقة مع المهام التي يضطلعون بها ولا يطالبون لأنفسهم أو لذويهم بأي تعويض غير ذلك الذي تحدّده المنظمة في حدود إمكانياتها.

وثائق مهمة حول مبادئ أطباء بلا حدود

* يكتمل الميثاق بوثيقتين أساسيتين تحدّدان طرق عملنا والمبادئ التوجيهية من خلال استطلاع مفاهيم التواجد بالقرب من المرضى والرعاية الطبيّة عالية الجودة والإدلاء بالشهادة-تسليط الضوء على المعاناةالمرضى هم محور تدخلاتنا الطبيّة
* تلتزم في مشاريعها وتدخلاتها بالأخلاقيات الطبيّة
* إن عمل منظمة أطبّاء بلا حدود هو طبّي في المقام الأول، ويشكّل مفهوم الرعاية عالية الجودة المُقدّمة إلى المرضى محور هدفنا الإنساني. نسعى إلى توفير الرعاية عالية الجودة والعمل دومًا بما يتناسب مع مصلحة المرضى، وإلى احترام خصوصيتهم وحقّهم في اتّخاذ قراراتهم الخاصة، وبالطبع وقبل كل شيء إلى عدم إلحاق الأذى بهم. وعندما تضحي المساعدة الطبيّة وحدها غير كافية، قد نلجأ إلى توفير المأوى وخدمات المياه والصرف الصحي والغذاء وخدمات أخرى[[364]](#footnote-364).

**ب- تأسيس منظمة أطبّاء بلا حدود**

تأسست منظمة أطباء "بلا حدود" 1971 على يد مجموعة أطباء وصحفيين عائدين من مهام إنسانية وإعلامية في إقليم "بيافرا" بنيجيريا، حيث وقفوا على عمق المأساة الإنسانية التي خلّفها الصراع المسلح بين انفصاليي الإقليم الغني بالنفط وأغلبية سكانه من شعب "الإيبو" وبين السلطات الفدرالية النيجيرية.

تكوّنت المنظمة عند تأسيسها من 300 متطوّعٍ بين أطبّاء وممرضين وغيرهم، بمن فيهم 13 طبيبًا وصحفيًا مؤسسًا.

وتأسّست منظمة أطبّاء بلا حدود على مبدأ حقّ جميع الناس في الحصول على الرعاية الصحية بغضّ النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو العقيدة أو الانتماء السياسي، ولأنّ الاحتياجات الطبيّة للأفراد تتجاوز حدود الدول. تمّ تحديد مبادئ عمل أطبّاء بلا حدود في ميثاق المنظمة الذي يُعتبر مرجعًا وإطارًا لجميع أنشطتها

ويعد الطبيب ووزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير أحد أبرز مؤسسي المنظمة، وأراد لها أولا أن تكون إطارا لمواجهة ما اعتبرها إبادة تعرض لها سكان بيافرا على أيدي قوات الجيش النيجيري خلال الحرب الأهلية بين عاميْ 1967-1970.

فقد شهدت الأشهر الأخيرة من الحرب التي شهدت تكثيفا واسعا للعمليات العسكرية وإحكاما شديدا للحصار على الإقليم، مما سبب موت نحو مليون شخص أغلبهم أطفال بسبب المجاعة[[365]](#footnote-365).

**ج- محطات في تاريخ أطباء بلا حدود**

تزامن تأسيس منظمة أطباء بلا حدود مع أحداث دامية استأثرت باهتمام العالم لعنفها وفداحة الخسائر البشرية المترتبة عليها، أبرزها "أيلول الأسود" في [الأردن](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2010/12/2/الأردن)حيث تدخلت المنظمة لمساعدة المدنيين الفلسطينيين وكانت تلك هي مهمتها الإنسانية الأولى، واقتصرَ دورها قبل ذلك على التعبئة من أجلِ مدنيي إقليم بيافرا بعد الإبادة التي تعرضوا لها.

وبعد أشهر قليلة على ميلاد المنظمة، ضرب زلزالٌ شديد [بنغلاديش](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/10/30/بنغلاديش) مخلفا عشرات الآلاف من القتلى والمصابين والمشردين، فبعثت المنظمة فرقا للمساعدة تشكلت من مجموعة التدخل الطبية والجراحية التي كانت قد تدخلت باسم المنظمة في الأردن.

كما شاركت مجلة "تونيوسْ" هي الأخرى في إغاثة المنكوبين عبر فرق سُميت "الإغاثة الطبية الفرنسية". وتسارعت خطوات التقارب بين الجمعيتين لتندمجا في منظمة واحدة.

وفي عام 1979، نشبت خلافات داخل المنظمة على خلفية قرارِ برنار كوشنير القاضي بإرسال سفينة مواد إغاثية وأطباء وصحفيين إلى [فيتنام](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/11/3/فيتنام)، بغية تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان هناك بعد سيطرة الشيوعيين عليها، في أعقابِ حربٍ ضروس شاركت فيها [الولايات المتحدة](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/2/18/الولايات-المتحدة-الأميركية) [والصين](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/9/21/الصين) والاتحاد السوفياتي[[366]](#footnote-366).

شكّلت تلك الحرب واحدا من أبشعِ مسارح المواجهة غير المباشرة بين المعسكرين خلال [الحرب الباردة](https://www.aljazeera.net/conceptsandterminology/politics/2016/3/1/الحرب-الباردة-صراع-ساخن-قسم-العالم-لقطبين). لكن عددا من قيادات المنظمة رفضوا الفكرة واعتبروها مكلفة وبلا جدوى، وانتهى الخلاف بمغادرة كوشنير المنظمة حيث أسس في عام 1980 "منظمة أطباء العالم".

تنشط منظمة أطباء بلا حدود في أرجاء واسعة من العالم، وفي بداية[الثورة السورية](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/7/الثورة-السورية)باشرت المنظمة تقديم المساعدة للاجئين السوريين في مخيمات النزوح وفي الداخل السوري، وشاركت بفعالية في مكافحة وباء [إيبولا](https://www.aljazeera.net/healthmedicine/infectiousnessdiseases/2014/3/23/حمى-إيبولا-النزفية) [بأفريقيا](https://www.aljazeera.net/citiesandregions/others/2015/6/14/أفريقيا) الغربية عام 2015. كما تنشط المنظمة بشكلٍ كبير في شرقي الكونغو، ودولة [جنوب](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/10/18/جنوب-السودان) [السودان](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/11/3/السودان)، وإقليم [دارفور](https://www.aljazeera.net/citiesandregions/statesandterritories/2014/11/19/دارفور)السوداني.

يحكم منظمة أطباء بلا حدود -في عملها ونطاق تدخلها- ميثاق شرف يقوم على المساعدة الطبية طبقا للضوابط الأخلاقية لمهنة الطب، وعدم التمييز بين المحتاجين للمساعدة الطبية على أساس عرقي أو ديني، وبغض النظر عن طرف الصراع الذي ينتمي إليه المصاب أو المريض.

ويُلزم الميثاقُ أعضاءَ المنظمة بالاستقلالية التامة عن السلطات في مناطق التدخل، وعدم المطالبة بأي تعويضات مادية غير تلك التي تقدم لهم المنظمة عن المهام المسندة إليهم.

**د-البعد الانساني في عمل منظمة اطباء بلا حدود:**

لقد عملت المنظمات غیر الحكومیة مند نشأتها على حمایة حقوق الإنسان وتطورت هده الرعایة إلى نشر الوعي البیئي الصحي من خلال الحث على اتباع أساليب فعالة لحمایة البیئة من التلوث وانتشار الأوبئة والفیروسات العابرة للحدود والتي كانت تحذر منها منظمة الصحة العالمیة مند امد طویل كانت و لا والت تقف على ضرورة ايقاف كل ما يتسبب في تهديد البيئية اما تهديدا طبيعيا أو انسانيا وقد جاءت الاتفاقية العالمية" لناقویا "والمتعلقة بالحماية من التنوع البيولوجي وحظر بعض أشكال الهندسة الوراثية في الیابان والتي تم المصادقة علیها في دیسمبر 2010 من طرف عدد كبیر من الدول لا دلیل واضح على الاهتمام المشترك بالصحة البیئیة من طرف أشخاص المجتمع الدولي وكذلك المنظمات غیر الحكومیة.

إن الأبعاد الحقوقية في الحفاظ وحمایة حقوق الإنسان في ظل تفشي جائحة كورون يظهر من خلال الدور التحسيسي والتوع وي بخطورة الوضع الدولي من هدا الوباء العابر للحدود و الذي حذرت منه منظمة الصحة العالمية باعتباره وباء عالمي لا بد من مكافحته لحمایة لحقوق الانسان و التي اساسها هو حمایة النفس البشریة و الحفاظ على الاستمرارية في ظل الصحة العالمیة السلیمة حیت انه في 11 مارس 2020 ، أعلنت منظمة الصحة العالمیة أن تفشّي مرض كوفید 19 الناتج عن جائحة "كورونا" المستجد– الذي ظهر للمرة الأولى في دیسمبر 2019 في مدينة "ووهان" الصينية – قد بلغ مستوى الجائحة، أو الوباء العالمي. .

دعت المنظمة الحكومات إلى اتخاذ خطوات عاجلة وأكثر ص ا رمة لوقف انتشار الفيروس معللة ذلك بمخاوف بشأن "المستويات المقلقة لانتشاره. حیث یكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان لكل شخص الحق في أعلى مستوى من الصحة یمكن بلوغه ویُلزِم الدول باتخاذ تدابیر لمنع تهدید الصحة العامة وتقدیم الرعایة الطبیة لمن یحتاجها. یقرّ قانون حقوق الإنسان أیضا بأنّ القیود التي تُفرَض على بعض الحقوق في سیاق التهدیدات الخطیرة للصحة العامة وحالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة، يمكن تبريرها عندما يكون لها أساس قانوني وتكون ضروریة للغایة بناءً على أدلة علمیة، ولا یكون تطبیقها تعسفیا ولا تمییزیا ولفترة زمنیة محددة، وتحترم كرامة الإنسان، وتكون قابلة للمراجعة ومتناسبة من أجل تحقیق الهدف المنشود[[367]](#footnote-367).

وقد تبين أنّ وباء (كوفيد 19-)، وصل إلى مستوى تهديد للصحة العامة وبمكن أن يبرر فرض قيود على بعض الحقوق، مثل تلك التي تنجم عن فرض الحجر الصحي أو العزل 10- الابعاد الإنسانية والوقائية في ظل تحقيق الأمن الصحي والبيئي

عملت المنظمات غیر الحكومیة على بحث إمكانیة اللجوء إلى المفاهیم الحدیثة للمسؤولیة الدولیة والتي تنطوي على المفهوم الوقائي للمسؤولیة، فأجمع الأعضاء على أن هذا المفهوم یتلاءم مع اعتبا ا رت حمایة البیئة .ان المعاهدات والاتفاقیات الدولیة التي لها صلة بحمایة البیئة من التهدیدات البیئیة وما یسمى بحمایة التنوع الحیوي جعل من الباحثين االدوليين التعمق في العلاقة بين واقعية الوباء العالمي الحديث النشأة كورونا( كوفید19) وما تم التحذير عنه من خلال العديد من المؤتمرات البيئية والاتفاقيات التي تم المصادقة عليها سابقا من طرف الدول على غرار اتفاقية" "ناقویا" "الیابانیة للتنوع البيولوجي المصادق عليها في ديسمبر 2010 وهذا ما يبين البعد الوقائي الصحي للبشرية والدي يضع احتمال وجود خطر التلاعب بالهندسة الوراثية للتنوع الحيوي او التعديل الجيني للموارد البيولوجية والتي تهدد الصحة العالمية من خلال انتشار الأوبئة والفيروسات العابرة للحدود إن الاهتمام المشترك بالأمن البنيي البشري يحتم على جميع الدول البحت على سبل ايجاد أدوية و لقاحات بصورة مستعجلة لإنقاذ العالم من هده الكارثة الوبائية و هدا ما تحفز عليه المنظمات غير الحكومية بمساعداتها المتواصلة من خلال الإكثار من حملات التوعية والتحسيس وفتح مجال البحت العلمي الطبي الدولي وإمكانية تمويل المخابر الصيدلانية من اجل ايجاد دواء لهذا الوباء[[368]](#footnote-368).

**2**: أطباء بلا حدود كأول المستجيبين العالميين: إستراتيجيات لواجهة جائحة كورونا (ـ Covid-19)

وضعت حالة الطوارئ الناجمة عن فيروس كورونا ضغطًا غير مسبوق على أنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم ، ليس فقط في الدول التي لديها أنظمة صحية هشة بالفعل ، وايضا في الدول التي لديها هياكل أكثر قوة أيضًا.عندما بدأت الحالات في الارتفاع بسرعة وبدأ فيروس كورونا ينشر في جميع أنحاء العالم في جانفي ، تحولت منظمة أطباء بلا حدود (MSF) إلى حالة تأهب قصوى حيث قامت المنظمة الطبية الإنسانية الدولية بتوسيع نطاق أنشطتها بسرعة ، وقامت تخصيص الموارد لتعزيز تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها عبر مشاريعها الطبية ، والاستجابة مباشرة لـ Covid-19 ، والحفاظ على برامج الرعاية الصحية الأساسية الحالية. ومنذ ذلك الحين ، حشدت منظمة أطباء بلا حدود فرقًا للمساعدة في إحتواء انتشار الفيروس في أكثر من 70 دولة.على الرغم من أن هذا الوباء لم يتم السيطرة عليه بعد ، ويمكن تلخيص الاستراتيجية التي تبنت منظمة اطباء بلا حدود في في ما يلي :

ا- **الاستجابة على الخطوط الأمامية لوباء عالمي**

يشكل الوباء مصدر قلق خاصة في الدول التي كانت أنظمة الرعاية الصحية فيها هشة أو ضعيفة الموارد حتى قبل ظهور فيروس كورونا لأول مرة. أدى الوصول المحدود إلى الرعاية الطبية الكافية في مناطق النزاع والمناطق الريفية ، إلى جانب نقص معدات الحماية الشخصية (PPE) وغيرها من الإمدادات الأساسية ، إلى تهديد استجابة Covid-19. لا يزال العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تكافح مع الأزمات الصحية القائمة مثل فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والحصبة. بفضل خبرتها الطويلة في الاستجابة لتفشي الأمراض المعدية - والمشاريع الطبية القائمة بالفعل في عشرات البلدان - تمكنت منظمة أطباء بلا حدود من البدء في تنفيذ تدابير التأهب للفاشية في أواخر جانفي ، قبل حتى أن يكون للمرض الجديد الغامض اسم. في الأيام والأسابيع التي تلت ذلك ، بدأت الفرق في تزويد المجتمعات المحتاجة بمعدات الوقاية الشخصية ، ودعم مراقبة الأمراض ، وتدريب العاملين الصحيين على تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها ، وتكييف المرافق الصحية لإدارة رعاية مرضى Covid-19. أطلقت المنظمة أنشطتها الأولى لـ Covid-19 في 27 جانفي2019 ، ووفقًا لتقرير منظمة أطباء بلا حدود للمساءلة العالمية ، حيث تقدم التثقيف الصحي لطالبي اللجوء واللاجئين وعمال الصرف الصحي في هونغ كونغ. في أفريل ، في كوناكري بغينيا ، حولت منظمة أطباء بلا حدود مركزاً سابقاً لعلاج الإيبولا إلى مركز للعزل والرعاية لـ Covid-19 قادر على استيعاب ما يصل إلى 75 مريضا[[369]](#footnote-369).

**ب- مواصلة الجهود ضد الأزمات الصحية الأخرى**

بعد مرور عام تقريبًا على انتشار الوباء ، يواصل Covid-19 ممارسة ضغط هائل على أنظمة الرعاية الصحية. مع إعادة توجيه الكثير من اهتمام العالم وموارده نحو الوباء ، تتعطل المعركة ضد الأزمات الصحية المستمرة الأخرى. على سبيل المثال ، أدت المخاوف من انتشار فيروس كورونا إلى تقليص أو تأجيل حملات التطعيم الشاملة المنقذة للحياة ، مما جعل العديد من الأطفال أكثر عرضة للإصابة بأمراض يمكن الوقاية منها مثل الحصبة. تعمل منظمة أطباء بلا حدود أيضًا على التخفيف من الانقطاع في خدمات فيروس نقص المناعة البشرية في أجزاء كثيرة من العالم. قدرت دراسة نموذجية أجرتها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز أن توقف العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية لمدة ستة أشهر يمكن أن يؤدي إلى أكثر من 500000 حالة وفاة إضافية بسبب الأمراض المرتبطة بالإيدز. من أهم أولويات منظمة أطباء بلا حدود منذ البداية معالجة الآثار الثانوية المدمرة لفيروس كورونا والتأكد من أن الأنشطة الطبية الحاسمة - بما في ذلك التطعيمات ضد الحصبة وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية والسل - يمكن أن تستمر وتتكيف مع الوقت الحالي.

**ج- الدعوة إلى الحصول على اللقاحات والعلاجات والاختبارات**

تسعى منظمة أطباء بلا حدود لضمان توزيع لقاحات Covid-19 والأدوات الطبية الأخرى على الناس في جميع أنحاء العالم بأسعار معقولة وبأسعار معقولة. يجب أن يكون توزيع هذه المنتجات المنقذة للحياة عادلاً وقائمًا على معايير صحية عامة واضحة. في نوفمبر، أعربت منظمة أطباء بلا حدود عن دعمها لاقتراح تاريخي قدمته الهند وجنوب إفريقيا أمام منظمة التجارة العالمية للتنازل عن بعض قواعد الملكية الفكرية أثناء جائحة كوفيد -19. سيمكن الإعفاء البلدان من اختيار عدم منح أو إنفاذ براءات الاختراع وغيرها من الملكية الفكرية المتعلقة بمنتجات Covid-19 طوال مدة الوباء - حتى يتم تحقيق مناعة القطيع العالمية. لا يسع العالم أن يكرر الأخطاء التي ارتكبت في ذروة وباء فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ، عندما أدت الاحتكارات على الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة إلى حصول الناس في البلدان المرتفعة الدخل على العلاج بينما تُرك الملايين في البلدان الفقيرة يموتون. يتم دعم طلب التنازل عن براءة الاختراع اليوم من قبل 99 دولة ولكن يعارضه العديد من أغنى دول العالم ، بما في ذلك الولايات المتحدة وأعضاء الاتحاد الأوروبي. تحث منظمة أطباء بلا حدود جميع البلدان على وضع أرواح البشر على حساب أرباح الشركات في هذه اللحظة الحرجة للصحة العالمية[[370]](#footnote-370).

**د- نشاطات عديدة في ظل الجائحة**

جعلت منظمة أطباء بلا حدود الرعاية الصحية النفسية محور تركيز أساسي في استراتيجيتها الخاصة بفيروس كوفيد -19 ، ليس فقط للمرضى ، ولكن للعاملين الأساسيين في المرافق الصحية.أدركت المنظمة في وقت مبكر أهمية توفير دعم الصحة العقلية والعافية لكل من الموظفين الطبيين وغير الطبيين - الذين تأثروا بشدة بالوباء.كجزء من برامجها في جميع أنحاء العالم ، قدمت منظمة أطباء بلا حدود جلسات استشارية وتدريب لموظفي المستشفى.كما قدمت المنظمة ندوات عن الصحة العقلية والعافية للموظفين في دور رعاية المسنين ومرافق الرعاية طويلة الأجل في إسبانيا وبلجيكا والولايات المتحدة - حيث واجه السكان المسنون مخاطر أعلى من المضاعفات الشديدة والوفاة بسبب( Covid-19).

تعد منظمة "أطباء بلا حدود" واحدة من أهم المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي، وتتمثل مهمتها الأساسية في تقديم المساعدات الطبية الطارئة للمجتمعات المتضررة من أزمات مختلفة في العالم، سواء كانت صراعات مسلحة أو كوارث طبيعية أو أمراض وبائية. إذ يسعى فريق العمل التابع لها، المكون من جراحين وأطباء تخدير وممرضات، للانخراط في مواقع نائية وبيئات قاسية مع موارد ومرافق محدودة، مع علمهم بمخاطر بعض المهام التي توكل إليهم، على نحو ما هو قائم في التصدي لجائحة "كوفيد-19".

ووفقاً لما هو منشور على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت، يقوم عمل المنظمة على التعاون بدرجة رئيسية مع خبراء اللوجستيات ومهندسي البناء وخبراء المياه من أجل إنشاء بنية تحتية طبية أو إعادة بناء وتوفير المرافق الصحية مثل المستشفيات المهدمة لمنع انتشار الأوبئة أو ظهور الأمراض، وهو ما يتضح جلياً في بؤر الصراعات المسلحة الممتدة، على نحو يضاعف من الأعباء الملقاة على عاتق المنظمة لتشمل أيضاً توفير المساعدات الغذائية للسكان الذين تشردهم الصراعات وتجبرهم على الهجرة بحثاً عن المأوى.

ولعل ذلك يفسر صعوبة الدور الهام الذي تقوم به منظمة "أطباء بلا حدود" داخل المخيمات الخاصة باللاجئين في الشرق الأوسط، لاسيما في ظل إطالة أمد الصراعات المسلحة، والاحتياج لإقامة المستشفيات الميدانية وبناء الوحدات الصحية في المناطق الريفية، وتدريب الكوادر الطبية والتمريضية المحلية، وتخزين أدوات الإسعاف في هذه المناطق لكى تكون الاستجابة أكثر فعالية وسريعة، وتوزيع الأدوية من أجل مكافحة الأمراض التي قد تكون خسائرها أكثر مما تخلفه الصراعات الداخلية والحروب الإقليمية[[371]](#footnote-371).

**الجدول التالي يوضح بعض الانشطة التي قامت بها منظمة اطباء بلا حدود سنة 2019**

|  |  |
| --- | --- |
| **الانشطة** | **عدد العمليلت** |
| استشارة خارجية | **10,384,000** |
| ولادة بينها عمليات قيصرية | **329,900** |
| شخص تلقى العلاج ضد الكوليرا | **47,000** |
| مريض أدخل المستشفيات | **840,000** |
| عملية جراحية تشمل شق أو استئصال أو معالجة أو خياطة الأنسجة وتتطلب التخدير | **112,100** |
| شخص تلقى لقاح الحصبة استجابةً لتفشي وباء | **1,320,100** |
| حالة ملاريا تم علاجها | **2,638,200** |
| شخص تلقى علاجاً طبياً ضد العنف الجنسي | **28,800** |
| شخص تلقى علاج التهاب السحايا | **4,970** |
| طفل يعانون من سوء تغذية شديد تم قبولهم في برامج التغذية الداخلية | **76,400** |
| شخص بدأ بتلقي علاج الخط الأول ضد السل | **16,800** |
| استشارة صحة نفسية فردية | **400,200** |
| قبول في أقسام الطوارئ | **1,048,800** |
| شخص يتلقى علاج الخط الأول من مضادات | **10,000** |
| شخصاً بدأ بتلقي العلاج ضد السل المقاوم للأدوية | **2,000** |
| أسرة تلقت مساعدات مواد إغاثية | **346,900** |
| شخص يتلقى علاجات الخط الثاني من مضادات الفيروسات القهقرية | **11,100** |

**المصدر: من انجاز الباحث بناء على معلومات من موقع المنظمة https://www.msf.org/ar))**

**3: استجابة أطباء بلا حدود لمكافحة وباء كورونا (كوفيد-19)**

كانت أبرز اهتمامات منظمة اطباء بلا حدود في بداية هذه الجائحة الحفاظ على استمرارية أنشطتنا الطبية وضمان توفّرها أمام مَن يحتاجها. حيث بدأت أولى أنشطتنا لمكافحة فيروس كورونا المستجد في جانفي 2020، حيث ارتكز عملها على التوعية الصحية حول الفيروس وتعزيز أنشطة الوقاية من العدوى ومكافحتها وإجراء التدريبات حولها، خصوصاً في المرافق الصحية ولدى الفئات الأكثر عرضة للإصابة. وسرعان ما وسّعت نطاق أنشطتنهاالتي كانت قائمة قبل بداية الجائحة، كما وأنشأت مشاريع جديدة تُعنى بالمرض حتى في بلدان لم نكتتعمل فيها سابقاً.

أما في النصف الثاني من عام 2020، فقد أغلقت غالبية مشاريعها التي تُعنى بكوفيد-19، ودمجت أنشطة مكافحة المرض في مشاريعها المعتادة. أما اليوم، وفيما يواجه العالم موجاتٍ جديدة من تفشي المرض، فأنها ستعيد افتتاح بعض المشاريع دعماً لجهود التصدي لكوفيد-19 في بعض الدول حيث يتطلّب ذلك الوضع الوبائي والاحتياجات الصحية، وحيث تسمح مواردها البشرية والمالية وسنركز هنا على عدة مناطق من العالم التي كان لمنظمة اطباء بلا حدود تدخلات وسنأخذ امثلة من منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

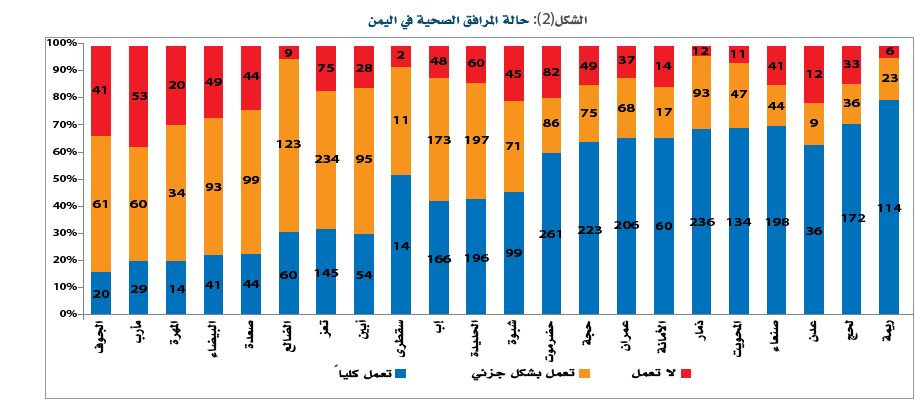
كثفت منظمة اطباء بلا حدود من نشاطها وجهودها خلال ازمة كوفيد 19 في مختلف مناطق العالم خاصة المناطق التي تعاني منالصراعات والازمات .

يمكن تلخيص اهم جهود منظمة اطباء بلا في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من خلال اربع حالات

**ا- اليمن**:

كانت جهود المنظمة في عدة مناطق من اليمن وخاصة المناطق الاكثر تضررا جراء مخلفات الحرب.

* اجراء فحوصات  الكشف عن كوفيد-19 في مستشفييْ عبس والجمهوري، وقامتباحالة الأشخاص المشتبه إصابتهم إلى مراكز العلاج.
* تدعيم عملية إحالة المرضى من مستشفى الجمهوري إلى مركز عزل في الرهضي كما وندعم عملية فرز المرضى في المركز نفسه[[372]](#footnote-372).
* في عدن مثلا، تم تدعيم فرق المنظمة مستشفى 22 ماي عبر التبرّع بمعدات الوقاية الشخصية وتدريب الطاقم الطبي على فرز المرضى المشتبه إصابتهم بكوفيد-19 وحول تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها.

****

**المصدر: اليمن في مجابهة فايروس كورونا المستجد )كوفيد (19الإمكانات..الآثار..خطط الاستجابة..المعالجات، وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الإقتصادية، العدد 47 افريل 2020 ص 3.**

**ب- العراق**

* تدير منظمة اطباء بلا حدود وحدةً لعلاج كوفيد-19 حيث تستقبل المرضى المصابين بالتهاب الجهاز التنفسي أو المشتبه إصابتهم بعوارض متوسطة من كوفيد-19.
* قامت المنظمة بتحفيض القدرة الاستيعابية لوحدة علاج كوفيد-19 التي تديرها إلى سريرين اثنين بعد انخفاض عدد المرضى فيها.
* عززت من القدرة الاستيعابية لمركزها في مستشفى الكندي من 36 إلى 51 سريراً. وتعالج المرضى المصابين بأعراض شديدة وحرجة فقط،
* في الموصل على سبيل المثال، تدير وحدةً للعناية المركّزة بقدرة استيعابية من 16 سريراً حيث يقدم اعضاء المنظمة الرعاية للمرضى المصابين بأعراض شديدة من كوفيد-19.
* وفي سنوني ايضا، يعمل الاطباء التابعين للمنظمة في وحدة رعاية بقدرة استيعابية من 4 أسرّة تُعنى بمراقبة وتحقيق استقرار الوضع الصحي للأشخاص المشتبه إصابتهم بكوفيد-19.[[373]](#footnote-373)

**ج- ليبيا**

* أجرت المنظمة تدريبات للطاقم الطبي والتمريضي حول مكافحة العدوى ورعاية المرضى في مستشفيات في العاصمة.
* دعمت وزارة الصحة في نقطة واحد لإجراء فحص الكشف عن فيروس كورونا.
* في مراكز الاحتجاز في زليتن والزنتان، عززت تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها، كما أنشأنا نقاطاً لغسل اليدين ووزعنا الصابون والكمامات القماشية.
* موظف مع أطباء بلا حدود في وحدة الرعاية المؤقتة التي أنشأتها أطباء بلا حدود في ليغانيس في اسبانيا لتخفيف اكتظاظ خدمات الطوارئ[[374]](#footnote-374).

**د- السودان**

* في الخرطوم عاصمة السودان، تدعم منظمة اطباء بلا حدود أربعة مستشفيات عامة رئيسية لتعزيز نظام التعرّف على الأعراض المرضية والفرز الخاص بها وكذلك الأقسام المخصّصة للعزل. يتمثل الهدف في حماية الخدمات المنقذة للحياة أو إعادة إتاحتها واستعادة الثقة بين العاملين الصحيين.
* كما تجري استقصاءً بشأن مدى انتشار الوباء في أم درمان الواقعة على ضفة نهر النيل مباشرةً قبالة مدينة الخرطوم، وعقدت عدة مناقشات مع وزارة الصحة لبدء تنفيذ نظام دعم منزلي لمرضى كوفيد-19 مخصّص للمنطقة نفسها.كما تدعم فرق للمنظمة وزارة الصحة في إدارة مراكز العزل في ولايتَي شرق دارفور وجنوب "كردفان"[[375]](#footnote-375).

**جدول يبين مشاريع منظمة اطباء بلا حدود في مختلف وضعيات النزاعات**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الوضع** | **عددالمشاريع** | **النسبة** |
| مناطق مستقرة | (184 مشروع), | 42% |
| النزاعات المسلحة | (123 مشروع | 28% |
| عدم استقرار داخلي | (116 مشروع), | 27% |
| ما بعد النزاع | (14 مشروع), | 3% |

**الجدول من انجاز الباحث بناء على معلومات من موقع المنظمة** <https://www.msf.org/ar>

**الخاتمة :**

من خلال ما تقدم فقد ساهمت منظمة اطباء بلا حدود في المواجهة العالمية لجائحة كورونا ، حيث قامت بالعديد من الجهود المعتبرة وتبنت لذلك العديد من الاستراتيجيات في مختلف دول العالم، وذلك منذ بداية انتشار الفيروس خاصة في المناطق التي تعاني من ازمات اخرى، كدول الشرق الاوسط وافريقيا ونستنج:

* منظمة أطباء بلا حدود منظمة طبيّة إنسانية دولية مستقلة غير حكوميّة تقدّم المساعدات الطبيّة وإلى ضحايا الكوارث الطبيعية أو البشرية وإلى ضحايا النزاعات المسلّحة، وتأسّست منظمة أطبّاء بلا حدود على مبدأ حقّ جميع الناس في الحصول على الرعاية الصحية بغضّ النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو العقيدة أو الانتماء السياسي
* كانت منظمة اطباء بلا حدود من اوائل المنظمات التي بدأت جهودها مبكرا في مواجهة الجائحة، حيث حشدت فرقًا للمساعدة في إحتواء انتشار الفيروس في أكثر من 70 دولة.
* تبنت المنظمة العديد من الاستراتيجيات في خطتها لمواجهة انتشار فيروس كورونا من خلال الدعوة إلى الحصول على اللقاحات والعلاجات والاختبارات، و مواصلة الجهود ضد الأزمات الصحية الأخرى وكذلك الاستجابة على الخطوط الأمامية للوباء عالمي.
* شملت نشاطات وجهود منظمة اطباء بلا حدود العديد من الدول في العالم من اهمها منطقة الشرق الاوسط وافريقيا نظرا لما تعانيه العديد من الدول في هذه المنطقة من ازمات مختلفة .

**التوصيات:**

تواجه منظمة اطباء بلا حدود في اطار مواجهة انتشار جائحة كورونا العديد من التحديات والصعوبات، اعاقت عمل المنظمة في العديد من الدول، ومن اجل تسهيل عمل المنظمة فانه:

* يجب على مختلف الدول تسهيل عمل المنظمة والعمل على توفير البيئة المناسبة للممارسة نشاطاتها .
* على الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها منظمة الامم المتحدة ان تضع اطار قانوني يحمي افراد وطاقم المنظمات غير الحكومية اثناء ممارستهم لعملهم.
* اعفاء افراد منظمة اطباء بلا حدود من الاجراءات الاحترازية التي تتخذها الدول في اطار منع انتشار الفيروس ونخص بالذكر الحجر
* تقديم المساعدات والتسهيلات للمنظمة من اجل ممارسة عملها في المناطق الاكثر تضررا بالفيروس
* .التنسيق مع مختلف السلطات في الدول من اجل معرفة الوضع الوبائي في كل دولة وتقديم المساعدة لها .

**المراجع**

**الكتب والمجلات**

1. العربي وهیبة، جهود المنظمات غیر الحكومیة في مواجهة جائحة كورونا، حولیات جامعة الجزائر، المجلد: 34 عدد خاص : القانون و جائحة كوفید 19 جویلیة20 20.
2. محمد قاسمي، فيروس كورونا بين ضرورتي اتخاذ تدابير الاحتواء والالتزام بالمعايير الدولية، مجلة الباحث للدراسات القانونية
3. المادة 3 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان و المادة 12 من الاعلان العالمي للحقوق الاقتصادی الاجتماعیة.
4. اليمن في مجابهة فايروس كورونا المستجد )كوفيد (19الإمكانات..الآثار..خطط الاستجابة..المعالجات، وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الإقتصادية، العدد 47 افريل 2020 .

**المواقع الالكترونية:**

1. فادي الجردلي بعد الجائحة: إعادة تصوّر دور الجهات الحكومية وغير الحكومية في (إعادة) بناء النظم الصحية الوطنية في العالم العربي.

[https://www.arabreform.net/ar/publication/%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D8%AA%D8%B5%D9%88%D9%91%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A](https://www.arabreform.net/ar/publication/%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D8%AA%D8%B5%D9%88%D9%91%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%25A)

# 7-حول أطباء بلا حدود

[https://www.msf.org/ar/](https://www.msf.org/ar/%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF)

تاريخ النشر: اخر **تحديث: 16 اوت2021**

8-منظمة اطباء بلا حدود:موقع الجزيرة

[https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/3/13/](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/3/13/%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF)

تاريخ الاطلاع : 10 جوان 2021

9-كيف تُقدّم منظمة أطباء بلا حدود المساعدة الإنسانية الطبية

<https://www.msf.org/ar/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%86%D8%B9%D9%85%D9%84>

تاريخ الاطلاع : 12جوان 2021.

# 10- حصاد العام 2020

<https://www.msf.org/ar/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2020/21/04/2021/>.

تاريخ الاطلاع : 12/جوان 2021

11-إغلاق قنوات المعابر الحدودية أمام المساعدات في سوريا يعرّض ملايين الأرواح للخطر

<https://www.msf.org/ar/21/06/2020/>

تاريخ الاطلاع: 15جوان 2021

# 12- استجابتنا لمكافحة جائحة مرض الكورونا كوفيد-19

<https://www.msf.org/ar/26/03/2021>

تاريخ الاطلاع: 15جوان 2021

13- أزمات إنسانيّة تحت المجهر مرض الكورونا كوفيد-19

https://www.msf.org/ar/%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF-19

14- أزمة إقليم تيغراي الإثيوبي تشتُّت الأوصال نتيجة العنف في تيغراي

https://www.msf.org/ar/%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%AA%D9%86%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D9%8A%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%8A-%D9%81%D9%8A%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7

15-التقرير الدولي عن أنشطة منظمة أطباء بلا حدود لعام2019

www.msf.org/ar

16- تحديات دور منظمة "أطباء بلا حدود" في مواجهة "كورونا" بالشرق الأوسط :[مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة](https://futureuae.com/ar-AE/Author/Index/25/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9)

<https://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/21/04/2020>

تاريخ الاطلاع: 20جوان 2021.

- 17Global first responders: 5 things to know about Doctors Without Borders’ Covid-19 strategy.

<https://www.theguardian.com/responding-to-the-pandemic/2020/dec/14/doctors-without-borders-covid-19-global-first-responders>

تاريخ الاطلاع: 20جوان 2021.

**عنوان المداخلة** : مخاوف الإنكشاف الأمني للدول مع أنشطة المنظمات غير الحكومية لمجابهة وباء كورونا.

**Title of the intervention**: Concerns about the security exposure of countries with the activities of non-governmental organizations to confront the Corona epidemic.

**الطالب المتدخل الأول:**

شيبي محمد .

جامعة 08 ماي 1945، بلد الإنتماء الجزائر، البريد الإلكتروني: chibi.mohammed@univ-guelma.dz

**الطالب المتدخل الثاني:**

عميور بدر الدين

جامعة 08 ماي 1945، بلد الإنتماء الجزائر، البريد الإلكتروني: [amiour.badreddine@univ-guelma.dz](mailto:amiour.badreddine@univ-guelma.dz)

**الملخص:**

لقد إمتدت إنعكاسات جائحة كورونا لتمس كل القطاعات الحيوية، خاصة القطاعين الإقتصادي والصحي، ما فسح المجال للمنظمات غير الحكومية لزيادة نشاطاتها للتصدي للجائحة، في المقابل شكل هذا التحرك المغلف بالبعد التطوعي الحقوقي في إطار مقاربات الأمن الإنساني توجسا وقلقا لدى الدول القومية، من إمكانية وقوع إنكشاف أمني يهدد أمنها القومي، والذي تعتبره المنظمات الغير حكومية معطى معياري يمكن تجاوزه، إنطلاقا من أولوية أمن الفرد على أمن الدولة، ضف إلى ذلك ضبابية مصادر تمويل هذه المنظمات، ما يجعلها مرتبطة بأجندة خارجية دولناتية تسعى لإضعاف الدولة الوستفالية لصالح الدولة العالمية.

**الكلمات المفتاحية :**

الأمن القومي –السيادة –الإنكشاف الأمني –الدور - جائحة كورونا –الدولة الوطنية

**Abstract :**

The reflections of the CORONA pandemic have extended to all vital sectors, particularly the economic and health sectors, allowing NGOs to increase their activities to address the pandemic, in return for this move, which is encapsulated in the human rights voluntary dimension in the direction of humanitarian security approaches, to the extent that national states may have a security exposure that threatens their national security, which NGOs consider to be a normative given that can be overcome, , Based on the priority of individual security at the expense of state security, which increases the uncertainty of funding sources for these organizations, This makes it related to external agendas that seek to weaken the nation state in favor of the global state.

**Key words :**National Security- Sovereignty- Security exposure- Role –(Covid 19) pandemic-National State.

**مقدمة:**

لقد عرفت بنية النظام الدولي العديد من التغيرات من حيث الفواعل، وطريقة تفاعلها، فلم يعد تقتصر العلاقات الدولية على الفواعل الرئيسية الدولية فقط، بل تعدتها الى فواعل عبر وطنية تمتلك من الامكانات ما يؤهلها للعب ادوار مهمة على مستوى الساحة الدولية، وتحيين ادوارها لصالح هذه الفواعل، وعلى راسها المنظمات الغير حكومية.

لقد لعبت المنظمات الغير حكومية دورا مهما في مجابهة فيروس كورونا، الذي تميز بالقدر الرهيب على الإنتشار لدرجة تحوله إلى جائحة عالمية، حيث تنوعت اليات المنظمات الغير حكومية في التعاطي مع هذه الأزمة واختلفت من منطقة لأخرى، وفي الغالب اتسمت ادوار المنظمات الغير حكومية في اطار الاستجابة ضد جائحة كورونا بشقين, شق حقوقي تطوعي من خلال تقديم المساعدات الطبية بمختلف انواعها خاصه للدول النامية، في اطار مقاربات الأمن الانساني، وشق استراتيجي في اطار العولمة يهدف إلى اضعاف الدولة الوطنية، خاصة ما تعلق الامر بالأمن القومي والسيادة الوطنية في صورة تحاول التعامل مع هذه المفاهيم على انها مفاهيم معيارية تجاوزتها المتطلبات الوظيفية الجديدة للنسق الدولي، ما يجعل الدولة الوطنية في تحدي كبير ومفترق طرق، إما التعاون مع هذه المنظمات الغير حكومية للتخفيف من حدة جائحة (كوفيد-19) والخروج بأقل الأضرار وتقديم بعض التنازلات خاصه فيما يتعلق بمقومة السيادة، او التعامل بمقاربه الكل امني مع جائحة كورونا ووضع قيود على نشاط المنظمات الغير حكومية الداخلية والخارجية وبالتالي انتظار سيناريو الإنفجار الداخلي، وميلاد فجوات متعددة الأبعاد بين السلطة والشعب، لاسيما في دول الجنوب التي تعاني هشاشة الأنظمة، ومما سبق يمكن معالجة الموضوع من خلال الإشكالية التالية:

**الإشكالية:**

كيف وظفت المنظمات الغير حكومية مقاربات الأمن الإنساني في الإستجابة ضد جائحة كورونا للإنتقال من الأدوار الحقوقية التطوعية إلى أدوار مهددة للأمن القومي للدولة الوستفالية؟.

وللتقرب أكثر من الموضوع يمكننا تعزيز الإشكالية ببعض الأسئلة الفرعية كالتالي:

**الأسئلة الفرعية:**

1. ما هو مفهوم الامن القومي؟.
2. ماهي الاليات التي انتهجتها المنظمات الغير حكومية للتصدي لجائحة كورونا؟
3. كيف يمكن لمصادر التمويل للمنظمات الغير حكومية ان تعيد توجيه ادوارها بما يفضي لإنكشاف أو فجوة أمنية للدولة الوطنية؟
4. لماذا غيبت أدوار المنظمات الغير حكومية، في اطار مواجهة فيروس كورونا عن مناطق توصف بالمارقة في الاستراتيجية الامريكية بالرغم من مقاربات الأمن الإنساني التي تتبنها؟
5. هل تم توظيف أدوار المنظمات الغير حكومية ضمن استراتيجيات، تهدف لإسقاط مفهوم الدولة الوستفالية؟

**فرضيات البحث:**

1. الأمن القومي مفهوم، مرتبط بمدى قدرة الدولي على الحفاظ على سيادتها داخليا وتنوع وحرية خياراتها خارجيا.
2. الانكشاف الأمني للدولة الوطنية، خلال ازمة كورونا، نتاج للآليات المختلفة لأدوار المنظمات غير الحكومية في سعيها للتصدي للجائحة.
3. ضبابية مصادر التمويل بالنسبة للمنظمات الغير حكومية، تفتح باب التساؤلات حول الأهداف الخفية والغير معلنة من وراء العمل التطوعي الحقوقي، للمنظمات الغير حكومية ما يعكس تدخلها بمقاربات الأمن الانساني في دول دون اخرى.
4. ضخامة الإمكانيات المتاحة لهذه لمنظمات الغير حكومية، وتسهيل القيام بأدوار على الساحة الدولية، يجعل منها أحد أبرز آليات القوة الناعمة في حروب الجيل الرابع.

**أهداف البحث:**

تهدف هذه الدراسة لمعالجة أدوار المنظمات الغير حكومية في التصدي لجائحة كورونا، وتقاطعها مع مفهوم الأمن القومي، حيث أدت بعض أدوار المنظمات غير الحكومية إلى إنكشاف أمني لبعض الدول الوطنية، ما يجعل هذه الأخيرة تتوجس من الأهداف الحقيقية من العمل الإنساني لهذه المنظمات، وهو ما سنتناوله في هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء عن المقاصد الحقيقية لمقاربات الأمن الإنساني التي تبنتها المنظمات الغير حكومية في سعيها إلى إضعاف الدولة, وتمييع مفاهيم الأمن القومي والسيادة وجعلها مفاهيم معيارية يمكن تجاوزها، للوصول إلى الحكومة العالمية والمجتمع العالمي**.**

**أهمية البحث:**

**تندرج** أهمية هَذه الدراسة، في تسليط الضوء على أدوار المنظمات الغير حكومية في مواجهة جائحة كوفيد 19، حيت اتسمت هذه الأدوار بعدم الوضوح والضبابية خاصة في التعامل مع مرتكزات الأمن القومي للدولة الوطنية، انطلاقا من تبنيها لمقاربات الأمن الإنساني، كذريعة لمحاولة التغلغل، ما سبب إنكشافات أمنية للدول، وبمستويات متعددة خاصة دول الجنوب، ما جعل هذه الأخيرة تتوجس من هذه الأدوار، سيما وأن هذه الأدوار للمنظمات الغير حكومية قد سيقت ضمن استراتيجيات القوة الناعمة ,والتي تهدف إلى الإنتقال من مفهوم الدولة إلى الدولنة.

**منهج البحث :**

لمعاجلة بحثنا استعملنا المنهج الوصفي، من أجل الوقوف على آليات المنظمات الغير حكومية في الإستجابة لجائحة كورونا، وما إنعكس على هذه الأدوار على الأمن القومي للدولة الوستفالية، من خلال مخاوف الإنكشاف الأمني بمختلف مستوياته.

**هيكلة البحث :**

**المحور الأول: مفهوم الأمن القومي.**

* 1. تعريف الأمن القومي.
  2. تطوّر مفهوم الأمن القومي.
  3. أبعاد الأمن القومي.
  4. مصادر تهديد الأمن القومي**.**

**المحور الثاني: آليات المنظمات الغير حكومية في مواجهة جائحة كورونا.**

1. التأطير الشامل للأزمة.
2. التصدي الرقمي لجائحة كورونا.
3. العمل الميداني كآلية للمواجهة المباشرة.

**ت منظمة أطباء بلا حدود وأتبيسليبلبب**

**المحور الثالث: الإنكشاف الأمني كمهدد للأمن القومي في ضل أدوار المنظمات الغير حكومية في التصدي لجائحة كورونا**

1. الإنكشاف الأمني كمخرج للأنماط الجديدة في التفاعل الدولي
2. محورية مقاربة الأمن الإنساني في تفاعل المنظمات غير الحكومية مع جائحة كورونا
3. إنعكاسات تمويل المنظمات الغير حكومية على الإنكشاف الأمني للدول
4. علاقة أدوار المنظمات الغير حكومية بحروب الجيل الرابع.

**الخاتمة.**

**المحور الأول: مفهوم الأمن القومي:**

سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على مفهوم الأمن القومي، وتطوره وأبعاده المختلفة، وسنحاول الاقتراب أكثر من متطلبات الأمن القومي في ظل التغيرات النسقية للنظام الدولي وذلك من خلال**:**

1. **تعريف الأمن القومي.**
2. **تطوّر مفهوم الأمن القومي.**
3. **أبعاد الأمن القومي.**
4. **مصادر تهديد الأمن القومي**
5. **تعريف الأمن القومي:**

لقد واكب تعريف الأمن القومي، الأحداث والتغيرات التي طرأت على البنية العامة للنسق الدولي، حيث إختلفت تعاريف الأمن القومي، بحسب مخرجات البيئة الخارجية للنظام الدولي، وهذا ما جعل تعريف الأمن القومي غير ثابت، ومن بين التعاريف تعريف دائرة المعارف البريطانية، "الأمن القومي يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية، أو دفع عدوان عن دولة معينة والمحافظة على كيانها والعمل على استقرار أحوالها الداخلية"[[376]](#footnote-376)

وهو تعريف يركز على استعمال القوة العسكرية من منظور استراتيجي.

كما قدم "روبرت ماكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق تعريفاً أكثر إتضاحاً للأمن القومي من خلال قدرة الدولة على تحقيق التنمية على مختلف المستويات، سياسية، إقتصادية، واجتماعية، أي ربط الأمن القومي للدولة بالمصلحة القومية، حيث وصفهما بالمترادفتين، أي أنهما مفهومان متقاربان إلى حد كبير في المعنى والوظيفة"[[377]](#footnote-377)

أما مورغانتو فقد ركز كذلك في تعريفه للأمن القومي على المصلحة القومية، بوصفها أنها ترتبط بقضية البقاء القومي"، وهذا التفسير للمصلحة القومية ينسجم مع تعريف "هنري كيسنجر" أي تصرف يسعى المجتمع من خلالها للبقاء"[[378]](#footnote-378)

وكتعريف إجرائي للأمن القومي، يمكن اعتباره أنه القيمة العليا التي تسعى الدولة لاستقرارها وحمايتها من مختلف مصادر التهديد، لإرتباطها بمختلف البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

1. **تطوّر مفهوم الأمن القومي:**

قد أخذ مفهوم الأمن القومي بالتطور، منذ ظهوره مع ميلاد الدولة الوستفالية"1648"، وأصبح مقترنا بالمصلحة القومية، التي سعت الدولة – القومية لتحقيقها بمختلف الوسائل، خاصة وأن النظام الدولي، إتسم بالفوضى والإعتماد على الذات، لحماية المصلحة القومية.

وقد ظهر هذا الإستخدام لمصطلح المصلحة القومية، كركيزة للأمن القومي، خاصة في مؤلفات الكتاب الثلاث الذين عاصروا تلك الفترة، "جون بودان" الذي يقول: المحافظة على الإمبراطوريات والشعوب، رهن بعد الله بالأمراء الصالحين والحكام الحكماء، الذين يجب مساعدتهم حتى ينجحوا"، ويتساؤل "جرويتمس" في مؤلفه "الحرب والسلام" عن الأسباب التي تدعو الدولة، لشن حرب ضد دولة أخرى، ويصل إلى حقيقة أن الحرب نتاج وقوع الضرر بالمجموع".

أما الكردينال ريشيليو"، يلح على ضرورة تحصين الدولة، لحماية وضمان مصالح المجموع".[[379]](#footnote-379)

ومما سبق نلاحظ أن مختلف التعاريفـ قد ركزت على مفهومي الأمن القومي، والمصلحة القوميةـ فالمحافظة على الإمبراطوريات والممالك، من خلال تعزيز أمنها وتحقيق الصالح العام لشعوبها، وإن وقع الضرر بسبب الحرب، تحصن الدولة حدودها لضمان حقوق ومصالح المجموع، وبالتالي كل هذا يصب في سعي الدولة لإمتلاك القوة لحماية أمنها والدفاع عن مصالحها.

وقد كان للوضع السائد في أوربا، والذي اتسم بعدم الاستقرار والحروب، سبباً في توجه المفكرين لمعرفة أسباب نشوب الحروب، وكيفية تجنبها، كلها عوامل أسهمت في بروز نظريات في العلاقات الدولية، تبحث في هذا الصدد.

أما ميكيافيلي فقد أكد على حاجة الحاكم لتبني مقاييس أخلاقية تختلف عن التي يتبناها الفرد العادي، لضمان أمن الدولة وبقائها، ويعتقد ايضا أن السياسة هي صراع على المصالح.[[380]](#footnote-380)

أما عن أول استخدام رسمي لمصطلح "الأمن القومي، فقد كان في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1947، عندما أنشأت الإدارة الأمريكية هيئة رسمية تحت مسمى مجلس الأمن القومي الأمريكي، أنيطت به كل مهام الدفاع وحماية المصالح الأمريكية من كل المهددات وقد كانت هذه الخطوة بداية، إهتمام صناع القرار، بالأمن القومي، ككيان مستقل يستدعي الدراسة والتحليل وأصبح مستشار الأمن القومي الأمريكي، فاعلا ويضطلع بأدوار محورية، في رسم الاستراتيجيات والسياسات الأمنية الأمريكية.

ففي البداية ركز مفهوم الأمن القومي على حماية الدولة لحدودها، لتجنب الغزو الخارجي، وبالتالي ارتبط مفهومه بالقوة العسكرية"[[381]](#footnote-381) خاصة في مرحلة الحربين الأولى والثانية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانفتاح النظام الدولي على صراع ايديولوجي بين الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والإشتراكية بقيادة الإتحاد السوفياتي وسباق التسلح بين المعسكرين، وظهور نظام توازن الرعب النووي، والإنتقال من إمكانية استخدام القوة إلى سياسة الردع، ما أثر على مفهوم الأمن القومي، الذي أصبح يستبعد في طياته إستعمال القوة العسكرية وخيارات الحرب.[[382]](#footnote-382)

وقد أخذ مفهوم الأمن القومي في التطور، بحيث أصبح يركز على أسس، لإحتواء المخاوف والتهديدات من خلال التركيز على:

1. إدراك التهديدات الداخلية والخارجية.
2. وضع استراتيجيات لتنمية القوة.
3. توفير القدرة على مواجهة التهديدات، ببناء القوة المسلحة.
4. إعداد السيناريوهات لإتخاذ القرارات المناسبة.
5. **أبعاد الأمن القومي:**

بفعل التحولات التي عرفها النظام الدولي، عرف الأمن القومي الإنتقال من البعد الوحيد المنحصر في التهديد المادي، واحتمالية نشوب حرب، وبالتالي تعظيم القوة العسكرية، إلى مستويات وأبعاد مختلفة:

1. البعد السياسي: يتمثل هذا البعد في كيفية إدارة موارد ومقدرات الدولة واستثمار مقوماتها، وهو يرتكز على:

* الشق الداخلي: من خلال التركيز على القوى السياسية، وأنماط التفاعل بينها في إطار العمل السياسي الداخلي، وما يقدمه من مدخلات رئيسة في صناعة القرار.
* الشق الخارجي: من خلال قوة الدولة على التأثير في المعاهدات والأحلاف، والتموقع خارجيا بما يضمن تحقيق المصلحة القومية.

1. البعد الإقتصادي: يعد البعد الاقتصادي مهما، في بناء القرارات والتطورات داخليا وخارجيا، سواءاً على المستوى الوطني، من تحقيق للرفاه الإجتماعي، وزيادة الولاء للدولة، وكذا التموقع على المستويين الإقليمي والعالمي كما يلعب دورا مهماً، في تمويل وتقوية القدرات لعسكرية، بما يضمن التفوق واكتساب تكنولوجيات الصناعة العسكرية، فمن بين أسباب إنهار الإتحاد السوفياتي إنهيار إقتصاده.
2. البعد العسكري: فبالرغم من تحول النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية والتعددية القطبية، المرتكزة على تعزيز التعاون من خلال سياسات التكامل والإندماج التي يعزز فيها البعد الاقتصادي، إلا أن للبعد السياسي أهمية في التموضع، وفرض الإرادات خارجياً، كما يعكس مدى قدرة الدولة على التأثير، وقدرتها على تأمين حدودها وحماية سيادتها، من مختلف التهديدات.
3. البعد الإجتماعي: يرتكز هذا البعد على الإنسان كوحدة للتحليل في النظام الدولي، خاصة بعد اعلان مؤتمر فيينا 1993، والذي أكد على محورية الفرد في السياسات الدولية، وضرورة تأمينه من مختلف التهديدات وضمان أمن الأقليات الإثنية والعرقية، لتفادي الإنقسامات الداخلية، وخطورة التوظيف الخارجي لها.[[383]](#footnote-383) البعد الجيوبولتيكي: يعتبر البعد الجيوبولتيكي مهماً، لتموقع الدول، وتجنب انحصارها وفقدانها ميزة المناورة في العلاقات الدولية، حيث يرتبط هذا البعد مباشرة بالأمن القومي، كما تبرز الميزة الجغرافية للدولة، إمكانية التصادم بين دول أخرى، تسعى للتموقع الجيوبولتيكي على حسابها، فالموقع الجغرافي ولموارد هما العنصران الأساسيان في البعد الجيوبولتيكي، وهما من تفسران السلوكات الاستعمارية سابقاً، ومحاولات التمدد والتوسع.

ومن خلال ماتقدم نستخلص أن الأمن القومي وبمختلف أبعاده، يتجاوز المفهوم التقليدي العسكري،إلى مفهوم أشمل قائم في الغالب على كيفية مواجهة تهديدات لا تماثلية، وهو مادعى إليه "مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي، الذي انعقد في باريس عام 1990، وطلب من الأعضاء فيه، تبني قيم مشتركة لحقوق الإنسان، والديمقراطية وسيادة القانون ، والعدالة الإجتماعية والاقتصاد الحر.[[384]](#footnote-384)

الأمن الصحي: يتعلق بقدرة الدولة على تأمين أفرادها صحيا ضد الأوبئة المختلفة، من خلال توفير البنى الصحية الملائمة، لمواجهة مختلف التهديدات الصحية، كما يرتبط الأمن الصحي، بالأمن الغذائي والأمن البيئي، حيث تسبب الأزمات الغذائية، من عدم توفر الغذاء بالقدر الكافي، وفي أوقات مختلفة، بالإضافة الى التوزيع القطري للغذاء في نشوب الفجوات الغذائية، وحالات سوء التغذية، مما ينعكس سلباً على صحة الأفراد، كما يؤدي التدهور البيئي، والتلوث بمختلف أشكاله إلى نفس النتائج.

البعد البيئي: يتمثل في القدرة على حماية الأفراد، من مختلف مظاهر التلوث البيئي، الناتج عن النشاطات الغير عقلانية، المكرسة لزيادة الإنتاج والأرباح، تعد مخرجات النشاط الصناعي اللامحدود، وماسببه من إنبعاث الغازات السامة، والإحتباس الحراري، ما يدفع المجتمع الدولي لتكثيف التعاون لحماية الفضاء الإيكولوجي.

البعد الغذائي: ينطلق من توفر الغذاء، بصفة دائمة وبكميات مناسبة لكل الأفراد، وضمان وصوله، ويعتبر الأمن الغذائي لبن للأمن القومي، لما يوفره من عنصر الرضاء والولاء للدولة في حالة نجاحها في تحقيق أو على الأقل التخفيف من فجواته، ويتحقق من خلال الإستغلال الجيد للموارد، وقدرة تحويلها من خلال سياسات تنموية رشيدة.

1. **مصادر تهديد الأمن القومي:**

تتعدد مصادر تهديدات الأمن القومي من خلال:

1. **داخليا**: تتسم التركيبة للمجتمعات بالتعقيد في أغلبها، من خلال التنوع الثقافي والمجتمعي الكبير، وكما يعد هذا التنوع إيجابيا، يبرز صور التعايش السلمي بين الأقليات والإثنيات والعرقيات المختلفة، إلا أن الشعور بالتهديد ومحاولات إلغاء عنصر "التمايز"، أو التهديد من عرقيات أخرى، إلى التصادم وتأجيج الوضع إلى الإستقرار، ولا يتوقف التهديد الداخلي على هذا المستوى، بل يتعداه لمحاولة التغيير التي تتعرض لها المجتمعاتـ في ظل التحديات والتغيرات التي تشهدها البيئة الخارجية، والتي تلقى بظلالها على البيئة الداخلية، ما يتطلب إعادة التكيف، لتجنب القيام بالتوظيف الخارجي للأشخاص الذين يقعون ضحية لهذا التغيير، والذين يسهل توظيفهم لزعزعة الإستقرار الداخلي، خاصة ماارتبط الوضع، بسوء الأوضاع الاقتصادية، والإجتماعية.[[385]](#footnote-385)
2. **خارجيا**:

* **المصادر الخارجية**: تتعدد مصادر تهديد الأمن القومي خارجيا، سيما وأن النسق الدولي يشهد الكثير من التغيرات ومحاولات إعادة التموضع لبعض الدول على حساب بعض الدول، بالإضافة للتهديدات اللاتماثلية وماتحمله من خطورة على الإستقرار الداخلي للدول، وسنحاول تسليط الضوء على أبرز مصادر التهديد الخارجي والتي من أهمها:
* **التهديدات الإقليمية:** بحكم الإطار الجغرافي الاقليمي خاصة الجوار الجغرافي القريب، فإن الدول تعاني من تهديدات مختلفة لا تتعلق فقط بالمعضلة الأمنية وخطر التهديد العسكري لدول الجوار، بل تتعداه إلى التطورات الداخلية لدول الجوار، وما قد ينبثق عنها من توترات على المستوى الاقليمي[[386]](#footnote-386)، وكذا قد يسبب توتر العلاقات بين أحد دول الجوار مع أحد الدول الكبرى إلى تهديد فعلي للأمن القومي الإقليمي، ومثال عن هذا الملف النووي الإيراني وتوتر العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وانعكاس هذا الوضع على الأمن القومي لدول الخليج، وبالتالي يمكن القول أن الإطار الإقليمي ومايشهده من محاولة للتغيير أو فرض للوضع القائم، سيلقي بضلاله على الأمن القومي للدول ضمنه.
* **تهديدات الشق الدول:** إن التحولات التي عرفها النظام الدولي، ألقت بظلالها على مصادر التهديد للأمن القومي للدول، حيث أثرت التفاعلات وطبيعتها على العلاقات والتموضعات من النظام الدولي، فمهددات الأمن القومي في إطار الثنائية القطبية، تختلف عنها في إطار الأحادية القطبية والتعددية القطبية، خاصة مع ميلاد فواعل عبر وطنية كالمنظمات الغير حكومية، وإمكانية تدخلها في إطار القانون الدولي والأمن الإنساني، ما يفتح التساؤل عن مدى تعارض هذا التدخل مع قيمة السيادة الوطنية والأمن القومي، ضف إلى ذلك مقاربات العولمة وتعارضها مع السيادة الوطنية للدول، من خلال العمل على تمييع وفتح الحدود، وتكثيف الإعتماد المتبادل، ومحورية أمن الفرد على أمن الدولة، بالإضافة إلى المشاكل البيئية والتدهور الأيكولوجي الناتج عن الرأسمالية المتوحشة، وجعل دول الجنوب كحديقة خلفية لدفن النفايات السامة الناتجة عن بعض النشاطات الصناعية من جهة، وتوسيع الفجوات الغذائية فيها، بدل تخفيفها والقضاء عليها بالنظر إلى مبادئ العولمة وتعزيز التعاون المشترك وتحقيق الأمن الإنساني، ما يضع إنقلاب وتأجيج الوضع الإجتماعي الداخلي خاصة في دول الجنوب ، تحدياً حقيقياً للأمنها القومي.

**المحور الثاني: آليات المنظمات الغير حكومية في مواجهة جائحة كورونا.**

وسنعالج في هذا المحور مختلف الآليات التي انتهجتها المنظمات غير الحكومية للتصدي لجائحة كورنا، وسنستعرض في هذا المحور مايلي:

1. **التأطير الشامل للأزمة.**
2. **التصدي الرقمي لجائحة كورونا.**
3. **العمل الميداني كآلية للمواجهة المباشرة.**
4. **التأطير الشامل للأزمة.**

تعد مرحلة التأطير الشامل للأزمات، مرحلة جد مهمة من أجل التعرف على التهديد من الناحية البنيوية، إستعداداً لمواجهته، فلا تقتصر هذه المرحلة على التعرف على المخاطر فقط، بل تتعداها إلى الإستراتيجيات الممكنة للتعامل مع المخاطر، مما يجعل المنظمات الغير حكومية في تحد كبير أثناء إدارتها للمخاطر خاصة الصحية، من خلال ضرورة إعداد دراسات مسبقة، عن التركيبة المجتمعية للدول التي ستتدخل فيها، وكذا المعطى الإقتصادي والبيئي، من جهة والعقيدة الأمنية للدولة محل التدخل من جهة أخرى.

ويمكن حصر الإستراتيجيات المتبعة من قبل المنظمات الغير حكومية في التأطير الشامل للأزمات والأخطار، خاصة في ظل التعامل مع فيروس كورونا، الذي إمتد ليصبح جائحة عالمية فيما يلي:

1. **تحديد المخاطر وتقييمها:**

إن هذه الخطوة ضرورية من أجل إدارة المخاطر بنجاح حيث قامت المنظمات غير الحكومية، بإعداد ملفات حول طبيعة فيروس كورونا، وآليات إنتشاره حيث وجدت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا، قد يختلف من الناحية البنية الهيكلية وفعالية الانتشار من منطقة إلى أخرى، فمعدل إنتشاره في أوربا أعلى بكثير من معدل إنتشاره في إفريقيا، مما فتح الكثير من التسؤلات حول ميكانزمات إنتشار الفيروس من جهة، وارتباطه بالمناعة الفردية للبشرية، وهو ما وصلت إليه منظمة الصحة العالمية، من خلال فريقها الذي قام بدراسات ميدانية في مختلف المناطق التي عرفت انتشارا متباينا للفيروس، في إطار مراجعة المخاطر وتقييمها، من أجل الإدراك السليم للتعامل مع فيروس كورونا ، لتحقيق الإدارة الفعالة في المواجهة، في مختلف مستويات المنظمة.[[387]](#footnote-387)

1. **التعامل مع المخاطر ومراجعتها:**

ينطلق معطى التعامل مع المخاطر في رغبة المنظمات الغير حكومية في التعامل مع هذه المخاطر، قبل الإنتقال إلى المعالجة، من خلال التعامل الكلي مع المخاطر، وبالتالي وضع البدائل المناسبة.

إن متطلبات التدخل الإنساني، تفرض واجباً أخلاقياً ومعيارياً على المنظمات الغير الحكومية، على التعامل بالإمكانات المتاحة مع المخاطر، بالإضافة إلى مدى إستعداد المنظمات الغير الحكومية بمختلف أنشطتها في التعامل مع المخاطر، خاصة الصحية كجائحة كورونا، فمنظمة أطباء بلا حدود مثلاً كان تعاملها مع جائحة كورونا، محورياً من خلال تقديم المساعدات الطبية، في مختلف المناطق، خاصة التي تعاني عدم إستقرار ونزاعات، وبالتالي تحديات التعامل مع الفيروس المستجد من جهة، وتحدي خطورة الوضع في مناطق التدخلمن جهة أخرى، فكانت أول خطوة قامت بها المنظمة هي بناء المستشفيات الميدانية، وتدريب الفرق الصحية للدول محل التدخل، خاصة دول إفريقيا والشرق الأوسط )سوريا(، كبداية للتعامل الجيد مع الجائحة في إطار تقسيم هيكلي يتسم بالتنظيم والفاعلية، مقسم إلى 10 منظمات فرعية متخصصة تسمى " المنظمات التابعة"[[388]](#footnote-388) والتي تتولى الإغاثة والإمداد وتقديم الأبحاث الوبائية المستجدة في ظل مراجعة المخاطر ومراقبة تطور الجائحة ,في محاولة لإيجاد فرص أكثر للتحكم في الوضع الوبائي وتفادي خروجه عن السيطرة.

وقد ركزت المنظمات الغير حكومية، على عنصر المراجعة والتغذية العكسية في التعامل مع جائحة كورونا، والقيام بعمليات التوعية والتحسيس من أجل الإلتزام بقواعد الحجر الصحي والتباعد نظراً للخروقات الكبيرة، التي حدثت أثناء تطبيق قواعد الحجر الصحي خاصة في الدول النامية، والتي سببها هشاشة الأنظمة الإجتماعية والصحية، والاقتصادية , وعدم قدرة هذه الدول على تلبية حاجيات مواطنيها إذا ما إلتزموا بالحجر الصحي الصارم.

ماجعل المنظمات الغير حكومية تقوم بمراجعات شاملة للوضع، خاصة مع إمكانية خروج الفيروس عن السيطرة في هذه الدول.

1. **التصدي الرقمي لجائحة كورونا.**

لقد اتجهت المنظمات الغير حكومية في مواجهة جائحة كورونا الآليات الرقمية , من خلال التعامل الرقمي مع الفيروس تمهيدا لمعالجة الأزمة والتعامل الميداني معها، وينطلق التصدي الرقمي من خلال تنصيب قاعدة للبيانات العامة التي ترصد تطور وانتشار الفيروس عالمياً ,خاصة في مناطق النزاع والتوتر، وفي هذا الصدد قامت المنظمات الغير حكومية ومن بينها منظمة أطباء بلاحدود، بإقامة جسور للتواصل الرقمي مع منظمة الصحة العالمية، وحكومات الدول المختلفة، من أجل التنسيق في مواجهة جائحة كورونا، عن طريق استخدام استراتيجية البيانات الضخمة .

البيانات الضخمةBig dataهي مجموعة كبيرة من البيانات المنتظمة وغير منتظمة والتي يمكن إستخدامها للإنتاج معلومات ذات قيمة وتشير الدراسات بأن البيانات الضخمة يمكن أن تساهم في إضافة أبعاد جديدة للإمكانات وقدرات الحوكمة الرقمية من حيث مستويات الإنتاجية والإبتكار وإستشراف المستقبل وقد أثبتت الممارسات العالمية المرتبطة بالبيانات الضخمة أن بمقدورها إحداث تأثيرات إقتصادية هائلة في القطاعين العام والخاص من حيث تقديم الخدمات وتخصيصها ( customized service and solutions)ورفع كفاءة توزيع الموارد وإنشاء القيمة المضاف.[[389]](#footnote-389)

وقد تم توظيف آلية البيانات الضخمة في التصدي للعديد من الأزمات الصحية، لقدرتها على الإقتراب الجيد من الأزمات وتحصيل الكثير من المعلومات والبيانات بشكل واسع وسريع، من أجل تأطير الأزمة رقمياً من خلال قواعد بيانات تشرف على العملية، ومن بين تجارب إستعمال آلية البيانات الضخمة في مواجهة الأزمات الصحية، نذكر تجربة منظمة الصحة العالمية في منع انتشار فيروس )زيكا (zikaالذي أكتشف في أمريكا الشمالية، حيث قامت المنظمة بجمع وتحديد البيانات الضخمة الديمغرافية أو الجيوغرافية للمصابين لتقدير المساحات والمناطق السكانية المتضررة من الفيروس ومن ثم إحكام السيطرة عليه ومنع إنتشاره، وبنفس الطريقة إستطاعت المنظمة من حصر العديد من الفيروسات والأمراض الخطيرة مثل إيبولاEbolaوحتى الضنكdengue fererوالأنفلونزا الموسميةsearonal flu.

وقد فعلت آلية البيانات الضخمة بصفة كبيرة في أزمة جائحة كوفيد 19، حيث أصبح الإعتماد على إستراتيجية البيانات الضخمة كبيراً ومستمراً لتوفر تدفق المعلومات ورقمتنها من أجل التعاطي مع التطورات اليومية للجائحة، إلا أن هذه الالية تواجه تحديات كثيره مرتبطة بإدارة البيانات وتحقيق ميزة تنافسية وقيمة مضافة منها، ما يستلزم من الحكومات تطوير خطط وطنية للبيانات برؤى إستراتيجية، شمولية تعمل من خلالها، على تحسين آليات الوصول إلى البيانات وتشجيع مشاركتها من القطاعين الحكومي والخاص، ولا بد من وضع مستهدفات استراتيجية واضحة على المستوى الوطني لمفهوم تكوين القيمة الرقمية من البيانات، ومتابعة قياس نتائج هذه المبادرات بمدى تلبيتها للمتطلبات التطورية في المؤسسات وبيئات الأعمال الاقتصادية والأهداف التنموية والوطنية الحالية والمستقبلية.

كما قامت منظمة الصحة العالمية بتدشين منصة خاصة بالبيانات الضخمة، تتضمن رصد الجائحة وتجميع المعلومات والبيانات حول مستجدات فيروس كورونا متضمنة تقارير الحالة ) لكوفيد 2019(، لتقدم من خلالها الحصيلة الرسمية لحالات الإصابة بفيروس كورونا في دول العالم، بطريقة تعتمد معايير إشتمالية خاصة من خلال

برنامج ابدأ في 21 جانفي 2020، إلا أن هذا البرنامج يستدعي الحكم الرقمية، أي الشفافية في تقديم رصد البيانات من أجل تتبع أمثل للجائحة وتفادي الاختلافات في معايير الإشتمال وأوقات تقديم البيانات، أما جامعة أكسفورد فقد قامت بإعتماد منصة البيانات الضخمة " عالمنا في بيانات، Our world in DATA لرصد ومتابعة وجمع البيانات حول تطور الجائحة، الإدراك في صناعة القرار في خضم الجائحة[[390]](#footnote-390).

1. **العمل الميداني كآلية للمواجهة المباشرة.**

إتجهت المنظمات غير الحكومية الى العمل الميداني، معلنة الحرب على فيروس كورونا، حيث تولت كل منها دوراً مهماً في عمليات الإغاثة  وتقديم المساعدات المختلفة كما قامت منظمة الصحة العالمية بإستنفار فريق خاص منذ بداية الفيروس في ووهان الصينية، لرصد تطور فيروس كورونا من أجل الإستجابة المناسبة في مواجهته في كل دول العالم، وتعزيز التجارب السريرية بغرض الوصول إلى لقاح مضاد للفيروس.[[391]](#footnote-391)

وكانت أول الإستراتيجيات الميدانية لمنظمة الصحة العالمية، هي استراتيجية التحقيق الوبائي، كخطوة أولى للحد من إنتشاره.

لقد قامت منظمة الصحة العالمية بإعلان فيروس كورونا كجائحة عالمية، وجاء هذا الإعلان كخطوة ثانية في إطار الإستراتيجيات الميدانية، لدفع الدول للقيام بمختلف الإجراءات، أولها عزل المناطق التي تعرف انشارا كبيرا للفيروس، وكإستجابة لذلك أعلنت 85

دولة اجراءت لتقييد حركة الملاحة الجوية، ثم بلغ العدد 217 وجهة موضوعة ضمن القائمة الحمراء المحظورة للسفر إليها، ما يمثل 100 % من الوجهات حول العالم[[392]](#footnote-392).

كما أنشأت منظمة أطباء بلا حدود ومنظمة الصحة العالمية، منصات الكترونية تتولى وضع قواعد البيانات التكنولوجية الطبية للبحث عن التشخيصات والأبحاث في هذا الصدد، إضافة إلى جعل المنصة التشاركية مجانية.

وفي اطار التعاون الدولي والجهود الدولية لمكافحة فيروس كورونا، قامت منظمة الصحة العالمية بعقد منتدى للبحث والتطوير بشأن كوفيد 19 والذي شارك فيه أكثر من 400 خبير وممول من شتى أنحاء العالم، تضمنت عدة جوانب في منتصف شهرأبريل 2020، من بينها تعهد مجموعة من الخبراء الدوليين بتطوير لقاح فعال ومأمون في أسرع وقت ممكن ضد كوفيد 19، وقد أخذت المنظمة على عاتقها مراقبة التجارب السريرية لإنتاج اللقاح بطريقة آمنة وفعالة.

إضافة إلى إعتراض المنظمة على إستعمال بعض البروتوكولات الصحية كإستعمال الكلوروكين في معالجة المرضى بكورونا، وإعتباره مادة تستعمل في معالجة الملاريا، ولها آثار جانبية خطيرة على صحة الإنسان، وقد تسبب الجلطات القلبية في بعض الأحيان.

كما لعبت المنظمات الغير حكومية في إطار الإستجابة الميدانية ضد فيروس كورونا، على إعداد مخطط إستراتيجي لمرحلة ما بعد الوباء، من خلال التركيز على الجانب التنموي خاصة في دول الجنوب موجه أساسا للشباب من خلال العمل على إستيعاب الشباب في مشاريع مصغرة وتوفير فرص للعمل، وتقديم قروض، في إطار الحوكمة العالمية، وكذا العمل على تمويل البنية الصحية لبعض الدول، من أجل الإستعداد مستقبلاً للمخاطر الصحية، خاصة الوبائية منها، إنطلاقا من المنتجات والتقنيات الطبية والسريرية.

ت منظمة أطباء بلا حدود وأتبيسليبلبب

**المحور الثالث: الإنكشاف الأمني كمهدد للأمن القومي في ضل أدوار المنظمات الغير حكومية في التصدي لجائحة كورونا.**

وفي هذا المحور سنحاول الربط بي متغيرات الامن القومي للدولة الوطنية، وآليات الإستجابة للمنظمات غير الحكومية في مواجهة جائحة كورونا وذلك من خلال:

1. **الإنكشاف الأمني كمخرج للأنماط الجديدة في التفاعل الدولي**
2. **محورية مقاربة الأمن الإنساني في تفاعل المنظمات غير الحكومية مع جائحة كورونا**
3. **إنعكاسات تمويل المنظمات الغير حكومية على الإنكشاف الأمني للدول**
4. **علاقة أدوار المنظمات الغير حكومية بحروب الجيل الرابع.**
5. **الإنكشاف الأمني كمخرج للأنماط الجديدة في التفاعل الدولي:**

إن التغيير الذي عرفته البنية النسقية للنظام الدولي، أدى إلى ظهور فواعل جديدة على الساحة الدولية من بينها المنظمات الغير حكومية، فمنذ ظهورها على مستوى النظام الدولي، لعبت المنظمات الغير حكومية أدواراً مختلفة فيشتى قطاعات التنمية، بل أن هناك منها من بلغت ميزانياتها أرقاما ضخمة تتجاوز ميزانيات الدول خاصة في الجنوب، هذا التضخم كان واضحا من خلال آليات هذه الأخيرة في مختلف مناطق النزاعات والكوارث الطبيعية، فأصبح للمنظمات الغير حكومية مواقف دون أي تمثيل حكومي، ما أطلق الكثير من التساؤلات حول مستقبل الدولة الوطنية، خاصة ما تعلق بمقومة السيادة، ولعل ماحدث في مؤتمر "الإسكان 2" المنعقد بإسطنبول سنة 1996 خير دليل، حيث وضعت المنظمات غير الحكومية حداً لإحتكار الدولة للمداولة أثناء مناقشة أشغال المؤتمر[[393]](#footnote-393).

لقد ألقت جائحة كورونا بظلالها على دور المنظمات الغير حكومية وتنموية خاصة في دول الجنوب، حيث حاولت توسيع الفجوة بين الأنظمة الحاكمة ومواطنيها من خلال تشكيك المواطنين في دول الجنوب حول قدرة دولهم مع التعامل الصحيح والفعال مع جائحة كورونا، ومحاولة تعزيز الشعور بالبعد العالمي، في إطار المجتمع العالمي والذي يعد من بين أبرز أهداف العولمة.

لقد عملت المنظمات الغير حكومية على شقين أساسيين:

**الشق الأول:** وهو الدفع بفاعلية القطاع الخاص، من خلال القيام بتحالفات مع الشركات المتعددة الجنسيات ومثال على هذا منظمة العفو الدولية، ومجموعة كازينو (Casino).

**الشق الثاني:** الدفع بفاعلية القطاع العام، من خلال العمل السياسي للمنظمات الغير حكومية، للحصول على تدويل أكثر على مستوى النظام الدولي.

إن المقومات الضخمة التي تمتلكها المنظمات الغير حكومية بالإضافة للأدوار التي تضطلع بها في إطار الأمن الإنساني، تشكل تهديداً فعلياً لمحورية الدولة في العملية السياسية، بل وتتعداها إلى إمكانية تعويض للفراغ الذي سيخلفه إنسحاب الدولة القومية خاصة في الدول النامية وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

* ضعف وهشاشة اجهزة الدولة.
* الصناعة الفردانية والفردية لعملية القرار خارج الإطار المؤسساتي.
* تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وضعف البنى التحتية وهو ما أثبتته جائحة كورونا.

1. **محورية مقاربة الأمن الإنساني في تفاعل المنظمات غير الحكومية مع جائحة كورونا .**

يتمحور دور المنظمات غير الحكومية ضمن مفهوم أساسي أفرزته البيئة الدولية، بعد الحرب الباردة" ألا وهو الأمن الإنساني، الذي يركز على أولوية أمن الفرد على أمن الدولة، نتيجة لتطور المهددات وتجاوزها حدود الدولة الوطنية، وأصبحت بذلك حقوق الإنسان عالمية، وهذا ما أقره إعلان فيينا حول حقوق الإنسان سنة 1993، حيث يعد هذا الإعلان أحد أبرز افرازات العولمة الساعية لإيجاد مجتمع عالمي ذو حقوق عالمية، مايضع الدولة القومية في عدة مآزق أبرزها مأزق السيادة ، والانكشاف الأمني، حيث يقول "كريس براون" ان حركة حقوق الانسان تؤكد الانسانية المشتركة لشعوب العالم"[[394]](#footnote-394)، وهذا ما تجلى أثناء التعامل الدولي مع جائحة كورونا، حيث برز دور المنظمات الغير حكومية من خلال أبعاد الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، وقد ربطت الهيكلة الحقوقية بعد مؤتمر فيينا بمؤسسات الأمم المتحدة خاصة البنك الدولي حيث وضع هذا الأخير تعريفاً مكيفا للأمن الإنساني وحقوق الإنسان، معتمدا على الأسرة والفرد كوحدتي تحليل، بدل الدولة، حيث يضع البنك الدولي استريتيجية لحماية وتحقيق الأمن الإنساني من خلال شريك رئيسي هو المنظمات الغير حكومية، التي تتولى تأطير وإدارة مختلف المخاطر في إطار تحقيق برامج تنموية خاصة في دول الجنوب، تكون بموجبها السيادة والأمن القومي قيمتان معياريتان لا أكثر، في محاولة لفرض نمطية مجتمعية، اقتصادية، سياسية وسلوكية عاكسة لطبيعة التوزيع العالمي للقوة وطبيعة القيم الحضارية المهيمنة.

لقد تطور مفهوم الأمن القومي وانتقل, من طرح فلسفي في اطار مكونة السيادة إلى مبدأ أساسي عند "بودان" وإعلان الدولة الوطنية الوستفالية سنة 1648، ثم تطور المفهوم ليصل إلى مبدأ قانوني بعد معاهدة فيينا 1815، وبالتالي الارتباط بالقانون الدولي[[395]](#footnote-395).

ما يفتح نقاشات حول مدى تناقض مبادئ القانون الدولي التي تقر بمبدأ السيادة من جهة، في حين تتناقض والوظيفية الجديدة المتبناة في النظام الدولي، والقائمة على فكرة الدولة المنظمة، أي تفعيل آليات المنظمات الغير حكومية للقيام بأدوار مرتبطة بثنائية التفكيك / التركيب، في إطار العولمة، للوصول الى الدولة العالمية، أي الإنتقال من مفهوم الدولة إلى مفهوم الدولنة، وجعل المرتكز الأساسي في الأمن القومي للدولة ألا وهو "السيادة"، مفهوماً معيارياً، مايتيح للمنظمات الغير حكومية التدخل في بعض الدول، خاصة دول الجنوب، بحجة حماية حقوق الإنسان، وتكريس مبدأ الأمن الإنساني من خلال تقديم المساعدات والمشاركة في عمليات الإغاثة الإنسانية، في مناطق النزاع، ودعم المجتمع المدني، لكن الملاحظ في أزمة كورونا، هو انكشاف المقاصد الحقيقية لأدوار المنظمات الغير حكومية، خاصة الصحية، كمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة أطباء بلا حدود، حيث حينت مقاربات الأمن الإنساني التي تحكم عمل هذه المنظمات، وإرتكزت أدورها في مناطق نفوذ الاستراتيجية الغربية، وانحصرت وانعدمتأدورها ، في الدول المارقة في الاستراتيجية الأمريكية، منها إيران التي كانت تسجل أرقاما كبيرة في الإصابات والوفايات، تاركة إياها تواجه قدرها،بالرغم من طلب الحكومة الإيرانية المساعدة من المجتمع الدولي , ما جعل الدول الوطنية خاصة في الجنوب تنتهج سياسة الإعتماد على الذات وطلب المساعدة من نظيرتها من الدول الوطنية، وبالتالي اعتماد الطرح التقليدي في التفاعل الدولي )بين الدول(، محاولة تعزيز دور الدولة في هذه الجائحة، وهو ما عبر عنه "صامويل هانتنغتون" في كتابه صراع الحضارات ردا على فوكوياما، ومقولة "نهاية التاريخ" وأن الدولة القومية ستظل أهم لاعب في الأوضاع الدولية وأن صراع الحضارات، سوف يحل محل الصراعات الايديولوجية والاقتصادية، وسيكون طرفا النزاع هما: الغرب ضد البقية"[[396]](#footnote-396).

1. **إنعكاسات تمويل المنظمات غيرالحكومية على الإنكشاف الأمني للدول:**

إن مسألة التمويل بالنسبة للمنظمات الغير حكومية مسألة حاسمة، تتضح من خلال الغايات من الأدوار المسندة، خاصة فيما يتعلق بمسائل التنمية في البلدان النامية وتعاون المنظمات الغير حكومية مع الحكومات.

إن المنظمات الغير حكومية تعتمد في تمويلها على مصادر داخلية، تتمثل في مساعدات الحكومات والتبرعات، والأنشطة المولدة للدخل، ومصادر خارجية وهي المصادر الرئيسية في ميزانياتها، نظرا لضعف مصادر التمويل الداخلية، وهو الأمر الذي تتوجس منه هذه الدول، مما له من أبعاد أمنية تحاول المساس أو الانتقاص من سيادة الدولة القومية في إطار مشروع العولمة، ويكون الدعم الخارجي للمنظمات الغير حكومية، عن طريق المؤسسات الدولية كالبنك الدولي والمنظمة الدولية للتجارة، حيث تتولى هذه المؤسسات الدولية تقديم المساعدات المالية والفنية، وتكوين الموارد البشرية وتأهيلها للقيام بمهامها ضمن المنظمات الغير حكومية، كما تقوم المنظمات الغير حكومية بالتنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية في مختلف القضايا المصيرية، ولعل أهمها في الوقت الراهن مواجهة جائحة كورونا، حيث قام البنك الدولي مع بداية الجائحة قام بضخ المساعدات المالية للمنظمات الغير حكومية، خاصة منظمة المجتمع المدني، ما يفتح التساؤل حول المقاصد والأهداف الخفية من زيادة حجم التمويل في هذا الظرف ليكرس لاستراتيجية ممنهجة لإضعاف الدول الوطنية ودفعها للإستدانة أكثر فاكثر، وفي نفس الوقت الضغط عليها بالمنظمات الغير حكومية، فمنذ سنة 1999 إلى سنة 2020 ومروراً بسنوات 2000، 2003، 2004، منح البنك الدولي مشاريع تحت مسمى "المشاريع التنموية"، وقد جاء في وثيقة صادرة عن البنك الدولي تحت عنوان "البنك العالمي والمجتمع المدني"، إستفادت بمقتضاها سبع دول نامية من مساعدات بلغت 300 مليون دولار وفي سنة 2003 رصد البنك الدولي 157 مليون دولار، خصصت ل 48 برنامجا من برامج المنح الداخلية والخارجية بهدف دعم المجتمع المدني[[397]](#footnote-397).

وبالرغم من سخاء البنك الدولي في منح تمويلات ضخمة للمنظمات الغير حكومية وللدول، إلا أن هذه المنح مربوطة بمبدأ المشروطية بالنسبة للدول، من خلال مبدأ الدول المستدينة هي الشريك الأساسي للبنك في التنمية، وأن المنظمات غير الحكومية هي الوكيل الممثل للبنك الدولي في تلك الدول، ما يجعل هذه الأخيرة تعاني إنكشافاً أمنيا مزمناً، وجعل الساحة الدولية تتخبط في الخلط بين ما هو تطوعي حقوقي وماهو سياسي.

1. **علاقة أدوار المنظمات غير الحكومية بحروب الجيل الرابع.**

إن فكرة حروب الجيل الرابع كانت نتاج أفكار استراتيجية أمريكية ، جاءت وليدة أوضاع تتعلق ببيئة النظام الدولي خاصة مع نهاية الحرب الباردة، حيث مر الفكر الاستراتيجي الأمريكي بثلاث أنواع من استراتيجيات الحروب: هي حروب الجيل الأول والثاني اعتمدت القوة العسكرية، أما حروب الجيل الثالث، فاعتمدت المناورات، والإلتفاف والحروب الاستباقية، وقد جاء هذا النوع من الحروب نتاج لأحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أقرت الإدارة الأمريكية بضرورة خوض الحروب الإستباقية في شتى مناطق العالم، انطلاقا من قاعدة تطويق التهديدات والقضاء عليها قبل وصولها، فكان التدخل الأمريكي مع قوات التحالف في العراق في إطار حروب الجيل الثالث، والقضاء على مصدر التهديد النووي الذي كان يهدد أمن الولايات المتحدة حسب هذه المقاربة,أما مع بروز ما يعرف بحركات التحرر أو الربيع العربي الذي انطلق من تونس، كان جليا أن الاستراتيجية الغربية استبدلت إستراتيجيات الحروب الاستباقية أو ما يعرف بحروب الجيل الثالث، إلى نوع جديد من الحروب وهو حروب الجيل الرابعالذي يعتمد الأفكار أي القوة الذكية من جهة وتفعيل دور المنظمات الغير حكومية من جهة أخرى، وذلك باتباع استراتيجية محكمة لإحداث فجوات أمنية في الدول على كافة المستويات الصحية، الاقتصادية، الغذائيةـ والسياسية، أو الإستثمار في المخاطر بطريقة تضعف الدولة داخلياً، حيث برزت هذه الاستراتيجية في تعامل المنظمات الغير حكومية، مع جائحة كورونا، من خلال عمل هذه الاخيرة على تمويل منظمات المجتمع المدني وفق مشروطيات تخضع لها الدول، أهمها تسهيل عمل الفواعل العبر وطنية داخل الدولة، وماينتج عنه من مخاوف تأجيج الداخل وإتهامه بالقصور وعدم القدرة على مواجهة كوفيد 19، إنطلاقا من تجنيد وسائل الإعلام والمحطات الفضائية، للعب على الجانب النفسي للمجتمعات ونشر معلومات مضخمة وبعيدة في الغالب على الواقع، لخلق هوة بين الشعب والسلطة تتسم بعدم الثقة، ويكون الخيار الخارجي الذي يملك الإمكانات والوضوح في إدارة الأزمة الصحية هو الخيار الأنسب، وبالتالي العمل على بناء ولاء للخارج بدل الولاء للداخل ، في صورة تبرز استخداما ذكيا للقوة الناعمة، خاصة وسائل التواصل الاجتماعي، لإنهاك الدولة داخليا بفاعل أساسي في هذه اللعبة ألا وهو المنظمات الغير حكومية.

إن حجم التمويل الكبير التي تحظى به هذه المنظمات، يكرس لإنكشاف أمني كبير في الدولة الوطنية، من خلال مفهوم "النظام المخترق"[[398]](#footnote-398)، وهو نظام ينتج عن تحالف أطراف من خارج المجتمع الوطني، يشاركون بطريقة قد تكون مباشرة، مع أطراف وطنية في قرارات توزيع القيم، أو حشد الدعم لتحقيقأهداف إستراتيجية "، وهناك ثلاثة أسباب للإختراق الأمني للدول هي:

1. ضعف البنية الإقتصادية والإجتماعية من فقدان التماسك والحاجة للإستعانة بالخارج.
2. العجز العسكري.
3. هشاشة النظام السياسي والذي يجعل الدولة تطلب وتعمل على إرضاء الخارج، لتجنب مضايقات المنظمات الحقوقية.

* لقد برزت منظمات غير حكومية في ظل استراتيجيات حروب الجيل الرابع، من بينها:" معهد – ألبرت اينشتاين – الذي انشأه جورج سوريس وهي منظمة غير ربحية تعمل في مجال دراسة واستخدام استراتيجية العمل اللاعنفي في الصراعات في جميع أنحاء العالم وينشط ضمنها مهندس حروب الجيل الرابع
* "جين شارب" الذي ألف كتابه " من الديكتاتورية إلى الديمقراطية"، ويشرح فيه كيفية بناء الديمقراطيات من الداخل وانطلاقا من تفعيل دور المنظمات الغير حكومية، التي تتولى التمويل والتوجيه داخليا، من أجل القضاء على مفهوم الدولة لصالح العولمة’.

**الخاتمة:**

وفي الأخير فإن أدوار المنظمات الغير حكومية في مواجهة جائحة كورونا، حاولت إقصاء الدولة الوطنيةـ بطريقة تظهرها بمظهر الفشل وعدم القدرة على إدارة المخاطر الكبرى خاصة الوبائية، حيث استعملت المنظمات الغير حكومية في ذلك أهم إستراتيجية ألا وهي إستراتيجية البيانات الضخمة من خلال مسايرة تقنية لتطور فيروس كورونا، وفق برامج رقمية متعددة تتولى رصد المعلومات ونشرها بطريقة سريعة جداً،ممازاد من خوف الدول من الإنكشاف الأمني خاصة الدول النامية، والتي تتعدد فيها مستوايات الإنكشاف الأمني نظرا لضعف بنيتها التحتية وهشاشة أنظمتها, وإستعمالها للطرق الكلاسيكية في تجميع المعلومات بالاعتماد على برنامج مركزي واحد، ما يؤخر نشر المعلومات حول الإصابات وتطور الفيروس، ويجعل الدولة عرضة للإختراق المعلوماتي وإعادة تحيين المعلومة بالنظر إلى تعدد مواقع التواصل الإجتماعي, في صورة تبرز إنكشافا أمنيا على مستوى معين.

إن الأدوار التي إضطلعت بها ومازالت تضطلع بها المنظمات الغير حكومية في الإستجابة للمخاطر وإدارتها,خاصة جائحة كورونا تصب في محاولة توسيع مفهوم مأزق الدولة، "تمهيداً للإنتقال إلى الدولة المنظمة، ومن ثم الدولة العالمية، إلا أن الملاحظ لتطورات الجائحة وطرق التصدي لها سواء الدولية أو الوطنية، يلاحظ زيادة دور الدولة في هذه الأزمة، فبعكس التوقعات التي كانت تنتظر تخبطاً للدولة وضموراً لأدوارها إستعداداً لإقصائها، كانت النتيجة زيادة الثقة داخليا بين السلطة والمجتمع، المجتمع الذي فضل إتباع المعلومات الصادرة من الجهات الحكومية الرسمية، بدل تتبع الإشاعات المتداولة في مواقع التواصل الإجتماعي، ما يعتبر صك نجاة للدولة الوطنية في هذا الإختبار.

**المراجع:**

1. عبد الله محمود سعيد، علي عباس مراد ، **الأمن و الأمن القومي مقاربة نظرية تطبيقية** ,ط1, ليبيا: دار الكتب الوطنية ، 2006 .
2. عبد الإله بلقزيز، **في جوهر الأمن القومي** ,مركز المعلومات البديلة,31مارس2009,عن موقع ,www.altematieneurs.org
3. فايز محمد الدويري ،**الأمن الوطني**، ط1 الأردن : دار وائل للنشر-والتوزيع .
4. ممدوح شوقي مصطفى، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**,القاهرة:دار النهضة العربي,1985.
5. موسوعة السياسة ، الجزء الأول ،ط3 ،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ,1990,ص 331.
6. Alen G. Strolberg **, How nation- states Craft National Security Documents** , USA :U.S.Army War College Strategic Studies Institute, October 2012.
7. B.J.Biddle, "**role theory,recent development in role**",in :http://www2.ece.ohio-state.edu/~passino/RoleTheory-Biddle1986.pdf(20-10-2012).
8. David Law **, politique de la sécurité nationale** , Le centre pour le contrôle démocratique des forces armées ,01-2008,Genéve.
9. Lester M.salmon and Helmntok Anheiev, the Non **Profitsector,- Indeveloping World** , Manchester. Uni . Press . . New York , 1998 .
10. Mellanie connelly, **le mouvements sociaux transnationaux des peuples autochtones au guatimala et l’excercice de leur infuence,** in : <http://www.institut-gouvernance.org/docs/atelier_udem-connelydec_07.pdf.(24-5-2009)>.
11. philippe braud**, sociologie politique**, (Alger : casbah éditions, 2004).
12. .صالح نوري علوان، **الإستراتیجیة الإعلامیة للتحریر**، في: 11.11.2010

:(1/5/2017)<http://www.marocpress.com/lakome/article-127369.htmفي> :

http://www.alma3raka.net/spip.php?article126’

<http://yanabe3aliraq.com/index.php/mqalat/26763(24/6/2016>:

1. صالح یاسر، **"الحركات الاجتماعیة: الجوھر-المفهوم- والسیاقات المفسرة ,في**:
2. محمد ضريف ، **"لماذا وكیف یتمرد البشر**"،

الموسوعة السياسية :في، http://political-encyclopedia.org(12/6/2016)

1. ()-غراهام إيفانز وجيفري توينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص367. [↑](#footnote-ref-1)
2. ()-أسيل الخالد، المسؤولية الجنائية **للمنظمات غير الحكومية غير المرخّصة: دراسة مقارنة**، (القاهرة، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، 2020)، ص 89. [↑](#footnote-ref-2)
3. ()-حسن جوني، **المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان**، مجلة الدفاع الوطني، لبنان، العدد 89، تموز(جويلية)، 2014، ص ص111-152 [↑](#footnote-ref-3)
4. ()-Steve Charnovitz, **Nongovernmental Organizations and International Law**,The American Journal of International Law, Cambridge University Press, Vol. 100, No. 2 (Apr, 2006), pp. 348-372. [↑](#footnote-ref-4)
5. ()- ماندا انترناسيونال(Mandat International)، **دليل عمليّ للمنظمات غير الحكومية، دون تاريخ نشر، اطلع عليه بتاريخ:03/11/2020، متاح على الرابط الالكتروني:** <https://www.mandint.org/ar/guide-ngos> [↑](#footnote-ref-5)
6. ()-السعيد برابح ، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الانسان**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص ص24،23. [↑](#footnote-ref-6)
7. ()-Joel S. G. R. Bhose, **NGOs and Rural Development : Theory and Practice**, (INDIA : New Delhi,Concept Publishing Company, 2003), pp 45-49. [↑](#footnote-ref-7)
8. ()-سمير عطا، **صفحة سوداء من صفحات الحروب الصليبية: الاسبتارية وفرسان المعبد**، مجلة الفيصل، السعودية، العدد 367، يناير-فبراير 2007، ص ص 58-75. [↑](#footnote-ref-8)
9. ()- للتوسع في فهم هذه الحركات يمكن العودة إلى:

   Brandon Marriott, **Transnational Networks and Cross-Religious Exchange in the Seventeenth-Century Mediterranean and Atlantic Worlds**, (UK : London, routledge taylor & francis group,2015). [↑](#footnote-ref-9)
10. ()-Junius P. Rodriguez‏, **Slavery in the United States : A Social, Political, and Historical Encyclopedia**, Volume 2, (USA : California,Santa BARBARA, ABC-CLIO, Inc. 2007), p 401. [↑](#footnote-ref-10)
11. ()- جرى استبدال الصليب الأحمر بالهلال الأحمر في الدول الإسلامية، وبنجمة داوود الحمراء وسط خلفية بيضاء بالنسبة لإسرائيل، بما يدل على أهمية الانتماءات الدينية في التأثير على تسمية ونشاط المنظمات غير الحكومية. أنظر: مؤلف جماعي، **الموسوعة العلمية الشاملة: شعوب وأعراق، أنظمة وقوانين**، (لبنان: بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2012)، ص37. [↑](#footnote-ref-11)
12. ()- سعيد طلال الدهشان، **كيف نقاضي إسرائيل: المقاضاة الدولية لإسرائيل وقادتها على جرائمهم بحق الفلسطينيين**، (لبنان: بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017)، ص 204. [↑](#footnote-ref-12)
13. ()-Steve Charnovitz, Op.cit., pp. 348-372. [↑](#footnote-ref-13)
14. ()- League of Nations Covenant Art. 25; (Including Amendments adopted to December, 1924), Yale Law School Today, The content was accessed on 11/02/2020 at the following link:

    <https://avalon.law.yale.edu/20th_century/leagcov.asp#art25> [↑](#footnote-ref-14)
15. ()-حسن جوني، مرجع سابق، ص ص111-152 [↑](#footnote-ref-15)
16. ()-Franz Josef Homann-Herimberg, **Refugees and Humanitarian Assistance**, in : Franz Cede and Lilly Sucharipa (Eds), **The United Nations : Law and Practice, (**Netherlands : The Hague ,Kluwer Law International, 2001), p 232. [↑](#footnote-ref-16)
17. ()-Steve Charnovitz, Op.cit., pp. 348-372. [↑](#footnote-ref-17)
18. ()-Eduardo Missoni‏، Daniele Alesani, **Management of International Institutions and NGOS frameworks practices and challenges,** (UK : London, routledge taylor & francis group, 2013), pp 69,70. [↑](#footnote-ref-18)
19. ()- مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، تر: حسن نافعة، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص ص 398،397. [↑](#footnote-ref-19)
20. ()-Philippe Ryfman, **Non-governmental organizations: an indispensable player of humanitarian aid,** International Review of the Red Cross, vol. 89, issue 865, March 2007, pp21-45. [↑](#footnote-ref-20)
21. ()-Gianluca Sgueo, **Beyond Networks - Interlocutory Coalitions, the European and Global Legal Orders**,(Switzerland : Cham, Series of Studies in European Economic Law and Regulation, Springer International Publishing, 2016), p81. [↑](#footnote-ref-21)
22. ()- صلاح أحمد هريدي، **تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**، (مصر: الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007م)، ص 113. [↑](#footnote-ref-22)
23. ()- غراهم إيفانز وجيفري توينهام، مرجع سابق، ص363. [↑](#footnote-ref-23)
24. ()-Steve Charnovitz, OP.CIT, pp. 348-372. [↑](#footnote-ref-24)
25. ()-Ibid. [↑](#footnote-ref-25)
26. ()-Bob Reinalda, **The co-evolution of Non-Governmental and Intergovernlental Organizationin historical perspective**, In :William E. DeMars, ‏Dennis Dijkzeul (Ed) ,**The NGO Challenge for International Relations Theory**, (UK : London, routledge taylor & francis group ,2015), p125. [↑](#footnote-ref-26)
27. ()-Steve Charnovitz , Op.cit., pp. 348-372. [↑](#footnote-ref-27)
28. ()-Ibid. [↑](#footnote-ref-28)
29. ()- برتران بادي، **لم نعد وحدنا في العالم: النظام الدولي من منظور مغاير**، تر: جان ماجد جبّور، (لبنان: بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2016م)، ص 101. [↑](#footnote-ref-29)
30. ()-Steve Charnovitz , op.cit., pp. 348-372. [↑](#footnote-ref-30)
31. ()-Edward E. Gordon‏, **Winning the Global Talent Showdown: How Businesses and Communities Can** **Partner to Rebuild the Jobs Pipeline**, (USA :California, Berrett-Koehler Publishers, 2009)p146. [↑](#footnote-ref-31)
32. ()-عبد الرسول كريم أبو صيبع وعمار مراد العيساوي، **الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية**، مجلة مَعِين، جامعة الكفيل، النجف، العراق، العدد 06، 2016م، ص ص 255-283 [↑](#footnote-ref-32)
33. ()-Paola Gaeta‏، Jorge E. Viñuales‏، Salvatore Zappalá, **Cassese's International Law,** (UK**,** Oxford University Press, Third Edition,2020) , P145. [↑](#footnote-ref-33)
34. ()- *Christine Bakker and Luisa Vierucci* , **Introduction: a normative or pragmatic definition of NGOs?**, In : Pierre-Marie Dupuy Luisa Vierucci(Eds) ,**NGOs in International Law Efficiency in Flexibility?,**(USA : Massachusetts , Edward Elgar Publishing Limited, 2008), p 02. [↑](#footnote-ref-34)
35. ()-Hans Kelsen, **Principles of International Law**, (USA : New Jersey, The Lawbook Exchange, Ltd, 2003) p184. [↑](#footnote-ref-35)
36. ()-August. Reinisch, ‘**The changing international legal framework for dealing with non-state actors**’, in Philip Alston (ed.), ***Non-State Actors and Human Rights***, (UK : Oxford, Oxford University Press, 2005), p70. [↑](#footnote-ref-36)
37. ()- أسماء مرايسي، **إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الانسان**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الإدارة الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011-2012، ص33. [↑](#footnote-ref-37)
38. ()- *Christine Bakker and Luisa Vierucci* , op.cit, p04. [↑](#footnote-ref-38)
39. ()- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبناء على تقرير اللجنة السادسة A/56/589) و(Corr.1، **مسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة دوليا**، الدورة السادسة والخمسون، البند 162 من جدول الأعمال، المرجع: A/RES/56/83، Distr: General، نيويورك، 28/01/2002م، متوفر نص القرار على الرابط:

    <https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/RES/56/83> [↑](#footnote-ref-39)
40. ()- Rephael Harel Ben-Ari, **The Normative Position of International Non-Governmental Organizations Under International Law : An Analytical Framework**, (Netherlands :Leiden Koninklijke Brill publishers, 2012), pp 61-65. [↑](#footnote-ref-40)
41. ()- عادل زقاغ وهاجر خلالفة، **عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 11، (جوان)، 2014، ص ص265-289. [↑](#footnote-ref-41)
42. ()- Corien Prins, **A step beyond : Technologically enhanced interactivity and legitimacy**, in :Anton Vedder(Ed), **NGO Involvement in International Governance and Policy : Sources of Legitimacy**, (Belgium: Lieden, Martnus Nijhoee Publishers , 2007) p121. [↑](#footnote-ref-42)
43. ()- *Christine Bakker and Luisa Vierucci* , op.cit, pp 06,07. [↑](#footnote-ref-43)
44. ()-Vivien Collingwood, **Non-Governmental Organisations, Power and Legitimacy in International Society**, Review of International Studies, Cambridge University Press, Vol. 32, No. 3 (Jul., 2006), pp. 439-454 [↑](#footnote-ref-44)
45. ()-إيفانز وتوينهام، مرجع سابق، ص364. [↑](#footnote-ref-45)
46. ()- آن فلوريني، **القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية**، تر: تانيا بشارة، (لبنان: بيروت، دار الساقي، 2005)، ص ص232-236 [↑](#footnote-ref-46)
47. ()- المرجع السابق، ص236. [↑](#footnote-ref-47)
48. ()- المرجع السابق، ص232. [↑](#footnote-ref-48)
49. ()- أماني قنديل، **دور المنظمات غير الحكومية في التنمية**، جريدة البيان الإمارات العربية المتحدة، بناريخ 11/06/1999م، المقال متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.albayan.ae/one-world/1999-06-11-1.1077177> [↑](#footnote-ref-49)
50. محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 2010، ص11 [↑](#footnote-ref-50)
51. خديجة عرفة، "مفهوم الأمن الإنساني"، **سلسلة مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 13، السنة الثانية، جانفي 2006، ص24 [↑](#footnote-ref-51)
52. Lloyd axword, « La sécurité humain : "la sécurité des individus dans un monde en mutation". **Politique Etrangère**, N° 2,1999, pp333-342. [↑](#footnote-ref-52)
53. Kanti Bajpai, “An Expression of Threats versus Capabilities across Time and Space”, Security Dialogue, Vol. 35, No.3, Sep. 2004, p. 360. [↑](#footnote-ref-53)
54. Sadako Ogata, “State Security and Human Security”, Human Security Now, Op. Cit., P. 5. [↑](#footnote-ref-54)
55. Charles- Philippe David, et Béatrice pascal, « Précurseur de la sécurité humaine, le sénateur Raoul Dandurand (1816-1942) ». Etudes internationales, (N° spécial) vol. XXXI, n°4, Déc. 2000, pp649-674, p651. [↑](#footnote-ref-55)
56. Amertya Sen, “Developments, Rights and Human Security”, Human Security Now, The Final Report of the Commission on Human Security, Op. Cit., P. 8. [↑](#footnote-ref-56)
57. Myrian Gervis et Stephen ROUSSEL, « De la sécurité de l’Etat à celle de l’individu : l’évolution du concept de sécurité au Canada (1990-1996) ». Etudes internationales, vol XXXI, N°1, Mars 98, pp25/51, p 46 [↑](#footnote-ref-57)
58. Paul Heinbecker, "Peace Thème : Human Security",

    [www.cpdsindia.org/globalhumansecurity/security.htm](http://www.cpdsindia.org/globalhumansecurity/security.htm) [↑](#footnote-ref-58)
59. Rapport de la commission indépendante sur l’intervention et la souveraineté des Etats, « La responsabilité de protéger », CRDI, 2001, p120. « Une nouvelle approche : la responsabilité de protéger »

    [www.idrc.ca/books/980and981/02-portect.htm](http://www.idrc.ca/books/980and981/02-portect.htm) [↑](#footnote-ref-59)
60. PUND, Rapport mondial sur le développement humain94, Paris, Economica, 1994, p26. [↑](#footnote-ref-60)
61. Sabina Alkire, " Conceptual framework from human security "(2002) xx[www.humansecurity-ehs.org/doc/fame.htm](http://www.humansecurity-ehs.org/doc/fame.htm) [↑](#footnote-ref-61)
62. درغوم أسماء، البعد البيئي في الأمن الإنساني: مقاربة معرفية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2008-2009، ص33 [↑](#footnote-ref-62)
63. دريس عطية، "التحديات المناخية من منظور الأمن الإنساني"، مجلة تحولات، العدد 1، جانفي 2018، ص 41 [↑](#footnote-ref-63)
64. حسن عبد الله الدعجة، "مهددات الأمن الإنساني"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 4، جويلية2017، ص13 [↑](#footnote-ref-64)
65. أدري صفية، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الإدارة الدولية، جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012، ص 55 [↑](#footnote-ref-65)
66. ماجدة أحمد محمود، المنظمات غير الحكومية الدولية: دراسة نظرية**،** رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010-2011، ص18 [↑](#footnote-ref-66)
67. عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دار هومة للطباعة والنشر: الجزائر، 2009، ص19 [↑](#footnote-ref-67)
68. بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1998، ص 169 [↑](#footnote-ref-68)
69. أحمد بن ناصر، الحق في الغذاء في إطار القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2001-2002، ص 131 [↑](#footnote-ref-69)
70. عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، مرجع سابق، ص 26 [↑](#footnote-ref-70)
71. بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص169 [↑](#footnote-ref-71)
72. العربي وهيبة، المنظمات غير الحكومية كفاعل جديد في تطوير القانون الدولي والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 33 [↑](#footnote-ref-72)
73. بن عامر تونسي، مصدر سابق، ص 169 [↑](#footnote-ref-73)
74. غضبان مبروك،المجتمع الدولي "الأصول والتطور والأشخاص، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر،1994، ص ص 507-508 [↑](#footnote-ref-74)
75. حسن نافعة، محمد شوقي عبد العال، مصدر سابق، ص23 [↑](#footnote-ref-75)
76. أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار الثقافة العربية: القاهرة، 1984، ص 222 [↑](#footnote-ref-76)
77. ريجانا سامي، العالم في مطلع القرن 21، دار العلم للملايين: بيروت، 1999، ص14 [↑](#footnote-ref-77)
78. Sarah michael, the role of ngos in human security, working paper 12, november 2002, the hauster center for nonprofit organisations and the kennedy school of government harvard university, pp 7-8, at: [http://zunia.org/uploads/media /knowledge/NGOs\_human\_security.pdf](http://zunia.org/uploads/media%20/knowledge/NGOs_human_security.pdf) [↑](#footnote-ref-78)
79. أحمد عبد الله، "السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، جانفي 2001، ص8 [↑](#footnote-ref-79)
80. Yoichi mine, downside risks and human security in: Giorgio shani and maroto sato (eds) Protecting humman security in a post 9/11 world: critical and global insights (New-York: palgrave Macmillan ,2007), p70 [↑](#footnote-ref-80)
81. لدري صفية، مرجع سابق، ص ص 65-66 [↑](#footnote-ref-81)
82. Barbara A. misztal, the challenges of vulnerability in search of strategies for a less vulnerable social life (UK: palgrave Macmillan, 2011), p12 [↑](#footnote-ref-82)
83. عادل زقاغ، هاجر خلالفة، "عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، جوان2014، ص274 [↑](#footnote-ref-83)
84. Earl conteh, peace building and human security: A constructivist perspective, International **Journal of peace studies**, v 10, n1, spring/summer 2005, p70 [↑](#footnote-ref-84)
85. خديجة بوخرص، المنظمات غير الحكومية ودورها في إدارة قضايا حقوق الإنسان في فترة ما بعد الحرب الباردة: منظمة العفو الدولية نموذجا، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية نموذجا، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2017-2018، ص ص 152-154 [↑](#footnote-ref-85)
86. نفس المرجع، ص ص 152-154 [↑](#footnote-ref-86)
87. Herbert Wulf and Tobias Debiel, op-cit, p4 [↑](#footnote-ref-87)
88. إدري صفية، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الإدارة الدولية، جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012، ص65 [↑](#footnote-ref-88)
89. إدري صفية، نحو تفعيل أجندة الأمن الإنساني: دراسة في أليات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية، في: توفيق عطاء الله وآخرون، الأمن الإنساني في ظل التحديات العالمية المعاصرة، وقائع المؤتمر الدولي الإفتراضي، المركز الديمقراطي العربي : برلين، ألمانيا، يومي 9-10 جانفي 2021، ص120 [↑](#footnote-ref-89)
90. إدري صفية، نحو تفعيل أجندة الأمن الإنساني: دراسة في أليات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية، مرجع سابق، ص121 [↑](#footnote-ref-90)
91. - **L’expression «assistance humanitaire» désigne l’ensemble des actes, activités et moyens humains et matériels relatifs à la fourniture de biens et de services d’ordre exclusivement humanitaire indispensables à la survie et à la satisfaction des besoins essentiels des victimes de catastrophes .»** voir Art premier-1 de la Res. **« l’Assistance humanitaire »,** Institut de Droit International, Bruges 2003. Annuaire de l’Institut de Droit International, vol. 70-II. [↑](#footnote-ref-91)
92. - Ryfman Philippes, **La question humanitaire**, **histoire, problématiques, acteurs et enjeux de l’aide humanitaire internationale**, Ellipses, Paris, 1999. P17 [↑](#footnote-ref-92)
93. - عماد الدین عطا لله المحمد، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ القانون الدولي العام، أطروحة لنیل درجة الدكتوراه في الحقوق، كلیة الحقوق، جامعة القاھرة، 2007 ، ص. 27 [↑](#footnote-ref-93)
94. - يوسف قاسمي، المساعدات الإنسانية الدولية بين ضرورة الإستعجال ومتطلبات التنمية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018، ص 26. [↑](#footnote-ref-94)
95. - نفس المرجع، ص 34 [↑](#footnote-ref-95)
96. - قاسیمي یوسف، "التحدیات الراهنة للمنظمات الدولية الإنسانية"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، السنة 2013 ، كلیة الحقوق والعلوم السیاسیة، جامعة عبد الرحمان میرة-بجایة / الرابعة، المجلد 8، عدد 2 ص. 238 [↑](#footnote-ref-96)
97. - مصلوح نسیمة، المساعدات الإنسانية والمنظمات غیر الحكومية، رسالة لنیل دبلوم الدراسات العلیا المعمقة شعبة القانون العام، وحدة التكوين والبحث، العلاقات الدولية، كلیة العلوم الاقتصادیة والاجتماعیة والقانونية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1999 ، ص27. [↑](#footnote-ref-97)
98. - المرجع نفسه [↑](#footnote-ref-98)
99. - Philippe Ryfman. Non-governmental organizations: an indispensable player of humanitarian aid.International Review of Red Cross/ Volume 89 Number 865. March 2007. Pp 18-25 [↑](#footnote-ref-99)
100. ibid [↑](#footnote-ref-100)
101. - Racha Fadlallah, Strengthening the Role of Local and International Non-Governmental Organizations in Pandemic Responses faculty of health Sciences.Knowledge to policy Center.Beirut. March 2020.p p19 –22 [↑](#footnote-ref-101)
102. - ibid [↑](#footnote-ref-102)
103. - ibid [↑](#footnote-ref-103)
104. - ibid [↑](#footnote-ref-104)
105. - ibid [↑](#footnote-ref-105)
106. - ibid [↑](#footnote-ref-106)
107. - مقال، مساعدة الأضعف: المساعدات الإنسانية في أثناء جائحة كوفيد 19، المركز الألماني للإعلام وزارة الخارجية الألمانية، تم تصفح الموقع في: 04/08/2021، https://almania.diplo.de/ardz-ar/-/2330622 [↑](#footnote-ref-107)
108. - المرجع نفسه [↑](#footnote-ref-108)
109. - تارا غيرود، العمل الإنساني ومخاطر رقمنة بيانات المستفدين، مستجدات ورؤى سويسرية، تم الإطلاع على المقال في: 18/07/221، https://n9.cl/fbrb7 [↑](#footnote-ref-109)
110. - المرجع نفسه [↑](#footnote-ref-110)
111. - المرجع نفسه [↑](#footnote-ref-111)
112. - مقال، مساعدة الأضعف، المرجع السابق [↑](#footnote-ref-112)
113. - تارا غير، المرجع السابق [↑](#footnote-ref-113)
114. - المرجع نفسه [↑](#footnote-ref-114)
115. - المرجع نفسه [↑](#footnote-ref-115)
116. - تقرير، القمة العالمية للعمل الإنساني، "نقطة تحول" في نظام المساعدات الإنسانية، 30 ماي 2016، اطلع على التقرير 01/09/2021، <https://news.un.org/ar/audio/2016/05/350892> [↑](#footnote-ref-116)
117. - المرجع نفسه [↑](#footnote-ref-117)
118. - المرجع نفسه [↑](#footnote-ref-118)
119. - ليتيم نادية، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، أطروحة دكتوراه، فرع قانون دولي عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص6. [↑](#footnote-ref-119)
120. - بوخرص خديجة، غزلاني وداد، المنظمات الدولية غير الحكومية: بين الدور التنموي ومعيقات التفعيل، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع05، الجزائر، جانفي 2018، ص 173. [↑](#footnote-ref-120)
121. - بوخرص خديجة، غزلاني وداد، المرجع السابق، ص 167. [↑](#footnote-ref-121)
122. - بن يوسف نبيلة، مستقبل العلاقات الدولية في ظل وجود فواعل جديدة، المنظمات العالمية غير الحكومية"، والمواطن العالمي، نشرت فى 21 أكتوبر 2012 بواسطة [nabilabenyoucef](http://kenanaonline.com/nabilabenyoucef)، متاح على

     الموقع: http://kenanaonline.com/users/nabilabenyoucef/posts/463015

     تاريخ الاطلاع: 06-06-2021، الساعة 19: 30. [↑](#footnote-ref-122)
123. - بن يوسف نبيلة، المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-123)
124. - زغدار عبد الحق، العمري وفاء، المنظمات غير الحكومية كشريك في الحوكمة البيئية العالمية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع 17، جانفي 2018، الجزائر، ص 187. [↑](#footnote-ref-124)
125. - بوخرص خديجة، غزلاني وداد، المرجع السابق، ص 167. [↑](#footnote-ref-125)
126. - شبل بدر الدين، حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع09، الجزائر، جوان 2014، ص 37. [↑](#footnote-ref-126)
127. - دليل المنظمات غير الحكومية، متاح على الموقع:

     <https://www.mandint.org/ar/guide-ngos#1>

     دون ذكر تاريخ النشر، تاريخ الزيارة: 06/06/2021 ساعة 12: 58. [↑](#footnote-ref-127)
128. - بن سعيد مراد، عنكوش نور الصباح ، إطار تحليلي لدور المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية – دراسة حالة السياسة البيئية العالمية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، ع 05، الجزائر، مارس 2015، ص 117. [↑](#footnote-ref-128)
129. - نامر هيبة، فرحاتي عمر، دور المنظمات البيئية غير الحكومية في توجيه الرأي العام للضغط على الحكومات من أجل حماية البيئة، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، ع01، الجزائر، 2021، ص 474. [↑](#footnote-ref-129)
130. - بن نعمة أمين، الفلسفة التشاركية لدى المنظمات الدولية غير الحكومية: بين الالتزام الانساني والضبط القانوني، دفاتر البحوث العلمية، ع 12، الجزائر، جوان 2018، ص 330. [↑](#footnote-ref-130)
131. - نامر هيبة، فرحاتي عمر، المرجع السابق، ص 474. [↑](#footnote-ref-131)
132. - شبل بدر الدين، المرجع السابق، ص 37. [↑](#footnote-ref-132)
133. - بوخرص خديجة، غزلاني وداد، المرجع السابق، ص 168، نقلا عن:

     Antoine Gazano, Les relations internationales, (Paris: Gualion éditeur, 2001), p 96.. [↑](#footnote-ref-133)
134. - القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف 2003- تونس 2005، مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب المصلحة، الوثيقة WSIS/PC-1/DOC/3-A، 31 مايو 2002، ص 2. [↑](#footnote-ref-134)
135. - بوخرص خديجة، غزلاني وداد، المرجع السابق، ص 168. [↑](#footnote-ref-135)
136. - نامر هيبة، فرحاتي عمر، المرجع السابق، ص 479. [↑](#footnote-ref-136)
137. - بن سعيد مراد، عنكوش نور الصباح، المرجع السابق، ص 117. [↑](#footnote-ref-137)
138. - نامر هيبة، فرحاتي عمر، المرجع السابق، ص 479. [↑](#footnote-ref-138)
139. - شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، أطروحة دكتوراه، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 331. [↑](#footnote-ref-139)
140. - عبد الهادي عبد الكريم، دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة، مذكرة ماجستير، تخصص القانون الدولي وحقوق الانسان،، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 39. [↑](#footnote-ref-140)
141. - نامر هيبة، فرحاتي عمر، المرجع السابق، ص 479. [↑](#footnote-ref-141)
142. - شعشوع قويدر، المرجع السابق، ص ص 332- 333. [↑](#footnote-ref-142)
143. - عبد الهادي عبد الكريم، المرجع السابق، ص 40. [↑](#footnote-ref-143)
144. - شعشوع قويدر، المرجع السابق، ص ص 337- 339 [↑](#footnote-ref-144)
145. - عبد الهادي عبد الكريم، المرجع نفسه، ص 36. [↑](#footnote-ref-145)
146. - نامر هيبة، فرحاتي عمر، المرجع السابق، ص 480. [↑](#footnote-ref-146)
147. - عبد الهادي عبد الكريم، المرجع السابق، ص 37. [↑](#footnote-ref-147)
148. - زغدار عبد الحق، العمري وفاء، المرجع السابق، ص 194. [↑](#footnote-ref-148)
149. - نامر هيبة، فرحاتي عمر، المرجع نفسه، ص 480. [↑](#footnote-ref-149)
150. - زغدار عبد الحق، العمري وفاء، المرجع السابق، ص 194. [↑](#footnote-ref-150)
151. - زغدار عبد الحق، العمري وفاء، المرجع نفسه، ص 195. [↑](#footnote-ref-151)
152. - موسعي ميلود، المرجع السابق، ص 179. [↑](#footnote-ref-152)
153. - شعشوع قويدر، المرجع السابق، ص 317 [↑](#footnote-ref-153)
154. - عبد الهادي عبد الكريم، المرجع السابق، ص 37. [↑](#footnote-ref-154)
155. - شعشوع قويدر، المرجع السابق، ص ص 318-324. [↑](#footnote-ref-155)
156. - بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة الدكتوراه، قسم الحقوق، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014، ص 173. [↑](#footnote-ref-156)
157. - قواسمي لطفي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، منظمة أصدقاء الأرض أنموذجا، رسالة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر،2012 - 2013، ص ص 117- 118. [↑](#footnote-ref-157)
158. - زغدار عبد الحق، العمري وفاء، المرجع السابق، ص 193. [↑](#footnote-ref-158)
159. - زغدار عبد الحق، العمري وفاء، المرجع نفسه، ص 194. [↑](#footnote-ref-159)
160. - موسعي ميلود، المنظمات غير الحكومية ودورها غي حماية البيئة، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، الطبعة 2017، ص ص 179- 170. [↑](#footnote-ref-160)
161. - بوخرص خديجة، غزلاني وداد، المرجع السابق، ص173. [↑](#footnote-ref-161)
162. - وينبرج جاك، دليل المنظمات غير الحكومية: برنامج (سايكوم) النظرة الاستراتيجية الدولية إلى إدارة المواد الكيمياوية، متاح على الموقع:

     https://ipen.org/sites/default/files/documents/ngo\_guide\_saicm-ar.pdf،

     دون تاريخ ومكان النشر، ص 18. [↑](#footnote-ref-162)
163. - بوخرص خديجة، غزلاني وداد، المرجع السابق، ص 174. [↑](#footnote-ref-163)
164. - وينبرج جاك، المرجع السابق، ص14. [↑](#footnote-ref-164)
165. - طهراوي فهيمة، بلقاسم أحمد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز وحماية حقوق الانسان، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، المجلد02، ع 10، برلين، أوت 2018، ص 214. [↑](#footnote-ref-165)
166. - موسعي ميلود، المرجع السابق، ص 178. [↑](#footnote-ref-166)
167. - نامر هيبة، فرحاتي عمر، المرجع السابق، ص 477. [↑](#footnote-ref-167)
168. - وينبرج جاك، المرجع السابق، ص 42. [↑](#footnote-ref-168)
169. - عبد الهادي عبد الكريم، المرجع السابق، ص 76. [↑](#footnote-ref-169)
170. - شعشوع قويدر، المرجع السابق، ص 263. [↑](#footnote-ref-170)
171. - عبد الهادي عبد الكريم، المرجع السابق، ص 77. [↑](#footnote-ref-171)
172. - حجين سفيان، دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة، مذكرة ماجستير، تخصص قانون البيئة، ملخص، متاح على الموقع: <http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/541>، ص 12. [↑](#footnote-ref-172)
173. - عبد الهادي عبد الكريم، المرجع نفسه، ص 78. [↑](#footnote-ref-173)
174. - موسعي ميلود، المرجع السابق، ص 91. [↑](#footnote-ref-174)
175. - حجين سفيان، المرجع السابق، ص 9. [↑](#footnote-ref-175)
176. - حاجة وافي، جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة – منظمة السلام الأخضر والصندوق العالمي للطبيعة نموذجا، رسالة ماجيستير، تخصص قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، سنة 2013-2014، ص 95-96. [↑](#footnote-ref-176)
177. - حاجة وافي، المرجع نفسه، ص 97. [↑](#footnote-ref-177)
178. - موسعي ميلود، المرجع السابق، ص 219. [↑](#footnote-ref-178)
179. - شعشوع قويدر، المرجع السابق، ص 300. [↑](#footnote-ref-179)
180. - موسعي ميلود، المرجع نفسه، ص 220 . [↑](#footnote-ref-180)
181. - القانون 90/ 31، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 53، المؤرخة في: 4/ 12/1990، الصادرة بتاريخ.5/12/1990. [↑](#footnote-ref-181)
182. - موسعي ميلود، المرجع السابق، ص 223. [↑](#footnote-ref-182)
183. - Olha Bozhenko, “**More on Public International Law and Infectious Diseases: Foundations of the Obligation to Report Epidemic Outbreaks**”, *European Journal of International Law*, Vol. 30, No. 3 (August 2019), retrieved from: https://bit.ly/2TSQlhy. [↑](#footnote-ref-183)
184. - منظمة الصحة العالمية، **25 سؤالا عن الصحة وحقوق الانسان**، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الانسان، العدد رقم 1، جويلية 2002، ص 17. [↑](#footnote-ref-184)
185. - منظمة العفو الدولية، كوفيد 19: كيف يمكن لحقوق الإنسان أن تحمينا، (20 مارس 2020)، متاح على الرابط المختصر، https://bit.ly/2ZOiBpv ،( تم التصفح يوم: 28 أوت 2021) [↑](#footnote-ref-185)
186. - Adina Ponta, “**Human Rights Law in the Time of the Corona virus**”, *Insight*, Vol. 24, No. 5 (April 2020), retrieved from: https://bit.ly/2X02F1i. [↑](#footnote-ref-186)
187. - Diego S. Silva & Maxwell J. Smith, “**Limiting Rights and Freedoms in the Context of Ebola and Other Public Health Emergencies: How the Principle of Reciprocity Can Enrich the Application of the Siracusa Principles**”, *Health and Human Rights*, Vol. 17, No. 1 (June 2015), p 52. [↑](#footnote-ref-187)
188. - Armin von Bogdandy & Pedro A. Villarreal, “**International Law On Pandemic Response: A First Stocktaking In Light Of The Corona virus Crisis**”, *MPIL RESEARCH*, Paper Series No. 2020-07, p 52. [↑](#footnote-ref-188)
189. - منظمة الصحة العالمية، **اللوائح الصحية الدولية**، الطبعة الثالثة، جنيف: مطبوعات منظمة الصحة العالمية، 2005، ص 9. [↑](#footnote-ref-189)
190. - المادة 4 (1) من العھد الدولي الخاص بالحقوق المدنیة والسیاسیة، سابق الذكر. [↑](#footnote-ref-190)
191. - Adina Ponta, Op.Cit [↑](#footnote-ref-191)
192. - Armin von Bogdandy & Pedro A. Villarreal, “**International Law On Pandemic Response: A First Stocktaking In Light Of The Corona virus Crisis**”, *MPIL RESEARCH*, Paper Series No. 2020-07, p 52. [↑](#footnote-ref-192)
193. - أنظر: منظمة الصحة العالمية، **اللوائح الصحية الدولية**، مرجع سابق، ص ص 9-10. [↑](#footnote-ref-193)
194. - Adina Ponta, Op.Cit. [↑](#footnote-ref-194)
195. - Von Bogdandy &. Villarreal, Op.Cit., p 19. [↑](#footnote-ref-195)
196. - الأمين العام للأمم المتحدة، **جميعنا في قارب واحد: حقوق الإنسان في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها**، (23 أفريل 2020)، متاح على الرابط المختصر، https://bit.ly/36zlImo، ( تم التصفح يوم: 18 أوت 2021). [↑](#footnote-ref-196)
197. - جفال عمار ، " قوى و مؤسسات العولمة ، التحديات والاستجابة العربية "، شؤون الأوسط ، العدد107، (صيف 2002)،ص ص37-38 . [↑](#footnote-ref-197)
198. -Robert K. Christensen, "International Nongovernmental Organizations: Globalization, Policy Learning, and the Nation-State", Intl Journal of Public Administration, Vol. 29, No. 4-6,(2006),. p p. 290-291. [↑](#footnote-ref-198)
199. - COVID-19: NGOs emphasize role of independent UN human rights experts, (30 April 2020), retrieved from: https://bit.ly/2yBt7VF, (Accessed 2 September 2021). [↑](#footnote-ref-199)
200. - منظمة العفو الدولية، كوفيد 19: كيف يمكن لحقوق الإنسان أن تحمينا، (20 مارس 2020)، متاح على الرابط المختصر، https://bit.ly/2ZOiBpv ،( تم التصفح يوم: 28 أوت 2021) [↑](#footnote-ref-200)
201. ShamimaAhmed and David M. Potter NGOs in International Politics london kumarian press.2006 [↑](#footnote-ref-201)
202. Jean Jacques Roche.Théories Des relations Intrnationales. Paris:Montchrestien.2006.p [↑](#footnote-ref-202)
203. Samy Cohen, Les États face aux « nouveaux acteurs <https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/0204-Cohen-FR.pdf> [↑](#footnote-ref-203)
204. [Yves Denéchère](https://www.cairn.info/publications-de-Yves-Denéchère--7937.htm) ,Diplomaties privées et autonomisation des ONG humanitaires dans l'espace de la cause des enfants [Monde(s)](https://www.cairn.info/revue-mondes1.htm) [2014/1 (N° 5)](https://www.cairn.info/revue-mondes1-2014-1.htm), pages 119 à 135 [↑](#footnote-ref-204)
205. Smita Gupta, Pandemic humanitarian diplomacy: A review of changing global contours [↑](#footnote-ref-205)
206. Philippe Rufman, Non gouvernemental Organizations an indispensable player of Humintarian Aid,Riview of The Red Cross.Vol89,Number865.March2007.pp39-40. [↑](#footnote-ref-206)
207. محمد علي البستكي، الدبلوماسية الإنسانية( https://www.albayan.ae/opinions/articles/2015-07-05-1.2409649 [↑](#footnote-ref-207)
208. ## علي عبدالله آل إبراهيم ، الدبلوماسية الإنسانية<https://www.al-watan.com/news-details/id/189128>

     [↑](#footnote-ref-208)
209. Racha Fadlallah, Najla Daher, Fadi El-Jardli,Strengthening the Role of Local and International Non-Governmental Organizations in Pandemic Responses. Beirut: Knowledge to Policy.2020-p

     [↑](#footnote-ref-209)
210. Ibid.p [↑](#footnote-ref-210)
211. COVAX: Enhance transparency, share intellectual property Amnesty internationale( <https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2021/05/covax-enhance-transparency-share-intellectual-property/> [↑](#footnote-ref-211)
212. Ibidem. [↑](#footnote-ref-212)
213. Michael Carroll,CoVID-19 Response in LDC s and Conflict Zones(hollingscenter.org). [↑](#footnote-ref-213)
214. Ibidem. [↑](#footnote-ref-214)
215. GAVI and auter,GAVI et les agences s’associent pour vacciner les populations les plus vulnérables du monde contre le COVID-19.21/11/2021(reliefweb.int). [↑](#footnote-ref-215)
216. ## عبد الوهاب عاصي دبلوماسية المساعدات الإنسانية خلال جائحة كورونا الدوافع والأثرhttps://www.turkpress.co/node/71219

     [↑](#footnote-ref-216)
217. Lina Gong Humanitarian diplomacy as an instrument for China’s image-building (https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/20578911211019257) [↑](#footnote-ref-217)
218. [قحطان حسين طاهر](https://www.mcsr.net/author/6) الدبلوماسية الإنسانية https://www.mcsr.net/news648 [↑](#footnote-ref-218)
219. المجلس النرويجي للاجئين، المنظمة الدولية للمعاقين، تحديات تواجه العمل الإنساني القائم على المبادئ: وجهات نظر من أربع بلدان.جنيف.2016.ص60. [↑](#footnote-ref-219)
220. [↑](#footnote-ref-220)
221. المجلس النرويجي للاجئين، المنظمة الدولية للمعاقين ،ص60. [↑](#footnote-ref-221)
222. - صلاح عامر: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص 45. [↑](#footnote-ref-222)
223. - محمد نعمان جلال: العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولية، مجلة السياسة الدولية عدد 145، السنة السابعة والثلاثون، جويلية 2001 ص 47. [↑](#footnote-ref-223)
224. - نجوى سمك والسيد صدقي عابدين: دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، جامعة القاهرة مركز الدراسات الاسيوية 2002، ص 42. [↑](#footnote-ref-224)
225. - **عميمر نعيمة**، دمقراطة منظمة الأمم المتحدة، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة الأولى، 2008، ص370. [↑](#footnote-ref-225)
226. -**Peter Willetts**، what is a Non-Governmental Organization? Centre for international politics, school of social science, city university, Northampton Square, (page téléchargée de: [www.City](http://www.City) University, London) le 19/6/2021. [↑](#footnote-ref-226)
227. - **P.A Reynolds**, An Introduction to International Relations, ed 8th, London Longman Group Limited 1978, p.31 [↑](#footnote-ref-227)
228. - **Peter Willetts.** Transnational Actors and International Organization Global Politics in The Globalisation of Word Politics: An Introduction to International Relations, ed John Baylis and steve Smith, 2nd, (New York: Oxford University Press 2001) p.376. [↑](#footnote-ref-228)
229. - عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، 2010، ص 198. [↑](#footnote-ref-229)
230. - **M.Merle**, Sociologie des Relations Internationales. Paris Dalloz, 1982, 3eme ed, pp. 362-363. [↑](#footnote-ref-230)
231. - **بدر ناصر المطيرى**، مستقبل الوقف في الوطن العربي، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 802. [↑](#footnote-ref-231)
232. - Legislative Review of the Draft Law of Non-Governmental Organizations April 2009. Prepared by the institute for International Law and Human Rights in conjunction with the Iraqi Civil Action Network,p2. [↑](#footnote-ref-232)
233. - **نجوى سمك والسيد صدقي عابدين**، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، جامعة القاهرة مركز الدراسات الاسيوية 2002، ص 35 و36. [↑](#footnote-ref-233)
234. - **ماجدة أحمد محمود**، المنظمات غير الحكومية الدولية: دراسة نظرية رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص 23. [↑](#footnote-ref-234)
235. - World Bank Civil Society Organizations، <http://www.Worlf> Bank.org/document [↑](#footnote-ref-235)
236. - "The Basics of Non-Governmental Organizations", www.thoughtco.com, Retrieved 13-06-2019.   
      [↑](#footnote-ref-236)
237. - [https://www.almrsal.com/post/1021603\*-2](https://www.almrsal.com/post/1021603*-2) , consulté le 19/06/2021 à 16h.50. [↑](#footnote-ref-237)
238. - تأسس الصليب الأحمر في عام 1863، مما جعله واحدا من المنظمات غير الحكومية الأكبر سنا. وقد تأسست معظم المنظمات غير الحكومية في النصف الثاني من القرن العشرين، عندما أصبح المواطنون قلقين من أن حكوماتهم لا تفي باحتياجات الفقراء والجوعى والمرضى. والصليب الأحمر مثال على منظمة غير حكومية تنفيذية دولية، تقوم بتنفيذ سياسات وإجراءات مباشرة لتحسين ظروف المعيشة. ومنظمة العفو الدولية مثال آخر على منظمة غير حكومية تعمل مع الأمم المتحدة ومختلف الحكومات لتعزيز [حقوق الإنسان](http://tamrhendy.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/) العالمية. [↑](#footnote-ref-238)
239. - adsp n ° 98 March 2017 49 [↑](#footnote-ref-239)
240. Bill Seary, "**The Early History: From the Congress of Vienna to the San Francisco Conference"**, in **The Conscience of the World' The Influence of Non-Governmental Organisations in the UN System,** eds: Peter Willetts (London, David Davies Memorial Institute of International Studies, 1996), p. 17-18 [↑](#footnote-ref-240)
241. Thomas Richard Davies, **"The Rise And Fall Of Transnational Civil Society: The Evolution Of International Non -Governmental Organizations Since** **1839**"(Working Paper presented in: CUTP/003, London: Centre for International Politics, City University, 2008),pp. 5-6. [↑](#footnote-ref-241)
242. تنص المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة على أن "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائماً مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو «الأمم المتحدة" ذي الشأن"**.** [↑](#footnote-ref-242)
243. Gilbert gagné, "**International Trade Rules And States: Enhanced Authourity For The Wto**", in **Non-State Actors and Authority in the Global System,** eds: Andreas Bieler,Richard Higgott,Geoffrey Underhill (UK: Rutledge, 2004), p. 244. [↑](#footnote-ref-243)
244. Le Professeur Marcelo Dias Varella, **Le rôle des organisations nongouvernementales dans le développement du droit international de l’environnement Centre Universitaire** de Brasília, Chercheur du Conseil National de Recherche Scientifique, janvier 2005 [↑](#footnote-ref-244)
245. World Health Organization (WHO). (2020). An action plan to engageةthe private sector in the response to COVID-19. Consultation draft of Interim Guidance 30 March 2020. Retrieved: from: : http://hgovocollab.org/en/mode/4365. [↑](#footnote-ref-245)
246. - جورج عيسى، تداعيات فدروس كورونا على المجتمع المدني، على الموقع الإلكتروني التالي: **www.researchgate.ne** [↑](#footnote-ref-246)
247. تقرير عن منظمة الصحة العالمية الموقع الالكتروني: **:** [www.who.int/ar/emergencies.com](http://www.who.int/ar/emergencies.com) [↑](#footnote-ref-247)
248. سامر ابو رمان، **فیروس كورونا وهل للمنظمات الإنسانة دور**؟ الخمیس 27/فيفري/2020 ، الساعة: 7:36ً.مساء [↑](#footnote-ref-248)
249. niknews.com/tags/coronavirus-covid-19 [↑](#footnote-ref-249)
250. العربي وهیبة، بن یوسف بن خدة**، جهود المنظمات غیر الحكومیة في مواجهة جائحة كورونا**، حوليات جامعة الجزائر 1، لمجلد: 34 /عدد خاص : القانون و جائحة كوفید19 ، ص: 177. [↑](#footnote-ref-250)
251. https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/le-ministere- [↑](#footnote-ref-251)
252. أنطوان جمیل، دور المجتمع المدني في مجابهة فیروس كرونا، 1/مارس/ 2020 ، على الموقع الإلكتروني:

     **www.unated solidaration.net.** [↑](#footnote-ref-252)
253. https://www.worldbank.org/en/publication/human-capital [↑](#footnote-ref-253)
254. خطة الاستجابة الإنسانية العالمية كوفيد-19، لتقرير المرحلي النهائي 22 فبفري 2021، على الموقع:

     **https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/GHRP\_ProgressReport\_18FEB\_Arabic\_Final.pdf** [↑](#footnote-ref-254)
255. - **تحديات دور منظمة "أطباء بلا حدود" في مواجهة "كورونا" بالشرق الأوسط** [مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة](https://futureuae.com/ar-AE/Author/Index/25/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9) **تاريخ النشر الثلاثاء، 21 أبريل، ، تاريخ 2020 ، تاريخ الاطلاع 09/10/2021على الساعة 11:15،متحصل عليه من الرابط:** <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item> [↑](#footnote-ref-255)
256. من هي منظمة أطباء بلا حدود. تاريخ 2020، تاريخ الإطلاع08/09/2021 على الساعة 15:21، متحصل عليه من موقع المنظمة عبر الرابط التالي <https://www.msf-me.org/ar/ar>

     [↑](#footnote-ref-256)
257. أطباء بلا حدود. تاريخ النشر 13/03/2016، تاريخ الاطلاع 09/10/2021، على الساعة 23:44، متحصل عليه من الرابط التالي <https://www.aljazeera.net> . [↑](#footnote-ref-257)
258. تحديات عمل منظمة "أطباء بلا حدود" في بؤر الصراعات بالإقليم. تاريخ النشر السبت، 19 يناير، 2019**،** تاريخ الاطلاع 08/10/2021، على الساعة 00:12، متحصل عليه عبر الرابط <https://futureuae.com> . [↑](#footnote-ref-258)
259. ساري؛ حنفي، طير؛ ليندا، "بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية غير الحكومية المحلية". ب ط ، رام الله، 2004، ص 17. [↑](#footnote-ref-259)
260. برومان؛ روني، "منظمة أطباء بلا حدود واللجنة الدولية للصليب الأحمر: مسألة مبدأ". المجلة الدولية للصليب الأحمر. المجلد 94، العدد 888، شتاء2012،ص2. [↑](#footnote-ref-260)
261. من هي منظمة أطباء بلا حدود**،** مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-261)
262. منظمة أطباء بلا حدود. تاريخ الاطلاع 08/10/2021 على الساعة 10:55، متحصل عليه عبر الرابط <https://en-m-wikipedia-org>. [↑](#footnote-ref-262)
263. العربي؛ وهيبة، "جهود المنظمات غير الحكومية في مواجهة جائحة كورونا". مجلة حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 34، عدد خاص القانون وجائحة كوفيد19، جويلية2020،ص 185. [↑](#footnote-ref-263)
264. جدو؛ فؤاد، دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية أنموذج منظمة أطباء بلا حدود. جامعة محمد خيضر بسكرة: مذكرة ماجستير، 2009/2010. ص108. [↑](#footnote-ref-264)
265. جدو؛ فؤاد، مرجع سابق، ص107. [↑](#footnote-ref-265)
266. جدو؛ فؤاد، مرجع سابق، ص106. [↑](#footnote-ref-266)
267. وثائق مهمة حول مبادئ أطباء بلا حدود. د ت، تاريخ الاطلاع 08/10/2021، متحصل عليه عبر الرابط <https://www.msf.org> مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-267)
268. أولويات منظمة أطباء بلا حدود. د ت، تاريخ الاطلاع10/10/2021، متحصل عليه عبر الرابط <https://webcache.googleusercontent.com> . [↑](#footnote-ref-268)
269. جدو؛ فؤاد مرجع سابق، ص 104. [↑](#footnote-ref-269)
270. من نحن. د ت، تاريخ الاطلاع 70/06/2021، متحصل عليه عبر الرابط التالي <https://www.msf-lebanon.org> . [↑](#footnote-ref-270)
271. منظمة أطباء بلا حدود. تاريخ النشر5أكتوبر 2021، تاريخ الاطلاع06/06/2021، على الساعة 11:40، متحصل عليه عبر الرابط <https://www.msf.org/ar> . [↑](#footnote-ref-271)
272. منظمة دولية، طبية إنسانية مستقلة. تاريخ النشر 26أكتوبر/تشرين الأول2021، على الساعة 16:23، متحصل عليه عبر الرابط التالي<https://www.msf.org/ar> مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-272)
273. كيف تُقدّم منظمة أطباء بلا حدود المساعدة الإنسانية الطبية. تاريخ الاطلاع 09/10/2021، على الساعة 09:05، متحصل عليه عبر الرابط <https://www.msf.org> مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-273)
274. أطباء بلا حدود، تاريخ الاطلاع 13/03/2016، تاريخ الاطلاع 10/10/2021، متحصل عليه عبر الرابط <https://www.aljazeera.net> [↑](#footnote-ref-274)
275. شنين؛ مصعب، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس2011/2016". أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: تخصص إدارة المنظمات الدولية والاقليمية،2016/2017، ص 93. [↑](#footnote-ref-275)
276. التقرير الدولي عن الأنشطة لعام 2020 في أرقام. تاريخ النشر 2020، تاريخ الاطلاع 10/10/2021 على الساعة 17:10، متحصل عليه عبر الرابط <https://www.msf.org> مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-276)
277. ميثاق ومبادئ أطباء بلا حدود. د ت، تاريخ الاطلاع 06/06/2021، متحص عليه عبر الرابط التالي <https://www.msf-me.org> [↑](#footnote-ref-277)
278. ما وراء الصراع في اليمن. تاريخ النشر 24/جوان/2020، تاريخ الاطلاع 07/10/2021، متحصل عليه عبر الرابط <https://storymaps.arcgis.com> [↑](#footnote-ref-278)
279. هل يدفع فيروس كورونا باليمن إلى حافة الهاوية؟ . تاريخ النشر مايو/أيار 2020 ، تاريخ الاطلاع 80/60/2021، متحصل عليه عبر الرابط [https://sanaacenter.org/ar](https://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar) [↑](#footnote-ref-279)
280. فصول كارثة تتكشف في مركز العلاج الوحيد لمرضى كوفيد-19 في عدن ، تاريخ النشر 06/مايو/2020، تاريخ الاطلاع 06/06/2021 ، متحصل عليه عبر الرابط التالي <https://www.msf.org/ar.> [↑](#footnote-ref-280)
281. استجابتنا لمكافحة جائحة مرض الكورونا كوفيد-19 ، تاريخ النشر 16أغسطس/آب 2021، تاريخ الاطلاع 05/06/2021متحصل عليه من الموقع التالي <https://www.msf.org/ar> [↑](#footnote-ref-281)
282. فرق أطباء بلا حدود تواجه تحديات الإمداد في ظل كوفيد-19 ببدائل قصيرة الأمد، تاريخ النشر15 يونيو/حزيران 2020، تاريخ الاطلاع07/06/2021 متحص عليه من موقع عبر الموقع التالي: <https://www.msf.org/ar> [↑](#footnote-ref-282)
283. تحديات دور منظمة "أطباء بلا حدود" في مواجهة "كورونا" بالشرق الأوسط، [مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة](https://futureuae.com/ar-AE/Author/Index/25/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9)، مرجع سابق . [↑](#footnote-ref-283)
284. العربي؛ وهيبة مرجع سابق، ص 185. [↑](#footnote-ref-284)
285. أطباء بلا حدود تنبّه من ارتفاع عدد الإصابات الحرجة بكورونا في اليمن ، تاريخ النشر  27 مارس 2021 ، تاريخ الاطلاع05/10/2021، متحص عليه عبر الرابط <https://www.france24.com/ar>. [↑](#footnote-ref-285)
286. موجة كورونا الثالثة تنهك اليمن الجريح. تاريخ النشر 26/0882021، تاريخ الاطلاع10/10/2021، على الساعة 18:27، متحصل عليه عبر الرابط <https://www.aa.com.tr> . [↑](#footnote-ref-286)
287. تقرير منظمة أطباء بلا حدود، تاريخ النشر2020، تاريخ الاطلاع70/102021 على الساعة 08:17، متحصل عليه عبر الرابط <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5535> [↑](#footnote-ref-287)
288. تقرير منظمة أطباء بلا حدود، حصاد العام 2020. تاريخ النشر 12 مايو/ أيار 2021، ص 3. [↑](#footnote-ref-288)
289. علاج كوفيد-19 في ظل انتشار المخاوف والإشاعات ووصمة العار في البلاد، موقع منظمة أطباء بلا حدود تاريخ النشر 11 أغسطس/آب 2021، تاريخ الاطلاع 05/10/2021، متحصل عليه عبر الرابط <https://www.msf.org> . [↑](#footnote-ref-289)
290. تحديات دور منظمة "أطباء بلا حدود" في مواجهة "كورونا" بالشرق الأوسط، تاريخ النشر الثلاثاء، 21 أبريل،2020، تاريخ الاطلاع09/10/2021، على الساعة 13:26، متحصل عليه عبر الرابط <https://futureuae.com> مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-290)
291. فرق أطباء بلا حدود تواجه تحديات الإمداد في ظل كوفيد-19 ببدائل قصيرة الأمد. تاريخ النشر 15يونيو /حزيران2020أ تاريخ الاطلاع 08/10/2021، على الساعة 14:51، متحصل عليه عبر الرابط <https://www.msf.org> ، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-291)
292. - هادية يحياوي، ألمانيا وأزمة اللجوء السوري- أمننة البعد الهوياتي-، المجلة الجزلئرية للأمن والتنمية، العدد02،جويلية 2020، ص 316. [↑](#footnote-ref-292)
293. - -Peter Willetts, "Transnational Actors and International Organizations in Global Politics," in John Baylis and Steve Smith(eds.) The Globalization of World Politics:

     An Introduction to International Relations (New Yorl: Oxford University Press,2001), p.123 [↑](#footnote-ref-293)
294. - وليد يونسي، تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على أمن الإتحاد الأوروبي " التحدي والاستجابة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 01، أفريل 2019، ص 445. [↑](#footnote-ref-294)
295. - وليد خالد ربيع، بحث حق اللجوء السياسي في الفقه الاسلامي والقانون الدولي دراسة مقارنة، مجلة الشريعة الاسلامية والدراسات الاسلامية العدد 72، ص 532. [↑](#footnote-ref-295)
296. - حموزروقي أمال، دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، العدد 01، 2021، ص 251. [↑](#footnote-ref-296)
297. - الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020، ص 05. [↑](#footnote-ref-297)
298. - حموزروقي أمال، المرجع السابق، ص 251. [↑](#footnote-ref-298)
299. - منظمة الصحة العالمية،² الدليل الإرشادي للوقاية من مرض فيروس كورونا، 2020، ص 12. [↑](#footnote-ref-299)
300. - كيف أصبح اللاجئون والنازحون أكثر عرضة للإصابة بمرض كوفيد19، تم تصفح الموقع يوم 2/9/2021، على الساعة 18:23، للمزيد راجع الرابط التالي:

     <https://timep.org> / [↑](#footnote-ref-300)
301. - جائحة كورونا في سياق النزوح القسري: وجهات نظر من الشرق الاوسط وشرق افريقيا، أعتبارات سياسية، ص 2، تم تصفح الموقع يوم 2/9/2021، لعلى الساعة 19:30، للمزيد راجع الرابط التالي:

     <https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/15503/SSHAP_Operations_Considerations_COVID-19_Forced_Displacement_AR.pdf?sequence=14> [↑](#footnote-ref-301)
302. - اللاجئون واللقاح: هل تصبح المخيمات ملاذ كورونا الاخير؟، تم تصفح الموقع يوم 4/9/2021، على الساعة 12:33، للمزيد راجع الرابط التالي: <https://www.albayan.ae/world/arab/2021-03-11-1.4112951> [↑](#footnote-ref-302)
303. -الاستجابة لأزمة فيروس كورونا في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ص33، أكتوبر 2020، للمزيد راجع الرابط التالي:

     <https://www.oecd.org/mena/competitiveness/COVID-19-Crisis-response-MENA-countries-Arabic.pdf> [↑](#footnote-ref-303)
304. - المرحع نفسه، ص 34. [↑](#footnote-ref-304)
305. - حماية اللاجئين جزء لا يتجزأ من عملية التصدي لفيروس كورونا في منطقة الشرق الأرسط وشمال افريقيا، تم تصفح الموقع يوم 5/9/2021، على الساعة 14:33، للمزيد راجع الرابط التالي:

     <https://publicservices.international/resources/news/> [↑](#footnote-ref-305)
306. - كيف أصبح اللاجئون والنازحون أكثر عرضة للاصابة بمرض كوفيد 19، المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-306)
307. - حماية اللاجئين جزء لا يتجزأ من عملية التصدي لفيروس كورونا في منطقة الشرق الأرسط وشمال افريقيا، المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-307)
308. - كيف أصبح اللاجئون والنازحون أكثر عرضة للاصابة بمرض كوفيد 19، المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-308)
309. - المخيمات والاستجابة لجائحة كوفيد19، مجلة الانساني، تم تصفح الموقع يوم 2/9/2021، على الساعة 14:35، للمزيد راجع الرابط التالي: <https://blogs.icrc.org/alinsani/2020/08/04/19-4>/ [↑](#footnote-ref-309)
310. - الشرق الأوسط : الاستجابة الميدانية للتصدي لجائحة كوفيد19، تم تصفح الموقع يوم 2/9/2021، على الساعة 16:50، للمزيد راجع الرابط التالي: /https://www.icrc.org/ar/document [↑](#footnote-ref-310)
311. - المخيمات والاستجابة لجائحة كوفيد19، المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-311)
312. - استجابة اللجنة الدولية لاحتياجات المهاجرين المستضعفين، تم تصفح الموقع يوم 3/9/2021، على الساعة 11:34، للمزيد راجع الرابط التالي: <https://www.icrc.org/ar/document/icrcs-response-needs-vulnerable-migrants> [↑](#footnote-ref-312)
313. - المخيمات والاستجابة لجائحة كوفيد19، المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-313)
314. - المرجع نفسه. [↑](#footnote-ref-314)
315. - الشرق الأوسط : الاستجابة الميدانية للتصدي لجائحة كوفيد19، المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-315)
316. - تلقيح اللاجئين: الدروس المستفادة من حملة التلقيح الشاملة في لبنان، تم تصفح الموقع يوم 5/9/2021، على الساعة 20:22، للمزيد راجلع الرابط التالي:

     <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2021/06/18/vaccinating-refugees-lessons-from-the-inclusive-lebanon-vaccine-roll-out-experience> [↑](#footnote-ref-316)
317. : Jau,Yon Chen. ''A Paradigm of Medical Humanitarianism: The Case of Médecins sans Frontières (Doctors without Borders) in Africa''.Journal of African affairs, Vol6 , Issue6,(2014),p p88. [↑](#footnote-ref-317)
318. : منظمة أطباء بلاحدود. من هي منظمة بلاحدود، تاريخ زيارة الموقع21-06-2021، <https://bit.ly/3FoyYv1> . [↑](#footnote-ref-318)
319. : فاطمة الزهراء، صاهد ، '' دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية الأمن الإنساني''. رسالة ماجستير غير منشورة( قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2, (2014)،ص132. [↑](#footnote-ref-319)
320. : Médecins sans frontières, '' Activity report 2019''. P96. [↑](#footnote-ref-320)
321. : منظمة أطباء بلاحدود. كيف نواجه الأوبئة، تاريخ زيارة الموقع 21-06-2021، <https://bit.ly/2Yvndm3> . [↑](#footnote-ref-321)
322. : المرجع نفسه. [↑](#footnote-ref-322)
323. : المرجع نفسه. [↑](#footnote-ref-323)
324. : المرجع نفسه. [↑](#footnote-ref-324)
325. : العربي، وهيبة.'' جهود المنظمات غير الحكومية في مواجهة جائحة كورنا''. مجلة حوليات جامعة الجزائر1، م (34)، عدد خاص، (2020)،ص 185 . [↑](#footnote-ref-325)
326. : منظمة أطباء بلاحدود. أنشطة مكافحة فيروس كورونا،14-03-2020، تاريخ زيارة الموقع 21-06-2021، <https://bit.ly/3BfoueV> . [↑](#footnote-ref-326)
327. :المرجع نفسه. [↑](#footnote-ref-327)
328. : المرجع نفسه. [↑](#footnote-ref-328)
329. : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. تحديات دور منظمة "أطباء بلا حدود في مواجهة "كورونا" بالشرق الأوسط، 21-04-2020، تاريخ زيارة الموقع 21-06-2021، <https://bit.ly/3iyTlfa> . [↑](#footnote-ref-329)
330. : منظمة أطباء بلا حدود. فرق أطباء بلا حدود تواجه تحديات الإمداد في ظل كوفيد-19 ببدائل قصيرة الأمد، 15-01-2020، تاريخ زيارة الموقع 21-06-2021، <https://bit.ly/3aaDpv7>. [↑](#footnote-ref-330)
331. :[مركز](https://futureuae.com/ar-AE/Author/Index/25/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9) المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-331)
332. À PROPOS DE NOU, voir le lien (5/ 10/ 2021): https://physiciansac.org/aboutus/ [↑](#footnote-ref-332)
333. خذير يوسف، إشكالية النظام القانوني والنشاط الدولي للمنظمات غير الحكومية، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد 3، السنة 10، سبتمبر 2018، ص ص 109 و110. [↑](#footnote-ref-333)
334. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 12/1/2012، العدد2، السنة 49، ص 33 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-334)
335. أنظر المادتان 59 و60 من القانون 12-06 الخاص بالجمعيات. [↑](#footnote-ref-335)
336. المادة 63 من نفس القانون. [↑](#footnote-ref-336)
337. المادة 67 من نفس القانون. [↑](#footnote-ref-337)
338. عن الهيئة، متاح على الرابط (5/ 10/ 2021):

     https://web.archive.org/web/20180210210943/http://pacglobal.org/ar/About%20Us [↑](#footnote-ref-338)
339. للاطلاع على مضمون مشروع أسفير، أنظر رابط الأنترنيت:

     https://spherestandards.org/wp-content/uploads/The-Sphere-Handbook-2018-AR-2.pdf [↑](#footnote-ref-339)
340. العربي وهيبة، جهود المنظمات غير الحكومية في مواجهة جائحة كورونا، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 34، العدد الثالث عدد خاص: القانون وجائحة كوفيد 19، جويلية 2020، ص ص 182- 184. [↑](#footnote-ref-340)
341. APPEL MONDIAL CONTRE LE CORONAVIRUS, voir le lien (7/ 10/ 2021) :

     https://v5b.9aa.myftpupload.com/coronavirusworldwideappeal/ [↑](#footnote-ref-341)
342. CRISE MÉDICALE EN AFRIQUE, voir le lien (7/ 10/ 2021) :

     https://v5b.9aa.myftpupload.com/africamedicalcrisis/ [↑](#footnote-ref-342)
343. APPEL MÉDICAL PAKISTANAIS, voir le lien (7/ 10/ 2021) :

     https://v5b.9aa.myftpupload.com/pakistanmedicalappeal/ [↑](#footnote-ref-343)
344. ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: عمان، 2005، ص196. [↑](#footnote-ref-344)
345. موسوعة القرن، ج2، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2006، ص 775. [↑](#footnote-ref-345)
346. ثامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص197 [↑](#footnote-ref-346)
347. **المرجع نفسه**، نفس الصفحة. [↑](#footnote-ref-347)
348. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص ص 636 -637. [↑](#footnote-ref-348)
349. موسوعة القرن، ج2، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2006، ص 776. [↑](#footnote-ref-349)
350. أطباء بلا حدود، 13 مارس 2016، أنظر الرابط: De aldjazeera.net. propose. [↑](#footnote-ref-350)
351. أطباء بلا حدود، أنظر الرابط: https://bit.ly/3FBnpkd [↑](#footnote-ref-351)
352. ميثاق ومبادئ منظمة أطباء بلا حدود، أنظر الرابط: https://bit.ly/3BJlvvu [↑](#footnote-ref-352)
353. حول أطباء بلا حدود، نظر الرابط: https://bit.ly/3lyjxsx [↑](#footnote-ref-353)
354. مراجع طبية، الأدوية الأساسية، 1 سبتمبر 2020، أنظر الرابط: https://bit.ly/3aswaPy [↑](#footnote-ref-354)
355. التقرير الدولي عن أنشطة أطباء بلا حدود لعام 2017، نيجيريا، أنظر الرابط: https://bit.ly/3atfFCI [↑](#footnote-ref-355)
356. التقرير الدولي عن أنشطة أطباء بلا حدود لعام 2018، نيجيريا. أنظر الرابط: https://bit.ly/2YIds40 [↑](#footnote-ref-356)
357. التقرير الدولي عن أنشطة أطباء بلا حدود لعام 2018، نيجيريا، أنظر الرابط: https://bit.ly/3oNwrEZ [↑](#footnote-ref-357)
358. **المرجع نفسه**. [↑](#footnote-ref-358)
359. استجابة لمكافحة جائحة مرض الكورونا كوفيد- 19، 26 نوفمبر 2021، أنظر الرابط: https://bit.ly/3AwvyCQ [↑](#footnote-ref-359)
360. مجلس الامن، السلام والامن في افريقيا الأمم المتحدة 2015، نيويورك، ص ص 3-5. [↑](#footnote-ref-360)
361. **المرجع نفسه**، ص ص 8-9. [↑](#footnote-ref-361)
362. طارق محمد ذنون الطائي، **الأمن الدولي في القرن الحادي والعشرون ((ماهيته، مقترباته الفكرية العالمية، تحدياته غير التقليدية، وآفاقه المستقبلية))**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع: عمان 2019، ص 256. [↑](#footnote-ref-362)
363. - " حول أطباء بلا حدود، أنظر الرابط:

     [(https://www.msf.org/ar/%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF](file:///G:\&nbsp;\AppData\Local\Desktop\(https:\www.msf.org\ar\%25D8%25AD%25D9%2588%25D9%2584-%25D8%25A3%25D8%25B7%25D8%25A8%25D8%25A7%25D8%25A1-%25D8%25A8%25D9%2584%25D8%25A7-%25D8%25AD%25D8%25AF%25D9%2588%25D8%25AF)) [↑](#footnote-ref-363)
364. - محمد قاسمي، فيروس كورونا بين ضرورتي اتخاذ تدابير الاحتواء والالتزام بالمعايير الدولية، **(مجلة الباحث للدراسات القانونية)،** ص110. [↑](#footnote-ref-364)
365. - المادة 3 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان و المادة 12 من الاعلان العالمي للحقوق الاقتصادیة والاجتماعیة. [↑](#footnote-ref-365)
366. - العربي وهیبة، جهود المنظمات غیر الحكومیة في مواجهة جائحة كورونا، **حولیات جامعة الجزائر**، المجلد: 34 عدد خاص : القانون و جائحة كوفید 19 جویلیة20 20ص ص 177 – 187. [↑](#footnote-ref-366)
367. - أنظر الرابط: niknews.com/tags/coronavirus-covid-19).) [↑](#footnote-ref-367)
368. - أنظر الرابط: (niknews.com/tags/coronavirus-covid-19). [↑](#footnote-ref-368)
369. - "تحديات دور منظمة "أطباء بلا حدود" في مواجهة "كورونا" بالشرق الأوسط"، [مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة](https://futureuae.com/ar-AE/Author/Index/25/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9)، أنظر الرابط:

     [https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5535/%D8%A3%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5535/%D8%A3%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7))) [↑](#footnote-ref-369)
370. - "تحديات دور منظمة "أطباء بلا حدود" في مواجهة "كورونا" بالشرق الأوسط"، **مرجع سابق**. [↑](#footnote-ref-370)
371. - فادي الجردلي بعد الجائحة، "إعادة تصوّر دور الجهات الحكومية وغير الحكومية في (إعادة) بناء النظم الصحية الوطنية في العالم العربي"، أنظر الرابط:

     (https://www.arab-reform.net/ar/publication) [↑](#footnote-ref-371)
372. **- "**كيف تُقدّم منظمة أطباء بلا حدود المساعدة الإنسانية الطبية**"،** أنظر الرابط:

     <https://www.msf.org/ar/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%86%D8%B9%D9%85%D9%84>)) [↑](#footnote-ref-372)
373. - **"**كيف تُقدّم منظمة أطباء بلا حدود المساعدة الإنسانية الطبية**"، مرجع سابق**. [↑](#footnote-ref-373)
374. **-** " استجابتنا لمكافحة جائحة مرض الكورونا كوفيد-19"، أنظر الرابط:

     **(**[https://www.msf.org/ar/%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-](https://www.msf.org/ar/%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF-19)**)** [↑](#footnote-ref-374)
375. -" أزمة إقليم تيغراي الإثيوبي تشتُّت الأوصال نتيجة العنف في تيغراي"، أنظر الرابط:

     **(https://www.msf.org/ar/%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%)** [↑](#footnote-ref-375)
376. ممدوح شوقي مصطفى، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**,القاهرة:دار النهضة العربي,1985,ص33. [↑](#footnote-ref-376)
377. عبد الإله بلقزيز، **في جوهر الأمن القومي** ,مركز المعلومات البديلة، 31مارس2009، عن موقع ,www.altematieneurs.org [↑](#footnote-ref-377)
378. ممدوح شوقي مصطفى، نفس المرجع ,ص39. [↑](#footnote-ref-378)
379. موسوعة السياسة ، الجزء الأول ،ط3 ،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ,1990,ص 331. [↑](#footnote-ref-379)
380. عبد الله محمود سعيد، علي عباس مراد ، **الأمن و الأمن القومي مقاربة نظرية تطبيقية** ,ط1, ليبيا: دار الكتب الوطنية ، 2006 ، ص 35. [↑](#footnote-ref-380)
381. فايز محمد الدويري ،**الأمن الوطني**، ط1 الأردن : دار وائل للنشر-والتوزيع , 213, ص 66-67. [↑](#footnote-ref-381)
382. موسوعة السياسة , نفس المرجع , ص333. [↑](#footnote-ref-382)
383. فايز محمد الدويري ,نفس المرجع ، ص 96-97. [↑](#footnote-ref-383)
384. Alen G. Strolberg **, How nation- states Craft National Security Documents** , USA :U.S.Army War College Strategic Studies Institute, October 2012, p12 13. [↑](#footnote-ref-384)
385. David Law **, politique de la sécurité nationale** , Le centre pour le contrôle démocratique des forces armées ,01-2008,Genéve, p3. [↑](#footnote-ref-385)
386. Alen G. Stolberg , op.cite, pp5. [↑](#footnote-ref-386)
387. David Law , op.cite, pp 8. [↑](#footnote-ref-387)
388. Lester M.salmon and Helmntok Anheiev, the Non **Profitsector,- Indeveloping World** , Manchester. Uni . Press . . New York , 1998 P.2. [↑](#footnote-ref-388)
389. philippe braud**, sociologie politique**, (Alger : casbah éditions, 2004), pp .96-97. [↑](#footnote-ref-389)
390. David Law , op.cite, pp 22 . [↑](#footnote-ref-390)
391. Philippe Braud,op.cit,pp350. [↑](#footnote-ref-391)
392. Mellanie connelly, **le mouvements sociaux transnationaux des peuples autochtones au guatimala et l’excercice de leur infuence,** in : <http://www.institut-gouvernance.org/docs/atelier_udem-connelydec_07.pdf.(24-5-2009)> [↑](#footnote-ref-392)
393. Philippe Braud,op.cit,pp.374. [↑](#footnote-ref-393)
394. .Mellanie connelly، op.cit . [↑](#footnote-ref-394)
395. B.J.Biddle, "**role theory,recent development in role**",in :http://www2.ece.ohio-state.edu/~passino/RoleTheory-Biddle1986.pdf(20-10-2012). [↑](#footnote-ref-395)
396. صالح نوري علوان، **الإستراتیجیة الإعلامیة للتحریر**، في: 11.11.2010 http://www.alma3raka.net/spip.php?article126’ [↑](#footnote-ref-396)
397. صالح یاسر، "الحركات الاجتماعیة: الجوھر-المفھوم- والسیاقات المفسرة ,في . http://yanabe3aliraq.com/index.php/mqalat/26763(24/6/2016: [↑](#footnote-ref-397)
398. محمد ضريف ، **"لماذا وكیف یتمرد البشر**"،http://www.marocpress.com/lakome/article-127369.htm

     في: )01-05-2017( الموسوعة السياسية :في، http://political-encyclopedia.org(12/6/2016)في : ة السياسية g(12/6/2016) : [↑](#footnote-ref-398)